الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلوم الإسلامية–جامعة الوادي

قسم أصول الدين

علوم الحديث عند أبي العرب القيرواني (ت333هـ) من خلال كتابَيْه الطبقات والمِحَن

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية –تخصُّص: الحديث وعلومه

الطالب: مُحَمَّد وقّادي

المشرف: أ.د. يوسف عبد اللّاوي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة الشهيد حمه لخضر–	رئيسا
أ.د. يوسف عبد اللّاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر–	مشرفا ومقررا
		جامعة الشهيد حمه لخضر–	عضوا

السنة الجامعية: 1440–1441هـ/2019–2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى وَالِدَيَّ الكريمين حفظهما الله

وخاصّةً والدتي التي تعبتْ كثيرًا في سبيل طلبي للعِلْم

إلى زوجتي الحبيبة التي كانت عونا لي في طريق العلم والدعوة

إلى أبنائي الأعزاء إسحاق ويعقوب وابنتي مَيْس

إلى كل المرَبّين الذين أناروا لنا طريق السير إلى الله

إلى كل أساتذتي الذين علَّموني من الابتدائي إلى الجامعة

وأخُصُّ منهم أستاذي في الجامعتين المشْرِف على رسالتي صاحب الفضيلة

البروفيسور يوسف عبد اللاوي حفظه الله ونفع به ورفع مقامه

إلى كل المرابطين على الثُّغُور المدافعين عن الدين والوطن

وأخص منهم المجاهدين على أعتاب المسجد الأقصى المبارك بأرض فلسطين الحبيبة،

نصرهم الله وعجّل بتحرير المسجد الأقْصى المبارَك

إلى طلبة العلم الحريصين عليه الساهرين في تحصيله

إلى أحبابنا وأصدقائنا ومعارفنا

إلى كل من ساندنا بنصح أو إرشاد أو دعاء

وأخص منهم بالذكر شيخي وأستاذي الدكتور مصطفى حنانشة حفظه الله ونفع به

إلى كل الشرفاء المدافعين عن القضايا العادلة في هذا العالم الذي مُلِئَ ظُلمًا

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

راجيا من الله أن ينفعني به وقارئه في الدارَيْن وأن يرزقنا الإخلاص والقَبُول

شكر وتقْدير

أوَّل مَن يستحق شكري وثنائي هو ربي وخالقي؛ الذي أنعم عليّ بنعمة الإسلام

وأكرمني بالإيمان، وجعلني من أتباع سيدنا مُحَمَّد خير خلق الله، ومَنَّ عَلَيَّ بنعمة العِلْم،

وأعانني على إتمام دراستي، ووفقني لإكْمال رِسالتي هذه.

كما أتوجّه بخالص شكري لأساتذتي ومشايخي الذين أفدتُ منهم كثيرا في مسيرتي

العلمية، وأَخُصُّ منهم بالذِّكْر شيخي وأستاذي الدكتور يوسف عبد اللاوي، راجيا

مِن الله أن يمده بالصحة والعافية، وأن ينفع به البلاد والعباد.

كما أتوجَّه بالشكر الجزيل للشيخين الفاضلين، البروفيسور القدير صاحب الفضيلة

الدكتور مصطفى حميداتو حفظه الله، والدكتور مصطفى حنانشة، على نصائحهم

التي أفدتُ منها كثيرا، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد، من الزوجة الكريمة،

والأساتذة، والأصدقاء، في كتابة هذه الرسالة وإخراجها وطبعها، فجزاهم الله عنِّي

خيرا، وأرْجُوا مِن الله أن يجعلها في ميزان حسناتنا وحسناتهم.

ملخص البحث

هذا البحث الذي بعنوان: علوم الحديث عند أبي العرب القيرواني من خلال كتابَيْه الطبقاتِ والمِحَن،هو عبارةٌ عن رسالةٍ تهدف إلى بيانِ علوم الحديث عند أبي العرب القيرواني، مُتّبِعا في ذلك تقسيمات ابن الصّلاح في مقدّمته مقارنا بينه وبين منهج علماء الحديث.

وقد حاولتُ من خلاله الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذا البحث؛ وهي: ما هي علوم الحديث التي استعملها أبو العرب القيرواني في كِتابَيْه (الطبقات والمِحَن)؟، وهل هو يوافق علماء الحديث في ذلك؟، وتكمن أهمّيّة الإجابة على هذا الإشكال؛ في بيان مكانة أبي العرب القيرواني الحديثية، وتوافقه مع باقي المحدثين في علوم الحديث.

وقد توصّلتُ مِن خلال هذه الرسالة؛ إلى أنّ أبا العرب القيرواني قد استعمل أغلب علوم الحديث التي ذكرها ابن الصلاح في مُقدِّمته، كما أنه استعمل علوما أخرى لم يذكرها ابن الصلاح، وإنما أشار ابن الصلاح إلى أنه لم يذكر في مقدمته كل علوم الحديث استقصاءً، وأن هناك علومًا أخرى لم يذكرها.

Résumé de la recherche .

Cette recherche , qui s'intitule : Science des hadiths selon Abu Al-rab Al-Qayrawani , à travers ses deux livres Atal kat wa al Mihan , est un traité qui vis à expliquer les xiences des hadiths d'abu al-Arab al-Qayrawani en suivant les divisions d'Ibn al sallah dans son introduction et en la comparant avec la méthodologie des savants modernes (savants des hadiths) .

Et J'ai essayé en répondant au problème de base de ce hadith, qui est : Quelles sont les sciences du hadith qu'Abu al-Arab al-Qayrawani a utilisé dans ses deux livres (Tabaqat wa al-Mihn)? . Est-il d'accord avec les savants des hadiths sur ce point ?L'importance de répondre à ce problème réside ; En expliquant le statut du hadith d'Abu al-Arab al-Qayrawani , et sa compatibilité avec d'autres savants de hadith .

Et j'ai traversé ce message , Notant qu'Abu al-Arab al-Qayrawani a utilisé la plupart des sciences des hadiths mentionnées par Ibn al-Arab dans son introduction , et il a également utilisé d'autres Ibn sallah n'a pas mentionnées . Au contraire , Ibn al-Salah a indiqué qu'il n'avait pas mentionné dans son introduction toutes les sciences des hadiths en tant qu'investigation et qu'il y avait d'autres sciences qu'il n'a pas mentionnées .

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان فكرّمه، وفضّله على كثيرٍ مِمَّن خلق تفضيلًا، ومَنَّ عليه من بين الخلائق بنعمة العِلم، وأرسل إليه رُسُلًا مُبشِّرين ومُنذِرين، وفضّلَ أمَّةَ محمدٍ ﷺ على سائر الأُمَم، حيث أرْسل إليها أفضل رسله، وأنزل عليها أفضل كُتُبه، وجعلها خيرَ أُمّةٍ أُخرِجت للناس، وجعل مِقياس الخَيْرِيَّة الإصْلاح في الأرض، بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإيمان بالله.

وأصلِّي وأُسلّم على سيّدنا وحبيب قلوبنا رسول الله مُحَمَّد، الذي بعثه الله رحمةً للعالمين، وقدوة للسالكين، ومنارًا للسائرين، فهدى من الضلالة، وبصّرَ من العَمَى، وأرشد من الغيّ، ورضي الله عن صحابته مصابيح الهدى؛ الذين اختارهم الله لصحبته ونصرته، وحمل شريعته، وآل بيته الطيبين الطاهرين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله فضل الإنسان بالعِلْم، فأسجد له ملائكته، وجعل درجة العالِم المؤمن أرفع الدرجات، وقرن شهادته بشهادة الله والملائكة، قال تعالى: **[شهِد الله أنّه لا إله إلا هو والملائكة وأُولوا العِلْمِ قائمًا بالقِسْط لا إله إلا هو العزيز الحكيم]** (آل عِمْران: 18)، ولأهمية العِلم جعل الله أول الآيات المنزلة على مُحَمَّد ﷺ آيات تحث على القراءة وتبين فضل العلم وقيمته في أوائل سورة إقرأ، قال تعالى: **[إقرأ باسم ربّك الذي خلق خلق الانسان من علق اقرأ وربّك الاكرم الذي علّم بالقلم علّم الانسان ما لم يعْلم]** (العلق: 1-5)، فكل علم نافع للإنسان في دنياه وأُخْراه فإن الإسلام يحث عليه ويدعو إلى السعي في تحصيله دخولا تحت الأمر العام بالإعداد وامتلاك القوة احتماءً من شر الأعداء، وتعتبر علوم الشريعة أهم العلوم وأنفعها، حيث أنها تنظم حياة الإنسان في الدنيا، وتدعوه إلى ما يسعده في الدنيا والآخرة.

ومن بين أهم علوم الشريعة؛ العلوم المتعلقة بالسنة النبوية رواية ودراية، فمن أفضل ما يشغل به المؤمن نفسه، دراسة حديث النبي ﷺ، ولأن السنة النبوية ثاني مصدر من مصادر التشريع فقد حظيت بعناية كبيرة من المتقدمين والمتأخرين، حفظا وكتابة ومدارسة، وشرحا، واستنباطا، وتصفية وغربلة، فكانت تُعْقَد مجالس التحديث، ويتنافس طلبة الحديث على روايته من الشيوخ الأثبات، وحفظه حفظ صدر أو حفظ كتاب، أو كلاهما معا، وكانوا يرحلون إلى

أقطار بعيدة من أجل حديث واحد، أو طلبا لعلوّ إسناد، أو انتقاءً من كتاب أحد رواة الحديث، فانتشرت رواية الحديث في شرق الأمة وغربها، وتشكلت مدارس حديثية متنوعة، كمدرسة الحجاز، ومدرسة العراق، ومدرسة مصر، ومدرسة الشام، ومدرسة المغرب الإسلامي، والمدرسة الأندلسية، ورغم اختلاف بلدانها، إلا أن المناهج كانت متقاربة، فقد كان يأخذ بعضهم من بعض، ويرحل بعضهم إلى بعض، من المشرق إلى المغرب، أو العكس، ورغم أن ازدهار علم الحديث كان أكثر بروزا في المشرق في القرْنَيْن الأوّل والثاني، إلا أن المغاربة كانت لهم إسهامات كبيرة في علوم الحديث رواية ودراية، فقد برز كثير منهم في علم الحديث بروزا كبيرا،وذلك أن كثيرا من الصحابة والتابعين دخلوا إفريقية، وبعضهم تُوُفِّيَ ودُفِن بها،كما رحل كثير منهم إلى المشرق والتقوا برواة الحديث الكبار وأخذوا عنهم، ثم رجعوا إلى المغرب ونشروا علمهم وروايتهم بين طلبة العلم، إضافة إلى أن كثيرا من علماء المشرق رحلوا إلى أفريقية واستوطنوا بها، مما أسهم في ازدهار الحركة العلمية بالمغرب في رواية الحديث وكتابته ومدارسته، وقد شهد المغرب العربي اضطرابات سياسية كبيرة، كان لها أثرها على الحركة العلمية، خاصة من طرف دولة العبيديين التي ضيّقت على أهل السنة، فمنعت العلماء من نشر العِلم، وقتلت كثيرا منهم، ومع ذلك ثبت العلماء وصبروا، واستمروا في نشر العلم والحديث، وفي ظل هذه الظروف نشأ الإمام الكبير المتفنن المحدث الفقيه المؤرخ الأديب أحمد بن مُحَمَّد بن تميم التميمي المعروف بأبي العرب القيرواني (ت333هـ)، حيث برع في كثير من العلوم، ومن أبرزها علوم الحديث رواية ودراية، وألف كُتُبًا كثيرة، إلا أنه لم يصل إلينا من كتبه إلا كتابَا: طبقات علماء أفريقية، وكتاب المِحَن، وقد برزت فيهما عنايته بعلوم الحديث، وقوته فيه، وهذا ما دعاني لاختيار هذا الموضوع في رسالتي هذه، لدراسة علوم الحديث عند أبي العرب القيرواني، وكيف كان منهجه في علوم الحديث.

عنوان البحث:

من خلال تتبعي لتراث أبي العرب القيرواني، وجدتُ أن هذين الكتابين(الطبقات والمِحَن)يحتويان على أنواع كثيرة من علوم الحديث رواية ودراية، وأن علوم الحديث عند أبي العرب لم يتم دراستها من طرف الباحثين، فعزمتُ مستعينا بالله ربّي في بحث الموضوع، وتتبع كلام أبي العرب بالاستقراء لاستخراج علوم الحديث عنده، فجعلتُ رسالتي هذه بعنوان: علوم

الحديث عند أبي العرب القيرواني(ت333هـ) من خلال كتابَيْه الطبقات والمِحَن، سائلا من الله عز وجل أن يُسهِّل كل صعب، وأن يمدّنا بعونه وتوفيقه، إنه نِعْم المولى ونعم النصير، عليه توكلتُ وهو رب العرش الكريم.

إشكالية البحث:

إن المتتبع لتراث أبي العرب القيرواني يجده حافلا بفوائد جليلة في الحديث وعلومه رواية ودراية، ويدل على ذلك أيضا المكانة الرفيعة لأبي العرب عند أئمة الحديث، واستشهادهم بأقواله وأحكامه على الرواة جرحا وتعديلا، وروايته لأحاديث وآثار ووقائع وأحداث مسندة، ولذا تطرح هنا الإشكالات الآتية:

-ما هي علوم الحديث التي أستعملها أبو العرب في كتابيه الطبقات والمحن؟، وهل هو يتفق مع تعريفات علماء المصطلح في ذلك أم يختلف معهم؟

-ماهي المكانة العلمية لأبي العرب عند علماء الحديث؟

-هل كان المغاربة يمارسون علوم الحديث مثلهم مثل المشارقة أم أن طرائقهم مختلفة؟، وهل حقا لم يكن للمغاربة اهتمام بعلوم الحديث، وأن اهتمامهم كان منصبا فقط على الفقه وعلوم أخرى؟

كل هذه التساؤلات سأحاول الإجابة عليها من خلال بحثي هذا بعد الاستعانة بالله رب العالمين.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع من خلال:

1-خُلُوُّ المكْتَبة من مثل هذا البحث في علوم الحديث عند المغاربة عمومًا، وأبي العرب خُصوصًا.

2-التعريف بعَلَمٍ من أعلام الأمة عموما، والمغرب العربي خصوصا، ودوره في خدمة السُّنَّة النبوية.

3-التعريف بما اشتمل عليه كتابَا أبي العرب القيرواني من علوم كثيرة للحديث النبوي الشريف ومقارنتها بما وضعه الإمام ابن الصلاح (643هـ) في مقدمته.

4-إبراز دور المغاربة وإسهاماتهم في خدمة السنة النبوية، رواية ودراية.

أسباب اختيار الموضوع:

1-خدمة التراث الإسلامي المغربي، بدراسة عَلَم من أعلامه.

2-التعريف بجهود أبي العرب القيرواني وإسهاماته في علوم الحديث.

3-التعريف بكثير من أنواع علوم الحديث.

4-أن دراسة علوم الحديث عند أبي العرب لم يتطرق لها أحد في حدود علمي إلا ما كان حول منهجه في الجرح والتعديل.

أهداف الدراسة:

1-التعريف بكثير من أنواع علوم الحديث ومنهج أبي العرب القيرواني فيها.

2-التعريف بقيمة أبي العرب القيرواني العلمية عامة والحديثية خاصة.

3-إثراء المكتبة الإسلامية، من خلال تقديم موضوع علمي، بدراسة علمية منهجية أكاديمية.

4-إبراز الدور الكبير للمغاربة في حفظ السنة والاهتمام بها رواية ودراية.

منهجية الدراسة:

تتبعتُ في رسالتي هذه عدة مناهج اقتضتها الدراسة وهي كالآتي:

-المنهج الاستقرائي: فقد تتبعت كلام أبي العرب سطرا سطرا، وكلمة كلمة، لاستخراج أنواع علوم الحديث التي احتواها الكتابان، كما استقريت تعريفات علماء الحديث لكل علم وجدت أبا العرب استعمله.

-المنهج الوصفي: واستعملته في وصف الحالة الاجتماعية والسياسية التي عاش فيها أبو العرب القيرواني رحمه الله، كما استعملتُه في وصف الكتابين من ناحية الموضوع والمنهج العام وطريقته في التأليف.

-المنهج المقارن: حيث استعملته في المقارنة بين أبي العرب القيرواني وغيره من علماء الحديث، بالاتفاق أو الاختلاف.

صعوبات البحث:

ما مِن باحث إلا وتواجهه بعض الصعوبات والعراقيل في أثناء بحثه، ومن ذلك أن الدراسات حول منهج أبي العرب في علوم الحديث غير موجودة، إلا ما كان في جانب علم الجرح والتعديل، وهو غير كاف للتعرف على منهجه في ذلك، إضافة إلى ما حصل من انتشار وباء (كورونا) ومع فرض الحكومة الحجر الصحي، حيث صعب علينا الالتقاء بالمشرف واستشارة الأساتذة والمتخصصين، ورغم ذلك فقد أكرمنا الله بالتواصل عن طريق أجهزة الاتصال الحديثة التي قللت من هذه العوائق، والحمد لله على فضله وإحسانه.

منهجية البحث:

1-أذْكُرُ النوع من أنواع علوم الحديث، ثم أعقبه بتعريف علماء الحديث له، وأذْكُر اختلاف المحدثين فيه إن كان هناك اختلاف، ثم أذكر طريقة أبي العرب فيه مع ذكر موافقتة أو مخالفتة إنْ كان هناك حاجةٌ لذلك، واكتفيت بذكر مثال أو اثنين أو أكثر بحسب الحاجة والمؤجود مما وجدته عند أبي العرب في المتن، وقد أشير إلى بعض الأمثلة الأخرى في التهميش.

2-عزوتُ الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية في الهامش.

3-أُخَرّجُ الأحاديث بعزوها إلى مصادرها الأصلية وذكر حُكْم الأئمة عليها صحة أو ضعفا إن كانت في غير البخاري ومسلم، فإن كانت في البخاري ومسلم أو أحدهما اكتفيتُ بالعزْوِ إليهما لأنّ وجوده في أحدهما هو حُكْمٌ عليه بالصِّحَّة.

4-في عزو الأحاديث أذكر اسم المصدر، ثم اسم الكتاب، ثم اسمالباب، ثم رقم الحديث.

5-أعزو النقولات والمعلومات إلى قائليها، مع مراعاة الأمانة العلمية في النقل والتوثيق، وأذكر المصادر والمراجع في الحواشي.

6-أضع النص المنقول بين علامتَيْ تنصيص هكذا " "، مع ذكر المرجع في الهامش، أما إذا لم يكن نصًّا فلا أضعه بين علامتي تنصيص، وأسبق المرجع في الهامش بكلمة أنظر.

7-أكْتفي في ذكر المصدر أو المرجع في الهامش؛ بذكر اسمه واسم مؤلفه مع الصفحة عند أوّل مرّة، ثمّ بذكر اسم المصدر أو المرجع مع الصفحة فقط بعد ذلك.

8-إذا كتبتُ في الهامش [يُنظَر] فإنني لا أشير إلى اسم المرجع في المتن.

9-إذا تكرر المصدر نفسه في الهامش بصورة متتالية فإنني أذكر المصدر اللاحق باسم [يُنظَر المصدر السابق] أو [يُنظَر المصدر نفسه]

10-أذكرُ في قائمة المصادر والمراجع اسم المصدر، أو المرجع أولا، فاسم مؤلفه، فشهرته، فاسم المحقق، فالناشر، فرقم الطبعة وسنة النشر. وإن لم أجد أحدا من هذه البيانات ذكرت المصدر كما وجدته.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتحرّي والاطلاع، والسؤال لأهل العلم المتخصصين من شيوخنا وأساتذتنا، اكتشفتُ أن هذا الموضوع من الموضوعات الحديثة، التي لم يتطرق إليها العلماء والباحثون بهذا النمط العلمي المنهجي، إلا ما كان من بعض الرسائل التي كتبت حول جانب من جوانب علوم الحديث، خاصة علم الجرح والتعديل وعلم الطبقات، وهي كالآتي:

1-الحافظ أبو العرب القيرواني مُحَمَّد بن أحمد التميمي(ت333هـ) وأقواله في الجرح والتعديل: دراسة مقارنة، وهو بحث للطالب: بلفقيه زاهر سالم عمر، قدّمه لنيل شهادة الماجستير من جامعة: أم درمان بدولة السودان، وكانت من 418 صفحة، وقد قسمها الباحث إلى مقدمة وثلاثة فصول، تكلم في الفصل الأول حول حياة أبي العرب القيرواني، وفي الفصل الثاني حول معالم منهج أبي العرب القيرواني في الجرح والتعديل، أما الفصل الثالث فجعله للكلام حول المعدَّلين والمجرَّحين من الرواة عند أبي العرب القيرواني.

وهي رسالة مفيدة إلا أنها خاصة بعلم الجرح والتعديل فيُسْتفاد منها في هذا الجانب فقط.

2-أبو العرب التميمي القيرواني وعِلمُ الجرح والتعديل: وهو بحث للدكتور: الهادي روشو، وقد ناقش فيه الدكتور الشبهة القائلة بأن المغاربة إنما اهتموا بالفقه وأهملوا الحديث، فبيّن أن ذلك غير صحيح، ولا أدل على رد تلك الشبهة جهود حافظ من حفاظ المغرب وعَلَم من أعلامها الكبار في علوم الحديث، من خلال إبراز دوره في الجرح والتعديل، واعتماد أئمة الجرح والتعديل الكبار على أقواله وحُكمه على الرواة جرحًا وتعديلًا، وما يُقال في هذه الرسالة هو ما قلته في الرسالة التي قبلها.

3-منهج الإمام مُحَمَّد بن أحمد أبي العرب القيرواني في الجرح والتعديل: وهو بحث قدمه الدكتور: مصطفى حنانشة لنيل درجة الدكتوراه في معهد العلوم الإسلامية قسم أصول الدين تخصص عُلُوم الحديث دراسات حديثية مُعاصِرة جامعة الشهيد حمه لخضر، وترتكز الأطروحة على ثلاثة محاور أساسية: مدخل عرّف فيه علم الجرح والتعديل ونشأته ومشروعيته وأبرز الأئمة الذين اشتهروا به، وأسباب اختلاف الأئمة في الجرح والتعديل، ومراتب ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها، كما ذكر ترجمة موسّعة لأبي العرب القيرواني.

أما الباب الأول: فخصصه لدراسة منهج الإمام أبي العرب في العدالة وأركانها وشروطها وما يتعلق بها، مع التمثيل من كلام أبي العرب والدراسة والمقارنة بكلام غيره من الأئمة.

أما الباب الثاني: فخصصه لدراسة منهجه في الجرح فعرّف الجرح وذكر أسبابه وحكم الرواية عن المجروحين، وألفاظ الجرح عند الإمام أبي العرب ومراتبه وخصائص منهجه، كل ذلك بالتمثيل والدراسة والمقارنة مع غيره من أئمة الجرح والتعديل.

وقد أفدتُ منها خاصة في ما يتعلق بترجمة الإمام أبي العرب القيرواني، وفي جانب علوم الحديث المتعلقة بالجرح والتعديل.

4-المعرفة التاريخية في كتب تراجم المالكية كتاب طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب مُحَمَّد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت 333هـ / 944م) أُنْمُوذجًا، وهي رسالة قدّمها الطالب: أسامة

بده زكري إلى كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية شُعْبة التاريخ بجامعة غرداية، للحصول على شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، وقد قسّمها إلى: مقدمة وأرْبعة فصول وخاتمة؛ حيث جعل الفصل الأول للحديث عن كتب تراجم المالكية قبل أبي العرب وبعْده، وأمّا الفصل الثاني فقد تحدّث فيه عن أوضاع إفريقية العامّة بلد أبي العرب التميمي القيرواني، وأمّا الفصل الثالث فخصّصه للحديث حول أبي العرب وسيرته، وأمّا الفصل الرابع والأخير فقد جعله للحديث حول منهج أبي العرب في كتابه الطبقات في ترجمة العلماء والرواة. وقد كانت الرّسالة متخصصة في الجانب التاريخي، ولم يكن لها أيّة علاقة بموضوع رسالتي، إلّا ما كان حول ترجمة أبي العرب أو ما يتعلّق بكتابه الطبقات.

الخطة المفصلة للبحث:

مقدمة

المبحث تمهيدي.

المطلب الأول: تعريف علوم الحديث.

المطلب الثاني: أقسام علوم الحديث.

المطلب الثالث: نشأة علوم الحديث وتدوينه وأهميته.

المطلب الرابع: مصطلحات أولية أساسية.

المبحث الأول: ترجمة الإمام أبي العرب القيرواني والتعريف بكتابَيْه الطَّبَقات والمِحَن.

المطلب الأول: اسمه ونَسَبُه ومَوْلِدُه ووفاته.

المطلب الثاني: نشْأتُه العِلْميَّة وشيوخه وتلاميذه.

المطلب الثالث: آثاره ومنزلته العِلْميّة.

المطلب الرابع: التعريف بكتاب الطّبقات لأبي العرب.

الفرع الأول: أصل الكتاب.

الفرع الثاني: طبعات الكتاب.

الفرع الثالث: مُحْتَوى الكتاب ومنْهجه فيه.

المطلب الخامس: التعريف بكتاب المِحَن لأبي العرب.

الفرع الأول: أصل الكتاب.

الفرع الثاني: طبعات الكتاب.

الفرع الثالث: مُحْتَوى الكتاب ومنْهجه فيه.

المبحث الثاني: علوم الحديث عند أبي العرب القيرواني من خلال كتابَيْه الطبقات والمِحَن.

المطلب الأول: أنواع العلوم التي ذكرها ابن الصلاح في مقدّمته.

النوع الأول: معرفة الصحيح من الحديث.

النوع الثاني: معرفة الحسن من الحديث.

النوع الثالث: معرفة الضعيف من الحديث.

النوع الرابع: معرفة المسند.

النوع الخامس: معرفة المتصل.

النوع السادس: معرفة المرفوع.

النوع السابع: معرفة الموقوف.

النوع الثامن: معرفة المقطوع وهو غير المنقطع.

النوع التاسع: معرفة المرسل.

النوع العاشر: معرفة المنقطع.

النوع الحادي عشر: معرفة المعضل ويليه تفريعات منها في الإسناد المعنعن ومنها في التعليق.

النوع الثاني عشر: معرفة التدليس وحكم المدلس.

النوع الثالث عشر: معرفة الشاذ.

النوع الرابع عشر: معرفة المنكر.

النوع الخامس عشر: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد.

النوع السادس عشر: معرفة زيادات الثقات وحكمها.

النوع السابع عشر: معرفة الأفراد.

النوع الثامن عشر: معرفة الحديث المعلل.

النوع التاسع عشر: معرفة المضطرب من الحديث.

النوع العشرون: معرفة المدرج في الحديث.

النوع الحادي والعشرون: معرفة الحديث الموضوع.

النوع الثاني والعشرون: معرفة المقلوب.

النوع الثالث والعشرون: معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته.

النوع الرابع والعشرون: معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وفيه بيان أنواع الإجازة. وأحكامها وسائر وجوه الأخذ والتحمل وفيه علم جم.

النوع الخامس والعشرون: معرفة كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده وفيه معارف مهمة رائقة.

النوع السادس والعشرون: معرفة كيفية رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك. وفيه كثير من نفائس هذا العلم.

النوع السابع والعشرون: معرفة آداب المحدث.

النوع الثامن والعشرون: معرفة آداب طالب الحديث.

النوع التاسع والعشرون: معرفة الإسناد العالي والنازل.

النوع الموفي ثلاثين: معرفة المشهور من الحديث.

النوع الحادي والثلاثون: معرفة الغريب والعزيز من الحديث.

النوع الثاني والثلاثون: معرفة غريب الحديث.

النوع الثالث والثلاثون: معرفة المسلسل.

النوع الرابع والثلاثون: معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه.

النوع الخامس والثلاثون: معرفة المصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها.

النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث.

النوع السابع والثلاثون: معرفة المزيد في متصل الأسانيد.

النوع الثامن والثلاثون: معرفة المراسيل الخفي إرسالها.

النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة ﷺ.

النوع الموفي أربعين: معرفة التابعين ﷺ.

النوع الحادي والأربعون: معرفة أكابر الرواة عن الأصاغر.

النوع الثاني والأربعون: معرفة المدبج وما سواه من رواية الأقران بعضهم عن بعض.

النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة.

النوع الرابع والأربعون: معرفة رواية الآباء عن الأبناء.

النوع الخامس والأربعون: عكس ذلك: معرفة رواية الأبناء عن الآباء.

النوع السادس والأربعون: معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر تباعد ما بين وفاتيهما.

النوع السابع والأربعون: معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد.

النوع الثامن والأربعون: معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة.

التاسع والأربعون: معرفة المفردات من أسماء الصحابة والرواة والعلماء.

النوع الموفي خمسين: معرفة الأسماء والكنى.

النوع الحادي والخمسون: معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكُنى.

النوع الثاني والخمسون: معرفة ألقاب المحدثين.

النوع الثالث والخمسون: معرفة المؤتلف والمختلف.

النوع الرابع والخمسون: معرفة المتفق والمفترق.

النوع الخامس والخمسون: نوع يتركب من هذين النوعين.

النوع السادس والخمسون: معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين. بالتقديم والتأخير في الابن والأب.

النوع السابع والخمسون: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم.

النوع الثامن والخمسون: معرفة الأنساب التي باطنها على خلاف ظاهرها.

النوع التاسع والخمسون: معرفة المبهمات.

النوع الموفي ستين: معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها.

النوع الحادي والستون: معرفة الثقات والضعفاء من الرواة.

النوع الثاني والستون: معرفة من خَلَّط في آخر عمره من الثقات.

النوع الثالث والستون: معرفة طبقات الرواة والعلماء.

النوع الرابع والستون: معرفة الموالي من الرواة والعلماء.

النوع الخامس والستون: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.

المطلب الثاني: أنواع العلوم التي لم يذكرها ابن الصلاح في مقدمته.

النوع الأوّل: معرفة الحديث القدسي.

النوع الثاني: معرفة قبائل الرواة.

النوع الثالث: معرفة سنة ومكان التحديث.

النوع الرابع: التصريح بالشكّ في الراوي أو الرواية.

النوع الخامس: معرفة المهملات من أسماء الرواة.

المبحث تمهيدي

وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول: تعريف علوم الحديث.**
- **المطلب الثاني: أقسام علوم الحديث.**
- **المطلب الثالث: نشأة علوم الحديث وتدوينه وأهميته.**
- **المطلب الرابع: مصطلحات أولية أساسية.**

المطلب الأول: تعريف علوم الحديث.

الفرع الأول: تعريف علوم الحديث بالإفراد.

وهو مُرَكَّبٌ إضافِيٌّ مِن جُزْأين: (علوم) و (الحديث)، فلا بد مِن تعريف كل جزءٍ وحْده، لنصل إلى تعريفه مُرَكّبًا.

أولا– تعريف العلوم لغة واصطلاحا:

1- تعريفها لغة:

العلم نقيض الجهل، وكلمة (العِلم) بكسر الأول ثم السكون جاءت مصدرًا لمادة (ع، ل، م) التي معناها المعرفة، وأما العلم بمعنى الفن فجمْعُه (العلوم)، وهي تُثَنّى وتُجْمَع، فتقول: عِلْمان وعلوم، ويُفهم من ذلك أن كلمة (العِلْم) تُستعمل لغويا للدلالة على إدراك الشيء بحقيقته والدراية به، وعندما يُستخدم متعديًّا كأن تقول: (عَلِم الشيء يعْلَمُه عِلْمًا) فهو بمعنى عرفه، وإذا عدّيته بالباء نحو قولك: (علِمْتُ به، وأعْلَمْتُه به) تضمّن معنى (شعر به أو بتلك الحقيقة)[1].

2- تعريفها اصطلاحا:

إن معنى (العلم) في الاصطلاح يأتي للدلالة على مجموعة الحقائق والوقائع والنظريات، ويُعرّف العِلْم بأنه: مجموع مسائل وأصول كلية تدور حول موضوع أو ظاهرة محددة وتعالج بمنهج معين وينتهي إلى ضبط نظرياته وقوانينه. كما عرّف بعضهم العلم بأنه: إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازما، فيشمل في استعماله العام مجالات متنوعة للمعرفة، ذات مناهج مختلفة مثل: علوم الدين، وعلوم الإنسان، وعلوم الفلك.....إلخ[2].

ثانيا– تعريف الحديث:

[1] المصباح المنير للفيومي: 162، وينظر: لسان العرب لابن منظور: 5/ 4521.

[2] ينظر: التعريفات للجُرْجاني: 155 والمفردات في غريب القرآن للأصبهاني: 347.

1- تعريفه لغة: وهو من الجديد ضد القديم، قال ابن منظور: "والحديث الجديد من الأشياء. والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير، والجَمْعُ أحاديث"[3]. ومن معانيه في اللغة أيضا: الكلام كما في قوله تعالى: [وإذْ أسرّ النبي إلى بعض أزواجه حديثا.....الآية] (التحريم: 66)، وجَمْعُهُ أحاديث. وهو المراد هنا ليقع القول على بقية أنواع الحديث من فعل وتقرير وصِفَة.

2- تعريفه اصطلاحا: اختلفت تعاريف أهل العلم للحديث بين الفقهاء والأصوليين والمحدثين، والذي يعنينا هنا هو تعريف المحدثين، فعرّفوه بقولهم: " ما أُضيف إلى النبي ﷺ مِن قوْل أو فِعْل أو تقرير أو صِفَة"[4] خِلْقِيَّة أو خُلقِيَّة سواء ما كان قبل البعثة أو بعدها[5].

الفرع الثاني: تعريف علوم الحديث بالتركيب.

من خلال تعريف كلمة (العلوم)، وكلمة (الحديث)، لغة واصطلاحا يمكننا أن نخلص إلى تقريب تعريف لعلوم الحديث، وقد وجدت أن من أحسن وأجود تعاريف علوم الحديث هو تعريف الدكتور مُحَمَّد أبو الليث الخير آبادي في كتابه: علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، حيث عرفه بقوله: " هو الفن الذي يبحث في كل ما يتعلق بعلوم رواية الحديث ودرايته، من قواعد وأصول مثل: رواية الحديث وما يتعلق بها، وجمعه وتدوينه في الكتب وأنواعها، وبيان مناهج المحدثين لتصحيح الحديث وتضعيفه، ومناهجهم في جرح الرواة وتعديلهم، وغريب الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه، ومختلف الحديث ومشكله، وأسباب ورود الحديث، والبعد الزماني والمكاني في الحديث، وغير ذلك من العلوم التي لها علاقة بعلم رواية الحديث، أو بعلم درايته"[6].

ووجه تسميته بالجمع دون الإفراد؛ هو أن المحدثين يطلقون على كل جزئية منه علما، لأن المحدثين يسمون المسائل المتعلقة بالسند أو المتن أو الرجال أو غير ذلك (علوما)، فهو عبارة عن علوم في علم، أي بمعنى أنه علم واحد يتضمن علوما كثيرة.

---

[3] لسان العرب لابن منظور ج 1 ص 672.

[4] تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحّان: ص 14.

[5] ينظر: تيسير مصطلح الحديث للطحّان: 17، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأبي شُهبة: 24، مجموعة الفتاوى لابن تيمية، ج 18 من ص 8 إلى ص 11.

[6] مُحَمَّد أبو الليث الخير آبادي، علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، مؤسسة الرسالة ناشرون 2011، ص 14.

كما أن لعلم الحديث أسماء أخرى، ومن أسمائه: مصطلح الحديث، وأصول الحديث، وعلم الحديث رواية ودراية، أما تسميته باصطلاح (علوم الحديث) فيعتبر متأخرا نوعا ما، إذ لم يستعمل إلا منذ القرن الرابع الهجري، ويعتبر أول من استعمله الإمام الحاكم [7](ت 405هـ) صاحب كتاب (المستدرك على الصحيحين) وذلك في كتابه: (معرفة علوم الحديث)، أما أول من قسمه إلى (علوم رواية ودراية) هو ابن الأكفاني مُحَمَّد بن إبراهيم الأنصاري (ت749هـ)[8].

[7] هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، من كبار المحدثين، ومن أصحاب الصحاح، اشتُهِر بكتاب (المستدرك على الصحيحين)، وُلِد سنة (321هـ)، رحل في طلب الحديث إلى العراق وغيرها، قال عنه ابن كثير في البداية والنهاية: (وكان من أهل العلم والحفظ والحديث)، وانتقده بعضهم بالتساهل في التصحيح في كتابه المستدرك، توفي بنيسابور سنة (405هـ) وعمره 84 سنة. البداية والنهاية لابن كثير: 11/ 355، الأعلام للزركلي: 2/ 244

[8] هو أبو عبد الله شمس الدِّين مُحَمَّد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السِّنْجاري، المعْروف: بابن الأكفاني، نِسْبةً إلى الأكفان، ولعلّ والده أو أحد أجداده كان يتاجر بها، كان طبيبًا عالِمًا بالحكمة والرياضيات باحِثًا، وأصوليًّا وفقيهًا حنفيًّا، وُلِد ونشأ بسنجار شمال مدينة المَوْصل في العراق، سكن القاهرة وعمل طبيبًا بها إلى أن تُوُفِّيَ، خلّف العديد من المؤلّفات منها: معراج الدراية شرح الهداية في الفقه، جامع الأسرار شرح المنار في أصول الفقه، عيون المذهب. يُنْظر: الأعلام للزِّرِكْلِي: 2/ 6.

المطلب الثاني: أقسام علوم الحديث.

تنقسم علوم الحديث إلى قسمين كبيرين، وهما علوم الحديث رواية وعلوم الحديث دراية، كل قسم تندرج تحته مجموعة من العلوم التي تنضوي تحت ذلك القسم، وهي كالآتي:

الفرع الأول: تعريف علم الحديث رواية.

ذكر له العلماء تعريفات كثيرة، إلا أن أحسن تعرف له هو: " علم بقواعد يُعرَف بها أحوال الراوي والمروي"[9]. وعرّفه ابن الأكفاني بقوله: " هو علم بنقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله، بالسماع المتصل، وضبطها وتحريرها"[10]. أما حاجي خليفة (ت1067هـ) فقد عرفه بقوله: " هو علم يُبْحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث برسول الله ﷺ، من حيث أحوال رواتها ضبطًا وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالا وانقطاعا وغير ذلك"[11].

- **موضوعه:**

موضوع علم الحديث رواية، هو أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته قبل البعثة أو بعدها كما ذكرنا في تعريف الحديث عند المحدثين.

- **فوائده:**

إن لعلم الحديث رواية مجموعة من الفوائد نذكر أهمها:

1- هذا الكم الهائل من الأحاديث النبوية التي وصلت إلينا برواية العدول الثقات، فنتأسى من خلالها بسنة النبي ﷺ ونهتدي بهديه.

2- من خلاله نعرف الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود من الأخبار، ونميز بين الصحيح والحسن والضعيف والموضوع.

---

[9] ينظر: تدريب الراوي للسيوطي: 1/ 4 و 1/ 26.

[10] المقاصد إلى أسنى المطالب لابن الأكفاني: 102.

[11] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: 1/ 635.

3- وثوق الناس في صحة وصول هذه الأحاديث والأخبار إلينا، وذلك من خلال معرفة رواة هاتها وأحوالهم جرحا أو تعديلا.

4- تمكين الدارسين لهذا العلم والمتخصصين فيه من القدرة على سبر هذه الأخبار، وغربلتها، ومعرفة صحيحها من سقيمها، والمردود منها من المقبول.

5- الاعتراف بالفضل لتلك الأجيال الذين بذلوا الغالي والنفيس في رواية تلك الأخبار، وتأسيسهم لعلم الإسناد الذي تميزت أمتنا عن باقي الأمم، وتلك القواعد التي وضعوها ضابطة لهذا العلم المتين، الذي من خلاله نعرف صحة الخبر من ضعفه، والذي حفظت به السنة النبوية التي تعتبر المصدر الثاني من مصادر التشريعات والقوانين الإسلامية.

- **حُكْم تعلُّمِه:**

مثله مثل باقي العلوم الشرعية، فهو فرض من فروض الكفاية، فإذا قام به من يكفي من الناس، سقط الإثم عن الباقين.

-غايته:

الذَّبُّ عن السنة النبوية، وحماية حديث النبي ﷺ وصيانته من الكذب والوضع والاختلاق، وبذلك تُحْفَظ الشريعة الإسلامية وتُصان من التحريف والتبديل والتشويه.

واضعه:

يذكر المؤلفون في علوم الحديث أن أول من ألف في الرواية والحديث وجمْعِه مُحَمَّد بن شهاب الزهري (ت 124هـ) بأمر من الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز (ت 101هـ)، وقيل: هو أبو بكر بن مُحَمَّد بن عمرو بن حزم (ت 120هـ)، لكن المتتبع لعلم رواية الحديث يجد أن ذلك كان قبلهما، فقد نشأ منذ عهد النبي ﷺ وصحابته الكرام، من خلال كتابة بعضهم لحديث النبي ﷺ وحفظهم له والتثبت منه[12]، إلا أن جمع قدر كبير من الأحاديث والأخبار في سِفر واحد لم يحصل إلا في زمن عمر بن عبد العزيز رحمه الله.

[12] ينظر: تدريب الراوي للسيوطي: 1/ 94.

الفرع الثاني: تعريف علم الحديث دراية.

علم الحديث دراية لا يقل أهمية عن علم الرواية، بل هو غاية علم الرواية، وهل أُريد من الحديث إلا استنباط الأحكام للعمل بها، وقد ذكر العلماء له عدة تعريفات متقاربة، فعرّفه ابن الأكفاني بقوله: "هو علم يُتَعَرّف منه أنواع الرواية، وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها"[13]، وأنت ترى أن ابن الأكفاني أدخل بعض ما يختص بعلم الرواية في علم الدراية فلم يكن تعريفه مانعا من دخول غيره فيه، أما حاجي خليفة فقد عرّفه بتعريف أحسن منه فقال: "علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها، مبنيا على قواعد العربية وضوابط الشريعة، ومطابقا لأحوال النبي ﷺ"[14]، فكان تعريفه جامعا مانعا وهو التعريف المختار لعلم رواية الحديث.

-موضوعه:

أحاديث النبي ﷺ من جهة دلالتها على المعاني والأحكام المفهومة أو المرادة.

-فوائده:

إن لعلم رواية الحديث فوائد كثيرة نذكر منها:

1-خدمة السنة من ناحية الشرح والتوضيح والتفسير والإبانة.

2-إزالة الاستشكالات التي قد تقع للبعض، ورد التعارض الظاهري بين الأحاديث نفسها أو الحديث وغيره كالقرآن أو العقل أو الظواهر الطبيعية والقواعد العلمية.

3-معرفة الناسخ من المنسوخ من الأحاديث. والراجح من المرجوح من الأحكام المستنبطة من السنة.

-غايته:

العمل بالمقبول الصالح للاحتجاج من الأحاديث، والظفر بسعادة الدارَيْن.

---

[13] إرشاد المقاصد لابن الأكفاني: ض 107.

[14] كشف الظنون لحاجي خليفة: ج 1 ص 636.

-حكمه:

هو أيضا مثل باقي علوم الشريعة من فروض الكفايات، التي إذا قام بها بعض الناس سقط الاثم عن الباقين.

المطلب الثالث: نشأة علوم الحديث وتدوينه وأهميته.

مرَّ علم الحديث في نشأته وتدوينه بعدة مراحل، ساهمت في تطويره وحسن تنظيره وتنظيمه حتى أصبح في أحسن حلة له، كما أن علماء الحديث وضعوا له عدة ضوابط تُمَيَّز بها الروايات الصحيحة من الضعيفة، وفي ما يلي سنفصل مراحل نشأة علوم الحديث وضوابطه وأهميته.

الفرع الأول: نشأة وتدوين علوم الحديث.

نشأت أولى أسس علم الحديث في عهد النبي ﷺ، حيث كان بعض الصحابة كعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه[1] يكتب حديث رسول الله ﷺ، وكان الصحابة يتثبتون في رواية حديث النبي ﷺ، وكان يروي بعضهم عن بعض في زمن رسول الله ﷺ، كما في قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع الصحابي عُتْبان بن مالك، حيث كانا يتناوبان على حضور مجالس النبي ﷺ، ثم يخبر كل واحد منهما الآخر بما قال رسول الله ﷺ وما علمهم من العلم والفقه والهدى، كما أن مجالس النبي ﷺ يمكن اعتبارها أُولى مجالس التحديث، وبعد موت النبي ﷺ استمر الصحابة في التحديث بما سمعوه من النبي ﷺ، مع وضع قواعد وضوابط تصون الرواية وتحفظها من التحريف والكذب على رسول الله ﷺ، سيرا على منهج القرآن في ذلك، كتحريم الكذب

[1] عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤيّ القرشيّ السّهمي. كنيته أبو مُحَمَّد عند الأكثر. ويقال أبو عبد الرحمن، حكاه عباس عن ابن معين، وحكى أبو نعيم قولا أن كنيته أبو نصير، أمّه ريطة بنت منبه بن الحجاج السّهمي. ويقال: كان اسمه العاص فغيّره النبيّ ﷺ. روى عن النبيّ ﷺ كثيرا، وعن عمر، وأبي الدرداء، ومعاذ، وابن عوف، وعن والده عمرو. حدث عنه من الصحابة ابن عمر، وأبو أمامة، والمسور، والسائب بن يزيد، وأبو الطفيل، وعدد كثير من التابعين منهم: سعيد بن المسيّب، وعروة، وطاوس، وعمرو بن العاص ، وأبو العباس السّائب ، وعطاء بن يسار، وعكرمة، ويوسف بن ماهك، ومسروق بن الأجدع، وعامر الشعبي، وأبو زرعة بن عمرو، وأبو عبد الرحمن البجلي ، وأبو أيوب المراغي، وأبو الخير اليزني ، وآخرون. قال الطّبريّ: قيل: كان طوالا أحمر، عظيم السّاقين، أبيض الرأس واللحية، وعمي في آخر عمره. وقال ابن سعد: أسلم قبل أبيه، ويقال: لم يكن بين مولدهما إلا اثنتا عشرة سنة. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: 3/ 956-959، الإصابة في تمييز الصحابة: 4/ 165-167.

ورفض خبر الفاسق واشتراط العدالة لقبول خبر الراوي والتثبُّتِ من كل قضية وتحريم نقل الخبر المكذوب[1].

ثم جاء التابعون بعد ذلك فأخذوا منهج الصحابة وازدادوا في التثبت، نظرا لظهور الكذب في حديث النبي ﷺ، بسبب ظهور الصراعات السياسية التي انبثقت عنها بعض الفرق الضالة المنحرفة والتي كان بعضها يستحل الكذب على رسول الله ﷺ لنصرة مذهبه وتقوية بدعته، فظهر علم الرجال، وعلم الجرح والتعديل الذي جوهره ولُبُّه نقد الرجال، والتمييز بين الثقات الذين يُقْبَل حديثهم والضعفاء الذين يُرَدّ حديثهم، كما انتشرت في زمانهم الرحلة في طلب الحديث، حيث برز أئمة كبار في رواية الحديث وعقد مجالس التحديث، فكان طلبة العلم يرحلون إليهم من أصقاع الأرض، طلبا لشرف الرواية عنهم، أو طلبا لعلوّ الإسناد.

ثم جاء عصر أتباع التابعين حيث بدأت تتشكل معالم علوم الحديث عمليا أكثر من العصر الذي قبله، وبدأ التأليف المنظم في الرواية، فألّف إمام أهل السنة مالك بن أنس رضي الله عنه كتابه الموطأ، فكان أول كتاب على الأبواب الفقهية في رواية الحديث والآثار، ثم تتابع التأليف من بعده سواء على طريقة الكتب والأبواب الفقهية، أو على طريقة المسانيد والمعاجم والمصنفات، وقد احتوت على كثير من علوم الحديث المتضمنة منهجهم في رواية الحديث، أما في علوم الحديث وضوابطه فكان التأليف فيه مفرّقا ولم تُجْمَع في كتاب واحد، حيث ظهرت كتب العلل والسؤالات، ومقدمات كتب السنة وغير ذلك.

أما التأليف في علوم الحديث بشكل اصطلاحي منظم منفرد فلم يظهر إلا في القرن الرابع الهجري، وقد لخص الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه على النخبة مراحل التأليف في علوم الحديث فقال: " أما بعد: فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت للأئمة في القديم والحديث:

فمن أول من صنّف في ذلك: القاضي أبو مُحَمَّد الرامَهُرْمُزِي (ت360هـ) في كتابه (المحَدِّثُ الفاصل)، لكنه لم يستوعب، والحاكم أبوعبد الله النيسابوري (ت405هـ)، لكنه لم

[1] ينظر: السنة المطهرة والتحديات نور الدين عِتْر: من ص 11 إلى ص 19.

يهذّب ولم يرتّب، وتلاه أبو نُعَيْم الأصبهاني (ت430هـ)، فعمل على كتابه مستخرِجا، وأبقى أشياء للمتعقِّب.

ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي (ت463هـ)، فصنَّف في قوانين الرِّواية كتابا سمّاه (الجامع لآداب الشيخ والسامع)، وقلَّ فنّ من فنون الحديث إلا وقد صنّف فيه كتابا مفردا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر ابن نقطة (ت629هـ): (كل مَن أنصف علِمَ أن المحدِّثين بعد الخطيب عيال على كتبه).

ثم جاء بعض من تأخّر عن الخطيب، فأخذ من هذا العِلْمِ بنصيب: فجمع القاضي عِيَاض كتابا لطيفا سمَّاهُ (الإلماع)، وأبو حفص الميانجي (ت580هـ) جزءا سماه (ما لا يسع المحدِّثَ جهله)، وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبسطتْ ليتوفَّرَ علمها، واخْتُصِرت ليتيسّر فهمها، إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرٍو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري- نزيل دمشق -، فجمع - لما وُلِّيَ تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية - كتابه المشهور، فهذّب فنونه، وأملاه شيئا بعد شيءٍ، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرّقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نُخَبَ فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرّق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يُحصى كم ناظم له ومُخْتَصِرٍ، ومُسْتَدْرِكٍ عليه ومُقْتَصِرٍ، ومُعارِضٍ له ومُنتصِرٍ"[1].

ثم تتابع التأليف في علم الحديث إلى زماننا اليوم، حيث ألف كثير من المعاصرين في علم مصطلح الحديث[2]، مساهمة منهم في خدمة السنة ومحافظة عليها من أن يتسرب إليها أي تزوير أو تحريف.

الفرع الثاني: أهميّة علوم الحديث.

[1] أنظر حاشية الأجهوري على شرح نخبة الفكر، أبو الإرشاد نو الدين علي الأجهوري، من ص 79 إلى ص 84.

[2] ينظر لتفصيل أكثر: علوم الحديث أصيلها ومعاصرها للدكتور مُحَمَّد أبو الليث الخير آبادي، من ص 20 إلى ص 24.

بما أن السنة النبوية تُعْتَبر المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي للأحكام بعد القرآن، فإن دراستها ودراسة علومها تُعتَبر من الأهمية بمكان، فتكتسب أهميتها من أهمية السنة النبوية، وسأحاول ذكر أهمية علوم الحديث فيما يلي:

1-به تم حفظ حديث رسول الله ﷺ وبالتالي حفظ الدين من التبديل والتحريف، حيث نقلت إلينا الأحاديث والأخبار مسندة، فميزوا به الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، ولولا علم الحديث لاختلط الصحيح بالضعيف والموضوع، ولاختلط كلام رسول الله بكلام غيره.

2-الالتزام بقواعد هذا العلم تجنب العالم خطورة الوقوع في وعيد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، التي وردت فيها أحاديث مستفيضة، تتوعد من كذب على رسول الله بعذاب النار يوم القيامة، كما في قوله ﷺ: (مَنْ كَذَبَ عليَّ متعمِّدًا فليتبوَّأ مقعده من النار)[1]، وقوله ﷺ: (مَنْ حدَّث عنِّي بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذَّابين)[2].

3-قدّم هذا العلم فائدة عظيمة، وذلك بتنقية التراث الإسلامي من كل دخيل وخرافة، ورغم محاولات الأعداء نشر أقاصيص وخرافات كاذبة وأباطيل زائفة، إلا أن العلماء وقفوا لها بالمرصاد، واستعملوا قواعد علم الحديث في قبول الصحيح وردِّ الزائف من الأخبار، كي تسير الأمة في الحياة على منهج على منهج علمي وعقلي صحيح.

4-علوم الحديث تفتح الطريق أمام الباحثين لتحقيق معاني الباحثين، ومن ثم الاطمئنان إلى الاستشهاد بها في كافة العلوم، فصحَّة النّص تسهل الطريق للاستشهاد به.

5-أن هذا العلم يثبت بما فيه من قواعد وضوابط متينة؛ أن السنة التي هي المصدر الثاني في التشريع الإسلامي، قد حُفِظَت حِفظًا تاما، ويظهر أمانة المحدثين في نقل الروايات والأخبار،

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، ك الجنائز، ب ما يُكره من النياحة على الميّت، برقم 1291. وأخرجه في ك العلم، ب إثم من كذب على النبي، برقم 106 و 107. ورواه مسلم في مقدّمة صحيحه، ب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم 3. كما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة والدارمي وأحمد.

[2] رواه أحمد في مسنده، أول مسند الكوفيين، حديث المغيرة بن شُعبة، برقم 18184 و18211 و18241. صححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

حتى إنهم ليذكرون الشك والراوي الذي وقع منه الشك، وفي ذلك رد على مزاعم المستشرقين والحَدَاثيين، في مطاعنهم وتشكيكاتهم وشبهاتهم حول صحة ما نُقِلَ إلينا من أحاديث وأخبار.

المطلب الرابع: مصطلحات أولية أساسية.

لابد على كل مبتدِئ في علم من العلوم أن يعرف المصطلحات الأساسية لهذا العلم قبل خوض غماره، ليسهل عليه فهم مسائله واستيعابها، وبما أن هذا البحث سيتعرض للتعريف بكثير من العلوم المتعلقة بالحديث في المبحث الثالث بإذن الله تعالى، سأكتفي بالتعريف بما يلي:

الخبر، الأثر، السنّة، السند، الطريق، الوجه، الاعتبار، المتن، المسنَد، المسنِد، المحَدِّث، الحافظ، الحُجَّة، الحاكم، أمير المؤمنين في الحديث.

الفرع الأول: الخبر.

تعريفه لغة واصطلاحا:

أ- لغة: الاسم الثلاثي (خ، ب، ر) بمعنى النبأ، قال ابن منظور: " **والخَبَرُ بالتحريك واحد الأَخْبار والخَبَرُ ما أَتاك من نَبإٍ عمن تَسْتَخْبِرُ ابن سيده الخَبَرُ النَّبَأُ والجمع أَخْبَارٌ وأَخابِير جمع الجمع فأَما قوله تعالى يومئذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَها فمعناه يوم تزلزل تُخْبِرُ بما عُمِلَ عليها وخَبَّرَه بكذا وأَخْبَرَه نَبَّأَهُ واسْتَخْبَرَه سأَله عن الخَبَرِ وطلب أَن يُخْبِرَهُ ويقال تَخَبَّرْتُ الخَبَرَ واسْتَخْبَرْتُه ومثله تَضَعَّفْتُ**"[1]

ب- اصطلاحا: اختلف أهل الاصطلاح في تعريفه على ثلاثة أقوال:

1- قال بعضهم: هو مرادف للحديث أي معناهما واحد.

2- قال آخرون: هو مغاير للحديث؛ فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره، ومِن هنا سُمِّيَ من يشتغل بالتاريخ: (أخباري)، ومن يشتغل بالحديث: (مُحَدِّث).

3- وقال غيرهم: بينهما عموم وخصوص، فالخبر ما جاء عن النبي ﷺ وغيره، والحديث ما جاء عن النبي ﷺ فقط، فكل حديث خبر وليس كل خبر حديث[2].

---

[1] ينظر: لسان العرب لابن منظور: ج 4 ص 226.

[2] ينظر: تدريب الراوي للسيوطي: ص 34\35.

الفرع الثاني: الأثر.

تعريفه لغة واصطلاحا:

أ- لغة: هو ما بقي من الشيء، قال ابن منظور: "**الأَثر بقية الشيء والجمع آثار وأُثور وخرجت في إِثْره وفي أَثَره أَي بعده وأْتَثَرْتُه وتَأَثَّرْته تتبعت أَثره**"[1].

ب- اصطلاحا: وفيه أيضا للعلماء ثلاثة أقوال:

1- مرادف للحديث، ومن ذلك تسمية الإمام الطحاوي (ت321هـ)[2] كِتابَيْه: (شرح معاني الآثار) و (بيان مشكل الآثار)، وكذا ابن جرير الطبري (ت310هـ)[3] في كتابه: (تهذيب الآثار)، وقد سَمَّى الإمام مسلم (ت261هـ)[4] الأحاديث بالآثار في مقدّمة كتابه: (الصحيح)[5].

2- وقال بعضهم إنه مغاير للحديث، فالأثر عندهم هو أقوال غير النبي ﷺ من الصحابة والتابعين وأفعالُهم وتقريراتهموصفاتهم، أما الحديثُ فهو أقوال النبي ﷺ وأفعالُه وتقريراتُه وصفاتُه.

---

[1] لسان العرب لابن منظور: ج 4 ص 5.

[2] هو أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة الأزدي الطحاوي، فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، وُلِد ونشأ في قرية طحا في المِنْيا بصعيد مِصْر، تفقه على مذهب الشافعي ثم تحوّل حنفيًّا، ومن أشهر كتبه إضافة إلى ما ذكرته في المتن، كتاب (العقيدة الطحاوية) قال عنه ابن الجوزي: " الإمام العلامة الحافظ الكبير مُحَدِّث الدِّيار المِصرية وفقيهها. البداية والنهاية: 11/ 174، سير أعلام النبلاء: 15/ 27، المعين في طبقات المحدثين: 110

[3] هو أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، المفسر المؤرّخ الفقيه، وُلِد في مدينة طَبَرِستان، ارتحل إلى الرَّيّ وبغداد والكوفة والبصرة، وذهب إلى مصر وأخذ على علمائها علوم مالك والشافعي وابن وهبٍ، استوطن بغداد وبها تُوفِّيَ ودُفِنَ، له كتب لا يكاد يستغني عنها عالم أو طالب عِلْم، منها: جامع البيان في تأويل القرآن، وتاريخ الأمم والملوك، واختلاف علماء الأمصار وغيرها. البداية والنهاية: 11/ 145، سير أعلام النبلاء: 14/ 267، الأعلام للزركلي: 6/ 69، المعين في طبقات المحدثين: 108،

[4] هو الإمام الكبير والمحَدِّث الشهير، أبو الحَسَن مسلم بن الحجاج بن ورْد بن كوشاذ القُشَيْري النَّيْسابوري، أحد كبار الحُفَّاظ، وهو مصنِّف كتاب المسْنَد الصحيح المشهور باسم: (صحيح مسلم)، ثاني أصح كتب الصحيح بعد صحيح الإمام البخاري. سير أعلام النبلاء: 12/ 585، المعين في طبقات المحدثين: 1/ 103، البداية والنهاية: 11/ 33.

[5] ينظر: صحيح مسلم: 1/ 4.

3- وقال بعضهم: الأثر أعمُّ من الحديث، فهو يشتمل على ما رُوِيَ عن النبي ﷺ وما رُوِيَ عن غيره، فبينهما عُموم وخُصوص، فكل حديثٍ أثرٌ، وليس كلّ أثرٍ حديثٌ.

والشائع عند المحَدِّثين؛ أن الأثر يُطْلق على الموقوف والمقطوع.

الفرع الثالث: السُّنَّة.

تعريفها لغةً واصطلاحًا:

أ-لغة: هي الطريقة أو السيرة، قال في لسان العرب: " **والسُّنَّة السيرة حسنة كانت أَو قبيحة...وسَنَنْتُها سَنّاً واسْتَنَنْتُها سِرْتُها وسَنَنْتُ لكم سُنَّةً فاتبعوها**"[1].

ب-اصطلاحًا: وقد اختلفت تعريفاتها بين المحَدِّثين والأصوليين والفقهاء والمتَكَلِّمين.

فهي في اصطلاح المحَدِّثين: مرادفة للحديث، لأن أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصِفاتُه الخُلُقِيَّة مُتَّبَعَة لدى المسلمين.

أما عند الأصوليين: فهي ما نُقِل عن النبي ﷺ غيرَ القرآن من قولٍ أو فِعْلٍ أو تَقْريرٍ[2].

أما عند الفقهاء فهي تحمل معنى المندوب والمستحب الذي هو أحد الأحكام الخمسة، وقد عرّفهوه بقولهم: ما يُثاب فاعله ولا يُعاقَب تاركه، لكنه يُلام على تَرْكه، وقد يطلقونه في ما يُقابل البدعة كقولهم: الطلاق السُّنِّي والطلاق البِدْعي، أما السنة عند المالكية: فهي ما أمر به النبي ﷺ وداوم عليه من غير أن يوجبه على الناس[3].

أما عند المتكلمين: فهي ما يُقابل البِدْعة، كقولهم: أهل السنة في مقابل أهل البِدَع من الشيعة والخوارج والمعتزلة وغيرهم.

---

[1] لسان العرب لابن منظور: 13/ 225.

[2] ينظر: تقريب الوُصول إلى عِلْم الأصول لابن جُزَيّ الغِرناطي المالكي، ص 116، الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان ص 161. إرشاد الفحول لمحمد بن علي الشوكاني ص 67، والإبهاج في شرح المنهاج للسبكيَّيْن 1749/5.

[3] ينظر: نشر البنود على مراقي السُّعُود لعبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي، 9/2.

والسُّنَّة تُطْلَق أحيانا على ما جَرَى به العَمَلُ ولو كان خلاف الحديث، ومن ذلك قولهم: نُقِلَ في الحديث كذا والسّنّة على خِلافه، كما تُطْلَقُ السّنّة على فقه الحديث واستنباط الأحكام منه، ومن ذلك قول عبد الرحمن بن مهدي: "الأوزاعي إمام في السّنّة وليس بإمام في الحديث، وسفيان إمام في الحديث وليس بإمام في السّنّة، ومالك إمام فيهما"[1].

الفرع الرابع: السَّنَدُ.

تعريفه لغة واصطلاحا:

أ-لغة: هو ما يُعْتَمَدُ عليه من حائطٍ أو غيره، ويُقال: فلان سَنَدٌ أي مُعْتَمَدٌ[2]

ب-اصطلاحا: هو الطريق المؤْصِل إلى المتْن، ومعناه مجموعة الرواة الذين رَوَوْا المتن.

وسُمِّيَ سندًا لأنه المعتَمد عليه في نقل المتن وصِحَّته أو ضَعْفِه.

ومن أنواعه:

-السَّنَدُ العالي: وهو السند الذي قَلَّ عدد رجاله مقارنة بسند آخر يَرِدُ به الحديث نَفْسُه.

-السند النازل: هو السند الذي كَثُرَ عدد رجاله مقارنة بسند آخر يَرِدُ به الحديث نفسه.

الفرع الخامس: الطريق.

تعريفه لغة واصطلاحا:

أ-لغة: السبيل الذي يُطرق بالأرجل أي يُضرب، ومعنى الضّرب بالأرجل: المشْيُ عليه[3].

---

[1] ترتيب المدارك للقاضي عِياض: 1/ 132، شرح الموطأ للزرقاني: 1/ 8.

[2] ينظر لسان العرب لابن منظور، 2/ 416.

[3] ينظر لسان العرب لابن منظور: 11/ 319، والمفردات في غريب القرآن للأصبهاني: 306.

ب-اصطلاحا: هو بنفس معنى السَّنَد، ومن ذلك قولهم: هذا الحديث من طريق الزهري، أو من طريق مالك.

الفرع السادس: الوجه.

تعريفه لغة واصطلاحا:

أ- لغة: قال الراغب الأصبهاني: "أصل الوجه الجارِحَة.....ولما كان الوجه أول ما يستقبلك، وأشرف ما في ظاهر البَدَن استُعْمِل في مستقبل كل شيء، وفي أشرفه ومَبْدَئه، فقيل وجه كذا ووجه النّهار"[1]

ب- اصطلاحا: ومعناه هنا السَّنَدُ، والإمام الترمذي (ت279هـ)[2] يُكْثِر مِن ذِكْرِه في جامعه، فكثيرا ما يقول: حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا مِن هذا الوجه.

الفرع السابع: الاعتبار.

تعريفه لغة واصطلاحا:

أ- لغة: هي مصدر للفعل: اعْتَبَرَ، ومن معانيه: النظر في الأمور لِيُعْرَف بها شيء آخر من جنسه فيُقال: أخذ العِبْرَة من كذا وكذا، ومن معانيه أيضا: الامتحان والاختبار.

ب- اصطلاحا: هو تَتَبُّعُ طُرُق الحديث، ليُعْرَف هل شارك راوِيهِ راويًا آخر أم لا[3].

الفرع الثامن: المَتْن.

---

[1] المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني: 529.

[2] هو الإمام الكبير أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضَّحَّاك السُّلَمي الترمذي، مُصَنِّفُ كتاب الجامع المشهور بسُنَن الترمذي، وُلِد في مدينة تِرْمِذ، ثُمَّ ارتحل لطلب الحديث؛ فذهب إلى خراسان والعِراق والحجاز، وحدَّث عن جمْ كبير من المحدثين، منهم الإمام البخاري، ذهب بصره في آخر حياته، تُوُفِّيَ ببلدته تِرْمِذ وعُمُرُه سبعون سنة. البداية والنهاية: 11/ 67، سير أعلام النبلاء: 13/ 270، المعين في طبقات المحدثين: 104، الوافي بالوفيات للصفدي: 4/ 207،

[3] ينظر: تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطّحّان،: 140.

تعريفه لغة واصطلاحا:

أ-لغة: هو ما صَلُبَ وارتَفَع من الأرض، ويُطْلَق على ما اشْتَدّ وقَوِيَ، ومَتْنُ الشيء ظهْرُه[1].

ب-اصطلاحا: "ما ينتهي إليه السند من الكلام"[2].

الفرع التاسع: المُسْنَدُ.

تعريفه لغة واصطلاحا:

أ-لغة: بفتح النون، اسم مفعول من أَسْنَدَ الشيء إليه بمعنى عَزَاه ونسبه إليه.

ب-اصطلاحا: وهو يُسْتَعْمل في ثلاثة معانٍ:

1-وهو الكتاب الذي جُمِعت فيه الأحاديث على أسماء الصحابة، كل صحابيٍّ على حِدَة، ومن ذلك: مسند الإمام أحمد، ومسند الحميدي، ومسند البزار، ومسند الطيالسي، وغيرها كثير.

2-ومن معانيه الحديث المتصل المرفوع إلى النبي ﷺ كقول المحدّثين: (جاء الحديث مُسْنَدًا)، ولهذا سمّى البخاري صحيحه: (الجامع المسْنَد الصحيح المختصَر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِه وأيّامه)، أي بمعنى أن أحاديثه لها أسانيد.

3-ويُطْلَق فيُراد به السَّنَد، فيكون بهذا مصدرا ميميّا بمعنى السّند.

الفرع العاشر: المُسْنِد.

تعريفه لغة واصطلاحا:

أ-لغة: تقول: أسْنَد، يُسْنِد، إسنادًا، وهو مُسْنِد وهو اسم فاعلٍ من الإسناد، وقد تقدّم معناه.

---

[1] ينظر: المفردات في غريب القرآن للأصفهاني: 464.

[2] تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطَّحّان: 15.

ب-اصطلاحا: "هو مَن يرْوي الحديث بسنده، سواء أكان عنده عِلْم به أم ليس له إلا مجرّد الرّواية"[1].

الفرع الحادي عشر: المُحَدِّث.

أ-لغة: اسم فاعلٍ من (التّحْديث)، وهو من التَّكَلُّم والإخبار، فالمحدِّثُ هو المتَكلِّم والمخْبِر.

ب-اصطلاحا: وقد اختلفت أقوال العلماء في تعريفه اصطلاحا، والمتأمّل في اختلافهم يجد أن سبب ذلك هو: الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المشتغل بعلم الحديث حتى يُسَمَّى مُحَدِّثًا.

قال الإمام الحافظ تاج الدين السُّبكي رحمه الله: "**إنَّما المُحَدِّثُ من عَرَف الأسانيد، والعلل وأسماء الرجال والعالي والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة وسمع الكتب الستة ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني، وضمَّ إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية. هذا أقل درجاته. فإذا سمع ما ذكرناه، وكتَبَ الطِباق، ودار على الشيوخ، وتكلَّم في العلل والوَفَيَات والأسانيد كان في أول درجات المحدِّثين، ثم يزيد الله من شاء ما شاء**"[2].

[1] تيسير مصطلح الحديث للطحّان: 16.

[2] مُعيد النِّعَم ومُبيد النِّقَم لتاج الدين السبكي: 67. وينظر: تعليقات العلامة عبد الفتاح أبي غُدَّة على كتاب الرَّفْع والتكميل للعلامة عبد الحي اللكنوي: 58.

المبحث الأول: ترجمة الإمام أبي العرب القيرواني والتعريف بكتابيه الطبقات والمِحَن.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: اسمه ونَسَبُه ومَوْلِدُه ووفاته.**
- **المطلب الثاني: نشْأتُه العِلْميَّة وشيوخه وتلاميذه.**
- **المطلب الثالث: آثاره ومنزلته العِلْميّة.**
- **المطلب الرابع: التعريف بكتاب الطبقات لأبي العرب.**
- **المطلب الخامس: التعريف بكتاب المِحَن لأبي العرب.**

تمهيد:

ما سأتناوله في هذا المبحث، هو كل ما له علاقة بمسيرة حياة الإمام الفقيه المفْتي المحَدِّث الأديب المؤرّخ: أبي العرب التميمي القيرواني، حيث سأقوم بذكر كُنْيته واسمه ونَسَبِه، ومَوْلِده ونشأته العِلْمِيّة، ورحلاته في طلب العلم، وشيوخه الذين أخذ عنهم العِلْم، وتلاميذه الذين أخذوا عنه، والآثار العِلْميّة الكبيرة التي خلّفها، والعُلوم التي نبغ فيها: كعلم الحديث والفقه والأدب والتاريخ والتفسير، إضافة إلى ذكر الثناء الكبير للعلماء عليه، والكتب التي خطّها بيده، وكيف أن العلماء كانوا ينقلون أقواله في الجرح والتعديل ويعتمدونها، وأحكامه على الرواة توثيقا وتضعيفا، وكيف أنه رغم تفنّنه في علوم كثيرة، إلا أن علم الحديث غَلَبَ عليه، واشتغل به ونبغ فيه أكثر من غيره، إضافة إلى ذكر وفاته رحمه الله وغفر له وأعلى مقامه.

المطلب الأول:اسمه ونسبه ومولده ووفاته.

الفرع الأول: اسمه ونسبه وكُنْيَتُه:

هو الإمام الحُجَّة العلَّامة المحدِّث الفقيه المفْتي الأديب المؤرخ صاحب الفنون، أبو العَرَب مُحَمَّد بن أحمد بن تميم بن تمَّام بن تميم التميمي القيرواني المغْرِبي الأفريقي المالكي[1]، مِن أسرة عربية عريقة بالقيروان، وكُنْيَتُه التي اشْتُهِر بها هي: أبو العَرَب، قال بعض المؤرّخين أنّه كُنِّيَ بهذه الكُنْيَة، لأنّه اشتَغَل بتربية أبناء العَرَب[2]، قال الدكتور زاهر سالم بلفقيه: "فالأقرب عندي أنه لَقَبٌ على هَيْئة كُنْية كان يُلَقَّبُ به نَفْسه"[3]، وبنو دارم بن مالك بن زيد مناة بن تميم. وبطون بني دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم المشهورة، منهم: بنو عبد الله بن

[1] ينظر: ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عِياض: 5/ 323. الدّيباج المذَهَّبُ لابن فَرْحون: 2/ 198. شجرة النُّور الزَّكيَّة لابن مخلوف: 1/ 125. طبقات علماء أفريقية للخُشَني: 173. رياض النُّفوس للمالكي: 2/ 306. تراجم المؤلفين التونسيّين لمحفوظ: 3/ 359. تذْكِرَة الحُفَّاظ للذَّهَبي: 3/ 71. سِيَر أعلام النُّبَلاء للذهبي: 12/ 19.

[2] ينظر: الأعلام للزِّرِكْلي: 5/ 309.

[3] مؤرخ تونس ومحدّثها الحافظ أبو العَرَب القيرواني: من 48 إلى 51.

دارم، وبنو مجاشع بن دارم، وبنو نهشل بن دارم، وبنو فقيم بن جرير بن دارم، وبنو أبان بن دارم، وتميم هو بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر[1].

الفرع الثاني: مولده وطُفُولَته.

اختلف المؤرّخون في سنة ميلاد أبي العرب القيرواني، فقال ابن مَخْلوف: إنّه وُلِد سَنَةَ 250هـ[2]، وخالفه الزِّرِكْلي فذكر أنه وُلِد سنة 251هـ[3]، أما القُدامى من العلماء والمؤرّخين فلم يُشيروا إلى سنة ولادته.

نشأ أبو العرب في طفولته نشأة أبناء المُلوك والأمراء، فقد كان جدّه تمّام بن تميم التَّميمي مِن أُمَراء أفريقية، كان أميرا على تونس لمحمد بن مُقاتل العَكّي، أمّا والِد أبي العرب، فقد حرِص على طلب العِلم، فحضر دروس شجرة سليمان بن عِمْران وبَكْر بن حمَّاد[4].

وقد كان أبو العَرب شغوفًا بالعِلم منذ صِغَرِه على الرغم من سَعْيِ أسْرَتِه في تنشِئته نشأة الأمراء والسلاطين، لكن أبا العرب كان عازِفًا عن ترف المُلوك وكارهًا لحياة العِلْية والسلاطين منذ نعومة أظافره، وقد قاوم أهله في ذلك، حيث كان يُخْفي عنهم حضور مجالس العلْم، وقد ساق ابن الدّبّاغ رواية على لسان أبي العرب يذكر فيها مدى تعلُّقِه بالعلم، وشَغَفِه به وحِرْصه على مجالسة العلماء قال فيها: "أتيتُ يومًا وأنا حَدَث[5] إلى دار مُحَمَّد بن يحيى بن السلام، فرأيتُ عنده الطّلَبة، ورأيتُ أمرا أعجبني ورَكَنَتْ إليه نفسي، فعاودْتُ المَوْضِع وكنتُ آتي إليه والطَّرْطور على رأسي ونعْلِي أحمر في رِجلي في زِيّ أبناء السلاطين، وكان الطّلبة ينقبضون مِنّي من أجل ذلك الزِّيّ، فقال لي رجل يومًا بجواري: (لا تتزيَّ بهذا الزِّيّ فليس هو زِيُّ طلبة العِلْم وأهله وزَهَّدَني، فرجعْتُ إلى أمّي فقلتُ: (نلبسُ الرِّداء وثيابًا تُشاكِل لباسَ أهل العِلْم والتُّجّار)، فأبَتْ علَيَّ وقالت: (إنما تكون مثل آبائك وأعمامك)، فاحتلْتُ حتّى اشتَرَيْتُ ثيابا وجعلْتُها عند

---

[1] ينظر: جَمْهَرَة أنساب العَرَب لابن حَزْم: 1/ 467.

[2] ينظر: شجرة النّور الزّكيّة: 1/ 309.

[3] ينظر: الأعلام للزِّرِكْلي: 5/ 309. علم الجرح والتّعديل للدكتور: الهادي رُوشو: 10.

[4] ينظر: قسم الدراسة لمحقق كتاب المِحَن لأبي العرب، تحقيق: الدكتور يحيى وهيب الجبوري: 28. والدّيباج المذّهب: 135.

[5] حَدَثٌ: يعني صغير السِّنّ.

صبَّاغ في باب أبي الرَّبيع، فكنتُ إذا أتيتُ من القصرِ القديم أتيتُ بذلك الزِّيِّ الذي تُحِبُّ أمّي ووالدي، فإذا وصلتُ إلى باب أبي الرَّبيع ودخلتُ حانوت الصّبّاغ خلعْتُها ولبِسْتُ الثِّياب الأُخَر، فكنتُ كلّما تردّدتُ فعلْتُ ذلك. ثم قال لي رجلٌ من أصحابي: (أراكَ تأتي هذا المجلس فتسْمع فيه العِلْم ولا تكتبُ شيئا ممّا تسمع يكون عندك، ما هذا حقيقةُ طالب العلم، فقلتُ له: (والدي راغبٌ عن هذا وعن المعُونة عليه وما مكّنني من شيء أشتري به الرَّقّ)، فقال لي: (أنا أُعْطيك جِلْدًا تكتب لنفسك وتكتب لي جلدا عِوضا منه، فرضيتُ له بذلك، فكنتُ أكتبُ لنفسي ما شئتُ وأكتبُ له في جلوده ما يُحِبُّ حتّى يسّر الله عز وجلّ ما اشتريتُ به الرَّقَّ وما قَوَيتُ به على طلب العِلمِ"[1].

الفرع الثالث: وفاتُه.

ذكر المؤرّخون أن أبا العرب القيرواني تُوُفِّيَ يوم الأحد 22 من ذي القِعْدة، وقال بعضهم: لسَبْعٍ من رجب[2]، وقِيلَ: لثَمانٍ بَقِينَ من ذي الحِجَّة[3]، سنة ثلاثٍ وثلاثين وثلاثمائة للهجرة. واختُلِف أيضا في سبب وفاته، فقيل أنه تُوفِّي بعد رجوعه من معركة وادي المالح مع بني عُبَيْد مُتَأثِّرًا بجراحه، وقيل: إنّه تُوُفِّيَ في السِّجْن بعد أسره[4]، وصلّى عليه أحمد بن أبي الوليد صاحب كتاب الصلاة والخُطبة، وذلك أن أبا العَرَب أوصاه بالصلاة عليه قبل موته[5]، ودُفِن بباب سلم عند قبْر شُقران[6] من القيروان وقبْرُه مَزَار[7]، وقيل: صلى عليه ابنه وصلّى عليه جَمْعٌ عظيم من النّاس[8].

---

[1] رياض النّفوس للمالكي: 2/ من 307 إلى 309.

[2] المرجع السابق: 2/ 306. معالم الإيمان لابن الدّبّاغ: 3/ 38. ترتيب المدارك للقاضي عياض: 5/ 328.

[3] الدّيباج المذهّب لابن فرحون: 251.

[4] ينظر: تاريخ الأدب: 3/ 79.

[5] ينظر: رياض النّفوس للمالكي: 2/ 306.

[6] أبو علي شقران بن علي القيرواني روى عنه سحنون وعَوْن، كان عالما بالمواريث، وكان مؤاخيا للبُهْلول بن راشد، تُوُفِّيَ سنة 186هـ. ينظر ترجمته في: طبقات علماء أفريقية: 61.

[7] ينظر: معالم الإيمان لابن الدّبّاغ: 3/ 38.

[8] سير أعلام النّبلاء للذّهبي: 12/ 19.

المطلب الثاني: نشأته العلمية وشيوخه وتلاميذه.

نشأ أبو العرب القيرواني نشأة علمية منذ نعومة أظفاره، حيث التحق بمجالس العلماء، فجالس الكثير منهم، في عدّة علوم وفنون، فحصّل كثيرا من العُلوم والفنون، وذلك بسبب كثرة شيوخه وتنوّعهم، فبرع في علم الفقه والأدب والتاريخ والحديث والرِّجال.

الفرع الأول: شيوخه.

لقد تتلمذ أبو العرب على عدد كبير من الشيوخ، ويدلّ على ذلك تنوّع العلوم التي برع ونبغ فيها، وقد بلغ عد شيوخه أكثر من مائةٍ وخمسةٍ وعشرين شيخًا، سنقتصر على ذِكر أهمهم وأبرزهم:

-يحي بن مُحَمَّد بن يحي بن سلّام التميم البصري (ت280هـ)، كان ثقة فقيها ضابطا، أطال أبو العرب صحبته ولازمه سنين طويلة.

-حَمْديس القطّان أحمد بن مُحَمَّد أبو جعفر الأشعري، سمع من سحنون وأبي مُصْعب بالمدينة، وكان عابدًا شديد الإنكار على المبتَدعة (ت289هـ)[1].

-سعيد بن مُحَمَّد بن الحدّاد أبو عثمان الغسّاني، جمع بين علم الفقه والكلام، وكان كثير الردّ على المخالفين والذبّ عن الدِّين، سمع من سحنون، سمع منه أبو العرب (ت302هـ)[2].

-يحي بن عمر بن يوسف الكناني أبو زكريا، سمع من كثيرين منهم سحنون وابن حبيب، سمع منه أبو العرب، كان كثير التّفقّه (ت289هـ)[3].

-أحمد بن مُعَتِّب بن أبي الأزهر أبو جعفر، سمع من سحنون وأبي الحسن الكوفي، كان فقيها عالما بالحديث والرِّجال وكان عابدا زاهدا (ت276 أو 277هـ)[4].

-حبيب بن نصر بن سهْل التّميمي أبو نصْر، سمع من سحنون وعبد الله بن علي، كان فقيها ثقة، وهو صاحب كتاب مظالم سحنون (ت287هـ)[1].

---

[1] ينظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض: 4/ 379.

[2] ينظر ترجمته في: رياض النّفوس للمالكي: 1/ من 55 إلى 115.

[3] ينظر ترجمته في: شجرة النّور الزّكيّة لابن مخلوف: 1/ 109.

[4] ينظر ترجمته في: الدّيباج المذهّب لابن فرحون: 1/ 147.

- أبو جعفر عبد الجبّار بن خالد بن عمران السري، سمع من سحنون، سمع منه أبو العرب وابن البّاد، كان ثقة كثير العبادة والذكر يكاد يكون مثل سحنون، وقد عمّر طويلا (174هـ-281هـ)[2].

-أبو العبّاس عبد الله بن أحمد بن طالب القاضي، سمع من سحنون ولقي ابن عبد الحَكَم، أخذ عنه أبو العَرَب وابن اللّبّاد وخلق آخرون، وَلِيَ القضاء مرّتين وكان فقيها (ت275هـ)[3].

-أبو الرّبيع مُحَمَّد بن سليمان بن سالم بن القطّان المعروف بابن الكحّالة من أصحاب سحنون وزيد بن بشر، أخذ عنه أبو العرب وسمع منه، وَلِيَ قضاء صِقِلِّيَّة ومات بها، كان ثقة كثير الكتب والشُّيُوخ (ت289هـ)[4].

-أبو مُحَمَّد سهل بن عبد الله القبرياني، سمع من سحنون وغيره، أخذ عنه أبو العرب وسمع منه، كان ثقة فقيها (ت282هـ)[5].

-أبو مُصعب جبلة بن حمُّود الصّدفي، كان فقيها عالما زاهدا ثقةً، سمع من سحنون وابن عبد الحَكَم، أخذ عنه أبو العرب وغيره (ت299هـ)[6].

-أبو عبد الرحمان بكر بن حمّاد بن سمك الزّنَاتي التاهرتي، كان ثقة مُحَدِّثًا، سمع من سحنون ومُسَدّد بن مُسَرْهِد، وكان من كبار الشّعراء (ت296هـ)[7].

-أبو داود العطّار أحمد بن موسى، سمع من سحنون وأسد بن فُرات (ت274هـ)[8].

-أبو القاسم حِماس بن مروان بن سماك الهمداني، كان كثير الصلاة فقيها بارعا، سمع من سحنون وابن عبدوس، روى عنه أبو العرب (ت303هـ)[9].

---

[1] ينظر ترجمته في: معجم المؤلفين لعمر رضا: 3/ 186.

[2] ينظر ترجمته في: تاريخ ابن يونس للمصري: 2/ 118، برقم 302.

[3] ينظر ترجمته في: معالم الإيمان لابن الدّبّاغ: 2/ من 159 إلى 172.

[4] ينظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض: 4/ 356-357.

[5] ينظر ترجمته في: المرجع السابق: 4/ 401.

[6] ينظر ترجمته في: رياض النّفوس للمالكي: 2/ من25 إلى 45.

[7] ينظر ترجمته في: معالم الإيمان لابن الدبّاغ: 2/ 155.

[8] ينظر ترجمته في: المرجع السابق: 2/ 158-159.

[9] ينظر ترجمته في: رياض النّفوس للمالكي: 2/ من 118 إلى 122.

-أبو عبد الله مُحَمَّد بن مسكين، سمع من الحارث بن مسكين ومن سحنون وابنه وغيرهم، سمع منه أبو العرب، كان ثقة صالحا من أهل العلم (ت297هـ)[1].

الفرع الثاني: تلاميذه.

طلب أبو العرب العِلْم وبذل في سبيل طلبه وقته وماله حتى برع في كثير من العلوم، فصار فقيها مُفتيًا، ومؤرِّخا كبيرًا، وأديبًا، ومُحدِّثًا حافظًا، متكلِّمًا في الرجال جرْحًا وتعْديلا، وبعد أن ذاع صِيْتُه، التفّ حوله طلبة العِلم لينهلوا من فوائده، فتتلْمذ على يدَيْه عدد كبير من طلبة العلم، سأكْتفي بذِكْر أبْرَزِهم.

1-مُحَمَّد بن حارث الخُشَني الإفريقي القُرْطُبِي، سمع من أبي العرب والأحمد بن نصْر، ثمّ رحل إلى الأندلس فسمع من القاسم بن أصبغ وغيره، وقد كان له كتب منها: تاريخ علماء وقُضاة الأندلس وله تذييل على كتاب شيخه أبي العرب المسمّى طبقات علماء أفريقية، كان مؤرِّخًا فقيها وأديبا كبيرا (ت361هـ)[2].

2-أبو مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن النَّفْراوي نَسَبًا وُلِد في القيروان ونشأ بها ودُفِن بها (ت386هـ)، سمِع من أبي العرب ومن خلْق كثيرين منهم مُحَمَّد بن موسى القطّان وعبد الله بن سعيد الحدّاد، وأجازه كثير من علماء المشْرِق، أخذ عنه كثير من القرويين وأهل الأندلس، منهم: أبو القاسم اللَّبيدي وأبو القاسم خَلَف اللّبيدي[3].

3-أبو جعفر تميم بن مُحَمَّد بن أحمد وهو أحد أبناء أبي العرب، أخذ عن أبيه وعبد الله بن مُحَمَّد الرّعيني وجماعة من العلماء، وسمع منه كثير من طلبة العلم، وقد كان أهل قُرْطُبة يضعِّفونه (ت369هـ)[4].

4-أبو العبّاس تمّم بن مُحَمَّد بن أحمد، وهو أيضا أحد أبناء أبي العرب، سمع من أبيه وجبلة بن حمّود، كان من أهل العبادة والورع (ت371هـ) وقيل (ت359هـ)[1].

---

[1] ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام، للذهبي:: 6/ 1044.

[2] ينظر ترجمته في: ترتيب المدارك، للقاضي عياض: 6/ 266.

[3] ينظر ترجمته في: معالم الإيمان لابن الدبّاغ: 3/ من 109 إلى 121، برقم: 239.

[4] ينظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض: 6/ 269، لسان الميزان لابن حجر العسقلاني: 2/ 379-380، تاريخ علماء الأندلس لابن القُرْطبي: 1/ 118.

5-أبو القاسم عبد الرحمن بن مُحَمَّد البَكْرِي الصِّقِلِّي، أخذ عن أبي العرب وروى عن حبيب بن نصر وآخرين، له كتاب الأنوار في علم الأسرار وصِفة الأولياء، كان فقيها عابدًا (ت385هـ)[2].

6-أبو عبد الله مُحَمَّد بن حسن السِّرْتِي، أخذ عن أبي العرب وسمع من اللّباد وغيرهما، كان فقيها عابدًا (ت383هـ).

7-أبو الحسن علي بن أحمد بن زكريّا الأطرابلسي، سمع من أبي العرب وابن المُنْذِر وربيع القطّان وغير هؤلاء، له كتب في الحديث والرجال والفقه، كان مُحَدِّثًا فقيهًا عابداً (ت370هـ)[3].

8-أبو القاسم زياد بن يونس اليَحْصُبي القيرواني، سمع من أبي العرب وموسى القطّان وكان كثير الكُتب، عُرِضَ عليه القضاء فامتنع، كان ثقةً فقيها صالحا (ت361هـ)[4].

9-أبو عبد الرحمن مُحَمَّد بن عبد الله المصْري، كتب عن أبي العرب (ت385هـ)[5].

---

[1] ينظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض: 6/ 268، معالم الإيمان لابن الدبّاغ: 3/ 97، برقم:227، لسان الميزان لابن حجر: 2/ 386.

[2] ينظر ترجمته في: معالم الإيمان: 3/ 148.

[3] ينظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض: 6/ 274.

[4] ينظر ترجمته في: المرجع السابق: 5/ 324.

[5] ينظر ترجمته في: مشتبه النِّسْبة للأزدي: 149.

المطلب الثالث: آثاره ومنزلته العِلمية.

الفرع الأوّل: آثاره العلمية.

نبغ أبو العرب وبرع في فنون كثيرة من العلم، وذلك ظاهر من خلال كثرة شيوخه وتلاميذه، والكمّ الهائل الذي خلّفه من الكتب، في شتّى العلوم، من الحديث والفقه والتاريخ والرجال، وسأذكر العلوم التي برع فيها أبو العرب والكتب التي خلّفها في كلّ علم.

أوّلا: علم الحديث:

رغم تفنّن أبي العرب في علوم كثيرة، إلا أنه كان أبرع في علم الحديث رواية ودراية، وما يتعلق به من علم الرجال والجرح والتّعديل، فقد تقدّم على كثير من أهل زمانه فيه، وفاق أقرانه، قال ابن أبي الدَّيْلم: "غَلَبَ عليه الحديث والرجال، والرِّواية والإسماع"[1]، حتّى وصفه تلميذه ابن الخرّاط بقوله: "كان عالما بالسُّنَن والرِّجال مِن أبْصَرِ أهل وقته بها.....كتب بخطِّ يده كثيرا في الحديث"[2]، وقد تميّز أبو العرب بضبط كتبه وحِفْظِها والعِناية بها، وقد خَلَّف أبو العرب كتبا كثيرا في الرواية والرجال والجرح والتعديل منها:

أ-علم الرّواية:

1-مسند حديث مالك: وهو كتاب ألّفه أبو العرب فجمع فيه أحاديث الإمام مالك التي لم يَرْوِها في المُوَطّأ، ويدل على ذلك وصْف أبي العرب له في كتاب الطّبقات بقوله: "وقد ذكرْنا حديثه عنه الذي ألّفناه مما ليس في مُوَطّئه"[3].

2-كتاب عوالي حديث أبي العرب: ذكر فيه الأحاديث التي رواها بأسانيد عالية، وذلك أن علوّ الإسناد مما يتنافس المحدّثون فيه، ويرحلون المسافات الطّويلة في طلبه.

---

[1] تذكِرَة الحُفّاظ للذّهبي: 3/ 890.

[2] ترتيب المدارك للقاضي عياض: 5/ 324.

[3] الطبقات: 25 وقد ذكر أبو العرب ذلك في ترجمته ليحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري.

ومما قد يضاف إلى كتبه في علوم الحديث، كتبه التي ألفها في الجرح والتعديل وضعفاء الرواة وثقاتهم، وكتبه الأخرى في التاريخ والمحن والتي رواها مسندة، كما أنها تحتوي على كثير من الأحاديث والآثار المسْندة، وسنذكر هذه الكتب كلٌّ في القسم الذي ينتمي إليه.

ويندرج ضمن هذا القسم، الكتب التي رواها أبو العرب مثل: ديوان في الحديث من جُزْأين لعبد الرحمن بن زياد (ت161هـ)[1]، وجوامع سفيان الثوري[2]، وديوان في الحديث لرباح بن زياد اللَّخْمي (ت172هـ).

ب-علم الجرح والتّعديل:

1-ثقات المحَدّثين وضِعافِهم وهو الكتاب الذي كثيرا ما يحيل إليه أبو العرب في كتابه: طبقات علماء إفريقية، وينقل عنه وينسبه إلى نفسه[3].

2-تمييز الرجال للإمام الحافظ الناقد أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجْلي (ت261هـ).

3-تمييز ثقات المحدّثين وضعفائهم وأسمائهم وكُناهم للإمام المحدّث الناقد أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله المصري المعروف بابن البَرْقي (ت249هـ).

وهذان الكتابان وُجِدا بخط أبي العرب وله تعليقات عليهما[4].

4-كتاب التّاريخ ليحيى بن مَعِين (ت233هـ): نقل أبو العرب فيه كثيرا من أقوال يحي بن معين في الرِّجال[5].

---

[1] الطبقات: 32.

[2] الصدر السابق: 251.

[3] نظر: المصدر السابق: 28 و33.

[4] قام بتحقيقهما والتعليق عليهما الدكتور: عامل حسن صبري التّميمي، طبعه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لمملكة البحرين سنة: 2014م.

[5] ينظر: الطبقات: 24 و28، المِحَن: 215 و 263 و269 و 275 و412 و 415 و 439.

5-كتاب العِلَل ومعرفة الرِّجال للإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ): وقد أبو العرب يُكْثِر النّقل عن الإمام أحمد، ويرْوي عنه من طُرُق عِدَّة أشهرها رواية ابنه عبد الله بن أحمد.

ثانيا-عِلْم التَّفْسير:

1-تفسير القرآن ليحيى بن سلّام ويُعْرَف بتفسير يحيى بن سلّام وهو تفسير بالآثار على طريقة المتقدّمين، ويرويه أبو العرب عن يحيى الحفيد عن أبيه عن جدّه[1].

2-أحكام القرآن لموسى بن عبد الرّحمن بن حبيب المعروف بالقطّان (ت306هـ)، وهو متكوّن من اثنَيْ عشر جُزْءًا واشتمل على الأحاديث والآثار بأسانيدها على طريق المتقدمين[2].

ثالثا-علم الفقه:

1-المدَوَّنة الكُبْرى لعبد السلام بن سعيد التَّنُّوخي سحنون (ت240هـ)[3]، وكتاب المدوّنة هو عمدة المالكيّة في الفقه، لذا كانت عناية المالكية به كبيرة، كما أن الإمام الكبير سحنون إمام معظّم عند أهل إفريقية، لذا اهتم أبو العرب بالرواية عن تلاميذه عنه[4].

---

[1] ينظر: الطبقات: 38.

[2] ينظر المصدر السابق: 32، والمِحَن: 224.

[3] هو الإمام الكبير أبو سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التَّنُّوخي، من أشهر فقهاء المالكية وعلمائهم بالمغرب العربي، أصله من الشام، وُلِد بالقيروان سنة 160هـ وتتلمذ على أكبر علمائها، رحل في طلب العِلْم إلى المشْرِق فزار مصر والشام والحجاز، ثم رجع إلى القيروان وعَمِلَ على نشْر المذْهب المالكيّ، حتى أصبح بفضل جهوده المذهب الأول في إفريقية والأندلس، تولّى القضاء لثلاثين سنة إلى أن تُوُفِّي وكان لا يأخذ على عمله في القضاء أجرًا مات سنة 240هـ ودُفِن بالقيروان، من أشهر مؤلفاته المدَوَّنَة الكُبْرَى، قال عنه أبو العرب القيرواني: (اجتمعت فيه خلال ما اجتمعت في غيره: الفقه البارع والوَرَعُ الصّادق والصّرامة في الحق والزهادة في الدّنيا والتّخَشُّن في الملبس والمطعم والسماحة والتَّرْك ألّا يقبل من السُّلطان شيئا)، وسئل أشهب من قدم إليكم من المغرب؟ قال: سحنون. قيل: فأسد؟ قال: سحنون والله أفقه منه بتسع وتسعين مرة. وقال أشهب: ما قدم إلينا من المغرب مثله، قال أبو العرب: وكان لا يهاب سلطاناً، في الحق يقيمه عليه. طبقات علماء إفريقية 101، ترتيب المدارك: 4/ 45، البداية والنهاية: 10/ 323، سير أعلام النبلاء: 9/ 462، الثقات لابن حِبّان: 8/ 299 برقم: 13550، الوافي بالوفيات: 18/ 258-259،

[4] ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض: 3/ 212.

2-الواضحة لعبد المالك بن حبيب الأندلسي (ت238هـ) برويه عن شيخه أبي عمر يوسف المغامي[1].

3-الفرائض لشُقران بن علي (ت186هـ) قال أبو العرب في ترجمة شقران: "وكان عالما بالفرائض وله فيها كتاب لم نجد عند علمائنا غيره عن شقران"[2].

4-كتاب الأشربة ويوجد منه بضعة أوراق في مكتبة عُقْبة بالقيروان، وهي بخطّ أبي العرب نفسه، يقول أبو العرب في الورقة الأولى من المخطوط: (حدّثني به يحي بن مُحَمَّد بن سلام عن أبيه عن جدّه)[3]، وبهذه الورقة سَمَاعَاتٌ بخطّ أبي العرب بتاريخ 273-275هـ.

5-مجالس أشهب بن عبد العزيز من كتاب الغَصْب، رواية سحنون بن سعيد، وهو مخطوط[4].

6-الدَّعاوَى والبيِّنات لأشهب، وهو مخطوط، قال أبو العرب: حدّثَني به يحي بن عمر عن أبي إسحاق بن عبد الرحمن بن أبي البياض عن أشهب، ويتكوّن من 35 ورقة[5].

رابعا-التاريخ:

1-فتوح إفريقية لعيسى بن مُحَمَّد بن أبي المهاجر (ت252هـ)[6].

2-كتاب الطّبقات لمحمد بن واقد الواقدي (ت207هـ)، وقد روى عنه الإمام أبو العرب كثيرا، ونقل عنه من طريق سعيد بن شعبان[1].

---

[1] ينظر: الطبقات: 81.

[2] ينظر المصدر نفسه: 61.

[3] ينظر كتاب العمر في المصنفات والمؤلّفين التونسيين لحسن عبد الوهّاب: م1 ج1 ص 102.

[4] وقد ذكر الدّكتور مصطفى حنانشة في رسالته للدكتوراه أنه وقف على هذا المخطوط بنفسه رتبي 1 على 80 يحوي 16 ورقة ينظر: منهج الإمام أبي العرب مُحَمَّد بن أحمد بن تميم القيرواني في الجرح والتَّعْديل، الدّكتور مصطفى حنانشة: 105.

[5] ذكر الدّكتور مصطفى حنانشة أنه وقف على هذا المخطوط برقم: رتبي 1648 ويحوي 35 ورقة، ينظر المصدر السابق: 105.

[6] ينظر: الطبقات: 6 و8 و12 و14 و15.

3-كتاب طبقات العلماء لمحمد بن سحنون (ت256هـ)، ويتكوّن من سبعة أجزاء[2].

4-كتاب المغازي لمحمد بن إسحاق (ت150هـ)، وقد روى عنه أبو العرب كثيرا خصوصا في كتاب المِحَن من طريق عيسى بن مِسْكين وغيره عن أسد بن الفُرات عن زياد بن عبد الله البكّائي عن مُحَمَّد بن إسحاق، ومن طريق يحي بن سلام عن أبيه عن جدّه عن شَرِيك عن ابن إسحاق[3].

5-كتاب موت العلماء في جُزْئين، ذكره محقق كتاب المِحَن[4].

6-كتاب فضائل مالك ذكره أبو العرب في كتاب المِحَن[5]وأشار إليه أيضا محقق كتاب المحن[6].

7-كتاب مناقب سَحْنُون، قال ابن خير: "كتاب مَنَاقِب سَحْنون بن سعيد وَسيرَته وأدبه من تأليف أبي الْعَرَب مُحَمَّد بن أَحْمد بن تَمِيم
حَدّثنِي بِهِ شَيخنَا أَبُو الْقَاسِم أَحْمد بن مُحَمَّد بن بَقِي رَحمَه الله عَن الْفَقِيه أبي عبد الله"[7].

8-كتاب مناقب تميم، وتكلم فيه عمن دخل إفريقية من بني تميم، ذكره مُحَقِّقُ كتاب المِحَن لأبي العرب[8].

9-عُبَّاد إفريقية، قال عنه المالكيّ في رياض النُّفُوس: " وهو خاص بطبقة الزهاد ومن اشتهر بالعبادة من أهلها"[9]، ذكره أيضا محقق كتاب المحن[10].

---

[1]قال أبو العرب: حدثني سعيد بن شعبان بن قُرّة الأندلسي قال: حدّثنا وهْب بن نافع قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحِزامي قال سعيد: وحثني عُبيد الله بن عبد الملك بن حبيب عن أبيه عن الحِزامي عن مُحَمَّد بن عمر بن واقد الواقدي.
ينظر: المِحَن: 171

[2]المصدر السابق: 126.

[3]المصدر السابق: 80 و89 و117 و119.

[4]ينظر: المِحَن: 31.

[5]المصدر السابق: 265، ترتيب المدارك، عياض: 5/ 324.

[6]المصدر نفسه: 31.

[7]الفهرسة لابن خير الإشْبِيلي: 264.

[8]المحن: 31، وينظر ترتيب المدارك للقاضي عياض: 5/ 324.

[9]رياض النّفوس للمالكي: 14.

[10]المصدرالسابق.

10-تاريخ إفريقية ويتكوّن من سبعة عشر جزءا[1]

خامسا-الرقائق والآداب:

1-كتاب الجنائز وذكر الموت وعذاب القبر، ذكره محقّق كتاب المحن، وذكر أنه كتاب واحد ونفى دعوى مَن ادّعى أنهما كتابان[2].

2-كتاب الزُّهد لعليّ بن زياد الحِمْصي (ت183هـ)، يرويه أبو العرب من طريق جَبَلَة بن حمّود عن سحنون عن البُهْلُول بن راشد عن علي بن زياد[3].

3-كتاب الزّهْد لمالك بن أبي كريمة (ت210هـ)، ذكره أبو العرب في الطبقات[4].

الفرع الثاني: منزلته العِلْمِيَّة وثناء العُلَماء عليه.

لقد بلغ الإمام الحافظ المحدِّث الفقيه المفْتِي أبو العرب القيرواني مَبْلَغًا كبيرا في العِلْم، حتى صار قِبْلةً لطَلَبَة العِلْم، وحُجَّة عند العُلَماء يعتمدون أقواله في الجَرْحِ والتَّعْديل، ويقصده الناس في الفَتْوى والأحكام، ولهذا أثنى العلماء عليه كثيرا، قال عنه الدّباغ: "كان فقيهًا صالحًا مُتَواضعا48ا كثير الإيثار في عُسْرٍ، فقيها ثَبْتًا صحيح التقْييد، ضابط الرواية الفقيه كثيرُ التَّأْليف والمشائخ المؤَرّخُ"[5]، ووصَفَه بوصْف يدلّ على عُلُوّ كَعْبِه في العِلْم فقال: "كان أبو العَرَبِ إمام عَصْرِه وواحِد دَهْرِه دائبٌ في طلب العِلْم وبَرَعَ فيه براعةً فاقَ فيه مَن تقدّمَه من رجال إفْريقيّة، وألّف كُتُبًا مفيدة كثيرة، وكان مُوَفَّقًا في التّأليف مُعانًا عليه، وهو مَن رفع لِواء التّاريخ بإفريقيّة مع تقدُّمه في عِلْم الأَثَر وبَصَرِه بالفقْه ومعاني الحديث"[6]، وقال عنه ابن أبي دُلَيْم: "وكان حافظًا للمَذْهب، مُعْتَنِيًا به، وغَلَبَ عليه الحديث والرِّجال، وتصْنيف الكُتُب والرِّواية والسَّمَاع"[7]، وقال

[1] ترتيب المدارك للقاضي عياض: 5/ 324.
[2] المصدر السابق: 31.
[3] الطبقات: 43.
[4] المصدر السابق: 248.
[5] معالم الإيمان للدّبّاغ: 3/ 36.
[6] معالم الإيمان للدّبّاغ: 3/ 36.
[7] ترتيب المدارك للقاضي عياض: 5/ 324.

فيه تلميذ الخَرّاط: "كان رجُلًا صالحا، ثقةً، عالِمًا بالسُّنن، حَسَن التَّقْيِيد، كريم النّفْس والخُلُق"[1]، وقال أبو بكر المالكي: "وكانت أوصافه أوْسَع مِنْ أن يحْمِلَها كتاب"[2]، وقال عنه الذّهبي في السّيَر: "العلّامّة، المفْتِي، ذو الفُنُون"[3]، قال عنه القاضي عِياض: "كان حافظًا لِمذهب مالك مُفْتِيًا عالِمًا غَلَبَ عليه عِلْم الحديث والرِّجال"[4].

[1] المصدر السابق: 5/ 324.

[2] رياض النّفوس للمالكيّ: 2/ 306.

[3] سِيَرُ أعْلام النُّبَلاء للذّهبي: 15/ 394.

[4] ينظر: تَذْكِرَة الحُفَّاظ للذّهَبي: 3/ 889.

المطلب الرابع: التعريف بكتاب الطَّبَقات لأبي العَرَب.

وهو أحد الكتب التي وصلتْ إلينا مِن كُتُب أبي العرب القيرواني، وهذا الكتاب من أقدم الكتب التي أُلِّفت في تراجم علماء إفريقيّة، وهي من رواية الخُشَني تلميذ أبي العرب، وهي مُقَسَّمة إلى سَبْعة أجزاء: الثلاثة الأولى منها من تأليف أبي العرب وترجم فيها لعلماء القيروان خاصّة، والثلاثة الثّانية من تأليف الخُشَني، أما الجزء الأخير فهو من تأليف أبي العرب ترجم فيه لعلماء تونس.

الفرع الأول: أصل الكتاب.

لقد حصلت كثير من الأزمات والاضطرابات السياسية في شمال إفريقية عامّة وفي القيروان خاصّة، ومن أبرزها وأكثرها تأثيرًا احتلال العُبَيْدِيِّين[1]، حيث قاموا بالتضييق على علماء أهل السّنّة بالقتل والسَّجْن والتَّعْذيب ومنعهم من تعليم الناس وتدريسهم، وحرق كتبهم وإتْلافها، ومنها نَكْبَة الأعْراب التِّي قُتِل فيها الكثير من أهل القيروان وفرَّ منهم الكثير بنفسه وأهله، وبعد سيطرة الأعراب على القيروان ولِهمجيّتهم قاموا بحرق الأبواب والكُتُب فجعلوها وَقُودًا لنارهم، إضافة إلى ما حصل من الجُنُود الإسبان بعد دخولهم القيروان، حيث عاثوا فيها فسادًا وأَتْلَفوا كثيرا من الكُتُب، قال ابن أبي دينار: "وفي تلك الأيام أُهِين المِسْجد الأعظم ونُهِبَتْ خزائن الكُتُب التّي به، ودُعِسَت بأرْجُل الكَفَرَة، وتفرّق ما جُمِع فيها من دواوين العلوم،

[1] الدولة العبيدية: وتسمّى الدولة الفاطمية، اتخذت من المذهب الشيعي الإسماعيلي مذهبًا رسميّا لها، وكان سبب نجاحهم في السيطرة على حُكْم المسلمين؛ هو نشاط الدعاة الإسماعيليين في دعوة الناس إلى القتال باسم المهدي المنتظر، وذلك خلال العهد العبّاسي. وبسبب مطاردة العباسيين لهم في المشرق؛ انتقلوا إلى المغرب، حيث تمكّنوا من جمع عدد كبير من المناصرين لهم، خصوصا وسط قبيلة (كُتامَة) البربرية، وأعلنوا مباشرة قيام الخلافة الإسلامية باسمهم، وشملت دولتهم أقاليم واسعة في شمال إفريقية، والشرق الأوسط، ثم توسعوا أكثر؛ لتشمل دولتهم: جزيرة صِقِلِّيّة، والشام، والحجاز، ليصبحوا أكبر دولة تنافس العباسيين؛ خصوصا على الأراضي المقدسة وزعامة المسلمين، بقيت دولتهم أكثر من 262 سنة حيث سقت نهائيا سنة 567 هـ. ينظر: موقع ويكيبيديا على الشابكة.

وتبدّدتْ في الشوارع، حتّى قيل: (إنّ المارّ من شرْقَي الكُتُب المطْروحة هناك)"[1]، ولهذا كلّه ضاعت كثير من كتب القيروانيين ولم يصلنا منها إلا القليل، وحتى كتاب الطّبقات هذا، وصلنا من طريق الأندلسيين، إما من رواية تلميذ أبي العرب الإمام الخُشَني (ت 361هـ) وهو أندلسي الأصل، وإما من رواية ابنه أبي جعفر تميم بن مُحَمَّد والذي استوطن الأندلس ودرّس بها.

الفرع الثاني: طبعات الكتاب.

طُبِع كتاب طبقات علماء إفريقية أول مرّة بالجزائر سنة 1914م، حيث قام بتحقيقه العلّامة: مُحَمَّد العربي بن أبي شَنَب (ت 1347هـ-1929م) مُعْتَمِدًا على نسخة أندلسية قديمة عليها خطّ الحافظ أبي عُمَر أحمد بن مُحَمَّد الطَّلَمَنْكي (ت 429هـ)، وبالمقارنة بين ما ينقله بعض الأئمة القدامى عن كتاب الطّبقات وبين النص المحقّق، نجد أن هناك نصوصا لم يحتوِ عليها المخطوط، مما يدلّ على أن ما وصلنا من الكتاب هو اختصار للكتاب الأصلي الذي كتبه أبو العرب بنفسه[2]، كما أن المحقِّق أدخل كثيرا من الحواشي التي ليست من أصل الكتاب وجعلها من صُلْب الكتاب ومتْنه، منها أقوال الخُشَني التي تتضمّن حكايات عن المتَرْجَمين، ثم قام بعد ذلك عليّ الشّابّي التّونسي ونعيم حسن اليافي السّوري فأعادا تحْقيق الكتاب من جديد، ومع أنهما لم يجدا المخطوط واعتمدا على تحقيق العلّامة أبي شنب إلا أنهما قاما بجمع أقوال أبي العرب المفَرَّقة في الكتب التي نَقَلَت عنه، وقاما بتتبُّع أقوال الإمام الخُشَني التي أدخلها أبو شنب في أصل المتن، فأعادوها إلى الحَوَاشي كما هو أصْلُها، كما أضافا سبعةً وخمْسين ترجمةً أخذاها ممن نقل عن أبي العرب من القُدامى في كتبهم[3].

---

[1] ينظر: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مُحَمَّد بن أبي دينار: 166 بتصرّف، وينظر: السّلطنة الحَفْصِيّة، مُحَمَّد المطوي: من 701 إلى 704.

[2] لزيادة تفصيل في الأدلّة على ذلك ينظر: رسالة الدّكتوراه، للدّكتور: مصطفى حنانشة: 114-115.

[3] ينظر لزيادة تفصيل: علم طبقات المحدّثين مُصَنَّفات ومناهج، نافذ حُسَيْن حمّاد: 244، ومقدّمة التحقيق لكتاب طبقات علماء إفريقيّة: 29-30.

الفرع الثالث: مُحْتَوى الكتاب ومنْهجه فيه.

أوّل ما افتتح به أبو العرب كتابه هو ذكر الأحاديث الواردة عن النّبيّ ﷺ في فضل إفريقية ولم يلتزم شرط الصِّحّة فيها وذلك أن العلماء إنّما يتشدّدون في أحاديث الأحكام، ثم أعْقبها بذكر مَن دخل من الصّحابة إلى إفريقية ومن مات ودُفِن بها، ثم أعقبها بذكر طبقة التابعين الذين دخلوا إفريقية، ثم من دونهم إلى عصره هو، وكان من منهجه أنه لا يطيل في ذكر غالب التّراجم إلا ما كان من أجلّة العلماء الذين كانت لهم مكانة كبيرة كالإمام سَحنون ومَن على شاكلته، كما أنه يذكر قوله في كل مَن يُتَرْجِم له جرْحًا وتعْديلا، ويذكر سنة وفاته بالتحديد أو بالتقريب أو يذكره عمره عند وفاته، ولا يذكر سنة ميلاد العلماء والرُّواة إلا قليلا، كما يذكر شيوخ العالم وتلاميذه وكتبه إن كان صاحب كتاب وأسانيده إلى رواياته أو كتبه.

المطلب الخامس: التعْريف بكتاب المِحَنِ لأبي العرب القيرواني.

وهو أيضا من كُتُبِه التي نجت من الاندثار، فحُفِظ بفضل الله ووصل إلينا، وهو كتاب أعتبره شخصِيًّا كنْزًا مِن كنوز التّراث الإسلامي في التّاريخ والرّواية، فقد اشتمل على كثير من الأحداث التّاريخية والأحاديث والآثار المسْندة، وهو من أقدم الكُتُب التي تعتمد على الإسناد في نقل الأخبار والأحداث والوقائع التاريخية، كما أنه يُعْطي قارئه صورة رائعة عن علماء سلفنا السّابقين في صدْعهم بكلمة الحقّ، وصبْرِهم وثباتهم على البلايا والمِحَن التي وقعت لهم، فكانوا بحقٍّ قُدْوة لمن جاء بعْدَهم، وخَيْر سَلَفٍ لنا.

الفرع الأول: أصل الكتاب.

أصل كتاب المِحَن مخطوط وُجِد في جامعة (كامْبْرِيدجْ) بدولة بريطانيا، رقم تصْنيفها (Qq235)، وتتكوّن من 180 وَرَقة قياس 16 × 11 سم، وتتكوّن الصّفْحة من 17 سَطْرًا، ويتكوّن السّطر من 11 كَلِمَة تقريبا، بخط واضح منسوخ بغير إتْقان، وقد قام بتحقيقه

أول مرّة الدُّكتور يحي وهيب الجبوري سنة 1404هـ، وقام أيضا بتحْقيقه عمر العقيقلي سنة 1404هـ.

الفرع الثاني: طبعات الكِتَاب.

ذكرنا أنه قام بتحقيق مخطوط كتاب المِحَن الدُّكتور: وَهيب الجَبُّوري، فصدرت طبعته الأولى سنة (1404هـ-1983م) ثمّ قام بإعادة طبعه مرّة أخرى سنة (1408-1988م) ثمّ أعاد طبْعه سنة (1427هـ-2006م)بدار الغَرْب الإسلامي في مجلّد واحد، وقد حرَص المحقّق في هذه الطّبعة الثالثة أن تكون مُنَقّحةً مخْدُومة من حيْثُ الشّكلُ والضّبْطُ والتّصْويب والشّرْح والتنْظيم والتّخْريج والفَهْرَسَة وما إلى ذلك[1]، وممّن قام بتحقيقه وطبعه أيضًا عُمَر العقيقلي وطبعتْه دار العُلُوم للطّباعة والنّشْر سنة (1404-1983)، ورغم الجهود التّي بُذِلَت في تحقيق الكتاب إلا أنه لا يزال بحاجة إلى زيادة ضبط وتحقيق خاصّة في أسماء رجال الأسانيد من الأفارقة والقيروانيين الذين ينْدر وجودهم في كتب التراجم.

الفرع الثالث: مُحْتَوى الكتاب ومَنْهجُه فيه.

بدأ أبو العرب كتابه المِحَن بالأحاديث المسندة التي لها علاقة بالبلايا والمِحَن وأجْر الصابرين عليها والثابتين على الحق والصّادعين به الذين لا يخافون في قوله لَوْمَة لائمٍ، وسمّاها أحاديثَ المِحَن، وبلغ عدد الأحاديث التي ذكرها سَبْعَةً وعِشْرين حديثًا، ثمّ عقّبها بآثارٍ عن الصّحابة والتّابعين، أمّا العدد الإجماليّ للأحاديث التي ذكرها في الكتاب كُلِّه فبلغ سَبْعةً وثمانين حديثًا، وقد بيّن أبو العرب منهجه في كتابه وهو أنه يذكر مَن ابْتُلِيَ بأن قُتِل أو حُبِس أو ضُرِب أو هُدِّد من خيار هذه الأمة من العلماء والصالحين، وقد بدأ كتابه بمَن قُتِل من الصّحابة والتّابعين وتابعيهم إلى عصر الإمام أبي العرب، وذلك كله بالرّواية عن أهل العِلم[2]، وقد لا يلتزم هذا التّرتيب إذا انتقل من جُزْءٍ إلى آخر، وقد قام أبو العرب بتقْسيم كتابه هذا إلى خمسة

[1] ينظر مُقدمة كتاب المِحَن لأبي العرب: 5-6.

[2] ينظر: المصدر السابق: 47.

أقسام، وجعل داخل كلّ قِسْم عناوين، بعْضُها يشتمل على الذين قُتِلوا في حوادث مثل: (تَسْمِيَةُ مَن قُتِل منهم يوْمئذ رحمهم الله)[1] ثمّ يذكر تحت هذا العنوان الذين قُتِلوا في تِلْك الحادِثة، لكنّ الغالب على منهجه في الكتاب أنّه يذكر مِحْنَة شخْصٍ واحدٍ[2]، وقد كان من منهج أبي العرب في كتابه هذا رواية الأحاديث والأحداث والوقائع وحتى أقوال أئمّة الجرح والتّعْديل بالسّنَد والرواية، كما أنه يقوم أحيانا بشرح بعض معاني الكلمات أو الجُمَل، أمّا في صِيَغِ الأداء والتّحمّل فإنّه يدقّق فيها مثل: (سَمِعْتُ-حدّثنا-قرأْتُ-قال-بَلَغَنِي)، كما أنه يذكر الشكّ في الرّاوي أو الرّواية أو اختلاف الألفاظ وهذا يدلّ على أمانته في الرّواية[3]..

[1] كتاب المِحَن: 134.

[2] ينظر: المصدر السابق طبعة دار الغرب الإسلامي 2006 تحقيق الجبُّورِي: 75-89-119-126-129-140-150-162-184-186-187-201-203-207-218-223-225-226-230-242-243-245-253-254-255-260-261-262-263-264-269-271-272-273-275-276-278-279-281-282-284-285-287-288-289-290-292-293-294-295-296-297 وغيرها.

[3] ينظر: الطبقات: 10-59-104 و: المحن: 109-274.

المبحث الثاني: عُلُوم الحديث عند أبي العَرَب من خلال كتابَيْه: الطَّبَقاتُ والمِحَنُ.

وفيه مطلبين:

- **المطلب الأول: أنواع العلوم التي ذكرها ابن الصلاح في مقدّمته.**

المطلب الثاني: أنواع العلوم التي لم يذكرها ابن الصلاح في مقدمته

المطلب الأول: أنواع العلوم التي ذكرها ابن الصلاح في مقدمته.

مَدْخَلٌ تَمْهِيدِيٌّ:

إنّ النّاظر في كتابَيْ أبي العَرَب القيرواني: (الطّبقاتُ والمِحَنُ) ليجدهما قد اشْتَمَلا على كثير من علوم الحديث رِوايةً ودِرايَة، كالمرفوع والموْقوف والمقْطوع، والصحيح والضّعيف والموْضوع، والمرْسَلُ والمنْقطِع والمدلّس، والمبهمات والمهْمَلات، والشّواهد والمتابعات،والتّفرّد والإغراب والنّكارة، والزّيادة والتّصحيف، وكتابة الحديث، والصُّحابِي التّابعي، والعلوّ والنّزول، صِيَغ الأداء والتّحمّل، المتفق والمفترق، معرفة طبقات الرّواة ومراتب الجرح والتّعديل، سِنُّ التَّحَمُّل والأداء، معْرِفة آداب الشّيْخ والطّالب وغيرها ممّا سأذكره مفصّلا في ثنايا هذا المبْحث بإذن الله وعَوْنِه.

كما أنّني سأسير في كتابة هذا المبحث على الطّريقة التالية:

-أذكر اسم العِلم وأُعَرِّفه لُغَة واصطلاحا، إلّا بعض العلوم التي لا تحتاج إلّا إلى تعريف عامٍّ بها.

-أذكر اختلاف المحدّثين فيه إن كان فيه اختلاف.

-أذكُر مثالا أو اثنين ممّا وجدتُه عند أبي العرب، وأُحِيل على مواضع أمْثلة أُخْرَى في الهامِش.

-أبَيِّن مُوافَقة أبي العرب للمُحدِّثين أو مُخالفتَه إن خالفهم.

كما أنّني اعتمدتُ في ترتيب العُلوم التّي وجدْتُها عند أبي العرب على ترْتيب ابن الصّلاح في مُقَدّمته، وذلك لأنّها معتمد كل مَن جاء بعْده ممّن كتب في علوم الحديث، وقد توصّلتُ من خلال استقرائي للكتابَيْن إلى استنباط أربعة وخمسين عِلْمًا، أذكرها فيما يأتي بإذن الله تعالى، كما وجدتُه ذكر (خمسة) عُلُومٍ لم يذكرها ابن الصّلاح في مُقدّمته، أفرِدْتُ لها مطْلَبًا خاصًّا بها.

النَّوْع الأول: معرفة الصحيح من الحديث.

1-تعريفه لغة: هو مِن (ص، ح، ح) والصّحيح مُبالَغَة من الصِّحَّة، وهي خُلُوّ الجِسْمِ من الأمراض، قال ابن منظور: "والصحاح: خلاف السقم، وذهاب المرض؛ وقد صحّ فلان من علته واستصحّ"[1].

2-تعريفه اصطلاحا: عرّفه ابن الصلاح بقوله: "فهو الحديثُ المسْنَدُ الذي يتَّصِلُ إسنادُهُ بنقلِ العَدْلِ الضّابِط عنِ العَدْلِ الضّابِط إلى مُنتهاهُ، ولا يكونُ شاذّاً، ولا مُعلَّلاً"[2]، وهذا التعريف ليس صحيحًا على إطْلاقه، فإنّ العدْل الضّابط قد يَهِمُ ويُخْطِئ أحيانا فيكون حديثه ضعيفا هنا؛ وهذا ما يُسمّى بأوْهام الثّقات وأخْطائهم، وكما أن الثِّقَة قد يُخْطِئ فإن الضعيف قد يُصِيب أيضا فيصحّح العلماء حديثه رغم أنّه ليس من العُدُول الضّابطين، كما أنّ الرّاوي قد يكون ضعيفا في درجته العامّة عند المحدّثين لكنّه ضابطٌ في حديث أحد الشُّيوخ أو أحد البُلدان[3]، أما ابن حجر فقد قسّم الصّحيح إلى قسمين: صحيح لذاته عرّفه بقوله: "وخبر الآحاد بنقْل عدْل ضابط تامّ الضّبْط، مُتَّصِل السّنَد، غيْرِ مُعَلَّلٍ ولا شاذٍّ: هو الصحيح لذاته"[4]، أمّا الصّحيح لغيره فهو عنده الذي يكون راويه أقلّ رُتْبة في الضّبْط من الذي قبله[5]، فالصّحيح لذاته هو ما كان في أعْلى درجات الصّحّة، أمّا الصّحيح لغيره فهو الذي يكون في أدنى درجات الصحّة وأعلى مراتب الحسن، فإنّ الحسن لذاته إذا تعضّد بغيره ارتقى إلى الصّحّة لكن في أدنى مراتبها، ولا بدّ هنا مِن التّنبيه على أن توفّر شروط الصّحّة المذكورة في تعريفات أهل المصْطَلَح لا تعني أن الحديث مقطوع بصحّته وقبوله، أو أنّ عدم توفّر بعض تلك الشّروط يعني القَطْعَ بعدم صِحّة الحديث وردّه، ولهذا قال ابن الصّلاح معقِّبًا على تعريفه المذكور آنِفًا: " ومتى قالُوا: (هذا حديثٌ صحيحٌ) فمعناهُ: أنَّهُ اتَّصَلَ سَنَدُهُ معَ سائرِ الأوصافِ المذكورةِ، وليسَ

---

[1] لسان العرب لابن منظور: 2/ 507.

[2] معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصّلاح: 79.

[3] ينظر تفصيل هذه المسائل في: شرح عِلَل الترمذي، الحافظ ابن رجب الحنبلي: من 308 إلى 360، وعلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النُّقّاد، حمزة المليباري: من 67 إلى 77.

[4] النُّكَتُ على نُزْهة النّظر في شرْح نُخْبة الفِكَر: علي بن حسن الحَلَبي: 82.

[5] المصدر السّابق: 82.

مِنْ شرطِهِ أنْ يكونَ مقطوعاً بهِ في نفس الأمرِ، إذْ منهُ ما ينفردُ بروايتهِ عدْلٌ واحدٌ، وليسَ مِنَ الأخبارِ التي أجمعَتِ الأمّةُ عَلَى تَلَقّيها بالقبولِ. وكذلكَ إذا قالوا في حديثٍ: (إنَّهُ غيرُ صحيحٍ) فليسَ ذلكَ قطعاً بأنَّهُ كذبٌ في نفس الأمرِ، إذْ قدْ يكونُ صِدقاً في نفسِ الأمرِ، وإنَّما المرادُ بهِ: أنَّهُ لَمْ يصحَّ إسنادُهُ على الشرطِ المذكورِ (6)، واللهُ أعلمُ."[1]، وممّا ينبغي التنبيه عليه أنّ دائرة الاحتجاج أوسع من دائرة القَبُول، فقد يكون الحديث ضعيفا إذا ما طبّقْنا عليه شروط الحديث الصحيح لكن تجد الأئمّة يحتجون به رغم ضعْفه حديثيًّا، ولهذا تجد كثيرا من الأحاديث التّي تُضَعَّف من ناحية الإسناد ومع ذلك يحتجّ بها الأئمة كمالك والشّافعي والثوري وأحمد وغيرهم، ولهذا قال ابن عبد البَرّ عَقِبَ ذِكْرِهِ لحديث: (هو الطَّهُور ماؤُه الحِلُّ مَيْتَتُه)[2]: "اختلف العلماء في هذا الإسناد، فقال مُحَمَّد بن عيسى التّرمذي: سألْتُ البخاريَّ عنْه فقال: حديث صحيح"[3]، فتأمّل كيف أن البخاري حكم عليه بالصِّحَّة رغم أن إسناد الحديث لا تقوم به حُجَّة عند أهل الحديث، ثم قال ابن عبد البرّ بعد ذلك معقِّبا على إسناد الحديث: "وهذا إسناد وإن لم يخرجه أصحاب الصِّحاح فإن فقهاء الأمصار وجماعة من أهل الحديث مُتَّفِقون على أنّ ماء البحْر طَهُورٌ...وهذا يدُلُّكَ على أنّه حديث صحيح المعْنى، يُتَلَقَّى بالقَبُول والعمل الذي هو أقْوى من الإسناد المنْفَرِد"[4]، ومن خلال ذلك كلّه تعلم أن الحكم على الحديث بالضّعْف لا يعني طرْح الاحتجاج به، ولا أنّ كون الحديث صحيحا أنّه يُحْتَجّ به، وإنما ذلك بحسب احتجاج أئمّة السّلَف به مِن عَدَمِه، فكمْ من حديث صحّ سَنَدُه ولم يعملوا به ولا احتجوا به، وكم من حديث ضعُف سنده ومع ذلك عَمِلوا به واحتجّوا به[5]، ولهذا قال ابن

---

[1] معْرفة أنواع علوم الحديث لابن الصّلاح: 80.

[2] أخْرجه: مالك في الموطّأ، ك الطهارة، ب الطّهور للوضوء برقم 12، أبو داود في سننه، ك الطّهارة، ب الوضوء بماء البحر برقم 83، الترمذي في جامعه، أبواب الطهارة، ب ما جاء في ماء البحر أنه طهور برقم 64، النّسائي في سننه، ك الطهارة، ب ماء البحر برقم 332، ابن ماجة في سننه، ك الطهارة، ب الوضوء بماء البحر برقم386، الدارمي في سننه، ك الطهارة، ب الوضوء من ماء البحر برقم 731-732، قال عنه الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

[3] الاستذكار لابن عبد البَرّ: 1/ 158.

[4] المصْدر السابق: 1/ 159.

[5] أنظر تفصيل مسْألة تصْحيح الحديث بالعَمَلِ كتاب: الأجْوِبَةُ الفاضِلَة للأسْئِلَةُ العَشْرَة الكامِلَة، الإمام العلّامة عبد الحيّ اللَّكْنوي، فصل: وجوب العمل بالحديث الضّعيف إذا تلقّاه النّاس بالقَبُول وعَمِلوا بمدلوله، ويكون ذلك تصْحيحًا له: 228.

وهب: "لولا مالك، والليث، هلكتُ، كنتُ أظن كل ما جاء عن النبي -ﷺ- يُفعَل به"[1]؛ وذلك أنه كان يظن أن كل حديث صحّ وجب العمل به، وهذا خلاف ما كان عليه السّلف من الصحابة والتابعين رحمهم الله جميعا، ولهذا كان الإمام مالك ﷺ يقدّم العمل النّقلي الذي وجد عليه أهل المدينة على أحاديث الآحاد وإن صحّتْ ويقول: أَأَتْرُكُ عملا تناقله الآلاف عن الآلاف لحديث واحد عن واحد؟، وهو ما يُسمّى بعمل أهل المدينة وهو أصل من أهمّ الأصول التّي اعتمد عليها مالك في مذْهبِه، وقد أخطأ كثيرون في جعل عمل أهل المدينة تابعا للإجماع، وقولهم بأن لا إجماعَ مقدّمٌ على إجماعٍ ردًّا على استدلال المالكية بعمل أهل المدينة، وهذا غير صحيح فإنّ استدلال المالكية بعمل أهل المدينة يندرج ضمن مباحث السّنّة وليس ضمن مباحث الإجماع، وذلك أن السنّة منها العملية أي: المنقولة بالعمل، ومنها القولية أي: المنقولة إلينا بالرواية القولية، وبسبب عدم فهم مثل هذه المسائل وقع خلط كبير عند المعاصرين في كثير من المفاهيم والمسائل.

-الأحاديث الصحيحة التي رواها أبو العرب في كتابَيْه:

وقد روى أبو العرب أحاديث صحيحة في كتابَيه الطّبقات والمِحَن، سأكْتفي بذِكْر ثلاثة أحاديث منها، ثُمّ أُحيل على بعض الأمْثِلَة الأُخْرى في الهامش.

-الحديث الأوّل: قال أبو العَرَب[2]: حَدّثني أحمد بن مُعْتب قال: حدّثنا أبو الحسن الكُوفي أحمد بن[3]عبد الله بن صالح، وحدّثنا مسلم بن إبراهيم، وحدّثنا ربيعة بن كلثوم، قال: حدّثني أبي قال: كُنتُ بواسط القصب[4] عند عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر فقال الآذِن: هذا أبو العالِية عادية الحُمَيْنيّ، فقال عبد الأعلى: أدْخِلوه، فدخل وعليه مُقَطَّعات[5] فإذا رَجُلٌ ضَرْبٌ[6] كأنّه

---

[1] تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: 7/ 13، سير أعلام النبلاء للذّهبي: 8/ 111 و148.

[2] رواه في كتاب المِحَن: 104.

[3] في الأصل: (ابن) بالألف والصّحيح بدونها كما أثبتناه.

[4] مدينة واسط القصب هي إحْدى المدن العراقيّة التي تقع في وسط العِراق، وهي تبعُد عن العاصمة بغداد بحالي 180 كيلومترًا من جهة الشّمال، تأسّست سنة 83 للهجرة في عهد أمير المؤمنين عبد الملك بن مرْوان على يد الحجّاج بن يوسف الثّقفي، وسُمِّيتْ: (واسط) لأنّها توسطتْ الأحواز والبصْرة والكُوفة، وسمّيتْ بواسط القصب لانتشار القصب بها، وهي إلى اليوم تُسمّى مدينة واسط. انظر: مُعْجَمُ البُلْدان لشهاب الدين ياقوت الحَمَوي: 5/ 535.

[5] المقطعات من الثياب: الجِباب ونحوها والجِباب جمْعُ جُبَّة، قال أبو عمرو: مقطّعات الثياب والشعر: قِصارُها.

[6] الضَّرْبُ: هو الرَّجُلُ خفيف اللّحْم.

ليس مِن هذه الأمّة، فلمّا قَعَد قال: بايعْتُ رسولَ الله ﷺ، قُلْتُ: بيمينِك؟ قال: نَعَمْ خَطَبَنا يوم الجمعة فقال:(يا أيها النّاس، ألا إن[1] دِماءَكُم وأموالَكُم[2] عليكم حرام كحُرْمَة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، هل بلّغْتُ؟ قالوا: نعم، قال: اللّهمّ اشْهدْ، ثمّ قال: لا ترْجِعوا بعْدي كُفّارا يضْرِبُ بعْضُكُم رِقابَ بعضٍ)[3].

-الحديث الثّاني: قال أبو العرب[4]: وحدثني أحمد بن مُعَتِّب قال: حدثنا حُسَيْن بن حسن قال: حدّثنا عبد الله بن المبارك قال: أخْبرنا مالك عن مُحَمَّد بن عبد الله أنه سمع أبا الحُبَاب سعيد بن يسار يقول: سمعتُ أبا هُرَيْرَة يقول: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ يُرِدِ اللهُ به خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ)[5].

-الحديث الثالث: قال أبو العرب[6] وحدّثني بن بسْطام الضّبّي عن أبي الحسن أحمد بن صالح قال حدّثنا مُحَمَّد بن الصباح قال حدثنا هشيم قال أخبرنا داود بن أبي هند قال حدثنا أبو عثمان النّهدي عن سعد بن أبي وقّاص قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم السّاعة)[7].

---

[1] في الأصل: (أن) بفتح الألف والصواب ما أثبْناه.

[2] في الأصل: (أمولكم) بدون ألِفِ المدِّ والصواب ما أثبتناه..

[3] رواه البخاري في صحيحه، كتاب العِلم، باب قول النبي: رُبّ مُبَلّغٍ أوْعى مِن سامع برقم: 67، وفي باب لِيُبَلّغ العِلْمَ الشّاهدُ الغائبَ برقم: 105، وفي كتاب الحَجّ، باب الخُطْبَة أيّام مِنًى برقم: 1739 و1741 و1742، وفي كتاب المغازي، باب حجّة الوداع برقم: 4402 و4403 و4406، وفي كتاب الأضاحي، باب مَن قال: الأضحى يوم النّحْر برقم: 5550، وفي كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: يا أيّها الذين آمنوا لا يسْخر قوْم مِن قوْم برقم: 6043، وفي كتاب الحدود، باب ظهْرُ المؤمن حِمًى إلا في حَدٍّ أو حقّ برقم: 6785، وفي كتاب الفِتَن، باب قول النّبي صلى الله عليه وسلم: لا ترْجِعوا بعْدي كُفّارا برقم7078، وفي كتاب التّوحيد، باب وجوه يومئذ ناضِرَة إلى ربّها ناظِرة برقم: 7447، ورواه مسلم في صحيحه، في كتاب الحجّ، باب حجّة النّبي صلى الله عليه وسلّم برقم: 1218، وفي كتاب القَسَامة والمحارِبون والقَصاص، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأمْوال برقم: 1679.

[4] رواه في كتاب المحن: 238.

[5] رواه مالك في الموطّأ: كتاب الجامِع، ما جاء في أجر المريض برقم: 2713، ورواه البُخاريّ في صحيحه: كتاب المرْضى، باب ما جاء في كفّارة المرَض برقم5645، ورواه أحمد في مُسْنَده، مسند أبي هريرة برقم7235.

[6] رواه في الطبقات: 10.

[7] رواه مسلم في صحيحة، كتاب: الإمارة، باب قوله ﷺ: لا تزال طائفة من أمّتي ظاهرين على الحق برقم: 1925، إلا أنه قال فيه: (لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق، حتى تقوم الساعة). وانظر أمثلة أخرى لأحاديث صحيحة: في كتاب

وقد روى أبو العرب أحاديث صحيحة أخْرى خاصّة في كتابه المِحَن، منها ما هو في أعلى درجات الصِّحَّة خاصّة التي أخرجها البخاريّ ومسلم في صحيحيهما، ومنها ما لم يخرجاه لكنه محقق لشروط الصّحّة[1]، من اتصال الإسناد، وعدالة الرُّواةِ وضبْطِهم، وانتفاء الشّذُوذ والعِلّة، فظهر جلِيًّا موافقة أبي العرب لمنهج المحَدِّثين.

النّوع الثاني: معرفة الحَسَنِ مِنَ الحديث.

لفظة الحَسَن من الألفاظ التي أطلقها أئمّة الحديث ووصفوا بها أحاديث كثيرة إمّا نقْلا عنهم أو وُجِدَتْ في كتبهم، فتراها في كلام أحمد وابن مَعِين والبخاري وابن المدِيني وأبي حاتم وغيرهم، وكثرة إطلاقهم لهذا اللّفْظ يدل على أن له أصلا عندهم، إلا أن إطلاقات المتقدّمين وصْفيّة وليست اصطلاحية؛ ولهذا تجد بعضهم يطلقه ويقصد به أنَّ الحديث صحيح، وبعضهم يقصد به الضّعيف والمعْلول، وتارةً يقصدون بإطلاقه حُسْن المعْنى، لكن الذي تميّز بهذا اللّفظ وأكثر منه هو الإمام التِّرْمِذِي حيث أطْلق على كثير من الأحاديث في جامعه[2] لفظ (الحَسَن) أحيانًا مُفْرَدًا وأحيانًا أخرى مقرونا بلفظ أو ألفاظ أخرى مثل: (حسن صحيح)، (حسن غريب صحيح)، (حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، كما أن تفسيرات العلماء لمقصود الإمام التّرْمذي اختلفت في معنى إطلاق مصطلح الحسن عنده، وذلك بسبب جمعه بين ألفاظ يظهر لدارس علم المصطلح دون اطلاع على منهج الأئمّة المتقدمين أنها متناقضة متعارضة، فالصحيح أعلى مرتبة من الحسن عند المتأخّرين من أهل الاصطلاح، فكيف يصف الترمذي الحديث بأنّه (حسن صحيح)؟، فيكون في الوقت نفسه صحيحا حسنا[3]، كما أن الترمذي

المِحَن، حديث: لا يُقْتَل بعد اليوم رجل من قُرَيْشٍ صَبْرًا صفحة: 85-86، وحديث: لكل نبي حواريٌّ وحوارِيّ الزُّبَيْر صفحة: 99، وحديث: مَن صلى ركعتي الفجر كان في ذمّة الله وذمّة رسوله صفحة: 183.

[1] أنظر أمثلة أخرى عن الأحاديث الصّحيحة التي أخرجها أبو العرب في كتابه المِحَن تحقيق يحي الجبّوري: 61-244-278، وفي كتاب طبقات علماء إفريقية: 10.

[2] يشتهر بين الناس اليوم تسمية كتاب الترمذي بالسُّنَن أو سُنَن التّرمذي، والصّحيح أن اسمه: الجامع المخْتَصر من السُّنَن عن رسول الله ﷺ ومَعْرِفَةُ الصَّحيح والمعْلول وما عليه العَمل، وهو الاسم المطابق لمضمون الكتاب، ينظر في تفصيل ذلك: تحقيق اسمَيْ الصّحيحين واسم جامع الترمذي، العلامة عبد الفتّاح أبي غُدّة، ومقدمة مُحقّقي كتاب: سنن التّرمذي، طبعة مؤسّسة الرسالة ناشرون 2011م، ص 61-62-63.

[3] يُنظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: 2/ 608.

أشار إلى مقْصوده من (الحسن) فقال: "وما ذكرنا في هذا الكتاب: (حديثٌ حسنٌ) فإنّما أردْنا به حُسْن إسناده عندنا، كلّ حديثٍ يُرْوى لا يكون في إسناده مَن يُتَّهَم بالكَذب، ولا يكون الحديث شاذًّا، ويُرْوى مِن غيْر وجه نحوَ ذلك، فهو عندنا حديث حَسَنٌ"[1]، ومن خلال التّأمّلِ في تعريف الترمذي للحسن وصنيعه في جامعه، تعلم أن مقصود الترمذي من الحسن ليس هو ما ذكره أهل الاصطلاح في كتبهم، ولهذا "يُلاحَظ في قول الإمام الترمذي نوعٌ من التّوسّع في التّحْسين، حيث يشمل جميع الأنواع من الأحاديث التي لم يكن راويها متروكا، ولم يكن مَتْنُها شاذّا ولا غريبا. ولا صِلَة لذلك بمنهج المحدّثين بشكْل عام، والاحتجاج به، لكونه منْهجا خاصّا بكتابه السُّنَن، والواقع أن قول الإمام الترمذي لم يكن تعريفا عامًّا للحسَن كمُصْطلح، كما عرّفه الخطّابي[2] وابن الجَوْزِي[3] ولا لمنهج النُّقَّادِ عُمُومًا"[4]، ومن خلال صنيع الإمام الترمذي في وصفه لأحاديث معلولة (بالحسن) فقط لأنها ليس في رواتها متْروك أو متهم بالكذب يدلّك على أن التّرْمذي له مقصود خاصّ في معنى (الحسَن) وهو الذي عمل به بعض أئمّة السّلف سواء صحّ سنده أو كان في سنده ضَعْفٌ، وهذا هو الذي رجّحه الدّكتور حمزة المليباري عند مناقشته لهذه المسْألة، وذلك في قوْله: "ومَقْصُوده من التَّحْسين في مثل هذه المناسبات أن مَتْنَه كان معْمُولًا به ولم يكن غريبًا شاذًّا، ولا يعْني بذلك أنّه ثابت عن النّبيّ ﷺ وهذا هو أسْلوبه في كتابه السُّنَن"[5].

1-تعريفه لغة:"ح س ن: (الْحُسْنُ) ضِدُّ الْقُبْحِ وَالْجَمْعُ (مَحَاسِنُ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ كَأَنَّهُ جَمْعُ (مَحْسَنٍ) وَقَدْ (حَسُنَ) الشَّيْءُ بِالضَّمِّ (حُسْنًا) وَرَجُلٌ (حَسَنٌ) وَامْرَأَةٌ (حَسَنَةٌ) وَقَالُوا: امْرَأَةٌ (حَسْنَاءُ) وَلَمْ يَقُولُوا: رَجُلٌ أَحْسَنُ. وَهُوَ اسْمٌ أُنِّثَ مِنْ غَيْرِ تَذْكِيرٍ كَمَا قَالُوا: غُلَامٌ أَمْرَدُ وَلَمْ يَقُولُوا: جَارِيَةٌ مَرْدَاءُ فَذَكَّرُوا مِنْ غَيْرِ تَأْنِيثٍ. وَ (حَسَّنَ) الشَّيْءَ (تَحْسِينًا) زَيَّنَهُ."[6]

---

[1] سنن الترمذي، قِسْم العِلَل: 1295.

[2] عرّفه الخطّابي بقوْله: (ما عُرِف مَخْرَجُه واشْتُهِر رجاله وعليه مدار أكْثر الحديث، وهو الذي يقْبله أكثر العلماء ويستعمله عامّة الفقهاء)، ينظر: معالم السُّنن للإمام الخطّابي: 1/ 6.

[3] عرّفه ابن الجوزي بقوله: (ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به، وقد كان أحمد بن حنبل يقدم الحديث الضعيف على القياس). ينظر: الموضوعات لابن الجوزي: 1/ 35.

[4] علوم الحديث في ضوء تطبيقات الأئمّة النّقّاد للدكتور حمزة عبد الله المليباري: 203.

[5] المرجع السابق: 204.

[6] مُخْتار الصّحاح لزين الدّين الرّازي: 73.

2-اصطلاحا: اختلفت تعريفات العلماء للحسن بسبب أنه وقع بين الصحيح والضّعيف، فعند تعريف الحافظ بن حجر للصحيح قال: "وخبر الآحاد بنقْل عدْلٍ تامّ الضَّبْط، متّصل السّند، غير مُعَلّل ولا شاذّ، هو الصّحيح لذاته"[1]، ثمّ قال: "فإنْ خَفّ الضّبْطُ؛ أي: قَلَّ - يُقالُ: خَفَّ القَوْمُ خُفُوفًا: قَلُّوا - والمرادُ مع بقيَّة الشُّروط المتقدِّمة في حدّ الصحيح؛ فهو الحَسَن لذاتِه، لا لِشَيْءٍ خارجٍ، وهو الذي يكون حُسْنُه بسبب الاعتضاد، نحو حديث المستور إذا تعدّدت طرقه"[2]، فأنتَ ترى كيف أن الحافظ ابن حجر قد قسّم الحسن إلى قِسْمَيْن: حَسَنٌ لِذَاتِه وحَسَنٌ لغَيْرِه.

وممّا ينبغي التّنْبيه عليه، التفريق بين قولهم: (حديث صحيح) أو(حديث حَسَنٌ)، وبين قوْلهم: (حديث صحيح الإسناد) أو(حديث حَسَن الإسناد)، فإن صِحَّة أو حُسْن إسناد الحديث لا يعْني صِحَّةَ مَتْنِه، فقد يكون الإسناد صحيحا والمتْن شاذًّا أو مَعْلولًا، وهذا ما يُسمّى عند المحَدِّثين: بنقْد المتْن، فيحْكُمون على الحديث بالضّعْف رغم صِحّة سَنَدِه وسلامته؛ لِاطّلاعهم على عِلَّة فيه خَفِيَتْ عمَّنْ ليس من أصحاب هذا الشّأْن.

ولم أجد أبا العرب يُطْلِقُ وصف (الحَسَن) في كتابَيْه على أي حديث، أو سند، أو أحاديث راوٍ من الرُّواة، ولكنّه روى أحاديث تُعْتبر حسنة في كتابَيْه؛ الطبقات والمِحَن.

3-الأحاديث الحَسَنة التي رواها أبو العرب.

عند استقراء كِتابَيْ أبي العرب الطّبقات والمِحَن نجد أنه روى في جُمْلَة ما رواه أحاديثَ حَسَنَة، سأكْتفي بذكْر ثلاثة أحاديثَ مِنْها، ثُمَّ أُشير إلى بعضها الآخر في الهامش.

-الحديث الأوّل:قال أبو العرب[3]: حدّثنا أحْمد بن مُعَتِّب قال: أحمد بن عبد الله بن صالح الكُوفِي قال: حدثنا الفَضْلُ بن دُكَيْن قال: حدثنا سُفْيان عن عاصم عن مُصْعَب بن سعْدٍ عن سعْد قال: سُئل النّبيُّ ﷺ أيُّ النّاسِ أشَدُّ بلاءً؟ قال: "الأنبياءُ ثُمّ الأمْثَلُ فالأمْثل، يُبْتَلى الرَّجُلُ

[1] حاشية الأجهوري على شرح نُخْبة الفِكَر للعلامة شيخ المالكية نور الدّين الأجْهوري: 174.

[2] المصدر السابق: من 205 إلى 209.

[3] المِحَن لأبي العرب: 57.

على حَسَبِ دِينِه، فإنْ كان في دِينِه صَلابَةٌ زِيدَ في بَلائِهِ، وإنْ كان في دِينِهِ رِقَّةٌ خُفِّفَ عَنْه، وما يزال البلاءُ بالعَبْدِ حتّى يمْشي على الأرض وما له خَطِيئَةٌ"[1].

-الحديث الثّاني: قال أبو العرب[2]: وحدثني عبد الرحمن بن عُبَيْد البَصْري قال: حدّثني أبو حَفْصٍ الفَلاسي قال: حدّثنا مُعاذ بن مُعاذ قال: حدّثنا المِسْعُوديّ عن سعيد بن أبي بُرْدَة عن أبيه أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: (أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ ليس عليها في الآخِرَةِ عذابٌ وإنّما عذابها في الدُّنيا القَتْلُ والزّلازِل والبَلايَا)[3].

-الحديث الثالث: قال أبو العرب[4]: وحدّثني عبد الرحمن أيضا - يعني ابن عُبَيْد البصْري - قال: حدثنا أبو حفْص الفلاسي قال: حدثنا المُعْتَمِر بن سليمان قال: سمعتُ الحجّاج يحدّث عن ابن عِلاقَة عن كَرْدوس الثّعْلبي عن أبي موسى: أن نبيّ الله ﷺ قال: (فَناءُ أُمَّتِي في الطَّعْنِ والطّاعُون) قيل يا رسول الله: هذا الطّعْنُ قد عرفناهُ، فما الطّاعون؟، قال: (وَخْزُ أعْدائكم من الجِنّ وفي كُلٍّ شُهَداء)[5].

ومن خلال الاستقراء والتَّتَبُّع لكتابَيْ أبي العرب وجدتُ أنّه روى أحاديث حَسَنَة أخرى خاصّة في كتابه المِحَن.

النّوع الثالث: معْرِفَة الضّعيف من الحديث.

---

[1] رواه أحمد في مسنده، مسند سعد بن أبي وقّاص برقم1494في ط دار عالم الكتب والرّسالة، وبرقم: 1512 ط دار ابن الجوزي، الدّارمي، ك الرّقاق، ب في أشدّ الناس بلاءً برقم: 2779 ط دار الفِكْر قال: أخبرنا أبو نُعَيْم ثنا سفيان عن عاصم عن مصعب بن سعد عن سعد بمثله، ابن ماجة، ك الفِتَن، ب الصّبر على البلاء برقم: 4023، الترمذي، أبواب الزُّهْد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الصّبْر على البلاء برقم 2398 قال: حدثنا قُتَيْبة حدثنا شَرِيك عن عاصم عن مصعب بن سعد عن أبيه بمثله، ثمّ قال عَقِبَه: هذا حديثٌ حسن صحيح.

[2] المحن: 60.

[3] رواه أحمد، المسند، مسند أبي موسى الأشعري برقم: 19693 و19767 بمثله، المسْتَدْرَكُ على الصّحيحَيْن، الحاكم، ك التوبة والإنابة برقم7649 وك الفِتَن والملاحِم برقم: 3872 وقال: صحيح الإسناد ولم يُخْرِجاه ووافَقَه الذّهَبي، قال عنه ابن حجر في بذل الماعون: سنده حسن: 2/ 54.

[4] المحن: 60.

[5] رواه أحمد في مُسنَده، مسند أبي موسى الأشْعري برقم: 19546 وفي سنده رجل مجهول، الطَّبَراني في المُعْجَم الأوسط، من حديث أبي موسى برقم: 3422 و8512، ومن حديث ابن عمر برقم: 2273، ذكره المناوي في فيض القدير: قال الحافظ العراقي: (سنده جيّد)، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته.

1-تعريفه لُغَةً: قال صاحب لسان العرب: "(ضعف) الضَّعْفُ والضُّعْفُ خِلافُ القُوّةِ وقيل الضُّعْفُ بالضم في الجسد والضَّعف بالفتح في الرَّأْي والعَقْلِ"[1]، والضّعْفُ مِنْهُ: الحِسِّيُّ والمعْنَوِيُّ، والمراد هنا هو: الضَّعْفُ المعْنَوِيُّ.

2-اصطلاحًا: قال ابن الصّلاح: "كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم فهو حديث ضعيف"[2]، ويدخل فيه بحسب تعريف ابن الصلاح كل حديث لم يتوفّر فيه شرْطٌ من شروط الصحيح، فيدخل فيه الضعيف ضَعْفًا خفيفًا ينجبر وقد يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، وهو أعْلى مراتب الضعيف، ويدخل فيه أيضا الموضوع والمكذوب، وهو أدْنى مراتب الضعيف، وبين هذين المرْسَل والمنْقَطِع والمعْضَل والشّاذّ والمنْكَرُ والمقلوب والمضْطَرِب والمدْرج وغيرها، قال الحافظ ابن حجر مُعَقِّبا على تعريف ابن الصلاح: "والحَقُّ أنّ كلام المصَنِّفِ مُعْتَرَضٌ وذلك أن كلامه يُعْطي أنّ الحديث حيثُ ينعدم فيه صِفَة من صفاتِ الصّحيح يُسَمَّى ضعيفًا وليس كذلك، لأنّ تمام الضَّبْطِ مثلًا إذا تخلّف صدق أنّ صِفات الصحيح لم تجتمع، ويُسمّى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حَسَنًا لا ضعيفًا. وما مِن صفة من صفات الحَسَن إلا وهي إذا انعدمت كان الحديث ضعيفا، ولو عبّرَ بقوله: كل حديث لم يجتمع فيه صفات القَبُول لكان أسْلَم من الاعتراض وأخْصر والله أعْلم"[3]، لكن هذا التّعريف الذي ذكره الحافظ ابن حجر يصحّ إذا أُطْلِق على كلّ أنواع الضّعيف، أمّا الضعيف ضعْفًا يسيرًا ينجبر بغيره فهو: "ما لم يجمع صفة الحَسَن، بفقْد شرْطٍ من شروطه"[4]، أو هو: كلُّ ما قَصُرَ عن رُتْبة الحَسن، أي: الحَسَن لغيره[5].

3-حُكْمُ رواية الحديث الضَّعيف:

اتفق أهل العلم على أنه لا يجوز رواية الحديث الضّعيف ضعْفًا شديدًا أو المَوْضوع المكْذوب إلّا مع بيان ضعْفه، أمّا الأحاديث الضّعيفةُ ضعْفًا يسيرا فتجوز روايتها والتّساهل فيها بشرْطَيْن اثنين:

---

[1] لسان العرب لابن منظور: 9/ 203.

[2] معرفة علوم الحديث لابن الصّلاح: 111.

[3] النُّكَتُ على ابن الصّلاح لابن حجر العسْقلاني: 147.

[4] تيسير مصطلح الحديث لمحمود الطّحّان: 62.

[5] قال البيْقُوني في منْظُومَتِه: وكلُّ ما عنْ رُتْبَة الحَسَنِ قَصُرْ فهْو الضّعيف وهْوَ أقْسامٌ كُثُر.

أ-ألّا تكون في العقائد وأصول الدِّين، فإنّ العقائد لا تثْبُتُ إلا بما صحَّ من النّصوص الشرْعيّة[1].

ب-ألّا تكون فيما يتعلّق ببيان الأحكام الشّرْعيّة فيما يتعلّق بالحلال والحرام[2]، إلا ما ثبتَ عمل السلف من الصحابة والتّابعين به أو لم يكن في المسألة أو الباب غيْرُه، قال ابن حجر -في تعليقه على تعريف ابن الصلاح للضعيف -: "من جُمْلة صفات القبول التي لم يتعرّض لها شيخنا - يقصد ابن الصّلَاح - أنْ يتفّق العلماء على العَمَل بمدْلول حديثٍ، فإنّه يُقْبَل حتّى يجب العمل به، وقد صرّح بذلك جماعةٌ من أهل الأصول. ومِن أمثلته قَوْلُ الشّافعي: (وما قُلتُ من أنّه إذا غيّر طَعْمَ الماء وريحه ولوْنه يُرْوَى عن النّبيّ[3] ﷺ مِنْ وَجْهٍ لا يُثْبِتُ أهْلِ الحديث مثله، ولكنّه قوْلُ العامّة لا أعلم بينهم فيه خلافًا)، وقال في حديث: (لا وَصِيَّةَ لِوارِثٍ)[4]: (لا يُثْبِتُهُ أهل العِلْم بالحديث، ولكنّ العامّةَ تلقّتْهُ بالقَبُول وعَمِلُوا به حتّى جعلوه ناسِخًا لآية الوَصِيّة للوارث)"[5].

4-العمل بالضّعيف في الأحكام:

الأصْلُ عند أهل العِلْم أنه لا يُعْمَلُ بالحديث الضّعيف في مسائل الحلال والحرام، لكن ليس ذلك على إطْلاقه كما يظن البعْض، لأنّنا عندما نتأمّلُ في صنيع السلف من الصّحابة

---

[1] ينظر: خطورة مساواة الحديث الضعيف بالموضوع لخليل بن إبراهيم مُلّا خاطر العزّاوي: من ص 53 إلى 61.

[2] ينظر: الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف لعَلِيّ بن نايف الشّحود: من ص 49 إلى 51.

[3] أخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي سعيد الخدري برقم: 11561 و12136 و12139، أبو داود في سننه، ك الطهارة، ب ما جاء في بئر بُضاعة برقم: 66 و67، الترمذي في جامعه، أبواب الطهارة، ب الماء لا ينجّسه شيء برقم: 66 وقال: حديث حسن، النسائي في سننه، ك الطهارة، ب ذكر بئر بُضاعة برقم: 328، الدارقطني في سننه، ك الطهارة، ب الماء المتَغَيِّر برقم: 42 و43 و44 و45 و46 و47 و48 و49 و50 و51 و52 و54 و55 و56 بعضها بزيادة: (إلا ما غيّر طعمه أو لونه أو ريحه) وحكم على الزيادة بالضعف.

[4] أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميّين حديث عمرو بن خارجة ﷺ برقم: 17939 ط ابن الجوزي، وأبو داود في سننه، ك الوصايا، ب ما جاء في الوصية للوارث برقم: 2870، ك الإجارة، ب في تضمين العارية برقم: 3565، والترمذي في جامعه، أبواب الوصايا عن رسول ﷺ، ب ما جاء لا وصيّة لوارث برقم: 2121 وقال: هذا حديث حسن صحيح، ابن ماجة، السنن، أبواب الوَصَايا، ب لا وَصِيّة لوارث برقم: 2712 و2713 و2714، البيهقي، السنن الكبرى، ب ما جاء في نسخ الوصية برقم: 12914 قال: وإجماع العامّة على العمل به، وقد صحّحه الشيخ الألباني في إرواء الغليل برقم: 1655، وأغلب المتقدّمين على تضعيفه.

[5] النُّكَتُ على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني: 150.

والتابعين أئمّة الدين الكِبار نجد أنّهم أخذوا بأحاديثَ ضعيفة الإسناد في الحلال والحرام، وذلك في حالتين اثنين:

أ-في حالة تلقِّي الأمّة له بالقَبُول؛ فإنّهم يعْملون به رغم مجيئه من طرق وروايات ضعيفة، بل ويحْكُمون عليه بالصِّحَّة، قِيلَ لأحمد بن حنبل: تأخذُ بحديث (كلُّ الناس أكْفاء) وأنتَ تُضَعِّفُه؟ فقال: (إنّما نُضَعِّفُ إسْنادَه ولكنّ العَمَلَ عليه)[1]. وللحافظ أحمد بن الصِّدّيق الغُماري كلام نفيس في هذا الباب نورده رغم طوله لما فيه من فوائد مهمّةٍ يقول رحمه الله: "على أنّ الاحتجاج بالضّعيف في الأحْكام ليس هو خاصًّا بالمالكيّة، بل كلّ الأئمّة يحْتجُّون به، ولذلك كان قولهم: (الضّعيف لا يُعْمَلُ به في الأحْكام) قوْلًا ليس على إطْلاقِه كما يفْهَمُه جُلُّ النّاس أو كُلُّهم، لأنّكَ إذا نظرْتَ في أحاديثِ الأحْكام الآخذ بها الأئمّة على الاجتماع والانفراد تجد فيها من الضّعيف ما لعلّه يبْلُغُ نِصْفَها أو يزيد، وربّما وجدْتَ فيها المنْكَر والسّاقِط والقريب من الموْضوع، إلا أنّ بعْضها قالوا فيه: تُلُقِّيَ بالقَبول، وبعضها قالوا: انعَقَد الإجماع على مضْمونه، وبعْضُها قالوا: وافَقَه القياس، وبَقِيَ منها ما لم يجدوا له دِعامَةً فاحْتَجُّوا به على عِلَّتِه وانفراده غير ناظرينَ إلى ما أصَّلُوه من أنّ الضّعيف لا يُعْمَلُ به في الأحْكام كما هو الواجب، لأنّ ما ورد عن الشّارع ﷺ وإنْ كان ضعيف السّنَد لا يُعْدَلُ عنْه إلى غيْرِه، إذ الشرْعُ شرْعُه والقَوْلُ قَوْلُه، والضّعيف غيرُ مَقْطوعٍ بعدم نِسْبَتِه إليه ما لمْ يكُنْ واهِيًا أو مُعارَضًا بأصْلٍ أقْوى مِنْه، فلسْنا نعيبُ الاحتجاج به عند عدم وُرُود غيره، بل نرى التّمسُّكَ به هو الأوْلى والواجب، وإنّما نعيبُ الاضطراب في شأْنِه وهو تَرْكُه عند المدافعة والاستهجان والعمل به عند الموافقة والاستحسان"[2].

ب-إذا لم يكن في الباب غيره فإنّهم يقدّمونه على القياس والرّأْي، ومِن أكثر مَن اشتهر عنه ذلك الإمام أحمد بن حنبل فقد قال: "والحديث الضّعيف أحَبّ إلَيَّ مِنَ الرّأْي"[3]، وقد زعم كثير من أئمّة الحنابلة كابن تيمية[4] وابن القيّم[5] وابن رجب[1] رحمهم الله أنّ الإمام أحمد يقصد

---

[1] ينظر: التّعْريف بأوْهام مَن قسّم السُّنَن إلى صحيح وضعيف لمحمود سعيد ممدوح: 1/ 80.

[2] المُتْنُوني والبتّار في نحر العنيد المعثار الطّاعن فيما صحّ من السُّنن والآثار لأحمد بن الصّدّيق الغُماري: 1/ 180-181.

[3] فتح المغيث شرح ألْفيّة الحديث للإمام السّخاوي: 1/ 82.

[4] ينظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية: 177.

[5] ينظر: إعلام المُوَقِّعين عن ربِّ العالمين لابن القيم: 1/ 25.

بالضعيف هنا الحسَن، وتابعهم على ذلك كثير من المتأخّرين، وسبب زعْمهم هذا أنّه لم يكن في إطلاقات المتقدمين وعُرْفِهم إلا الصّحيح والضعيف، ويدخُل في الضعيف (الحسن) الذي هو أعْلى مراتب الضّعيف، وهذا غير صحيح إطْلاقًا كما ذكرْنا في بداية كلامنا عن النوع الثاني من علوم الحديث وهو الحديث الحسن؛ أنّ المتقدمين كانوا يطلقون هذه اللفظة على كثير من الأحاديث ومن هؤلاء الإمام أحمد نفسه، والصّحيح أنّ الإمام أحمد إنّما يقصد بقوْله: (الضعيف) الضّعيفَ عند المحَدِّثين وليس الحسن، ولهذا ردّ السخاوى دعوى أنّ الإمام أحمد يقصد بالضّعيف الحسن، وبيّن أنّه إنما يقصد الضعيفَ بقوله ذلك[2]وليس الحسن.

5-حكم العمل بالحديث الضّعيف في فضائل الأعْمال والسِّيَر والتّرْغيب والتّرْهيب.

اختلف العلماء في مسألة العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعْمال والسِّيَر والتّرْغيب والتّرْهيب على رأْيَيْن:

أ-قالوا لا يُعْمَل بالحديث الضعيف لا في فضائل الأعْمال ولا غيرها، نُسِبَ هذا الرّأيُ إلى يحيى بن معين والبخاريّ ومُسْلم من المتقدمين، وابن حزم الظاهري وابن العربي من المتأخّرين، ونُسب أيضا إلى ابن تيمية والشّوْكاني وأبي شامة المقْدِسي، والشيخ مُحَمَّد ناصر الدين الألباني ومن تابعه من المعاصرين، إلا أن ما نُسِب إلى هؤلاء الأئمّة غير الألباني يردّه صنيعهم في روايتهم للحديث الضعيف، كالبخاري في الأدب المفرد حيث روى كثيرا من الأحاديث الضعيفة في الفضائل والآداب والأخلاق، وأمّا يحيى بن معين فلم ينسب المنع إليه إلا ابن سيّد الناس في عيون الأثر[3]، وقد حكى عنه الخطيب البغدادي في الكفاية[4] والسخاوي في فتح المغِيث[5] الترْخيص في رواية الضعيف في السير والفضائل، كما رُوِيَ عنه أنه ضعّف بعض الرواة وأجاز الرواية عنهم في المغازي والسير والفضائل، أمّا ابن العربي فلم يوجد نص عنه يصرّحُ فيه بذلك، ثمّ هو فقيه مالكي والمالكية يحتجّون بالمرْسل وهو ضعيف على طريقة المحدّثين، كما أنه ثبت عنه القول

---

[1] ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب: 2/ 576.

[2] المصدر السابق: 1/ 83. وينظر لزيادة تفصيل في ذلك بحث على الشابكة بعنوان: الأدلّة القاطعة على أن الضعيف عند مَن قبل الترمذي لا يماثل الحسن للدكتور نهاد عبد الحميد عبيد.

[3] عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسِّيَر لابن سيد الناس: 1/ 24.

[4] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: 213.

[5] فتح المغيث للسخاوي: 1/ 349.

بجواز العمل بالدعاء وإن كان ضعيف السند، فقال في شرحه على التّرْمذي: "روى أبو عيسى حديثًا مجْهولًا (إن شئتَ فشمِّتْهُ وإن شئتَ فلا)[1]، وهو وإن كان مجهولًا فإنّه يُسْتَحبّ العملُ به لأنّه دعاء بخير وصِلَة للجليس وتودّد له"[2]، أما الإمام عبد الرحمن بن أبي شامَةَ المقْدسي فإنّ مَن نقل عنه القول بمنع الأخذ بالضعيف في فضائل الأعمال إنما لم يَفهم مُراده، فقد جاء في سياق نقْله لحديث مُنْكر في فضْل رجب عن الحافظ ابن عساكر مع عدم تبيين نكارته، فأنكر عليه ذلك لأنّه مُحَدِث ولم يُنْكِر أصْل الأخْذ بالضّعيف في فضائل الأعْمال[3]، أمّا ابن تيمية فكتابه (الكَلِمُ الطَّيِّب) يدلّ على قبوله بالعمل بالضّعيف في فضائل الأعمال، وأمّا الشوْكاني فصنيعه في كتابه (تُحْفَةُ الذاكِرين شرح الحِصْن الحَصين) يدلّ على أنّه لا يرى بأْسًا مِنَ العمل بالضعيف في فضائل الأعْمال، ثمّ إنّه صرّح بذلك في نيل الأوطار فقال: "والآيات والأحاديث المذْكُورة في الباب تدُلُّ على مشْرُوعِيّة الاستكثار من الصّلاة بين المغرب والعشاء، والأحاديث وإن كان أكْثَرُها ضعيفًا فهي مُنْتهِضَةٌ بمجْمُوعِها، لا سِيَّما في فضائل الأعْمال"[4]، فظهر لك من خلال ما ذكرْنا أنّ كثيرًا ممّن نُقِلَ عنهم المنع من العمل بالضعيف مُطْلَقًا لم يصِحّ ذلك عنهم، بل الثابتُ عنهم عكسُ ذلك تماماً وأنهم على رأْيِ الجمهور الغالب في القول بجواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والثواب والمغازِي والسِّيَر.

ب-قالوا يجوز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والسِّيَر والمواعِظ، وهو قول جمهور أهل العلم من المتقدّمين والمتأخّرين والمعاصرين، روى الخطيب البغدادي في الكفاية بسنده إلى "يَحْيَى بْنَ الْمُغِيرَةِ ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ ، يَقُولُ:لَا تَسْمَعُوا مِنْ بَقِيَّةَ مَا كَانَ فِي سُنَّةٍ ، وَاسْمَعُوا مِنْهُ مَا كَانَ فِي ثَوَابٍ وَغَيْرِهِ"[5]، فانظر كيف كان السّلف يتساهلون في مرويات الضعفاء ما كان منها في الثواب وفضائل الأعمال، قال النّووي: "ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات

---

[1] أخرجه: أبو داود في سُنَنِه، ك الأدب، ب كم مرّة يُشَمَّتُ العاطِسُ برقم: 5036، الترمذي في جامعه: أبواب الاستئذان والآداب، ب ما جاء: كم يُشمَّتُ العاطِس برقم: 2947، وقال عقبه: هذا حديث غريب، وإسناده مجهول.

[2] عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي لأبي بكر بن العربي: 10/ 205.

[3] ينظر: الباعث على إنْكار البِدَع والحوادث لعبد الرحمن بن أبي شامة المقدسي: 75.

[4] نيل الأوطار في شرح مُنْتقى الأخبار لمحمد بن علي الشوكاني: 3/ 68.

[5] الكفاية في علم الرِّواية للخطيب البغدادي: 134.

الله تعالى والأحكام كالحلال والحرام وغيرهما وذلك كالقصص، وفضائل الأعمال، والمواعظ وغيرها مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام، والله أعلم."[1]، بل ذكر في جزء إباحة القيام لأهل الفضل الإجماع على العمل بالضعيف في الفضائل[2]، قال الإمام البيهقي: "وضرب لا يكون راويه متهما بالوضع، غير أنه عرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط، في رواياته، أو يكون مجهولا لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول.

فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملا في الأحكام، كما لا تكون شهادة من هذه صفته مقبولة عند الحكّام. وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب، والتفسير والمغازي فيما لا يتعلق به حكم.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ الحافظ، يقول: سَمِعْتُ أَبَا زَكَرِيَّا: يَحْيَى بْنَ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيَّ، يَقُولُ: سمعت أبا الْحَسَنِ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ يقول: كان أبي يحكي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مهدي أنه قال:إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال، تساهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام، تشدّدنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال."[3]، وقال الحافظ السّخاوي – في معرض حديثه عن تساهل الأئمّة في رواية الضعيف –: "وسهلوا في غير موضوع رووا حيث اقتصر وأعلى سياق إسناده من غير تبيين الضعف لكن فيما يكون الترغيب والترهيب من المواعظ والقصص وفضائل الأعمال ونحو ذلك خاصة وراو بيانه وعدم التساهل في ذلك ولو ساقوا إسناده في أحاديث الحكم الشرعي من الحلال والحرام وغيرهما (و) كذا في العقائد كصفات الله تعالى وما يجوز له ويستحيل عليه ونحو ذلك ولذا كان ابن خزيمة وغيره من أهل القرية إذا روى حديثا ضعيفا قال حدثنا فلان مع البراءة من عهدته وربما قال هو والبيهقي إن صح الخبر وهذا التساهل والتشديد منقول عن ابن مهدي عبد الرحمن وغير واحد من الأئمة كأحمد بن حنبل وابن معين وابن المبارك والسفيانين بحيث عقد أبو أحمد بن عدي في مقدمة كاملة والخطيب في كفايته لذلك بابًا،وقال ابن عبد البر أحاديث الفضائل لا نحتاج فيها

[1] التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث للإمام يحي بن شرف الدين النووي: 6.

[2] ينظر: التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف لمحمود سعيد ممدوح: 97.

[3] دلائل النُّبُوَّة لأبي بكر أحمد بن الحسين البَيْهقي: 1/ 34.

إلى من يحتج به وقال الحاكم سمعت أبا زكريا الغبري يقول الخبر إذا ورد لم يحرم حلالا ولم يحل حراما ولم يوجب حكما وكان في ترغيب أو ترهيب أغمض عنه وتسهل في رواته"[1].

ثمّ إنّ هناك من اشترط عند رواية الضعيف بيان ضعْفه، إلّا أنّ كلام كثير من الأئمّة يدلّ على غير ذلك، فقد صرّح بعضهم بجواز رواية الضعيف – غير المَوْضوع والمكذوب – من دون بيان ضعْفه، قال العلّامة محمود سعيد ممْدوح: "لم يشْترِط الحُفّاظ للعمل بالحديث الضّعيف بيان ضَعْفِه، بل نَصُّوا على أنّ بيان الضّعْف غير مطْلُوب، لأنّ الضعيفَ احتمال إضافتِه للنبيّ ﷺ قائمٌ، فهو يحْمِلُ أمَارَةً قُوّيَتْ باندراجها تحْتَ أصْلٍ عامٍّ، لأنّ الذي تَحْرُمُ روايتُه إلّا مع بيان حالِه هو المَوْضُوعُ فقط، لأنّه لا احتمال في نِسْبَتِه للنّبيّ ﷺ، فلمّا اختلف الضعيف عن المَوْضُوع تباينا في البيان، فطُلِبَ في المَوْضوع فقط"[2]، قال ابن الصلاح: "يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما. وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد وممن روينا عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك:(عبد الرحمن بن مهدي) و (أحمد بن حنبل) رضي الله عنهما"[3]، وقال الحافظ العِراقي في ألْفيَّتِه:

"وسَهَّلُوا في غَيْرِ مَوْضُوعٍ رَوَوْا مِن غير تَبْيِينٍ لِضَعْفٍ ورَاَوْا
بَيانَهُ في الحُكْمِ والعَقَائد عن ابن مَهْدِيٍّ وغيرِ واحِد"

6-شروط العمل بالحديث الضّعيف في فضائل الأعْمال.

ومما ينبغي التّنْبيه عليه أن العمل بالحديث الضعيف ليس على إطْلاقِه، وإنّما اشتَرَط له العلماء شروطًا ثلاثةً وهي:

أ-أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من أنفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه، وهو شرْطٌ مُتَّفَقٌ عليْه.

ب-أن يكون مندرجاً تحت أصل عام فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

---

[1] فتح المغيث للسّخَاوي: 1/ 287-288.

[2] التّعْريف بأوْهام مَنْ قسّم السُّنَن إلى صحيح وضعيف لمحمود سعيد ممدوح: 1/ 111.

[3] معرفة أنواع علم الحديث لابن الصّلَاح: 60.

ج-أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي -ﷺ-ما لم يقله، بل يُعْتَقَدُ الاحتياط، والأخيران عن ابن عبد السلام وعن صاحبه ابن دقيق العيد والأول نقل العلائي الاتفاق عليه[1]، وقولهم الّا يكون ضَعْفُه شديدًا لا يُسلّمُ به بإطلاق؛ لأنّ صنيع كثيرٍ من الأئمّة أنّهم أخذوا بكثير من الأحاديث الشديدة الضّعْف، كحديث (صلاة الحاجَة)[2]

7-حالات العمل بالحديث الضّعيف.

هناك حالات مخْصُوصة يجوز فيها الأخذ بالحديث الضعيف والاحتجاج به والعمل به، وقد يأخذ قوم بحالات ولا يأخذ بها آخرون، أذكرها كما يلي:

أ-العمل بالضّعيف إذا لم يكن في الباب غيره، وعُرِفَ هذا كثيرا عن الإمام أبي حنيفة (ت150هـ) والإمام أحمد.

ب-العمل بالضعيف إذا عارضه القياس، فيقدّمون الحديث وإن كان ضعيفا على القياس، وقد ثبت عن الإمام أحمد قوله: الحديث الضعيف أحبُّ إلينا من الرّأْيِ.

ج-العمل بالضّعيف إذا تعضّد بأقوال بعض الصحابة، أو وافقَ قياسًا جلِيًّا وعُرِف هذا عن الإمام الشافعي في الأخذ بالحديث المرْسَل إذا كان قول بعض الصّحابة على وِفْقِه، أو وافقه القياس.

د-العمل بالضّعيف إذا تلقّتْه الأمّةُ بالقبول، فإذا وُجِد أنّ الصحابة والتابعين وأتباعهم تناقلوا العمل بحديث، فإنهم يصحّحون مَتْنَهُ وإنْ كان سنده ضعيفا، بل ويوجبون العمل به كما هو عند إمام أهل السُّنّة مالك بن أنس ﷺ.

هـ-العمل بالضّعيف إذا انتشر بين الناس في الزّمن الأوّل من غير نكير، صرّح بذلك الماوردي في الحاوي الكبير[3] والبُلْقيني في محاسن الاصطلاح[4] وابن السُّبْكي في جمْع الجوامع[5].

---

[1] نقل هذه الشُّرُوط الإمام السخاوي في كتابه: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، وذكر أنه سمعها من شيخه الحافظ ابن حجر، ينظر: القول البديع: 255

[2] ينظر: خطورة مساواة الحديث الضعيف بالمؤضُوع للدكتور خليل بن إبلراهيم مُلّا خاطر العزّامي: 61.

[3] الحاوي الكبير، كتاب البيوع للإمام الماوردي: 551.

[4] محاسن الاصطلاح للإمام البُلقيني: 137.

[5] جمع الجوامع مع المحلّي لابن السُّبكي: 2/ 203.

و-العمل بالضّعيف في تفسير القُرْآن، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة جُوَيْبِر البَلْخِي-بعد أن ذكر مَن ضَعَّفَه-: "قُلْتُ - القائل ابن حجر - وقال أبو قدامة السرخسي قال يحي القطان تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث ثم ذكر الضحاك وجويبر ومُحَمَّد بن السائب وقال هؤلاء لا يُحْمَل حديثهم ويكتب التفسير عنهم."[1]

ز-العمل بالضعيف احتياطًا، وذلك أن يَرِد النّهْيُ عن الشّيْء في حديث ضعيف، فيُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ احتياطًا، قال الإمام النّووي - قدّس الله سِرَّه -: "وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن (2) إلا أن يكون في احتياط في شئ من ذلك، كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة، فإن المستحب أن يتنزه عنه ولكن لا يجب."[2].

ح-العمل بالضّعيف في التّرْغِيب والتّرْهيب، فإن الأئمّة يتساهلون في أحاديث الثّواب والعِقاب ما لا يتساهلون في أحاديث الحلال والحرام، قال الخطيب البغْدادي: "أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ نُعَيْمٍ ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيَّ ، يَقُولُ: «الْخَبَرُ إِذَا وَرَدَ لَمْ يُحَرِّمْ حَلَالًا ، وَلَمْ يُحِلَّ حَرَامًا ، وَلَمْ يُوجِبْ حُكْمًا ، وَكَانَ فِي تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهِيبٍ ، أَوْ تَشْدِيدٍ أَوْ تَرْخِيصٍ ، وَجَبَ الْإِغْمَاضُ عَنْهُ ، وَالتَّسَاهُلُ فِي رُوَاتِهِ»"[3]، وقال الإمام النّووي رحمه الله: "قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا"[4].

ط-العمل بالضّعيف في الترجيح، قال النووي: "وَالتَّرْجِيحُ بِالْمُرْسَلِ جَائِزٌ"[5].

ي-الأخذ بالضعيف في السيَرِ والمغازي والتّاريخ، قال النُّور الحَلَبي: "لا يَخْفَى أن السّيَر تجمع الصحيح والسقيم والضعيف، والمرْسل والمنْقَطِع والمعْضل والمنْكَر دون الموْضوع"[6].

---

[1] تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني: 2/ 107.

[2] الأذكار لمحي الدين النّوَوِي: 8.

[3] الكفاية للخطيب البغدادي: 134.

[4] الأذكار للنووي: 8.

[5] المجموع شرح المهَذّب للنووي: 1/ 112.

[6] السيرة الحَلَبِيّة للنور الحلبي: 1/ 3.

ك-العمل بالضّعيف في تعْيين المبْهَم، وذلك أنّ الراوي قد يُذْكَر مجْهولا في سند، ثمّ يُذكر اسمه في سند آخر إلا أنه ضعيف، فهل يؤخذ به؟، قال بعضهم في التسامح في الأخذ به[1].

ل-الأخذ بالضعيف فيما يدلّ على الصُّحبَة: أي بمعنى إذا ورد حديث ضعيف يُثْبِتُ الصُّحْبَة لأحد ما للنبيّ ﷺ، فندرجه ضمن الصحابة ولو كان سند الإثبات ضعيفًا، قال الحافظ ابن حجر – في ذكره للقسم الأول من الصحابة –: "يقسم القسم الأول بأنه خاص بتراجم الذين وردت صحبتهم بطريق الرواية عنهم أو عن غيرهم، ومهما كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، وشملت تراجم هذا القسم أولئك الذين وقع ذكرهم بما يدل على الصحبة بأي طريق كان."[2].

-منهج أبي العرب في الحديث الضعيف:

ومن خلال استقراء كتابَي الطبقات والمِحَن لأبي العرب القيرواني؛ نجد أنه سار على منهج الجمهور الأعظم لعلماء الأمّة في شتّى المذاهب، في الأخذ والعمل بالحديث الضّعيف في الفضائل والترغيب والثواب والسِّيَر والتاريخ، حيث يروي الضعيف والمراسيل والمقطوعات والمعلّقات والبلاغات؛ لأن كتاباه في السِّيَر والمِحَن وصبْر الصالحين على الأذى والابتلاء، وسأذكر بعض الروايات الضعيفة التي ذكرها أبو العرب في كتابَيْه، وسيكون لذكر روايات أخرى في نوعها في ما يأتي، كما هو الأمر مع المرسل والمنقطع والمعضل والبلاغات وغيرها.

1-الحديث الأوّل: قال أبو العرب[3]: وحدّثني ابن بسطام عن ربيع المؤذّن عن أسد بن موسى قال: حدثنا بكر بن خُنَيْس عن ضِرار بن عمرو عن يزيدَ الرِّقاشِي عن أنس بن مالك عن النبيّ ﷺ قال: (إذا أحبَّ اللهُ عبْدًا وأراد أنْ يُصافِيَهُ صبَّ البلاء عليه صَبًّا وثَجَّهُ عليه ثَجًّا)[4].

وهذا حديث ضعيف لضعْف بكْر بن خُنَيْس ويزيد الرِّقاشي، قال الحافظ العراقي في تعليقه على الإحياء: "حديث أنس إذا أراد الله بعبد خيرا وأراد أن يصافيه صب عليه البلاء صبا الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب المرض من رواية بكر بن خنيس عن يزيد الرقاشي

[1] ينظر: النُّكَتُ على ابن الصلاح لبدر الدين الزرْكشي: 2/ 322.

[2] الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني: 1/ 125.

[3] المحن: 239.

[4] أخرجه الطبراني في المعْجم الكبير، برقم: 7697 من حديث أبي أمامة الباهلي، وابن أبي الدنيا في المرض والكفارات برقم: 220 ضعفه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء والمنْذري في الترغيب والترهيب.

عن أنس أَخْصَر منه دون قوله فإذا كان يوم القيامة إلى آخره وبكر بن خنيس والرقاشي ضعيفان ورواه الأصفهانفي الترغيب والترهيب بتمامه وأدخل بين بكر وبين الرقاشي ضِرار بن عمرو وهو أيضًا ضعيف."[1]، وذكره المنذري في الترغيب والترهيب وصدّره بصيغة التمْريض (رُوِيَ) مما يدل على ضعفه الشديد، فقد ذكر في مقدّمة كتابه أنه إذا صدّر الحديث بقوله: (رُوِيَ) فهو يدل على أنه لا يتطرّق إليه احتمال التّحْسين[2].

وهو من الأحاديث التي يجوز روايتها رغم ضعفها؛ لأنّه في الترغيب والترْهيب التي يتساهل الأئمة فيها.

2-الحديث الثاني: قال أبو العرب[3]: وحدثني عمر بن يوسف عن ابن مرزوق قال حدثني أبو عاصم النّبيل قال: حدّثنا شيخ عن أبي نَضْرَة عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: (طَلْحَةُ شهيد يمشي على وجه الأرض)[4].

حكم عليه الترمذي بالضّعْف بسبب ضعف راويين من رواة هذا الحديث؛ وهما: صالح بن موسى والصّلْت بن دينار، وفي طريق رواية أبي العرب رجل مجهول، ومن خلال الروايات الأخرى فإن الرجل المجهول هو الصّلْت بن دينار، قال عنه ابن حجر: "متْروك ناصبي"[5]، أمّا صالح بن موسى فقد قال عنه الحافظ بن حجر: "متروك"[6]، فالحديث على هذا ضعيف جدًّا.

3-الحديث الثالث: قال أبو العرب: وحدّثني فُرات بن مُحَمَّد قال: حدثنا عبد الله بن أبي حسّان اليحْصُبي عن عبد الرحْمن بن زياد عن أبي عبد الرحمن الحُبُلّي عن عبد الله بن عمرو أنّ النبيّ

---

[1] إحياء علوم الدّين لأبي حامد مُحَمَّد الغزالي مع تخريج العراقي: 6/ 132.

[2] الترغيب والترهيب لعبد القويّ المنْذري: 4/ 142 برقم: 5161.

[3] المحن: 100.

[4] أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب المناقب، ب مناقب أبي مُحَمَّد طلحة بن عبيد الله ﷺ برقم: 4072، ابن ماجة في سننه، أبواب السُّنَّة فضل طلحة بن عبيد الله، ابن عساكر في تاريخ دمشق: 24/ 196 و25/ 86-87، أبو نعيم في حِلْية الأولياء: 1/ 88. قال الترمذي عقبه: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الصَّلْت بن دينار، وقد تكلّم بعض أهل العلم في الصّلْت بن دينار وضعّفه وتكلموا في صالح بن موسى، وذكره صاحب مشكاة المصابيح وحكم عليه بالضّعْف.

[5] تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني برقم: 2947 ص 357.

[6] المصدر السابق برقم: 2891 ص 352.

ﷺ قال: (ليأْتِيَنَّ ناسٌ مِنْ أمَّتِي مِن إفْريقيّة يوم القيامة وجوههم أفْضلُ نورًا من نور القمر ليلةَ البدْرِ)[1].

وفيه فرات بن مُحَمَّد، قال عنه بن حجر في اللسان: "وقال بن حارث كان يغلب عليه الرواية والجمع ومعرفة الأخبار وكان ضعيفا متهما بالكذب أو معروفا به مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين"[2]، وبقيّة رواته ثقات إلا بن أنعم فقد اختلف فيه بين من وثّقه ومن ضعّفه[3]، وممن وثّقه أحمد بن صالح وبن معين ويحي القطّان في إحدى قوليهما وقوّى أمْره البخاري.[4]

النوع الرابع: معرفة المُسْنَد.

1-تعريفه لغة:بضمّ الميم وفتح النُّون، اسم مفعول من أَسْنَدَ الشيء إليه بمعنى عَزَاه ونسبه إليه.

2-تعريفه اصطلاحا: قال ابن الصلاح: "ذكر (أبو بكر الخطيب الحافظ) رحمه الله: أن المسند عند أهل الحديث هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله – صلى الله عليه و سلم – دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم، وذكر (أبو عمر بن عبد البر الحافظ): أن المسند ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة. وقد يكون متصلا مثل: مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ. وقد يكون منقطعا مثل: مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ. فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله – صلى الله عليه و سلم – وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس ﷺ.

وحكى (أبو عمر) عن قوم: أن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم[5]، قلت: وبهذا قطع (الحاكم أبو عبد الله الحافظ) ولم يذكر في كتابه غيره، فهذه أقوال ثلاثة مختلفة والله أعلم"[6].

---

[1] طبقات علماء إفريقية، أبو العرب القيرواني: 1.

[2] لسان الميزان لابن حجر العسقلاني: 4/ 432.

[3] أنظر تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني: 6/ 174-175.

[4] أنظر أمثلة أخرى لأحاديث ضعيفة: كتاب طبقات علماء إفريقية، أبو العرب القيرواني: 1-2-3.

[5] التمهيد لأبي عمر يوسف بن عبد البر: 1/ 25.

[6] مقدمة ابن الصلاح: 26.

وهذا يدل على أنّ العلماء اختلفوا في معنى المسْنَد هل هو خاص بما اتصل سنده إلى رسول الله ﷺ من أوّل السند إلى مُنْتَهاه، أو يدخل فيه ما كان مُسنَدًا إلى النبي ﷺ وإن كان في السند انقطاع، أو هو ما رُوِيَ بالسّند سواء للنبي ﷺ أو لغيره، وقد رجّح ابن الصلاح تخصيصه بما أُسْنِد إلى النبي ﷺ دون غيره.

وطريقة الإمام أبي العرب أنّه يروي الأخْبار مُسنَدةً سواءٌ إلى النبي ﷺ أو لغيره، ونظرا لاختلاف علماء الحديث في معنى المسْنَد سأذكر أمثلة لأبي العرب عن أخْبار رواها مُسنَدةً سواء إلى النبي أو لغيره.

المثال الأول: قال أبو العرب[1]: وحدّثنا أحمد بن إسحاق الأشْعري قال: حدثنا أسد بن الفرات عن يحي بن زكريا بن أبي زائدة عن سعيد بن طاووس عن نافع عن خالد الخُزاعي عن أبيه – وكان مِنْ أصْحاب الشّجرة – عن النبي ﷺ أنّه قال: (سألْتُ اللهَ ثلاثًا فأعْطاني اثنتين ومَنَعَني واحدة، سألْتُهُ أن لا يمتحِنَكُم بعذابٍ أصاب به مَن كان قبلكم فأعْطانيها، وسألْتُه أن لا يُسلِّطَ عليكم عدُوًّا فيستَبيح بيْضَتَكُم فأعْطانيها، وسألْتُه أن لا يُلْبِسَكُم شِيَعًا ولا يُذيقَ بعضكم بأْس بعْضٍ فمنعَنِيها)[2].

المثال الثاني: قال أبو العرب[3]: وحدثني يحي بن عَوْنٍ قال: حدثنا أبو زكرياء الحفري قال: حدثنا أبو مَعْمَر عباد بن عبد الصّمد قال: حدثنا أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (سَتُجَنّدونَ أجْنادًكُم وخيْرُ أجْنادِكُم الجُنْدُ الغَرْبِيُّ)[4]

المثال الثالث: قال أبو العرب[5]: وحدّثني يحي عن أبيه عن جدّه عن شَرِيك عن أبي العَنْبَس عن أبي البَخْتَرِي قال: سُئِل علي بن أبي طالبٍ ﷺ عن أصحاب البَصْرَة أَمُشْرِكون هم؟ قال: مِنَ الشِّرْكِ فَرُّوا، قيل: مُنافِقون هم؟ قال: المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلا، قيل: فما هم؟ قال: إخْواننا بَغَوْا فنحنُ نقاتلهم على بغْيِهِم[6].

---

[1] المِحَن: 61.

[2] أخرجه: مسلم في صحيحه، ك الفِتَن، ب هلاك هذه الأمّة بعضهم ببعض برقم: 2890.

[3] الطبقات: 11.

[4] لم أجده عند غير أبي العرب، وهو حديث مُنكر أبو معْمر عبّاد يرْوي المناكير.

[5] المحن: 112.

[6] أخرجه

النوع الخامس: معرفة المُتَّصِل.

تعريفه لغة: اسم فاعل مِن (اتّصل) ضدّ (انقطع) ومِنْ أسماء هذا النوع أيضا (المَوْصُولُ)[1].

تعريفه اصطلاحا:قال ابن الصلاح: "ويقال فيه أيضا: الموصول ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف، وهو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه

مثال المتصل المرفوع من الموطأ: مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ.

ومثال المتصل الموقوف: مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله. والله أعلم."[2]

قال الإمام الزركشي في نُكَتِه على ابن الصّلاح: "قوله: (وهو الذي اتصل إسناده) خرج بذلك المرسل والمنقطع والمعضل ونحوها وقد يطلقونه على المنقطع مقيدا كقولهم: (هذا متصل إلى سعيد أو إلى الزهري أو إلى مالك) ونحوه"[3].

والتعريف الأنسب له أن نقول: هو كل ما اتصل إسناده إلى قائله فيدخل فيه المرفوع إلى النبي ﷺ والموقوف على مَنْ هو دونه.

وقد روى أبو العرب آثارا كثيرة موصولةً مرفوعةً وموْقُوفةً أذكر مثالا على كل واحد مِن النَّوْعَيْن.

المثال الأول في الحديث المرْفوع: قال أبو العرب[4]: حدثنا عيسى بن يونس عن وائل بن داود عن البهيّ عن الزُّبَيْر بن العوّام قال: قَتَل رسول الله ﷺ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ المشْركين صبْرًا يوم

---

[1] أنظر لسان العرب لابن منظور: 11/ 726، مختار الصِّحاح، مُحَمَّد بن أبي بكر الرازي: 740، القاموس المحيط، مُحَمَّد الفيروز آبادي: 1068.

[2] المقدمة: 26.

[3] النكت على ابن الصلاح، للزركشي: 1/ 410.

[4] المحن: 85-86.

بدْر ثمّ قال: (لا يُقْتَلُ بعْد اليومِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ صبْرًا إلّا رجُلٌ قتَلَ عُثْمان بن عفَّان فاقْتُلوهُ إلَّا تفْعَلوا تُقْتَلوا قتْلَ الشَّاة)[1].

وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه وذكر أن الحادثة وقعت في فتح مكّة وليس في غزوة بدر فلا أدري هل الخطأ من الرواية نفسها أم من النُّسّاخ أم من المحقِّق؟

المثال الثاني في الأثر الموْقوف: قال أبو العرب[2]: حدثنا سعيد بن إسحاق، قال: أخبرنا مُحَمَّد بن زُرَيْق، عن عليّ بن مَعْبَد، عن وَكِيع، عن أبي هِلال، عن عبد الله بن زَيْدٍ، قال: (ما كَرُمَ عبْدٌ عند الله تبارك وتعالى إلّا ازداد البلاءُ عليهِ شِدَّةً)[3].

النوع السادس: معرفة المَرْفوع.

تعريفه لغة: اسم مفعول مِنْ فِعْلِ (رَفَعَ) ضِدّ (وضع) كأنّه سُمِّيَ بذلك لنسبتِه إلى صاحب المقام الرفيع، وهو الرسول ﷺ.

تعريفه اصطلاحا: عرفه ابن الصلاح بقوله: "وهو: ما أضيف إلى رسول الله – صلى الله عليه و سلم – خاصة. ولا يقع مطلقه على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم

ويدخل في المرفوع المتصل والمنقطع والمرسل ونحوها فهو والمسند عند قوم سواء والانقطاع والاتصال يدخلان عليهما جميعا. وعند قوم يفترقان في: أن الانقطاع والاتصال يدخلان على المرفوع ولا يقع المسند إلا على المتصل المضاف إلى رسول الله ﷺ.

وقال (الحافظ أبو بكر بن ثابت): المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله. فخصصه بالصحابة فيخرج عنه مرسل التابعي عن رسول الله ﷺ

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه، ك الجهاد والسِّيَر، ب لا يُقْتل قرشي صبْرا بعد الفتْح برقم: 3334 عن عبد الله بن مطيع عن أبيه قال سمعت النبي ﷺ يقول يوم فتح مكة لا يقتل قرشي صبرا بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة، حدثنا ابن نمير حدثنا أبي حدثنا زكرياء بهذا الإسناد وزاد قال: ولم يكن أسلم أحد من عصاة قريش غير مطيع كان اسمه العاصي فسماه رسول الله ﷺ مطيعا.

[2] المحن: 238.

[3] أخرجه البيهقي في شُعَب الإيمان برقم: 3141 و3414، وابن بُشران في فوائده برقم: 696، والإمام أحمد في الزُّهد ص 329، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية برقم: 947. قال البوصيري: رواه الحارث بسند رجاله ثقات أنظر: مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: 1/ 187.

قلت: ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عنى بالمرفوع المتصل والله أعلم."[1].

قال الحافظ ابن حجر في نُكَتِه تعْليقًا على تعريف ابن الصلاح: "قوله (ص): (وهو المسند عند قوم سواء)،يعني ابن عبد البر كما تقدم في الكلام على المسند فكان ينبغي أن يذكر نظير هذا في المتصل ولا فرق.

قوله (ص): حكاية عن الخطيب: (المرفوع: ما أخبر فيه الصحابي عن قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله فخصه بالصحابة ﷺ فيخرج عنه مرسل التابعي عن النبي ﷺ)،... قلت: يجوز أن يكون الخطيب أورد ذلك على سبيل المثال لا على سبيل التقييد فلا يخرج عنه شئ، وعلى تقدير أن يكون أراد جعل ذلك قيداً فالذي يخرج عنه أعم من مرسل التابعي، بل يكون كل ما أضيف إلى النبي ﷺ لا يسمى مرفوعاً إلا إذا ذكر فيه الصحابي ﷺ. والحق خلاف ذلك بل الرفع كما قرَّرْناه إنما يُنظر فيه إلى المتن دون الإسناد والله أعلم."[2].

وقال الزركشي في نُكته: "قوله: (فيخرج عنه مرسل التابعي) هذا فيه قصور بل يخرج عنه ما لم يذكر فيه الصحابي مرسلا كان أو غيره"[3].

وكلام الحافظ ابن حجر يدل على أن كل قول نُسِب إلى النبي ﷺ يُسَمّى مَرْفُوعًا وإن كان عن غير الصّحابي.

وكتابا أبي العرب القيرواني الطبقات والمِحَنُ فيها عدد كبير من المرفوعات أذكر منها مثالين اثنين فقط.

المثال الأول: قال أبو العرب[4]: وحدثني مُحَمَّد بن بسْطام، عن الربيع بن سليمان المؤذِّنُ قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخْبرني عمرو بن الحارث والليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب

[1] مقدمة ابن الصلاح: 26.

[2] النكت على ابن الصلاح لابن حجر: 1/ 125.

[3] النّكت على ابن الصلاح للزركشي: 1/ 311.

[4] المحن: 237.

عن سِنان بن سعد حدثه عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: (عِظَمُ الجزاء مع عِظَمِ البَلاء، وإنّ الله عزّ وجلّ إذا أحبَّ قَوْمًا ابتلاهم، فمَنْ رَضِيَ فله الرِّضا ومَنْ سَخِطَ فله السَّخَطُ)[1].

المثال الثاني: قال أبو العرب[2]: وحدثني عيسى بن مِسْكين قال: حدثنا ابن سِنْجَر عن عمرو بن مرْزوق قال: حدثنا شُعْبَةُ عن أيّوب قال: سمعتُ الحسن يقول على قبْر أمّ سَلَمة:إنّ رسول الله ﷺ رأى عمّارَ بن ياسِرٍ فقال: (تَقْتُلُه الفِئَةُ الباغِيَةُ)[3].

فهذا الحديث وإن كان مُرسلًا؛ إلا أن الحسن يرفعه إلى النبي ﷺ، فهو من جهة نسبته إلى النبي ﷺ يُعَدّ مرفوعًا، ومن جهة أن التابعي هو الذي نسبه إلى النبي ﷺ يُعَدّ مُرْسَلًا.

النوع السابع: معرفة المَوْقوف.

تعريفه لغة: أصْلُه الفِعْلُ (وقف) الوُقوف خلاف الجُلوس وقَف بالمكان وقْفاً ووُقوفاً فهو واقف والجمع وُقْف ووُقوف[4]. أمّا الموقوف فهو اسم مفْعول من (الوقْف)، كأنَّ الرّاوِي وقفَ بالحديث عند الصحابي ولم يُتَابِع سرْدَ باقي سِلْسِلة الإسناد.

تعريفه اصطلاحا: عرّفه ابن الصلاح بقوله: "وَهُوَ مَا يُرْوَى عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ أَقْوَالِهِمْ أَوْ أَفْعَالِهِمْ وَنَحْوِهَا، فَيُوقَفُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُتَجَاوَزُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ثُمَّ إِنَّ مِنْهُ مَا يَتَّصِلُ الْإِسْنَادُ فِيهِ إِلَى الصَّحَابِيِّ، فَيَكُونُ مِنَ الْمَوْقُوفِ الْمَوْصُولِ. وَمِنْهُ مَا لَا يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ، فَيَكُونُ مِنَ الْمَوْقُوفِ غَيْرِ الْمَوْصُولِ، عَلَى حَسَبِ مَا عُرِفَ مِثْلُهُ فِي الْمَرْفُوعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

[1] أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الزُّهْد، ب ما جاء في الصبر على البلاء برقم: 2396 وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجْه، وابن ماجة في السنن، أبواب الفِتَن، ب الصبر على البلاء برقم: 4031، البيهقي في شُعَب الإيمان برقم: 9325. وحسّن إسْناده الشيخ الألباني.

[2] المحن: 108.

[3] أخرجه مسلم في صحيحه برقم: 7506-7508، والترمذي في جامعه، أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مناقب عمار بن ياسر وكنيته أبو اليقضان ﷺ، كما أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى: 3/ 252، وابن حجر في المطالب العالية برقم: 4546.

[4] يُنْظر: لسان العرب لابن منظور: 9/ 359، مختار الصحاح للرازي: 740، القاموس المحيط للفيروزآبادي: 860.

وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَخْصِيصِهِ بِالصَّحَابِيّ فَذَلِكَ إِذَا ذُكِرَ الْمَوْقُوفُ مُطْلَقًا، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مُقَيَّدًا فِي غَيْرِ الصَّحَابِيّ، فَيُقَالُ: (حَدِيثُ كَذَا وَكَذَا، وَقَفَهُ فُلَانٌ عَلَى عَطَاءٍ، أَوْ عَلَى طَاوُسٍ، أَوْ نَحْوَ هَذَا) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَوْجُودٌ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ الْخُرَاسَانِيِّينَ تَعْرِيفُ الْمَوْقُوفِ بِاسْمِ الْأَثَرِ. قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْفُورَانِيُّ مِنْهُمْ فِيمَا بَلَغَنَا عَنْهُ: الْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: (الْخَبَرُ مَا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَثَرُ مَا يُرْوَى عَنِ الصَّحَابَةِ، ﷺ)"[1].

قال الإمام الزرْكشي تعقيبا على تعريف ابن الصلاح: "هذا التعريف غير صالح إذ ليس كل ما يروى عن الصحابي من قوله موقوفا فقد تظهر قرينة تقتضي رفعه لكونه مما لا مجال للاجتهاد فيه وأنه لم يقله إلا توقيفا كقول عائشة ﷺ: (فرضت الصلاة ركعتين ركعتين)"[2].

قال ابن حجر: "شرط الحاكم في الموقوف أن يكون إسناده غير منقطع إلى الصحابي ﷺ وهو شرط لم يوافقه عليه أحد والله أعلم"[3]، ثم قال مُعقِّبًا على اعتبار الفقهاء الخرسانيين الموقوف مقتصرا على الأثر فقط بقوله: "ونقل النووي عن أهل الحديث أنهم يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف معاً، ويؤيده تسمية أبي جعفر الطبري كتابه (تهذيب الآثار) وهو مقصور على المرفوعات وإنما يورد فيه الموقوفات تبعاً، وأما كتابه (شرح معاني الآثار) للطحاوي فمشتمل على المرفوع والموقوف أيضاً والله تعالى الموفق."[4].

وقد ورد في مرويّاتِ أبي العرب القيرواني موقوفات كثيرة سأذكُر منها مثالَيْن، أحدهما موصول والآخر مقطوع

حُكْمُه:

قد يكون المرْفوع – بحسب توفّر شروط الصّحّة من عدم توفّرِها – صحيحا أو حَسَنًا أو ضعيفًا، وحتّى لو ثبتتْ صِحّتُه، فالخلاف واقع في الاحتجاج به، بحسب الخلاف الواقع عند أهل الأصول في الاحتجاج بقول الصّحابي، بين القائل بأنّ قولَ الصحابي حُجَّة وبين القائل بأنّه ليس بحُجّةٍ، بخلاف الذي له حُكْمُ المرْفوع، وهو الذي يقوله الصحابي بما لا مجال للرّأْيِ

[1] مقدمة ابن الصلاح: 46.
[2] النكت على ابن الصلاح للزركشي: 1/ 312.
[3] النكت لابن حجر: 1/ 125.
[4] المرجع السابق: 1/ 126.

فيه، أو كأن يقول: (كُنّا نفْعل على عهد رسول الله ﷺ كذا وكذا)، أو كقول الصحابي: (مِنَ السّنّة كذا وكذا)، أو (أُمِرْنا بكذا أو نُهِينا عن كذا) ونحْو ذلك[1]، فهذا حُجّةٌ قطْعًا[2].

المثال الأوّل: قال أبو العرب[3]: "حدثني أحمد بن الزبير قال حدثنا بذلك ابن عمر قال حدثني ابن الدراوردي عن جعفر بن مُحَمَّد عن أبيه أن عليا كان يخرج إلى الصبح وفي يده درة يوقظ بها الناس للصبح فخرج في اليوم الذي أصيب فيه فضربه ابن ملجم فأخذ فقال علي أطعموه واسقوه وأحسنوا أساره فإن صححت فأنا ولي دمي أعفوا إن شئت وإن شئت استقدت"[4].

المثال الثاني: قال أبو العرب[5]: وَحَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ حَاتِمُ بْنُ عُثْمَانَ الْمَعَافِرِيُّ، قَالَ: (خَرَجَ الْبُهْلُولُ بْنُ رَاشِدٍ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى أَصْحَابِهِ وَقَدْ غَطَّى خِنْصَرَهُ بِكَفِّهِ، فَأَقْبَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَأَسَرَّ إِلَيْهِ كَلامًا دُونَ سَائِرِ أَهْلِ الْمَجْلِسِ، ثُمَّ انْصَرَفَ الرَّجُلُ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ فَكَلَّمَهُ، فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِكَلامٍ، فَنَحَّى الْبُهْلُولُ كَفَّهُ، عَنْ خِنْصَرِهِ، وَجَعَلَ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْنِي أَبْتَدِعُ فِي الإِسْلامِ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الرَّجُلِ، فَقَالَ: حَدِّثِ الْقَوْمَ بِمَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَقَالَ: أَرْسَلَنِي إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَرُّوخَ أَسْأَلُهُ، هَلْ كَانَ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ إِذَا أَوْصَى بِحَاجَةٍ رَبَطَ فِي خِنْصَرِهِ خَيْطًا؟ فَتَوَجَّهْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَرُّوخَ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، قَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ، فَلَمَّا أَخْبَرَ الْقَوْمَ، قَالَ الْبُهْلُولُ: إِنَّ أَهْلِي سَأَلُونِي فِي حَاجَةٍ فَرَبَطْتُ فِي خِنْصَرِي خَيْطًا لأَذْكُرَهَا، ثُمَّ خِفْتُ أَنْ أَكُونَ ابْتَدَعْتُ، فَلَمَّا أَخْبَرَنِي أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَفْعَلُهُ حَمِدْتُ اللَّهَ إِذْ لَمْ أَكُنِ ابْتَدَعْتُ بِدْعَةً.)[6].

---

[1] رجح ابن الصلاح أنّ ذلك كله من قبيل المرْفوع ينظر: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح تحقيق ماهر ياسين الفحل.

[2] أنظر في تفصيل مسْألة حُجّيّةِ قوْل الصّحابي كتاب: إجمال الإصابة في أقوال الصحابة لصلاح الدين العلائي.

[3] المحن: 89.

[4] هذا الأثر ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء: 2/ 514.

[5] الطبقات: 53.

[6] وفي هذه القصّة دليل على أنّ فِعْلَ الصّحابي يدلّ على عدم بِدْعيته عند السّلَف، خلافًا لما يعتقده بعض أهل التّنَطُّع والغلوّ من أنّ ما لم يفعلْه رسول الله ﷺ فهو بدعة ولو فعله بعض الصّحابة، سعْيًا منهم في نفْيِ ما يُسمّى بالبدعة الحسنة أو الإضافية.

النوع الثامن: معرفة المقطوع.

-تعريفه لغة: (قطع) ق ط ع: قَطَعَ الشيء يقطعه قَطْعاً وقَطَعَ النهر عبره[1]،القَطْعُ إبانةُ بعض أَجزاء الجِرْمِ من بعضٍ[2]، وهو اسم مفعول ضدّ موصول.

-تعريفه اصطلاحا: قال ابن الصلاح: "وهو: ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم أو أفعالهم، قال (الخطيب أبو بكر الحافظ) في (جامعه): من الحديث المقطوع. وقال: المقاطع هي الموقوفات على التابعين. والله أعلم

قلت: وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام (الإمام الشافعي) و (أبي القاسم الطبراني) وغيرهما والله أعلم." وهذا يدل على أنّ علم مصطلح الحديث هو علم تقريبي لعلوم الحديث، أمّا طريقة المحدّثين من الأئمّة المتقدّمين فهي وصفيّة، ولهذا تجد في كلام المتقدّمين التعبير بالمقطوع عن المنقطع؛ وهو الذي في بعض إسناده انقطاع.

أمّا الدكتور محمود الطّحان فقد عرّفه بما يلي: "ما أُضِيفُ إلى التابعي أو مَنْ دُونَهُ مِن قَوْلٍ أو فِعْلٍ"[3]

-بعض مظانّ الموقوف والمقطوع:

أ-مُصنَّف ابنُ أبي شَيْبَة.

ب-مُصنّف عبد الرزّاق الصّنْعاني.

ج-تفاسير: ابن جرير الطّبَري وابن أبي حاتم وابن المُنْذِر.

احتوى كتابا أبي العرب القيرواني على آثارٍ كثيرةٍ مقْطُوعة لتابعين أو مَنْ دونهم، أذكر بعض الأمْثلة عليها.

-المثال الأوّل: قال أبو العرب[4]: "حدثني عبد الله بن الوليد عن سحنون عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن جعفر عن أبي وحشة قال: أخذ ملك اليمن رجلا من اليمن فأراده على الكفر فأبى فألقي في النار فلم يحترق منه إلا أمكنة لم يكن يصبها الوضوء فنجا فقدم على أبي

---

[1] مختار الصحاح للرازي: 560.

[2] لسان العرب لابن منظور: 8/ 276.

[3] تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحّان: 132. طبعة دار رحاب الجزائرية.

[4] المحن: 370.

بكر الصديق ﷺ فقال له أبو بكر: استغفر لي فقال الرجل: أنت أحق فقال له أبو بكر: أنت أحق، ألقيت في النار فلم تحترق، فاستغفر له ثم خرج إلى الشام فكان يقال شبيه ابراهيم."

-المثال الثاني: قال أبو العرب[1]: "وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ بَقِيٍّ عَنْ زَكَرِيَّا وَعَلِيٍّ وَمَخْلَدٍ وَحُسَيْنِ بْنِ يُونُسَ قَالُوا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: ضُرِبَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَلَى الْبَيْعَةِ كَمَا ضُرِبَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ فَأَبَى أَنْ يُبَايِعَ."

-المثال الثالث: قال أبو العرب[2]: حدثني يحي بن عبد العزيز عن يوسف بن يحي الأزدي عن عبد الملك بن حبيب وحدثني أيضا سعيد بن شعبان قال حدثنا عبيد الله بن عبد الملك عن أبيه وبعضهما يزيد على بعض عن مُطَرِّف بن عبد الله وغيره من أصحاب مالك أن هيجاء هاجت بالمدينة في زمان أبي جعفر فبعث إليها أبو جعفر ابن عمه جعفر ابن سليمان العباسي ليُسكن هيجاءها ويجدد بيعة أهلها فقدمها وهو يتوقد على أهل الخلاف لأبي جعفر فأظهر الغلظة والشدة وسطا على كل من ألحد في سلطانهم وأخذ الناس بالبيعة ومالك بن أنس بالبيعة ومالك بن أنس يومئذ سيد أهل زمانه ولم يزل صغيرا وكبيرا محسودا وكذلك من عظمت نعمة الله عليه في علمه أو عقله أونُبْلِه أو ورعه فكيف بمن جمع الله تبارك وتعالى ذلك له فيه ولم يزل مالك منذ نشأ يسلب النباهة والرئاسة من كان قد سبقه إليها بظهور نعمة الله عليه وسموها به على كل سام قبله من أهل بلده فاشتد لذلك الحسد له وألجأهم ذلك في البغي فدسوا إلى جعفر من قال له إن مالكا يفتي الناس أن أيمان البيعة لا تلزمهم لمخالفتك واستكراهك إياهم عليها فدس عليه جعفر بعض من لم يكن مالك أن يخشى أن يؤتى من قبله ومن مأمنه يؤتى، الحذر فسأله عن ذلك سرا فأفتاه بذلك طمأنينة إليه وحسبه منه فلم ينشب مالك أن جاء فيه رسول جعفر بن سليمان فأتي به منتهك الحرمة مذال الهيبة فأمر به جعفر بن سليمان فضربه سبعين سوطا فلما سكن الهيج وتمت البيعة بلغ أبا جعفر ضرب مالك فكره ذلك ولم يرضه فبعث إلى مالك يستقدمه على نفسه بالعراق فأبى من ذلك وكتب إليه يستعفيه ويعتذر ببعض العذر ثم كتب إليه أبو جعفر أن وافني بالموسم فإني حاج العام إن شاء الله فحج مالك ثم وافاه بمنى أيام منى.

---

[1] المحن: 331.

[2] المصدر السابق: من 333 إلى 335.

قال: فأخبرني مطرّف وغيره قال: قال لي مالك: لما وقفت بسرادقاته أذنت بنفسي فأذن لي ثم خرج إلي آذنه فأدخلني فقلت للآذن إذا انتهيت إلى القبة التي هو فيها فأعلمني فمر بي من سرادق إلى سرادق ومن قبة تفضي إلى أخرى في كلها أصناف من الرجال حتى قال لي هو في تلك القبة فانتهيت إليه فإذا هو قد نزل عن مجلسه الذي يكون فيه إلى البساط الذي دونه وإذا هو في ثياب حصرة لا تشبه ثياب مثله تواضعا لدخولي عليه وليس معه إلا قائم بسيف صلت فقرب ورحب وقال لي ههنا حتى أجلسني إليه ولصقت ركبتي ركبته ثم قال أول ما تكلم به أن قال ما أمرت بالذي كان ولا رضيته وأنه بلغني يعني الضرب قال مالك فحمدت الله تعالى على كل حال ونزهته من ذلك والرضى به ثم فاتحني فيمن مضى من العلماء والسلف فوجدته من أعلم الناس بالناس ثم فاتحني في العلم فوجدته عالما بما اجتمع عليه وما اختلف فيه ثم قال لي ضع هذا العلم ودون به كتبا، وتجنب شدائد عبد الله بن عمرو ورخص عبد الله بن عباس وشواذ ابن مسعود واقصد إلى أوسط الأمور لتحمل الناس على كتبك وعلمك قال مالك فقلت له أن أهل العراق لا يرضون علمنا ولا يحتملون رأينا قال يحملون عليه ويضرب هامهم فيه عرض الحائط فعجل بذلك فسيأتيك ابني المهدي لقابل إن شاء الله فليجدك وقد فرغت من ذلك."

"قال مُحَمَّد بن أحمد بن تميم بقية هذا الحديث في الجزء الثاني من فضائل مالك التي ألفتها تركت ذلك لأنه يخرج من المعنى الذي ألفنا له هذا الكتاب"

-المثال الرابع: قال أبو العرب[1]: "وحدثني فرات بن مُحَمَّد قال حدثنا موسى بن معاوية والحارث بن مسكين عن ابن القاسم قال: سئل مالك عن أيمان البيعة فقال: إذا أكرهت عليها وتخوفت إن لم تحلف بها أن تقتل أو تعاقب فحلفت فلا شيء عليك فيها، قال ابن القاسم: ولقد ضُرِب مالك في هذه المسألة مائة سوط دُسَّ إليه من سأله فضُرب مائة سوط.".

النوع التاسع: مَعْرفةُ المُرْسل.

-تعريفه لغة:المُرْسلُ اسمُ مفْعُول من قوْلِهم: (أرْسلْتُ الحديث إرْسالًا)، والإرْسال في أصلِه: الإطلاق وعدم التّقْييد، وسُمّيَ هذا النّوْعُ بالمُرْسل لإطلاق الإسناد فيه دون تقييده براوٍ

[1] المحن: 335.

يُعْرَف،، "وأَرْسَلو إبلهم إلى الماء أَرسالاً أَي قِطَعاً واسْتَرْسَل إذا قال أَرْسِلْ إِلَيَّ الإبل أَرسالاً وجاؤوا رِسْلة رِسْلة أَي جماعة جماعة وإِذا أَورد الرجل إبله متقطعة قيل أَوردها أَرسالاً فإِذا أَوردها جماعة قيل أَوردها عِراكاً وفي الحديث أَن الناس دخلوا عليه بعد موته أَرسالاً يُصَلُّون عليه أَي أَفواجاً وفِرَقاً متقطعة بعضهم يتلو بعضاً"[1]، وبهذا الاعتبار سُمِّي مُرْسلا لحصول انقطاع في سند الحديث.

-تعريفه اصطلاحا: قال ابن الصلاح: "وَصُورَتُهُ الَّتِي لَا خِلَافَ فِيهَا: حَدِيثُ التَّابِعِيِّ الْكَبِيرِ، الَّذِي لَقِيَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَجَالَسَهُمْ، كَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، ثُمَّ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَمْثَالِهِمَا، إِذَا قَالَ: (قَالَ رَسُولُ ﷺ) والْمَشْهُورُ: التَّسْوِيَةُ بَيْنَ التَّابِعِينَ أَجْمَعِينَ فِي ذَلِكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ."[2]، الخلاف قائم فيما إذا وقع انقطاع في السند في ما دون التابعي، فهل تصح تسميته بالمرسل أم لا؟

قال ابن الصلاح: "وَلَهُ صُوَرٌ اخْتُلِفَ فِيهَا: أَهِيَ مِنَ الْمُرْسَلِ أَمْ لَا؟

إِحْدَاهَا: إِذَا انْقَطَعَ الْإِسْنَادُ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى التَّابِعِيِّ، فَكَانَ فِيهِ رِوَايَةُ رَاوٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْمَذْكُورِ فَوْقَهُ، فَالَّذِي قَطَعَ بِهِ الْحَاكِمُ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى مُرْسَلًا، وَأَنَّ الْإِرْسَالَ مَخْصُوصٌ بِالتَّابِعِينَ.

بَلْ إِنْ كَانَ مَنْ سَقَطَ ذِكْرُهُ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى التَّابِعِيِّ شَخْصًا وَاحِدًا سُمِّيَ مُنْقَطِعًا فَحَسْبُ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ سُمِّيَ مُعْضَلًا، وَيُسَمَّى أَيْضًا مُنْقَطِعًا. وَسَيَأْتِي مِثَالُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالْمَعْرُوفُ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ يُسَمَّى مُرْسَلًا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ وَقَطَعَ بِهِ، وَقَالَ: " إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ مَا يُوصَفُ بِالْإِرْسَالِ مِنْ حَيْثُ الِاسْتِعْمَالُ مَا رَوَاهُ التَّابِعِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ تَابِعِيُّ التَّابِعِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيُسَمُّونَهُ الْمُعْضَلَ "، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الثَّانِيَةُ: قَوْلُ الزُّهْرِيِّ، وَأَبِي حَازِمٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَالْمَشْهُورُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ التَّابِعِينَ فِي اسْمِ الْإِرْسَالِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

[1] لسان العرب لابن منظور: 11/ 281.

[2] مقدمة ابن الصلاح: 51.

الثَّالِثَةُ: إِذَا قِيلَ فِي الْإِسْنَادِ: " فُلَانٌ، عَنْ رَجُلٍ أَوْ عَنْ شَيْخٍ عَنْ فُلَانٍ " أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ فِي " مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ " أَنَّهُ لَا يُسَمَّى مُرْسَلًا بَلْ مُنْقَطِعًا، وَهُوَ فِي بَعْضِ الْمُصَنَّفَاتِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ مَعْدُودٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْمُرْسَلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ."[1].

وقد ذكر بدر الدين الزرْكَشي أن مما يَرِدُ على تعريف ابن الصلاح، حديث الصحابي الذي روى حديثا قد سمعه من النبي ﷺ وقت كُفره، ثم رَدَّ هذا الاعتراض بأن تسميته بالمرْسَل إنما هو من جهة أنه لا يُرف الواسطة بينه وبين النبي ﷺ.[2]

يظهر من خلال ما ذكرناه أنّ الخلاف واقع بين الأئمّة في معنى المرْسل، فمنهم مَن كان يرى أنّ كل من سقط من إسناده راوٍ أو أكْثر فهو مُرْسل، ومنهم مَنْ رأى أنّ المرْسل هو ما قال فيه التابعي: (قال رسول الله ﷺ كذا وكذا)، وفرّق بعضهم بين كبار التابعين وصِغارِهم، فقبل بعضهم مراسيل كبارهم وردَّ مراسيل صِغارِهم.

التعريف المخْتار: ما أضافه التابعيّ إلى النّبيّ ﷺ مما سمِعَه مِنْ غَيْرِه[3].

-حكم الاحتجاج بالمرْسل:

اختلف الأئمّة المتقدّمون في مسألة الاحتجاج بالمرسل بين مَنْ رأى ردّه مُطلقًا أو قبوله مُطْلقًا، وبين مَنْ قَبِله بشروط، قال ابن حجر العسقلاني في النُّزْهة: "فإنْ عُرِفَ مِن عادةِ التابعي أنه لا يُرْسِل إلا عن ثقةٍ، فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف؛ لبقاء الاحتمال، وهو أحَدُ قَوْلَي أحمد، وثانيهما- وهو قول المالكيّين والكوفيين-: يُقْبَلُ مطلقاً، وقال الشافعي: يُقْبَلُ إن اعْتَضَد بمجيئه مِن وجهٍ آخرَ يُبايِنُ الطريقَ الأُولى، مسنَداً أو مرسَلاً، لِيَرْجَحَ"[4]، كما اختلفوا في قبول مُرْسل الصحابي؛ فقال بعضهم بقبوله مُطْلقً حتى نقل بعضهم الاتفاق على ذلك، فردّ بعضهم ادعاء الاتفاق بأنّ أبا حاتم الرازي وغيره سوَّوْا بين مُرْسل الصحابي ومُرْسل التابعي في الاحتجاج، وقد ذكر حافظ المغرب ابن عبد البر الحالات التي يُقْبَل فيها حديثُ المرْسِلِ والحالات التي لا ينبغي فيها قبول خبره فقال: "وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ اعْتِبَارُ حَالِ الْمُحَدِّثِ فَإِنْ كَانَ لَا يَأْخُذُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ وَهُوَ فِي نَفْسِهِ ثِقَةٌ وَجَبَ قَبُولُ حَدِيثِهِ مُرْسَلِهِ وَمُسْنَدِهِ وَإِنْ كَانَ

---

[1] المصدر السابق: 53.

[2] ينظر: النكت على ابن الصلاح للزركشي: 1/ 441.

[3] ينظر: منهج الاستدلال بالسّنّة في المذهب المالكي للدكتور مولاي الحسين بن الحسن الحيان: 1/ 432.

[4] نزهة النظر شرح نُخْبة الفِكَر لابن حجر العسقلاني: 101.

يَأْخُذُ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَيُسَامِحُ نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ وَجَبَ التَّوَقُّفُ عَمَّا أَرْسَلَهُ حَتَّى يُسَمِّيَ مَنِ الَّذِي أَخْبَرَهُ وَكَذَلِكَ مَنْ عُرِفَ بِالتَّدْلِيسِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِ وَكَانَ مِنَ الْمُسَامِحِينَ فِي الْأَخْذِ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ لَمْ يُحْتَجَّ بِشَيْءٍ مِمَّا رَوَاهُ حَتَّى يَقُولَ أَخْبَرَنَا أَوْ سَمِعْتُ هَذَا إِذَا كَانَ عَدْلًا ثِقَةً فِي نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ اسْتُغْنِيَ عَنْ تَوْقِيفِهِ وَلَمْ يُسْأَلْ عَنْ تَدْلِيسِهِ وَعَلَى مَا ذَكَرْتُهُ لَكَ أَكْثَرُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنِ التَّدْلِيسِ فَكَرِهَهُ وَعَابَهُ".

وظاهرٌ من قول الحافظ ابن حجر أنّ المالكية يحتجّون بالمرْسل مُطْلقًا، فهل حقًّا أنّ المالكيّة يحتجون بالمرْسَل على سبيل الإطْلاق؟ هذا يحتاج مِنّا إلى التّحقيق في منهج المالكية في الاحتجاج بالمرْسل.

-منهج المالكية في الاحتجاج بالمرْسَل:

عند البحث في ما نُسِبَ إلى مالك مِنْ أقوال في الاحتجاج بالمرْسل:

أ-القول الأوّل: أنّ المرسَل ليس بحُجّةٍ.

انفرد بنِسْبَةِ هذا القول لمالك الإمام الحاكم النيسابوري صاحب المسْتَدرَك على الصحيين، وقد استغرب هذا النقل كل مِنْ: القاضي عياض من المالكية[1]، وابن رجب في شرْحِه على عِلَل الترْمذي[2]، وابن حجر حيث قال في النُّكَت: "وهو نقْلٌ مُسْتَغْرَبٌ والمشهور خِلافُه"[3].

ب-أنّ المرْسل حُجّة.

وهو ما نقله عنه غالب العلماء من المالكية وغيرهم، وهو المشْهور عن الإمام مالك، وتتقوّى نِسْبة هذا القوْل لمالك باعتبارين:

الأول: أنّ الموطّأ مليء بالشواهد من المراسيل التي عمل بها مالك واحتج بها، كالعمل باليمين مع الشاهد الواحد في القضاء، وعمله بالشُّفْعَةِ للشريك، وعمله بحديث البراء في جنايات المواشي.

الثاني: أنّ غالبية العلماء من المحدّثين والأُصوليين مُجْمِعون على نقْلِ هذا القوْل عن مالك

ج-أنّ مالِكًا لا يقبل إلا مراسيل أهل المدينة

[1] أنظر: مقدّمة إكمال المعْلِم للقاضي عياض: 318.

[2] أنظر: شرح علل الترمذي لابن رجب: 223.

[3] النكت لابن حجر: 2/ 569.

وهو رأْيُ أبي بكر ابن العَرَبي المالكي الذي نصره في شرْحِه على التّرْمذي، وهو رأْيٌ قويٌّ، فقد ذكر ابن العربي أنّ مالكًا لا يحْتجّ بكل المراسيل على الإطلاق؛ وإنّما يحتج بمراسيل أهْل المدينة النبوية خاصّة، وذلك أنّ مرسل المدنيين إذا عُرِف، واسْتمرّ العمل به إلى زمن مالك فهو مُتَفَوًّا بعمل أهْل المدينة، وإلا لما كان هناك فرقٌ بين مراسيل أهل المدينة ومراسيل أهل الكوفة أو البصْرة، أو مراسيل المصريين والشّاميين وغيرهم.

-شروط الاحتجاج بالمرْسل عند مالك:

عند التحقيق نجد أنّ مالكًا لا يحْتجُّ بالمرْسل على إطلاقه، وإنّما ذلك مشْروط بشرْطيْن:

الأوّل: أنْ يكون المرْسِلُ عدْلًا، ذكر ذلك القاضي عبد الوهّاب البغدادي[1]، وابن عبد البرّ[2]، والقرافي[3]، ونسبه ابن رجب[4] إلى أصْحاب مالك.

الثّاني: أنّ يكون المرْسِلُ ممّنْ لا يرْوي إلّا عن الثِّقات، حكاه أبو الوليد الباجي[5]، وأبو العبّاس القُرْطُبِي[6]، والحافظ العلائي[7].

أمّا المالكية فقد اختلفوا على ثلاثة أقْوال:

-الأوّل: أنّ المرْسَل في الاحتجاج كالمسْنَد سواء، فتجِبُ به الحُجّة ويلزم به العمل،، وهو قوْلُ جُمْهور المالكية[8]، واختلفوا فقط في مسألة التفضيل أو المساواة بين المرْسَل والمسْنَد[9].

-الثاني: قالوا بأنّ المرْسَل حُجَّةٌ؛ لكن بشرْط أنْ يكون المرْسِلُ مشهور المذْهبِ في الجرْح والتعديل؛ قال أبو العبّاس القُرْطُبي "والصواب: قَبُولُ المراسيل إذا كان المرسِلُ مشهورَ المذهب في الجرح والتعديل، وكان لا يحدِّثُ إلا عن العدول؛ كما أوضحناه في الأصول."[10].

---

[1] نقل ذلك الزركشي عنه في البحر المحيط: 4/ 413.

[2] التمهيد لابن البر: 1/ 2.

[3] تنقيح الفصول للقرافي: 379.

[4] شرح علل الترْمذي لابن رجب: 243.

[5] أحكام الفُصول لأبي الوليد الباجي: 240.

[6] المفْهِم لما أشكل من تلخيص مُسلم لأبي العباس القُرْطُبي: 1/ 122.

[7] جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي: 40.

[8] ينظر: التمهيد لابن عبد البر: 1/ 2 ، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العَرَبِي: 206-207.

[9] منهج الاستدلال بالسنّة عند المالكية: 1/ 449.

[10] المفْهِم: 1/ 122.

-الثالث: الرّدُّ مُطْلقًا، وقال به بعض أئمّة المالكية، كالإمام الباقلّاني الذي صرّح بأنّ المراسيل لا تُقْبل سواء للصحابة أو لمن دونهم، وتبعه في ذلك ابن عبد البر[1]، وابن رُشْد الحفيد[2] وغيرهما.

أخْرج أبو العرب في كتابَيْه الطبقات والمحن مجموعة من الأحاديث المرْسَلة، أذكر منها ثلاثة أمثلة[3].

المثال الأوّل: قال أبو العرب: وَحَدَّثَنِي فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَسَّانٍ الْيَحْصِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَبُو حَسَّانٍ الْيَحْصِبِيُّ عَنْ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَنْعُمٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ الْجُذَامِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ أَتَى إِفْرِيقِيَّةَ، لَقِيَ خَيْرًا وَخَيرًا)[4].

فهذا حديث مُرْسلٌ؛ لأنّ بَكْر بن سوادة أبو ثمامة الجذامي (ت128هـ) المِصْري الفقيه تابعيّ ثقة، وهو هنا يقول قال رسول الله ﷺ.

المثال الثاني: قال أبو العرب[5]:وَحَدَّثَنِي فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَسَّانٍ الْيَحْصِبِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، وَمُوسَى بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (يَنْقَطِعُ الْجِهَادُ مِنَ الْبُلْدَانِ كُلِّهَا، فَلا يَبْقَى إِلا بِمَوْضِعٍ هُوَ فِي الْمَغْرِبِ، يُقَالُ لَهُ: إِفْرِيقِيَّةُ، فَبَيْنَمَا الْقَوْمُ بِإِزَاءِ عَدُوِّهِمْ، نَظَرُوا إِلَى الْجِبَالِ قَدْ سُيِّرَتْ، فَيَخِرُّونَ لِلَّهِ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، سُجَّدًا، فَلا يَنْزِعُ عَنْهُمْ أَخْلاقَهُمْ، يَعْنِي: ثِيَابَهُمْ، إِلا خُدَّامُهُمْ فِي الْجَنَّةِ)[6].

---

[1] التمهيد: 1/ 55.

[2] الضّروري في أصول الفقه لابن رشد: 39.

[3] ومن الأمثلة على الحديث المرسل عند أبي العرب: قال: وَقَرَأْتُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَلْشُونِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُقَاتِلٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، وَشَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، أَنَّ هَذِهِ الْبُقْعَةَ الْمَلْعُونَةَ، الَّتِي يُقَالُ لَهَا: تَهُودَهْ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنْ سُكْنَاهَا، وَقَالَ: (سَوْفَ يُقْتَلُ بِهَا رِجَالٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثَوَابُهُمْ ثَوَابُ أَهْلِ بَدْرٍ، وَأَهْلِ أُحُدٍ، وَاللَّهِ مَا بَدَّلُوا حَتَّى مَاتُوا، وَاشْوَقَاهُ إِلَيْهِمْ). ينظر: الطبقات: 9-10، وهو حديث موضوع، ومن علله: أن إسحاق وأباه ضعيفان، ومقاتل ابن سليمان كذّبه وكيع والنسائي وابن حبان، وشهر بن حوْشب ضعيف، كما أنه تابعي ففي الحديث انقطاع.

[4] ينظر كتاب: موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والمَوْضوعة: 9/ 144 برقم: 22971 وعزاه إلى فضائل إفريقية، وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف 9/ 16.

[5] الطبقات: 4.

[6] لم أجد له أصلا، وفيه مُحَمَّد بن الفرات وهو متهم بالوضع.

وأبو عبد الرحمن الحُبُلّي عبد الله بن يزيد (ت100هـ)[1] تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم وإنّما أدْرَك بعض الصّحابة، روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص (ت63هـ)، وعلى هذا فالحديث مُرْسَلٌ.

-المثال الثالث[2]: قَالَ أَبُو الْعَرَبِ[3]: وَحَدَّثَنِي فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو شَيْخٍ الْمُفَسِّرُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم قَالَ: (الْمُنَسْتِيرُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ: الأَنْفُ، وَدُونَهُ قَنْطَرَةٌ مِنْ قَنَاطِرِ الأَوَّلِينَ)[4].

مُطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير (ت95هـ) تابعي ثقة، حدّث عن جمعٍ من الصحابة منهم: عثمان بن عفان، وأبو ذرٍّ، وعائشة، ومعاوية ﷺ، فالحديث على هذا مُرْسلٌ.[5]

النوع العاشر: المُنْقَطِعُ.

-تعريفه لغة:"(قطع) القَطْعُ إِبانةُ بعض أَجزاء الجِرْمِ من بعضٍ"[6]

-تعريفه اصطلاحا: اختلفت عبارات أهل الاصطلاح في معنى المنقطع؛ بين من قال: هو كل انقطاع يقع في السند سواء في أوّلِه أو في وسطه أو في آخره، فيدخل فيه المرسلُ والمعَلَّقُ والمعْضَلُ وتدليس التسْوية وغير ذلك من أنواع المنقطعات، وهو قول كثير من الفقهاء والحافظ ابن عبد البر والخطيب البغدادي وذكر اختاره النووي ورجّحه[7]. وبين من قال: هو رواية مَن

---

[1] هو عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن الحبلي المعافري مصري ثقة، روى عن جمع من الصحابة منهم عبد الله بن عمرو بن العاص وأبو أيوب الأنصاري وأبو سعيد الخدري، توفي سنة 100هـ بإفريقية، وثّقه أبو العرب، ويحي بن معين وغيرهما. ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير: 5/ 226، الجرح والتعديل: 5/ 197، تهذيب الكمال: 16/ 316 و34/ 41، تاريخ الإسلام: 6/ 533.

[2] ينظر أمثلة أخرى للحديث المرسل كتاب المحن: ص 62 من مراسيل الحسن البصري وص195 من مراسيل سعيد بن جبير.

[3] الطبقات: 4.

[4] لم أجد له أصلا في أي كتاب من كتب السنّة، وفيه مُحَمَّد بن الفرات متهم بالوضع.

[5] أنظر أمثلة أخرى في كتاب المحن: 107-108 و316.

[6] لسان العرب: 8/ 276.

[7] ينظر: التقريب والتبشير في معرفة سنن البشير النذير للإمام النووي: 12، ط دار الهدى.

دون التابعي عن الصحابي (كمالك بن أنس عن ابن عمر) ومالك لم يلتق الصحابة أصلا لأنه من أتباع التابعين، وذكر النووي أن هذا هو أكثر استعماله[1]. وبين من قال: "هو ما اختل منه رجل[2] قبل التابعي، محذوفا كان أو مُبْهما"[3] كقولهم: (عن رجلٍ، عن شيخٍ، عن الثقة) ونحوُ ذلك.

عرّفه الدكتور الطّحّان بقوله: "ما لم يتصل إسناده على أيّ وجه كان انقطاعه"[4].

-المثال الأول: قال أبو العرب[5]: وَحَدَّثَنِي فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زَكَرِيَّاءَ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمْعَانَ، قَالَ: ذُكِرَ لِي أَنَّ بِإِفْرِيقِيَةَ شِبْهَ جَزِيرَةٍ، هِيَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، يَقُولُ اللَّهُ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (وَعِزَّتِي وَجَلالِي، لَوْلا أَنِّي كَتَبْتُ الْمَوْتَ عَلَى خَلْقِي، لأَدْخَلْتُ أَقْوَامًا، يَكُونُونَ بها، الْجَنَّةَ، بِدَوَابِّهِمْ وَأَمْتِعَتِهِمْ حَتَّى لا يَنْزِعُ ثِيَابَهُمْ، إلا الْحُورُ الْعِينُ.)[6].

وهذا حديث منقطع لسقوط الرواة الذين هم بين عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان والنبي ﷺ وجهالتهم.

-المثال الثاني: قال أبو العرب[7]: قَالَ فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: وَحَدَّثَنِي أَبُو زَكَرِيَّاءَ الْحَرَّازُ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْحَفَرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُهْلُولَ بْنَ رَاشِدٍ، يَقُولُ لِوَزِيرِ هَرْثَمَةَ بْنِ أَعْيَنَ حِينَ اسْتَشَارَهُ فِي بُنْيَانِ الْمُنَسْتِيرِ، قَالَ: فَعَدَّدَ لَهُ أَنَّ هَرْثَمَةَ بَنَى بِأَرْمِينِيَةَ، وَمِنْ غَيْرِ مَوْضِعٍ، فَقَالَ لَهُ الْبُهْلُولُ بْنُ رَاشِدٍ: مَا ذَكَرْتَ شَيْئًا إِلا وَالْمُنَسْتِيرُ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ بَلَغَنِي عَنِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (أَنَّهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ).

---

[1] المصدر نفسه.

[2] لو عبّر بلفظة الراوي لكان أفضل، فقد يكون الراوي امرأة.

[3] المصدر نفسه.

[4] تيسير مصطلح الحديث للطحّان: 76.

[5] الطبقات: 2.

[6] لم أجد له أصلا، وهو حديث موضوع لأن عبد الله بن زياد بن سمعان هذا متروك اتهمه غير واحد بالكذب.

[7] الطبقات: 5.

البهلول بن راشد (ت183هـ)[1]من أتباع أتباع التابعين من الطبقة الرابعة؛ يعني أن بينه وبين النبي ﷺ على الأقل ثلاث رواة، فهو بذلك حديث منقطع.[2]

-وقد كان أبو العرب يشير إلى الانقطاع في حديث الراوي إذا كان في حديثه انقطاع، ويعتبِرُ ذلك قادحا فيه، فقد قال في ترجمة أَبِي يَحْيَى زَكَرِيَّاء بن يَحْيَى الْوَقَّار: "وَقَدْ سَمِعَ مِنْ طَبَقَةِ ابْنِ وَهْبٍ، وَحَدِيثُهُ فِيهِ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ حَدِيثِهِ مُنْقَطِعٌ."[3].

-وذكر أيضا في ترجمة عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ مُسْتَنِيرٍ الْجَزَرِيُّ أنّه: "كَانَ فِي حَدِيثِهِ لِينٌ وَمَقْطُوعٌ كَثِيرٌ"[4].

-وذكر أيضا في ترجمة مُحَمَّدُ بْنُ رَزِينٍ أنّه كان له كتاب يروي فيه عن عبد الله بن نافع الصائغ وهو لم يُدْرِكْهُ[5].

النوع العاشر: معرفة المعضل.

-تعريفه لغة:العضل هو المنع، و"(أَعْضَلَ) الْأَمْرُ اشْتَدَّ وَاسْتَغْلَقَ. وَأَمْرٌ (مُعْضِلٌ) لَا يُهْتَدَى لِوَجْهِهِ. وَ (الْمُعْضِلَاتُ) الشَّدَائِدُ"[6]، والمعْضَلُ اسم مفْعُول مِنْ أعْضَلَه بمعنى: أعْياه.

-تعريفه اصطلاحا: قال الحاكم: "ذَكَرَ إِمَامُ الْحَدِيثِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ، فَمَنْ بَعْدَهُ مِنْ أَئِمَّتِنَا أَنَّ الْمُعْضَلَ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُرْسِلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرُ مِنْ رَجُلٍ، وَأَنَّهُ غَيْرُ الْمُرْسَلِ، فَإِنَّ الْمَرَاسِيلَ لِلتَّابِعِينَ دُونَ غَيْرِهِمْ"[7]، وقال ابن الصلاح: "وهو

---

[1] هو الإمام الكبير والعالم الفقيه المحدث الثقة المجتهد، أبو عمرو البهلول بن راشد الرعيني من أهل القيروان من الطبقة الأولى في أصحاب مالك ولد سنة 128 هـ، كان صالحا ورعا زاهدا مُستجابا، سمع من مالك والثوري والليث بن سعد، قال عنه القعنبي: هو وتدٌ من أوتاد المغرب، ألف كتابا في الفقه، والغالب عليه اتباع مالك، وربما مال إلى قول الثوري، وأخباره في الزهد كثيرة، توفي سنة 183 هـ. ينظر ترجمته في: معالم الإيمان: 1/ 264 إلى 279، الجرح والتعديل: 2/ 429، حلية الأولياء: 6/ 316، لسان الميزان: 2/ 66.

[2] ينظر أمثلة أخرى عن المنقطعات في كتاب المحن: 63 و75 و107 و200 و284 ومواضع أخرى كثيرة في سندها مجاهيل. وفي كتاب الطبقات: 3 و8 و19 فيها أيضا مجاهيل في أسانيدها.

[3] الطبقات: 99-100.

[4] المصدر السابق: 111.

[5] المصدر السابق: 118.

[6] مختار الصحاح لزين الدين الرازي: 211.

[7] معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري: 36.

عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعدا" ثم قال: "ومثاله: ما يرويه تابعي التابعي قائلا فيه: قال: رسول الله صلى الله عليه و سلم وكذلك ما يرويه من دون تابعي التابعي عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم، وذكر (أبو نصر السجزي الحافظ) قول الراوي (بلغني) نحو قول مالك بلغني عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: (للمملوك طعامه وكسوته...) الحديث وقال – أي السجزي – أصحاب الحديث يسمونه المعضل."[1]، وذكر – أي ابن الصلاح – أن بين المعْضَل والمنْقَطِع عموما وخُصُوصًا، "فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلا"[2].

عرّفه الدكتور محمود الطحّان بقوله: "ما سقط مِنْ إسناده اثنان فأكْثر على التوالي"[3].

وقد روى أبو العرب أحاديث وبعض الآثار والأحداث المعضَلَة، وسأكتفي هنا بذكر مثالين اثنين في ذلك.

–المثال الأول: قال أبو العرب[4]: وَحَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَاحٍ قَالَ دَخَلْتُ مِصْرَ فَلَقِيتُ الْحَارِثَ بْنَ مِسْكِينٍ فَسَأَلَنِي عَنْ سُحْنُونٍ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهُ فِي غَمٍّ مِنْ قِبَلِ الأَمِيرِ أَبِي جَعْفَرٍ فَقَالَ الْحَارِثُ قَالَ الأَوْزَاعِيُّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا سَلَّطَ عَلَيْهِ مَنْ يُؤْذِيهِ).

فهذا حديث مُعْضل فإنّ بين الأوزاعي (ت157هـ) وبين رسول الله ﷺ راويان أو أكثر.

–المثال الثاني: قال أبو العرب[5]: "وذكر مُحَمَّد بن أبان عن معمر أن أسدا– هو ابن الفرات – أمر بعباس بن الوليد الفارسي فبطح وعليه قلنسوة طويلة قال فضرب وهو مبطوح قال فلما فرغ من ضربه وقام قال لأسد هل هذا من جهلك إن النبي ﷺ قال: (لا مد في الإسلام)[6] وقد أمرت بي فمددت".

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 34.

[2] المصدر نفسه.

[3] تيسير مصطلح الحديث للطحّان: 74.

[4] المحن: 466.

[5] المصدر السابق: 446.

[6] لم أجد له أصلا.

فعباس الفارسي (ت218هـ)[1] أسقط الرواة الذين هم بينه وبين رسول الله ﷺ، ورواه مباشرة من دون ذكر الإسناد أصْلًا.

-المثال الثالث: قال أبو العرب[2]: وَبَلَغَنِي عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: (لَوْ قِيلَ لِصَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ غَدًا يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَا قَدَرَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْعِبَادَةِ شَيْئًا).

فما بين أبي العرب ومالك على الأقل راويان أو ثلاثة، وهو هنا يسقط الرواة الذين بينه وبين مالك.

النوع الثاني عشر: معرفة التدْليس.

-تعريفه لغة: "(دلس) الدَّلَسُ بالتحريك الظُّلْمَة وفلان لا يُدالِسُ ولا يُوالِسُ أَي لا يُخادِعُ ولا يَغْدِرُ"[3]،"والتَّدْلِيسُ في البيع كِتْمانُ عيب السِّلْعَة عن المشتري قال الأَزهري ومن هذا أُخذ التدليس في الإِسناد وهو أَن يحدِّث المحدِّثُ عن الشيخ الأَكبر وقد كان رآه إِلا أَنه سَمِعَ ما أَسنده إِليه من غيره من دونه وقد فعل ذلك جماعة من الثقات"[4]

-تعريفه اصطلاحا:ذكر ابن الصلاح أنّ التدليس قِسْمان: "التَّدْلِيسُ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: تَدْلِيسُ الْإِسْنَادِ، وَهُوَ أَنْ يَرْوِيَ عَمَّنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، مُوهِمًا أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ عَمَّنْ عَاصَرَهُ وَلَمْ يَلْقَهُ مُوهِمًا أَنَّهُ قَدْ لَقِيَهُ وَسَمِعَهُ مِنْهُ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَاحِدٌ وَقَدْ يَكُونُ أَكْثَرُ، وَمِنْ شَأْنِهِ أَنْ لَا يَقُولَ فِي ذَلِكَ: (أَخْبَرَنَا فُلَانٌ) وَلَا (حَدَّثَنَا) وَمَا أَشْبَهَهُمَا، وَإِنَّمَا يَقُولُ: (قَالَ فُلَانٌ أَوْ عَنْ فُلَانٍ) وَنَحْوَ ذَلِكَ."[5]، ثم قال: "الْقِسْمُ الثَّانِي: تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ، وَهُوَ: أَنْ

---

[1] العباس بن الوليد نزيل إفريقية يعرف بابن الفارسي سمع حماد بن زيد وأبا الأحوص وابن عيينة قال أبو العرب الصقلي: كان حافظا وأحسبه لقي مالكا، قال الذهبي: روى عن: عبد الله بن رَوْح، ومالك بن أنس. قُتِل شهيدًا في رمضان سنة ثمان عشرة. وذلك عند فتح تونس لما خالَفَتْ عليَّ بنَ الأغلب. ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام: 15/ 202، لسان الميزان: 3/ 245.

[2] المصدر السابق: 365.

[3] لسان العرب لابن منظور: 6/ 86.

[4] المصدر السابق.

[5] مقدمة ابن الصلاح: 73.

يَرْوِيَ عَنْ شَيْخٍ حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنْهُ، فَيُسَمِّيَهُ أَوْ يُكَنِّيَهُ، أَوْ يَنْسُبَهُ، أَوْ يَصِفَهُ بِمَا لَا يُعْرَفُ بِهِ، كَيْ لَا يُعْرَفَ."[1].

-حُكْمُ المدَلِّس:

قال ابن الصلاح في تفصيل ذلك: "ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ رِوَايَةِ مَنْ عُرِفَ بِهَذَا التَّدْلِيسِ فَجَعَلَهُ فَرِيقٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءِ مَجْرُوحًا بِذَلِكَ، وَقَالُوا: لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ بِحَالٍ بَيَّنَ السَّمَاعَ أَوْ لَمْ يُبَيِّنْ"[2].

وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ، وَأَنَّ مَا رَوَاهُ الْمُدَلِّسُ بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ لَمْ يُبَيِّنْ فِيهِ السَّمَاعَ وَالِاتِّصَالَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْسَلِ وَأَنْوَاعِهِ، وَمَا رَوَاهُ بِلَفْظٍ مُبَيِّنٍ لِلِاتِّصَالِ نَحْوَ (سَمِعْتُ، وَحَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا) وَأَشْبَاهِهَا فَهُوَ مَقْبُولٌ مُحْتَجٌّ بِهِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ مِنْ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ كَثِيرٌ جِدًّا: كَقَتَادَةَ، وَالْأَعْمَشِ، وَالسُّفْيَانَيْنِ، وَهِشَامِ بْنِ بَشِيرٍ، وَغَيْرِهِمْ.وَهَذَا لِأَنَّ التَّدْلِيسَ لَيْسَ كَذِبًا، وَإِنَّمَا هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْإِيهَامِ بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ.وَالْحُكْمُ بِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنَ الْمُدَلِّسِ حَتَّى يُبَيِّنَ قَدْ أَجْرَاهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَنْ عَرَفْنَاهُ دَلَّسَ مَرَّةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: فَأَمْرُهُ أَخَفُّ، وَفِيهِ تَضْيِيعٌ لِلْمَرْوِيِّ عَنْهُ، وَتَوْعِيرٌ لِطَرِيقِ مَعْرِفَتِهِ عَلَى مَنْ يَطْلُبُ الْوُقُوفَ عَلَى حَالِهِ وَأَهْلِيَّتِهِ.

وَيَخْتَلِفُ الْحَالُ فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْغَرَضِ الْحَامِلِ عَلَيْهِ، فَقَدْ يَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ شَيْخِهِ الَّذِي غَيَّرَ سَمْتَهُ غَيْرَ ثِقَةٍ، أَوْ كَوْنُهُ مُتَأَخِّرَ الْوَفَاةِ قَدْ شَارَكَهُ فِي السَّمَاعِ مِنْهُ جَمَاعَةٌ دُونَهُ، أَوْ كَوْنُهُ أَصْغَرَ سِنًّا مِنَ الرَّاوِي عَنْهُ، أَوْ كَوْنُهُ كَثِيرَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ فَلَا يُحِبُّ الْإِكْثَارَ مِنْ ذِكْرِ شَخْصٍ وَاحِدٍ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَتَسَمَّحَ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الرُّوَاةِ الْمُصَنِّفِينَ، مِنْهُمُ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَدْ كَانَ لَهِجًا بِهِ فِي تَصَانِيفِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ."[3].

---

[1] المصدر السابق: 74.

[2] المصدر السابق: 75.

[3] مقدمة ابن الصلاح: 75.

أما تدليس التسْوية فقد وقع من شيوخ كبار ثقات، كالحسن البصري، والأوزاعي، وابن عُيَيْنة، ومُحَمَّد بن إسحاق وغيرهم، وهؤلاء روى لهم أبو العرب في كتابَيْه، خاصّة مُحَمَّد بن إسحاق فقد أكثر من النقْل عنه، وذلك أنّ المحدثين يتساهلون في روايات المغازي والسِّيَر والتاريخ.

كما أنّ أبا العرب صرّح في مواضع بتبيين التدليس، كما في رواية ابن رَزِين عن عبد الله بن نافع الصّائغ، فإنّه لم يرْو عنه وإنما روى عن ابن نافع الزُّبَيْرِي، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: لَقَدْ حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُبْرِيَانِيُّ، قَالَ: رَأَى سُحْنُونٌ كِتَابًا مَعَ بَعْضِ الطَّلَبَةِ، فِيهِ حَدِيثٌ عَنِ ابْنِ رَزِينٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ الصَّائِغِ، فَأَرْسَلَ فِي طَلَبِ ابْنِ رَزِينٍ، فَأُتِيَ بِهِ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتُ مِنَ ابْنِ نَافِعٍ؟ فَقَالَ لَهُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّمَا سَمِعْتُ مِنَ ابْنِ نَافِعٍ الزُّبَيْرِيِّ، فَقَالَ لَهُ: لِمَ دَلَّسْتَ؟ أَوْ كَمَا قَالَ، ثُمَّ قَالَ سُحْنُونٌ: مَاذَا يَخْرُجُ بَعْدِي مِنَ الْعَقَارِبِ إِنْ مِتُّ."[1]

وقد بيَّن أبو العرب السبب في أنّ ابن رزين لم يرو عن ابن نافع الصّائغ، وهو أنّ الصائغ مات قبل دخول ابن رزين القيروان، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ بْنُ تَمِيمٍ: وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ رَزِينٍ لَمْ يُدْرِكِ ابْنَ نَافِعٍ الصَّائِغَ، وَإِنَّمَا أَدْرَكَ ابْنَ نَافِعٍ الزُّبَيْرِيَّ، ذَلِكَ أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ ابْنُ رَزِينٍ، فَلِهَذَا أَنْكَرَ سُحْنُونٌ عَلَيْهِ."[2]، ثم أشار أبو العرب إلى تساهل ابن رزين وقِلّة وَرَعِه فقال: "وَيُقَالُ: إِنَّ ابْنَ رَزِينٍ أَوَّلُ مَنْ بَاعَ دَارًا بِسُوسَةَ مِمَّنْ قِبَلَهُ عِلْمٌ، لأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ لَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَ بَيْعَ دُورِهَا."[3].

-وذكر أبو العرب في ترجمة عبد الملك بن أبي كريمة (ت204هـ) أنه روى أحاديث في كتاب الزهد له عن رجال لم يسمع منهم وإنما روى عنهم بواسطةٍ بينه وبينهم، قال أبو العرب: "وَلَهُ كِتَابٌ فِي الزُّهْدِ فِيهِ رِجَالٌ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُمْ مِثْلُ: مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيِّ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، وَغَيْرِهِمْ."[4]، "وَيُقَالُ: إِنَّ كِتَابَ (الزُّهْدِ) إِنَّمَا هُوَ كُلُّهُ عَنْ مَيْسَرَةَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْهُمْ."[5]، فهو يبين هنا أنّ ابن أبي كريمة إنّما دلّس في إيهامه بأنّه روى عن هؤلاء مباشرة، وهو إنما روى هذه الأحاديث عن ميسرة بن عبد ربه عنهم، رغم أنّ ابن أبي كريمة معدود في ثقات الرواة وعُدولهم.

---

[1] الطبقات: 119.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر السابق: 247.

[5] المصدر نفسه.

وهذا يدل على مدى اهتمام المغاربة عامّة وأبي العرب خاصّة، بتبيين التدليس وحِفظ السنّة من أن يدخلها ما ليس منها.

وأمّا تدليس الشُّيُوخ فقد أشار إليه أبو العرب في ترجمة الْبُهْلُولُ بْنُ عُمَرَ بْنِ صَالِحِ بْنِ عُبَيْدَةَ التُّجِيبِيُّ، قال أبو العرب: "وَالْبُهْلُولُ بْنُ عُمَرَ بْنِ صَالِحِ بْنِ عُبَيْدَةَ التُّجِيبِيُّ سَمِعَ مِنْ: مَالِكٍ، وَاللَّيْثِ، وَابْنِ لَهِيعَةَ، وَمِنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَالِدِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَقَدْ حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْبُهْلُولُ بْنُ عُمَرَ بْنِ صَالِحٍ التُّجِيبِيُّ، فَلَمْ أَعْرِفْهُ، فَقُلْتُ لِبَكْرٍ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هُوَ ابْنُ عُبَيْدَةَ، وَبِهِ يُعْرَفُ وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ أُفْصِحَ عَنْهُ لِزَهَادَةِ النَّاسِ فِيهِ، أَوْ كَمَا قَالَ. وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَالَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ إِنْكَارًا ضَعِيفًا، قَالَ بَكْرٌ: وَمَا سَمِعْتُهُ مِنْهُ.قَالَ أَبُو الْعَرَبِ، وَقَالَ لِي بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ: وَلَقَدْ رَأَيْتُ ابْنَ زَرْزَرٍ يَقْرَأُ عَلَيْهِ كِتَابًا فِيهِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الرَّأْيِ وَهُوَ لَهُ كَارِهٌ"[1].

فانظر كيف أنّ بكر بن حمّاد دلّس في ذكر اسم البهلول بن عمر بن عبيدة؛ لأنّه لو ذكره باسمه كاملًا لما قَبِلَ الناس روايته عنه، لِمَا كان شائعًا عنه من القوْلِ بخلْق القرآن، وهذا ما يُسمّى عند المحدّثين بتدليس الشُّيُوخ.

النوع الثالث عشر: معرفة الشاذ.

-تعريفه لغة:"(شذذ) شَذَّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شذوذاً انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذٌّ"[2]، وهو اسم فاعلٍ بمعنى (المُنْفَرِدُ).

-تعريفه اصطلاحا:وقع اختلاف كبير بين العلماء في معنى الحديث الشاذّ الذي يُردّ، وهل كلّ تفرُّد يُرَدُّ على صاحبه ولو كان ثقةً ولو لم يخالف مَن هو أوثق مِنْه؟، أم أنّ الثِّقة إذا تفرّد بحديث ولم يُخالفه مَن هو أوْثق منه يُقبل تفرُّدُه مُطْلَقًا؟، أمْ أنّ التّفرُّد لا يُقْبَلُ إلّا إذا احتفّتْ به قرائنُ تدلُّ على إصابته فيه وإلّا فالأصْلُ الرّدّ؟

ذكر ابن الصلاح في مقدمته أنّ الشافعي عرّف الشاذّ بقوله: "لَيْسَ الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ مَا لَا يَرْوِي غَيْرُهُ، إِنَّمَا الشَّاذُّ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ مَا رَوَى النَّاسُ"[3]،

---

[1] المصدر السابق: 91.

[2] لسان العرب لابن منظور: 3/ 494.

[3] مقدمة ابن الصلاح: 76.

يُفهم من كلام الشافعي أنّ مجرّد تفرّد الثِّقَةِ لا يُعتبر الحديث شاذّا؛ إلا إذا خالفه مَنْ هو أوْثَقُ منه، أمّا مذهب الأئمّة المتقدمين؛ فإنهم يعتبرون مجرّد تفرُّد الرّاوي قادِحًا في حديثه وإنْ كان ثِقَةً، أمّا ابن الصلاح ومَنْ تبعه من المتأخِّرين والمعاصرين فقد جَرَوْا على طريقة الفقهاء في قبول تفرُّد الثقة أو زيادته مُطْلَقًا.أمّا الخليلي فقد سوّى بين الشاذّ والفَرْد المطْلق، فكل مَنْ تفرّد يُرد عليه تفرّده سواء كان ثقة أو ضعيفا فقال في الإرشاد: "وَالَّذِي عَلَيْهِ حُفَّاظُ الْحَدِيثِ: الشَّاذُّ: مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ يَشُذُّ بِذَلِكَ شَيْخٌ ثِقَةً كَانَ أَوْ غَيْرَ ثِقَةٍ ، فَمَا كَانَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ فَمَتْرُوكٌ ، لَا يُقْبَلُ ، وَمَا كَانَ عَنْ ثِقَةٍ يُتَوَقَّفُ فِيهِ."[1]، فلا يُقْبَل عند أئمّة الحديث تفرّد الراوي ولو كان ثِقةً إلا إذا اقترنتْ به قرائنُ تدلّ على إصابته.

وللدكتور ماهر ياسين الفحل كلام نفيس حول مسألة قبول تفرّد الراوي سواء كان ضعيفا أو ثقةً، وجدتُ أنّه لابد من نقله هنا لما وضعه من ضوابط تدلّ على تمكنّه من فهم علوم الحديث والغوص فيها، قال: "و نحن حين ننظر في كتب العلل و التخريج نجد الأئمة النقاد كثيرا ما يعلون أحاديث الثقات بالتفرد،و التفرد بحد ذاته ليس علة لكنه يكشف عن العلة و يكون أحيانا من أسباب العلة، فالتفرد من أهم المسائل الحديثية و أغمضها اذ تتميز بدورها الفعال في القاء الضوء على ما يكمن في أعماق الرواية من علة أو وهم، و لأهمية التفرد في النقد و التعليل الحديثي نجد أن المحدثين قد أفردوا هذا النوع بالتصنيف، و من الذين ألفوا فيه الامام أبو داود فقد ألف فيه كتاب التفرد، و الإمام المزي في تحفة الأشراف 528 ينقل منه كثيرا، و ألف الدار قطني:الأفراد و غرائب مالك، و اهتم الإمام الطبراني في المعجم الأوسط بذكر الأفراد.

فالتفرد لا يؤخذ ضابطا لرد روايات الثقات بل له أحوال مختلفة، حتى رواية الضعيف لا يرد ما ينفرد به مطلقا، بل الجهابذة الفهماء من الأولين يستخرجون منه ما صح من حديثه؛ قال سفيان الثوري:(اتقوا الكلبي، فقيل له:إنك تروي عنه، قال:إني أعلم صدقه من كذبه).

والتفرد اذا كان بالطبقات المتقدمة كطبقة الصحابة فانه لا يضر و كذلك الحال في طبقة كبار التابعين، و ذلك اذا كان المتفرد عدلا ضابطا، أما اذا كان التفرد في الطبقات المتأخرة التي من شأنها التعدد و الشهرة، لا سيما اذا كان عن الرواة المكثرين الذي يكثر تلامذتهم و ينقل

[1] الإرشاد في معرفة علماء الحديث للحافظ الخليلي: 1/ 176.

أحاديثهم جماعة، فذلك أمر يأخذه النقاد بعين الاعتبار فينظرون علاقة المتفرد بالراوي الذي تفرد عنه و كيف كانت ملازمته له، و كيف كان يتلقى منه الأحاديث عموما و هذا الحديث الذي تفرد به خصوصا، و حالة ضبطه لما يرويه عامة و هذا الحديث خاصة ثم الحكم عليه بعد ذلك بحسب مقتضى نظرهم، و لم يكونوا يطلقون فيه حكما مطردا بالقبول إذا كان ثقة أو بالرد إذا كان ضعيفا، و إنما يخضع حكمهم عليه لمنهج علمي دقيق يطبقه حذاق النقاد أصحاب البصيرة و الخبرة التامة بصناعة الحديث، و ذلك لأن الثقة يختلف حاله في الضبط باختلاف الأحوال و الأماكن و الشيوخ لخلل يطرأ في كيفية التلقي للأحاديث، أو لعدم توفر الوسائل التي تمكنه من ضبط ما سمعه من بعض شيوخه، أو لحدوث ضياع في بعض ما كتبه عن بعض شيوخه، حتى و لو كان من أثبت أصحابهم و ألزمهم له؛ و لهذا يستنكر النقاد بعض أحاديثهم،فإعلال النقاد لحديث بالتفرد يجب أخذه بنظر الاعتبار و عدم التسرع بالجواب الذي يقول فيه: (بل هو ثقة لا يضر تفرده)؛ ذلك لأن التأمل في الرواية و كيفية السماع يمكن الناقد من الحكم الصحيح عليها بالقبول أو الرد."[1]، وقد بيّن ابن رجب منهج المحدثين النقاد في تعاملهم مع تفرّدات الثقات، وذلك تعليقًا على تعريف الشافعي للشاذ والذي ذكرْناه آنِفًا فقال: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث – إذا تفرد به واحد – وإن لم يرو الثقات خلافه –: ((إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً،ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه."[2]، قال الدكتور حمزة المليباري – تعليقا على كلام ابن رجب هذا –: "إنه تلخيص نفيس لمنهج المحدثين النقاد فيما يتعلق بتفرد الثقات، وهو أمر واقعي يلمسه كل من دقق النظر في ذلك المنهج ومارسه حق الممارسة، فقد أفادنا الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – أن إطلاق القبول فيما تفرد به الثقات لا يكون مستقيماً لدى أصحاب الحديث، وأن الأمر في القبول يكون حسب الأدلة والقرائن التي تتوفر في الحديث، وهذا أمر جد غامض ولا يطيق على إدراكه إلا الناقد الجهبذ، ولا يسلم لهم ذلك إلا من مارس طريقتهم وأسلوبهم في البحث والنظر والحكم"[3].

[1] أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء للدكتور ماهر ياسين الفحل: 81-82.

[2] شرح علل الترمذي لابن رجب: 216.

[3] الموازنة بين المتقدمين والمتأخّرين في تصحيح الأحاديث وتعْليلها للدكتور حمزة المليباري: 70.

-مِنْ منهج أبي العرب أنّه يذكر في ترجمة الراوي إذا تفرّد بحديث أو لم يرو عنه غير واحد، وهذا يُشْعِرُ بعدم قبوله لذلك، فمثلًا في ترجمة عبد الله بن غسّان قال: "وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي غَسَّانَ، سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ، وَرَوَى عَنْهُ حَدِيثًا قَلَّ مَنْ رَوَاهُ غَيْرُهُ.

حَدَّثَنِي بِهِ فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (طُولُ مَقَامِ أُمَّتِي فِي قُبُورِهِمْ، تَمْحِيصٌ لِذُنُوبِهِمْ)[1].

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَكَانَ ثِقَةً"[2]. فرغم أن بن أبي غسّان ثقة إلّا أنّ أبا العرب نبّه على تفرّدِه بهذا الحديث عن مالك، وذلك لأنّ احتمال الخطأ فيه أكبر من احتمال الصّواب، وهذا لأن مالكًا إمامٌ مشهور والرّواة عنه كُثُرٌ فكيف يروي عنه بن أبي غسّان حديثا لا يرْويه غيره، ولهذا حكم العلماء على هذا الحديث بالضعف، وقد ذكره الحافظ أحمد بن الصديق الغماري في المداوي لعلل المناوي وذكر تضعيف الحافظ ابن حجر له ولم يُعقّب عليه، وإنّما عقّب عليه في أنه نقل كلام أبي العرب ولم ينقل توثيقه له[3].

-وقال في ترجمة أَبي سُلَيْمَانَ، وَالِدِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: "وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَالِدُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ ابْنُهُ، مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ، وَمَا عَلِمْتُ إِلا خَيْرًا."[4].

النوع الرابع عشر: معرفة المُنْكر من الحديث.

-تعريفه لغة: أصله من الفعل (نكر) وهو من الخداع والفطنة والدّهاء، "والإِنْكارُ الجُحُودُ والمناكَرَةُ المحارَبَةُ وناكَرَهُ أَي قاتَلَهُ لأَن كل واحد من المتحاربين يُناكِرُ الآخر أَي يُداهِيه ويُخادِعُه

[1] لم يخرجه أحد غير أبي العرب، قال عنه ابن حجر في اللسان: "سمع مالكا وأتى عنه بخبر باطل ثم ساق الحديث" ينظر: لسان الميزان لابن حجر: 3/ 325.

[2] الطبقات: 77.

[3] أنظر المداوي لعلل المناوي للعلامة أحمد بن الصّدّيق الغماري: 4/ 302.

[4] الطبقات: 117.

يقال فلان يُناكِرُ فلاناً وبينهما مُناكَرَةٌ أَي مُعاداة وقِتالٌ"[1]، وهو اسم مفعول من الإنكار ضدّ الإقرار.

-اصطلاحا:أول مَنْ وضع تعريفا للحديث المنكر، هو ابن الصلاح في مقدّمته، ولم يعرّفه أحد من قبله، وإنما ذكروه فيمن يُتْرَك الاحتجاج به إذا كثُر في حديثه الشواذّ والمناكير والغرائب[2]، قال ابن الصلاح: "المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه، مثال الأول وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات: رواية مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ قال: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)[3]، فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: عمر بن عثمان بضم العين. وذكر (مسلم) صاحب الصحيح في (كتاب التمييز) أن كل من رواه من أصحاب (الزهري) قال فيه: عمرو بن عثمان يعني بفتح العين وذكر أن مالكا كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه وعمرو وعمر جميعا ولد عثمان غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو بفتح العين وحكم (مسلم) و غيره على (مالك) بالوهم فيه والله أعلم.

ومثال الثاني وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده: ما رويناه من حديث أبي زكير يحيى بن مُحَمَّد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: (كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه ويقول عاش بن آدم حتى أكل الجديد بالخلق). تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح أخرج عنه مُسْلِمٌ في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده والله أعلم"[4]، وقد أشار ابن الصلاح قبل ذلك إلى أن في كلام الأئمة النُّقّاد ما يُشعر بأنّ مجرّد التفرّد قادح في الحديث إلا أنْ يدل دليل أو قرينة تدل على عدم خطأ الراوي وهو نادر جدّا فقال في مقدّمته: "و إطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث"[5]

---

[1] لسان العرب لابن منظور: 5/ 232.

[2] ينظر: الكفاية في عِلْم الرِّواية للخطيب البغدادي: 140.

[3] أخرجه: البخاري في صحيحه: ك الفرائض، ب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم برقم: 6764، ومسلم في صحيحه، ك الفرائض برقم: 1614.

[4] مقدمة ابن الصلاح: 46.

[5] المصدر نفسه.

ولهذا قال الإمام مسلم في مقدمته على الصحيح – يبين معنى المنكر عنده –: "وكذلك، مَنْ الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبولِه، ولا مستعمله" فيظهر من خلال كلام الإمام مسلم هذا؛ أنّ المنْكر هو ما خالف فيه الراوي أهل الحفظ والإتقان، وهو نفسه تعريف أهل الاصطلاح للحديث الشاذ، إلا أنّ الأئمّة المتقدمين لا يفرّقون في ذلك بين الضعيف والثقة، فكل مَنْ عرضتَ روايته على رواية الأثْبات الحُفّاظ، فخالفتْ روايته روايتهم،، فحديثه مُنْكُر مردود ساقط عندهم.

وقد ذكر الدكتور حمزة المليباري كلاما نفيسا في كتابه (نظرات جديدة في علوم الحديث)، تحت عنوان مصطلح (المنكر)، قال فيه: "وكذلك مصطلح (المنكر)، فإنه عند المتأخرين ما رواه الضعيف مخالفاً للثقات، غير أن المتقدمين لم يتقيدوا بذلك، وإنما عندهم كل حديث لم يعرف عن مصدره: ثقة كان رواية أم ضعيفاً، خالف غيره أم تفرد، وهناك في كتب العلل والضعفاء أمثلة كثيرة توضح ذلك، وقد ذكرت بعضها في كتابي: (الحديث المعلول: قواعد وضوابط) فالمنكر في لغة المتقدمين أعم منه عند المتأخرين، وهو أقرب إلى معناه اللغوي، فإن المنكر لغة: نكر الأمر نكيراً وأنكره إنكاراً ونكراً معناه جهله، وجاء إطلاقه على هذا المعنى في مواضع القرآن الكريم، كقوله تعالى:[وجاء إخوة يوسف فدخلوا عليه فعرفهم وهم له منكرون] (يوسف: 58) وقوله تعالى [يعرفون نعمت الله ثم ينكرونها] (النحل: 83).

وعلى هذا فإن المتأخرين خالفوا المتقدمين في مصطلح (المنكر) بتضييق ما وسعوا فيه."[1].

ثمّ جاءت تعريفات المتأخرين بعد ابن الصلاح للمنكر متقاربة، حيث عرفه:

-النّوَوِي (ت676هـ) كما يلي: "قال الحافظ البرديجي هو الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه، وكذا أطلقه كثيرون، والصواب فيه التفصيل الذي تقدم في الشاذ، فإنه بمعناه، والله أعلم."[2].

[1] نظرات جديدة في علوم الحديث للدكتور حمزة المليباري: 14.

[2] التقريب والتيسير للنووي: 5.

-وقال ابن دقيق العيد (ت702هـ): "وهو كالشَّاذ. وقيل: هو ما تفرَّد به الراوي. وهو منقوض بالأفراد الصحيحة."[1].

-وعرّفه الذهبي (ت748هـ) بقوله: "وهو ما انفرد الراوي الضعيفُ به. وقد يُعَدُّ مُفْرَدُ الصَّدُوقِ منكَراً."[2].

-وقال ابن جماعة (ت773هـ) في تعريفه: "هُوَ مَا تفرد بِهِ من لَيْسَ ثِقَة وَلَا ضابطا"[3].

-وقال ابن كثير (ت774هـ): "وهو كالشاذ: إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلاً ضابطاً، وإن لم يخالف فمنكر مردود. وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ قُبِل شرعاً، ولا يقال له: (منكر)، وإن قيل له ذلك لغةً.".

-أمّا ابن حجر (ت852هـ) فقد قال في النُّزْهة: "وَإِنْ وَقَعَتِ المخالفةُ لهُ معَ الضَّعْفِ؛ فالرَّاجِحُ يُقالُ لهُ: المعْروفُ، ومُقابِلُهُ يُقالُ لهُ: المنْكَرُ.....وعُرِفَ بهذا أَنَّ بينَ الشَّاذِّ والمنْكَرِ عُموماً وخُصوصاً مِن وَجْهٍ؛ لأنَّ بينَهُما، اجْتِماعاً في اشْتِراطِ، المخالفَةِ، وافْتراقاً، في أَنَّ الشَّاذَّ راويهِ، ثقةٌ أو صدوقٌ، والمنْكَرَ رَاويهِ، ضعيفٌ. وقد غَفَلَ مَن سَوَّى بينَهُما، واللهُ أَعلمُ."[4].

وقال في النكت أيضا: "وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعَّف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين. فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ وأن كلا منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة، والله أعلم."[5]

هذه تعريفات المتأخرين للحديث المنكر، أمّا صنيع المتقدمين فيختلف تماما عن حدود اصطلاح المتأخرين فقد ورد عنهم أنهم: وصفوا حديث الثقة الذي تفرّد به بأنه مُنكر[6]، وقد

---

[1] الاقتراح في فن الاصطلاح لابن دقيق العيد: 6.

[2] الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي: 7.

[3] المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لبدر الدين بن جماعة: 51.

[4] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني: 72-73.

[5] النكت على ابن الصلاح لابن حجر: 2/ 675.

[6] تاريخ ابن معين برواية الدوري برقم: 1671 : " سمعت يحي وسألته عن حديث حكيم بن جبير حديث بن مسعود لا تحل الصدقة لمن كان عنده خمسون درهما يرويه أحد غير حكيم فقال يحي بن معين نعم يرويه يحي بن آدم عن سفيان عن

أطلق علي ابن المديني لفظة المنْكر على مخالفة الثقة، وأطلقها أيضا على حديث راوٍ ضعيف[1]، وأطلقها على مخالفة الضعيف أيضا، وأطلقها على حديث تفرّد به مجهول[2]. وكذلك أحمد البخاري ومسلم والرازيين وأبو داود والنسائي وغيرهم من أئمّة النقد، لم يكونوا يصفون نوعا بعينه بالنكارة، وإنما كانوا يطلقونه على مجرد تفرد الثقة أوالضعيف أحيانا، وعلى مخالفتهما أحيانا أخرى[3].

وقد روى أبو العرب أحاديث وآثارا حكم عليها العلماء بالنكارة منها:

-المثال الأول: وَحَدَّثَنِي فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَسَّانٍ الْيَحْصِبِيُّ عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ رَابَطَ بِالْمُنَسْتِيرِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ)، قَالَ أَنَسٌ: بَخٍ بَخٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: (نَعَمْ يَا أَنَسُ، وَلَهُ فِي هَذِهِ الثَّلاثَةِ الأَيَّامِ كَأَجْرِ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِين، وَالشُّهَدَاءِ، وَالصَّالِحِينَ)[4].

فرات بن مُحَمَّد يروي أحاديث مناكير ينفرد بها، لم يتابعه أحد عليها، وقد حكم صاحب شجرة النور الزكيّة على هذا الحديث بالوضع[5].

زبيد ولا نعلم أحدا يرويه إلا يحي بن آدم وهذا وهم لو كان هذا هكذا لحدث به الناس جميعا عن سفيان ولكنه حديث منكر هذا الكلام قاله يحي أو نحوه" 3/ 346. ويحي بن آدم من الثقات، وثقه بن معين وغيره".

[1] علل ابن المديني: 72 برقم: 109 قال: "قَالَ عَلِيٌّ لَمْ يَكُنْ فِي أَصْحَابِ ثَابِتٍ أَثْبَتَ مِنْ حَمَّادِ ابْن سَلَمَةَ ثُمَّ بَعْدَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةَ ثُمَّ بَعْدَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَهِيَ صِحَاحٌ، وَرَوَى عَنْهُ حُمَيْدٌ شَيْئًا فَأَمَّا جَعْفَرُ فَأَكْثَرَ عَنْ ثَابِتٍ وَكَتَبَ مَرَاسِيلَ وَكَانَ فِيهَا أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ، وَفِي أَحَادِيثِ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ أَحَادِيثُ غَرَائِبُ وَمُنْكَرَةٌ جَعَلَ ثَابِتَ عَنْ أَنَسٍ أَنّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ كَذَا شَيْء ذَكَرَهُ وَإِنَّمَا هَذَا حَدِيثُ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ عَنْ أَنَسٍ، وَعَن ثَابت فِي قصَّة حبيب قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ معمر لم يَرْوِهِ عَنْ ثَابِتٍ غَيْرُهُ".

[2] ينظر: علل ابن المديني: 99. قال علي ابن المديني: "قَالَ عَلِيٌّ فِي حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَهَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الجابري وَهُوَ مَعْرُوفٌ عَنْ رَجُلٍ يُكَنَّى أَبَا مَاجِدٍ الْحَنَفِيِّ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ أَبِي مَاجِدٍ هَذَا إِلَّا يحيى الجابري فَسمِعت سُفْيَان بن عُيَيْنَة قَالَ قلت ليحيى الجابري وَامْتَحَنْتُهُ مَنْ أَبُو مَاجِدٍ هَذَا فَقَالَ شَيْخٌ طَرَأَ عَلَيْنَا مِنَ الْبَصْرَةِ وَقَدْ رَوَى أَبُو مَاجِدٍ غَيْرَ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ".

[3] ينظر تفصيل منهج باقي أئمة النقد كتاب: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخّرين للدكتور عبد القادر مصطفى المحمدي: من 62 إلى 81.

[4] ذكره صاحب موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة: 9/ 444 برقم: 24543.

[5] شجرة النور الزكية لمحمد بن مُحَمَّد مخلوف: 2/ 215.

-قال أبو العرب في ترجمة عباد بن عبد الصمد: "وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ[1] التَّيْمِيُّ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَدِمَ الْقَيْرَوَانَ، وَكَانَ قَدْ لَقِيَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَالْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، وَغَيْرَهُمَا، وَأَخَذَ عَنْهُ نَاسٌ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ طَرَابُلُسَ وَالْقَيْرَوَانِ، وَخَرَجَ إِلَى قُسْطَنْطِينَةَ فَمَاتَ بِهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِنَا الَّذِي أَلَّفْنَاهُ، فِي ثِقَاةِ الْمُحَدِّثِينَ وَضِعَافِهِمْ، وَبَيَّنَّا أَمْرَهُ، وَهُوَ يَرْوِي مَنَاكِيرَ لا يَرْوِيهَا غَيْرُهُ عَنْ أَنَسٍ، وَلَكِنَّهُ مَشْهُورٌ بِكَثْرَةِ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ."[2].

فقد وصف أبو العرب حديث عباد بالنكارة فقط لأنّه تفرّد بها، رغم أنّه مشهور معروف لكثرة مَنْ أخذ عنه.

-قال أبو العرب في ترجمة أبي جعفر الدّغشي: "وَقَدْ حَدَّثَنِي عَنْهُ بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ وَغَيْرُهُ، وَفِي حَدِيثِهِ مَنَاكِيرُ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِهَا، تَدُلُّ عَلَيْهِ."[3].

النوع الخامس عشر: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد.

1-الاعتبار:

-تعريفه لغة:"(عبر) ع ب ر: العِبْرَةُ بالكسر الاسم من الاعْتِبارِ"[4]، مصدر (اعْتَبَرَ) والاعتبار النظر في الأمور ليعرف بها شيء آخر من جنسها.

-تعريفه اصطلاحا: "هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راو ليعرف هل شاركه في روايته غيرُه أو لا."[5].

2-المتابع:

[1] أبو معمر عباد بن عبد الصمد التميمي البصري سكن القيروان، روى عن أنس بن مالك وروى عنه كثيرون، توفي سنة 171هـ وقيل سنة 180هـ، قال عنه البخاري: فيه نظر وقال في التاريخ الكبير منكر الحديث. ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير: 6/ 41، ميزان الاعتدال: 4/ 576، تاريخ الإسلام: 10/ 341، لسان الميزان: 3/ 232.

[2] الطبقات: 26.

[3] المصدر السابق: 111.

[4] مختار الصحاح لمحمد الرازي: 467.

[5] تيسير مصطلح الحديث للطحّان: 75.

-تعريفه لغة: "(تبع) تَبِعَ الشيءَ تَبَعاً وتَباعاً في الأَفعال وتَبِعْتُ الشيءَ تُبوعاً سِرْت في إِثْرِه واتَّبَعَه وأَتْبَعَه وتتَبَّعه قَفاه وتَطلَّبه مُتَّبعاً له وكذلك تتَبَّعه وتتَبَّعْته تتَبُّعاً"[1]، والمتابِع اسم فاعل من (تابع) بمعنى وافق.

-تعريفه اصطلاحا:

أ-التعريف الأول:"هو الحديث الذي يشارك فيه رواتُه رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى فقط، مع الإتحاد في الصحابي"[2]. وهو المشهور والذي عليه الأكثر.

ب-التعريف الثاني: "أن تحصل المشاركة لرواة الحديث الفرد باللفظ سواء اتحد الصحابي أو اختلف."[3].

3-الشاهد:

-تعريفه لغة: "(شهد) ش هـ د: الشَّهادةُ خبر قاطع تقول شَهِدَ على كذا من باب سلم"[4]، وهو اسم فاعل من (الشهادة) وسمي بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلاً، ويقويه، كما يقوي الشاهد قول المدعي ويدعمه.

-تعريفه اصطلاحا:

أ-التعريف الأول: "هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي."[5]. وهو المشهور والذي عليه الأكثر.

ب-التعريف الثاني: "أن تحصل المشاركة لرواة الحديث الفرد بالمعنى سواء اتحد الصحابي أو اختلف"[6]

-الاعتبار ليس قسيمًا للمتابع والشاهد:

الاعتبار هو العملية التي يقوم بها المحَدِّثُ أثناء بحْثه عن شاهد أو مُتَابِع للحديث، وليس الاعتبار هو الشاهد أو متابِع. قال ابن حجر: "وَاعْلَمْ أَنَّ تَتَبُّعَ الطُّرُقِ مِن الجوامعِ

---

[1] لسان العرب لابن منظور: 8/ 27.

[2] تيسير مصطلح الحديث للطحّان: 75.

[3] المرجع السابق: 76.

[4] مختار الصحاح: 354.

[5] تيسير مصطلح الحديث: 177.

[6] المرجع نفسه.

والمسانيدِ والأجزاءِ لذلك الحديثِ الذي يُظنُّ أَنَّه فردٌ؛ لِيُعْلَمَ هلْ لهُ متابِعٌ أَم لا هُو: الاعتبارُ."[1].

4-المتابعة:

-تعريفها لغة: هي من الفعل (تَبِعَ) وتابع على وزن (فاعل) بمعنى: وافق، فالمتابعة مصدر تابع بمعنى: الموافقة.

-تعريفها اصطلاحا: أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث.

-أنواعها:

أ-المتابعة التّامّة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أوّل الإسناد إلى آخره.

ب-المتابعة القاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

وعند تتبع صنيع أبي العرب في كتابه المِحَن، سواء في الأحاديث أو الآثار أو الأحداث التاريخية، وفي أول كتاب طبقات علماء إفريقية عند ذكر أحاديث فضائل إفريقية، سأذكر بعض الأمثلة عليها فيما يلي:

1-الأمثلة على المتابعات[2]:

-المثال الأول: قال أبو العرب[3]: حدثنا أحمد بن مُعتّب قال حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي قال حدثنا الفَضْل بن دُكَيْن قال حدثنا سفيان عن عاصم عن مصعب بن سعد عن سعيد قال: سئل النبي ﷺ أي الناس أشد بلاء قال: (الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل يبتلى الرجل على حسب دينه فإن كان في دينه صلابة زيد في بلائه وإن كان في دينه رقة خفف عنه وما يزال البلاء بالعبد حتى يمشي على الأرض وما له من خطيئة).

-المتابعة الأولى:

قال أبو العرب[4]: وحدثني سعيد بن إسحاق قال حدثنا مُحَمَّد بن رزين عن علي بن معبد عن وَكِيع عن سفيان عن عاصم بن أبي النجود عن مصعب بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه.

---

[1] نزهة النظر: 1/ 75.

[2] أنظر أمثلة أخرى له على المتابعات في كتاب المحن: 99-102-117-118-174.

[3] المِحَن: 55.

[4] المصدر نفسه.

فقد تابع وكيعٌ الفضلَ بنَ دُكَيْنٍ في هذا الطريق.

-المتابعة الثانية:

قال أبو العرب[1]: وحدثني بكر بن حماد قال حدثنا معد بن مبشر هذا قال حدثنا حماد ابن زيد عن عاصم بن بهدلة عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: قلت يا رسول الله أي الناس أشد بلاء قال: (الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل يبتلى العبد على حسب دينه فإن كان دينه صلبا اشتد بلاؤه وإن كان في دينه رقه ابتلي على حسب حاله فلا يزال البلاء بالعبد حتى يتركه يمشي على الأرض وما عليه خطيئة).

فقد تابع حمّادٌ سفيانًا في هذا الطريق.

-المتابعة الثالثة:

قال أبو العرب[2]: وحدثني أبو بكر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الفرج البغدادي قال حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري قال حدثنا حماد بن زيد عن عاصم بن بهدلة بإسناده مثله سواء.

فقد تابع عُبَيْدُ الله بن عمر القواريريُّ مَعدَ بنَ مُبَشِّرٍ في هذه الطريق.

2-الأمثلة على الشواهد[3]:

-المثال الأول:

ذكر أبو العرب شاهدا من حديث أنس على الحديث السابق.

قال أبو العرب[4]: وحدثني عبد الله بن زكريا الجعفري قال حدثنا أبو معمر عن أنس بن مالك أنه قال: قال رسول الله ﷺ يوما لأصحابه:(هل تدرون من أشد الناس بلاء في الدنيا؟) قالوا: الله ورسوله أعلم قال: (أشدهم بلاء الأنبياء ثم الصالحون وإنما يبلى الله العبد على قدر إيمانه فإن كان الإيمان شديدا كان البلاء عليه أشد حتى أن العبد يمشي على الأرض وما عليه خطيئة).

-المثال الثاني:

وذكر شاهدا آخر عليه من حديث أبي هريرة.

---

[1] المصدر نفسه: 56.

[2] المصدر السابق: 56.

[3] أنظر أمثلة أخرى عن الشواهد في كتاب المِحَن تحقيق يحي الجبوري: 61-138-148، وكتاب الطبقات: 2.

[4] المصدر السابق: 56-57.

قال أبو العرب[1]: وحدثني أحمد بن زيد قال حدثنا موسى بن معاوية عن جرير عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة قال: سُئِل رسول الله ﷺ أي الناس أشد بلاء؟ قال: (النبيون ثم الصالحون).

-المثال الثالث:

قال أبو العرب[2]: وحدثني فرات بن مُحَمَّد قال حدثنا أبو الحجاج رباح بن ثابت قال حدثني أبو معمر عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:(أمتي أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة وإنما عذابها في الدنيا الفتن والبلايا فإذا صاروا إلى قبورهم تمحيصا لذنوبهم).

هذا الحديث ذكر له شاهدا مِنْ حديث أبي موسى:

قال أبو العرب[3]: وحدثني عبد الرحمن بن عبيد البصري قال حدثني أبو حفص الفلاسي قال حدثنا معاذ ابن معاذ قال حدثنا المسعودي عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى قال قال رسول الله ﷺ:(أمتي أمة مرحومة ليس عليها في الآخرة عذاب وإنما عذابها في الدنيا القتل والزلازل والبلايا).

النوع السادس عشر: معرفةُ زياداتِ الثِّقاتِ.

وهي مُرَكّبٌ لفْظيٌّ من كلمة (زيادات)، وكلمة (ثقات).

-والزياداتُ: جمْعُ (الزيادة) من فِعْلِ (زاد)،و"الزِّيادة النُّموّ وكذلك الزُّوادَةُ، والزيادة خلاف النقصان"[4]

-الثقات: جمْعُ (ثقة)،و"الثِّقَةُ مصدر قولك وَثِقَ به يَثِقُ بالكسر فيهما وثاقةً وثِقَةً ائتمنه"[5]، وهي من ألفاظ التعْديل[6]، ومعناها: العدْلُ الضّابِط[7].

---

[1] المصدر السابق: 57.

[2] المصدر السابق: 58.

[3] المصدر نفسه.

[4] لسان العرب: 3/ 198.

[5] المصدر السابق: 10/ 371.

[6] أنظر: مُعْجم ألفاظ الجرْح والتعْديل، لسيد عبد الماجد الغَوْري: 83.

[7] تيسير مصطلح الحديث للطحّان: 136 ط دار رحاب الجزائرية.

-تعريف زيادات الثقات:

-عرفها الحاكم النيسابوري بقوله: "مَعْرِفَةُ زِيَادَاتِ أَلْفَاظٍ فِقْهِيَّةٍ فِي أَحَادِيثَ يَنْفَرِدُ بِالزِّيَادَةِ[1] رَاوٍ وَاحِدٌ"[2]. وقد خصّها الحاكم بالزيادات الفقهية فقط، وهذا يعني أنه يقصد زيادة المتن فقط دون الإسناد.

-وعرّفها ابن رجب الحنبلي بقوله: "أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة"[3].

"وصورة الزيادة التي تعنى هنا، كما عرفها أهل المصطلح: تفرد راو واحد ثقة عن بقية الرواة بنفس السند عن نفس الشيخ، بزيادة لفظة في المتن، أو وصل مرسل، أو رفع موقوف، ونحوه."[4].

وليس من زيادة الثقة، أنْ يرْوي أكثر من واحد زيادة لا يرويها غيرهم، وإنّما هو من قبيل المخْتلِف، لاحتمال أنْ يكون الشيخ رواه على الوجهين، لبعضهم على هذا الوجْه، ولبعضهم على وجْه آخر، فتحمّله كل واحد على وجه.

وقد وضعْتُ لها تعريفًا كالآتي:هي ما ينفرد به الراوي الثقة من زيادة في المتن أو الإسناد، بما لا يشاركه فيه غيره.

فيخرج بذلك زيادة الضعيف، ويخرج أيضا مخالفة الثقات له في تلك الزيادة، ويخرج مشاركة غيره له في هذه الزيادة، ولو براوٍ واحدٍ، وقد اختلف العلماء في حكم قبول زيادة الثقة أو ردّها.

-حكم زيادة الثقة:

اختلف أهل العلم في حكم زيادة الثقة بين فريق قال بقبولها مُطْلَقًا، وبين مَنْ قال بردِّها مُطْلَقًا، وبين مَنْ قال بأنّ الأصل فيها الردّ والرفض إلّا أنْ تحتفّ بها قرائن تدل على أنّ صاحبها قد أصاب في زيادتها.

-أوّلا: القائلون بقبولها مُطْلَقًا.

---

[1] هكذا في الأصل ولعل الصّواب: (ينفرد بالزيادة فيها).

[2] معرفة علوم الحديث للحاكم: 130.

[3] شرح علل الترمذي لابن رجب: 63.

[4] الشاذ والمنكر وزيادة الثقة للدكتور عبد القادر المحمّدي: 153.

وقال بذلك جمهور المتأخِّرين، وهو مذهب أغلب الفقهاء والأصوليّين، وممن قال به: الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، وأبو يعْلى الخليلي (ت446هـ)، وابن حزم الظاهري (ت457هـ)، والخطيب البغدادي (ت463هـ) وحكى الإجماع على ذلك وهو غير مُسَلَّمٍ له به، وأبو عمرو ابن الصلاح (ت643)، والإمام النّووي (ت676) وحكى الاتفاق في ذلك وهو غير مُسلّم له به، وابن جماعة (ت733هـ)، والحافظ العراقي (ت807)، والحافظ السّخَاوي (ت902)، وكثير من المعاصرين منهم الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

-ثانيًا: القائلون بردّها مُطْلَقًا.

وقال بذلك الإمام أبو بكر الأبْهُري (ت375هـ): "لِأَنَّ تَرْكَ الْحُفَّاظِ لِنَقْلِهَا وَذَهَابَهُمْ عَنْ مَعْرِفَتِهَا يُوهِنُهَا وَيُضْعِفُ أَمْرَهَا، وَيَكُونُ مُعَارِضًا لَهَا، وَلَيْسَتْ كَالْحَدِيثِ الْمُسْتَقِلِّ ؛ إِذْ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ فِي الْعَادَةِ سَمَاعُ وَاحِدٍ فَقَطْ لِلْحَدِيثِ مِنَ الرَّاوِي وَانْفِرَادُهُ بِهِ، وَيَمْتَنِعُ فِيهَا سَمَاعُ الْجَمَاعَةِ لِحَدِيثٍ وَاحِدٍ، وَذَهَابُ زِيَادَةٍ فِيهِ عَلَيْهِمْ وَنِسْيَانُهَا إِلَّا الْوَاحِدَ."[1]. وهو كلام غاية في الدّقّة والجَوْدة، وفهم صنيع أهل الرواية من الأئمّة المتقدمين، في تعاملهم مع زيادات الثقات.

-ثالثًا: قبولها إذا احتفّتْ بها قرائن القبول:

وممّن قال بذلك: ابن حِبَّان البُسْتِي (ت354هـ)[2]، والإمام الدارقطني (ت385هـ) ويدل عليه صنيعه في كتابه العلل كما قال ابن حجر[3]،وابن دقيق العيد (ت702هـ) قال رحمه الله: "من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنّه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع وواقف أو ناقص وزائد أنّ الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق؛ فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول"[4]، والحافظ العلائي (ت761هـ): "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمان بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطّان، وأحمد بن حنبلٍ، والبخاري وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث"[5]، والحافظ الذهبي (ت748هـ)

---

[1] فتح المغيث للسخاوي: 1/ 263.

[2] صحيح ابن حِبّان: 1/ 157-159.

[3] النكت على ابن الصلاح لابن حجر: 2/ 689.

[4] المصدر السابق: 2/ 604.

[5] النكت للزركشي: 2/ 176.

حيث قال في الموقظة: " وإن كان الحديثُ قد رَوَاه الثَّبْتُ بإسناد، أو وَقَفَه، أو أَرسَلَه، ورفقاؤه الأثباتُ يُخالفونه، فالعِبرةُ بما اجتَمَع عليه الثقات، فإنَّ الواحد قد يَغلَط. وهنا قد ترجَّح ظهورُ غَلَطِه فلا تعليل، والعِبرةُ بالجماعة. وإن تساوَى العَدَدُ، واختَلَف الحافظانِ، ولم يترجَّح الحكمُ لأحِدهما على الآخر، فهذا الضَّرْبُ يَسوقُ البخاريُّ ومسلمُ الوجهين منه في كتابيهما، وبالأولَى سَوْقُهما لما اختَلَفا في لفظِهِ إذا أمكن، جَمْعُ معناه"[1]، وابن رجب الحنبلي (ت795هـ) كما هو واضح من أقواله في شرح علل الترمذي، الحافظ ابن الوزير (ت840هـ) حيث قال في توضيح الأفكار: " "فإن غلب على الظن وهم الثقة في الرفع والوصل" بقرائن تثمر الظن "بمخالفة الأكثرين من الحافظ الذين سمعوا الحديث معه من شيخه في موقف واحد" هذا رجوع إلى القول الثالث: أن الحكم للأكثر إلا أن قوله "ونحو ذلك من القرائن" دال على أن الملاحظة ليست للكثرة لا غير كالقول الثالث: بل الملاحظ القرائن والكثرة أحد القرائن فإن القرائن إذا حصلت في غير جانب الزيادة.

"فإن الرفع والوصل حينئذ مرجوحان والحكم بهما حكم بالرجوح وهو خلاف المعقول والمنقول أما المعقول فظاهر" فإن العقل يقضي بالعمل الراجح حيث كان "وأما المنقول فلأن جماعة من الصحابة وقفوا عن قبول خبر الواحد عند الريبة وشاع ذلك."[2]، وابن حجر العسقلاني (ت852هـ) حيث فصّل المسألة قائلا: "فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظاً متقناً حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عدداً منه أو كان فيهم من هو أحفظ منه أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقاً فإن زيادته لا تقبل، وهذا مغاير لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة وأطلق والله أعلم."[3].

وعند تتبع كلام أبي العرب نجد أنّه ذكر بعض زيادات الثقات في السير والتاريخ ولم يذكرها في الأحاديث النبوية.

-مثال ذلك: قال أبو العرب[4]: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ

[1] الموقظة للذهبي: 9.

[2] توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني: 1/ 312 وهو شرح على تنقيح الأنظار لابن الوزير.

[3] النكت على ابن الصلاح لابن حجر: 88.

[4] المحن: 92.

قَالَ أَخْبَرَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ سَعِيدِ بن جهمان عَنْ سَفِينَةَ قَالَ وَأَخْبَرَنَا أَسَدٌ عَنْ أَبِي هِلَال عَن الْحسن قَالَ: عمل عُثْمَان اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: وَيُقَال: (اثْنَتَيْ عشرَة سنة إِلَّا اثْنَتَيْ عَشْرَةَ لَيْلَةً.).

فقد ذكر زيادة مُحَمَّد بن عبد الرحيم في قوله: (إلا اثنتَيْ عشْرة سنة)، ومُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعية بن أبي زُرْعة البرقي المصري ثقة حافظ، إلا أنه ذكرها بصيغة التمريض (يقال) والتي تُشعِرُ بأنّ ابن عبد الرحيم نفسه يستضعفها.

-وقد يشير أبو العرب إلى ذلك إشارة دون ذكر الزيادة، وذلك بقوله: (وبعضهم يزيد الكلمة ويبدّلها)، كما في قصة مقتل عمّار بن ياسرﷺ فذكر عدّة روايات ثم قال: وَحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ مِسْكِينٍ الْقَاضِي قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنْجَرَ قَالَ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا رَبِيعَةُ بْنُ كُلْثُومٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ كُنْتُ بِوَاسِطَ الْقصبِ عِنْدَ عَبْدِ الأَعْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوًا مِنْهُ (وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ الْكَلِمَةَ وَيُبْدِلُهَا).

-وقد يشير إليها بقوله: (وبعضهم يزيد على بعض)، كما في قصة الشَّعْبِيّ وَأَبِي السَّوَّارِ لما أُتِيَ بِهِمَا إلى الْحَجَّاجِ أَسِيرَيْنِ، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ[1]: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُعَتِّبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بِسْطَامٍ قَالا حَدَّثَنَا أَبُو الْحسن الْكُوفِي وَحَدَّثَنِي أَيْضًا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ عَلَى بَعْضٍ قَالَ حدثنا عَمْرو ابْن خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ مُوسَى عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ أُتِي بِي الْحَجَّاجِ مُوَثَّقًا فَلَمَّا أُتِيَ بِي بَابَ الْقَصْرِ لَقِيَنِي يزيد بن أبي أسلم فَقَالَ لِي إِنَّا للَّهِ يَا شَعْبِيُّ لِمَا بَيْنَ رَقَبَتِكَ مِنَ الْعِلْمِ وَلَيْسَ يَوْمَ شَفَاعَةٍ قِرَّ لِلأَمِيرِ بِالشِّرْكِ وَالنِّفَاقِ فَبِالْحَرِيِّ أَنْ تَنْجُوَ ثُمَّ لَقِيَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَجَّاجٍ فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ فَلَمَّا دَخَلْتُ عَلَى الْحَجَّاجِ قَالَ وَأَنْتَ يَا شعبي فِيمَن خرج وَكفر فَقُلْتُ أَصْلَحَ اللَّهُ الأَمِيرَ أَحْزَنَ بِنَا الْمَنْزِلُ وَأَجْدَبَ الْجَنَابُ وَضَاقَ الْمَسْلَكُ وَاكْتَحَلْنَا السَّهَرَ وَاسْتَحْلَسْنَا الْخَوْفَ فَوَقَعْنَا فِي خِزْيَةٍ لَمْ نَكُنْ فِيهَا بَرَرَةً أَتْقِيَاءَ وَلا فَجَرَةً أَقْوِيَاءَ قَالَ صَدَقَ وَاللَّهِ مَا بَرُّوا بِخُرُوجِهِمْ عَلَيْنَا وَلا قَوُوا عَلَيْنَا إِذْ فَجَرُوا أَطْلِقُوا عَنْهُ

-وأحيانا يشير إلى الزيادة بقوله: (وربما زاد أحدهما الكلمة)، ذَكَرَ ذلك في مَا امْتُحِنَ بِهِ مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ وَسَبَبُ نَفْيِهِ وَنَفْيِ غَيْرِهِ.

[1] المصدر نفسه: 417.

قال أبو العرب[1]: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُعَتِّبٍ قَالَ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ قَدِمَ الْحَجَّاجُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ وَافِدًا وَمَعَهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ فَسَأَلَ عَبْدُ الْمَلِكِ مُعَاوِيَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ فَقَالَ: إِنْ صَدَقْنَاكُمْ قَتَلْتُمُونَا وَإِنْ كَذَبْنَاكُمْ خَشِينَا اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَنَظَرَ إِلَيْهِ الْحَجَّاجُ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ: لَا تَعَرَّضْ لَهُ فَنَفَاهُ إِلَى السِّنْدِ.

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ فِي مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ مَعَ عَبْدِ الْمَلِكِ مِثْلَهُ (وَرُبَّمَا زَادَ أَحَدُهُمَا الْكَلِمَةَ)[2].

النوع السابع عشر: معرفة الأفراد.

-تعريفه لغة:

-تعريفه اصطلاحا:

قال ابن الصلاح: "الأفراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقا وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة

-أما الأول فهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد وقد سبقت أقسامه وأحكامه قريبا

-وأما الثاني: وهو ما هو فرد بالنسبة فمثل ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة. وحكمه قريب من حكم القسم الأول

ومثل ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة أو: تفرد به أهل الشام أو: أهل الكوفة أو: أهل خراسان عن غيرهم. أو: لم يروه عن فلان غير فلان وإن كان مرويا من وجوه عن غير فلان أو: تفرد به البصريون عن المدنيين أو:الخراسانيون عن المكيين وما أشبه ذلك ولسنا نطول بأمثلة ذلك فإنه مفهوم دونها. وليس في شيء من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث إلا أن يطلق قائل قوله: تفرد به أهل مكة أو: تفرد به البصريون عن المدنيين أو: نحو ذلك على ما لم يروه إلا واحد من أهل مكة أو واحد من البصريين ونحوه ويضيفه إليهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازا."[3].

[1] المحن: 399.

[2] أنظر مثالا آخر في كتاب المحن: 333.

[3] مقدمة ابن الصلاح: 51.

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى أنّ هناك من ساوى بين الفرد والغريب من الحديث، إلا أن علماء مصطلح الحديث غايروا بينهما، قال رحمه الله: "الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحاً، إلا أن أهلَ الاصطلاح غايروا بينهما من حيثُ كثرةُ الاستعمال وقِلَّتُه، فالفردُ أكثر ما يُطْلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يُطْلقونه على الفرد النسبي، وهذا مِن حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما مِن حيثُ استعمالُهم الفعل المشتق فلا يُفَرِّقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرَّد به فلان، أو أغرب به فلان."[1].

وليس يعني أنّ الحديث فردٌ أو غريبٌ أن يُرَدّ مُطْلَقًا، وإنما ذلك بحسب حال الحديث وحال رواته.

ونحن نذكر هنا مثالا لأبي العرب عن الحديث الفرد المطلق، ومثالا عن الحديث الفرد النِّسْبي.

-مثال عن الفرد المطْلق: ذكر أبو العرب في ترجمة عبد الله بن غسّان قال: "وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي غَسَّانَ، سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ، وَرَوَى عَنْهُ حَدِيثًا قَلَّ مَنْ رَوَاهُ غَيْرُهُ.حَدَّثَنِي بِهِ فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (طُولُ مَقَامِ أُمَّتِي فِي قُبُورِهِمْ، تَمْحِيصٌ لِذُنُوبِهِمْ)[2].

-مثال عن الفرد النِّسْبي:

ذكر أبو العرب أنّ عبد الرحمان بن زياد بن أنْعُم تفرّد برفْعِ أحاديث؛ لم يرْفعها أحد إلى النبي ﷺ غيْرُه، قال أبو العرب[3]: "وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ أَحَادِيثَ، ذَكَرَهَا الْبُهْلُولُ بْنُ رَاشِدٍ.

قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، يَقُولُ: جَاءَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ الإِفْرِيقِيُّ بِسِتَّةِ أَحَادِيثَ يَرْفَعُهَا إِلَى النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَرْفَعُهَا، حَدِيثُ (أُمَّهَاتِ الأَوْلادِ)، وَحَدِيثُ الصُّدَائِيِّ حِينَ أَذَّنَ قَبْلَ بِلالٍ، فَأَرَادَ بِلالٌ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ، عَلَيْهِ السَّلامُ: (إِنَّ أَخَا صُدَاءٍ قَدْ أَذَّنَ، وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ) وَحَدِيثُ (إِذَا رَفَعَ الرَّجُلُ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ سَجْدَةٍ وَاسْتَوَى جَالِسًا، فَقَدْ تَمَّتْ صَلاتُهُ وَإِنْ أَحْدَثَ)، وَحَدِيثُ قَالَ النَّبِيُّ، عَلَيْهِ السَّلامُ: (لا خَيْرَ فِيمَنْ لَمْ

---

[1] نزهة النظر: 66.

[2] الطبقات: 77، لسان الميزان لابن حجر: 3/ 325، المداوي لعلل المناوي للعُماري: 4/ 427. قال ابن حجر بأنّه حديث باطل تفرد به ابن أبي غسّان عن مالك.

[3] ينظر: الطبقات لأبي العرب: 28، وتهذيب التهذيب لابن حجر: 6/ 175.

يَكُنْ عَالِمًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا)، وَحَدِيثُ قَالَ النَّبِيُّ، عَلَيْهِ السَّلامُ: (اغْدُ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا وَلا تَكُنِ الثَّالِثَ فَتَهْلِكَ) وَقَوْلُ النَّبِيِّ، عَلَيْهِ السَّلامُ: (الْعِلْمُ ثَلاثَةٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَضْلٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ).

النوع الثامن عشر: معرفة الحديث المُعَلَّلُ.

-تعريفه لغة: "واعْتَلَّ أي مرض فهو عَلِيلٌ ولا أعَلَّك الله أي لا أصابك – بعِلَّةٍ"[1]، " فهو مُعَلٌّ وعَليلٌ، ولا تَقُلْ مَعْلولٌ، والمتَكَلِمونَ يقولونَها، ولَسْتُ منه على ثَلَجٍ."[2].

-تعريفه اصطلاحا:

"ويسميه أهل الحديث المعلول وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة."[3]، وتُعْتَبَرُ معرفة علل الحديث من أَجَلِّ علوم الحديث وأدقها وأشرفها وإنما يقدِرُ على ذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه.

-وقد عرّفهُ بعضهم بقوله: هو "الحديث الذي اطُّلِع فيه على عِلَّة تقْدح في صِحَّته مع أن ظاهِرَهُ السلامةَ منها"[4]

ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامِعِ شروطَ الصحة من حيث الظاهرُ، ويُستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن؛ على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه.[5]

أغلب أهل المصْطلح يعتبرون العِلّة خاصّة بأحاديث الثقات فقط، إلا أنّ المتتبع لصنيع أئمّة الحديث الكبار يجد أنّهم قد وصفوا أحاديث الضعفاء أيضا بالعِلّة، مما يدلك على أنّهم كانوا لا يخصون أحاديث الثقات فقط بوصف العِلّة، بل يُعمّمونها على كل وهم وقع للراوي،

---

[1] مختار الصحاح: 467.

[2] القاموس المحيط: 1035.

[3] التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين العراقي: 115.

[4] المصدر السابق: 116.

[5] مقدمة ابن الصلاح: 52.

لأنّ خطأ الراوي سبب خفيٌّ ليس من السهل إدراكه، سواء كان ضعيفا أو ثقة، فإنّ مُجرّد ضعف الراوي لا يعني ردَّ حديثه، لأنّ الضعيف يصيب أحيانا، كما أنّ الثقة يُخْطِئُ أحيانا، ولهذا أخرج البخاري ومسلم أحاديث الرواة الضعفاء التي أصابوا فيها عن طريق الانتقاء، وكثرة وهم الضعيف هي السبب في ضعف أغلب أحاديثه فما وَهِم فيه الضعيف يُسمّى مَعْلُولًا، ولهذا أشار الحاكم إلى أنّ ذلك يكثر في أحاديث الثقات لغموض الخطأ والوهم في حديثهم، ولم يصرّح بأنّ ذلك خاصٌّ بأحاديث الثقات فقط فقال: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه[1] وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"[2].

وإذا أردنا أن نضع للحديث المعلول أو(المعَلِّ) تعريفا شاملا، فإنّ من أحسن تلك التعريفات ما عرّفه به الدكتور حمزة المليباري بقوله: " عبارة عن خطأ الراوي، سواء أكان ثقة أم ضعيفا، سواء أكان الوهم في الإسناد أم في المتن أم في كليهما."[3]، إلا أنّ الخطأ في حديث الثقة أغمض وأخفى من الخطأ في حديث الضعيف، ولكن كُلًّا من خطأ الضعيف أو الثقة يُسمّى عِلّةً، لأنّه السبب في ردِّ الحديث.

-أسباب العِلّة:

السبب الأصْلي للعلّة في الحديث هو وهْمُ الرّاوي وخطئه، ويُعْرف ذلك بتتبُّع طرق الحديث، وجمْعِ رواياته، والمقارنة بينها، ومعرفة مدار الإسناد، وعلامتُه تفرّدُ الراوي أو مخالفته، كما أنّ للوهم أسبابًا عديدة نذكرها كما يلي:

1-سُلُوك الجادّة: ومعنى الجادّة عند المحَدّثين سلسلة سند معْروفة يُرْوى بها أحاديث كثيرة، فيصل الراوي إلى أوّلها فيسبق وهْمُه إليها فيتابع السند إلى آخرها، لأنّ جريان اللسان بها أسهل مِنْ غيرها، وأصل السند من طريق آخر فينقلب السند على الراوي.

2-الاختلاط: هو خلل يطْرأ على ضبط الراوي لأحاديثه إمّا لخَرَف عند كِبَر سِنّه، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو ضياعها.

---

[1] هذا ليس على إطلاقه لأنّ المجروح قد يصيب في كثير من الأحاديث.

[2] معرفة علوم الحديث للحاكم: 174.

[3] الحديث المعلول قواعد وضوابط لحمزة المليباري: 26.

3-قِلَّةُ الصُّحْبَة للشيخ: فليس مَنْ لازم الشيخ مُدّة طويلة كمن لم يبق معه ألا مدة يسيرة، فإذا وقع اختلاف بين تلاميذ الشيخ على حديث؛ قُدِّمَ حديث الأكثر مُلازمة للشيخ لأنه الأقرب لضبط أحاديثه.

4-التصحيف: وهو تحويل الكلمة من معناها الصحيح بالهيئة المتعارفة إلى معنى آخر[1]، وهو من أسباب وهم الراوي، كأن يقرأ في الكتاب كَلمة (يُسَمَّى) فيظنّها (يُدَمّى) كما في حديث العقيقة؛ وهو قوله ﷺ: (كل غلامٍ رهينةٌ بعقيقته تُذبَحُ عنه يوم سابعه ويُحْلَق ويُسَمّى)[2].

5-اشتباه الاسم أو الكلمة:كأن يشتبه على المحدث اسم الراوي الضعيف باسم راوٍ آخر ثقة، فيظنه الثقة وهو في الأصل الضعيف.

6-التّدْليس: أشرنا إليه في موضعه في النوع الثاني عشر من علوم الحديث من هذه الرسالة[3].

7-اختصار الحديث: وقد أجاز العلماء اختصار الحديث بشرط عدم الإخلال بالمعْنى، وممن اشتهر بذلك الإمام البخاري في صنيعه في كتابه الصحيح؛ فإنّه يُقطِّع الحديث فيروي في كل موضع الجزء الذي هو موضع الشاهد، إلا أنّ بعض الرواة قد يقع في الخطأ أثناء اختصاره للحديث؛ كما وقع لشعبة بن الحجاج في حديث: (إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحا من نفسه فلا يخْرُجنَّ حتى يسمع صوْتًا أو يجد ريحا)[4]، فلما أراد شُعبة اختصاره اخلّ بمعنى الحديث تماما فقال: (لا وضوء إلا من صوتٍ أو ريحٍ).

8-الرواية بالمعْنى: وقد أجازها جماهير العلماء، واشترطوا لها أن يكون الراوي عالما بلغة العرب وما يُحيل المعنى عارفا بفروق دلالات الألْفاظ، يفرّق بين ما يُغيّر المعنى وما لا يُغيّره[5].

---

[1] أنظر لزيادة التفصيل كتاب: التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في محاربته للدكتور جمال أسْطيري: من 23 إلى 41.

[2] أخرجه: أحمد في مُسْنَدِه، أول مُسْنَد البصْريّين، من حديث سَمُرة بن جُنْدُبٍ برقم: 20083 و20256، أبو داود في سننه: ك الضحايا، ب في العقيقة برقم: 2837 و2838، والدارمي في سننه، ك الأضاحي، ب السُّنَّةُ في العقيقة برقم: 2012. صححه ابن عبد البر في التمهيد، وابن حزم في المحلّى وابن المُلَقِّن في شرحه على البخاري.

[3] سبق تخريجه.

[4] أخرجه: البخاري في صحيحه، ك الوضوء، ب من لا يتوضأ من الشكّ حتى يستيقن برقم: 173، ب مَن لم ير الوضوء إلا من المخْرَجَيْن برقم: 177، ك البيوع، ب مَن لم ير الوساوس برقم: 2056، مسلم في صحيحه، ك الحيض، ب مَن تيقّن الطهارة وشكّ في الحَدَث برقم: 361 و362.

[5] ينظر: كتاب: الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي للدكتور عبد المجيد بَيْرم: 23-24.

وعند تتبعي لصنيع أبي العرب في كتابَيْه الطبقات والمِحَن لم أجد أنّه صرّح بكلمة العلّة في وصف حديث أو أثر، إلا أنه روى أحاديث أعلّها بالتفرّد أو أعلّها غيره بالنكارة، أو يشير أبو العرب إلى أن في أحاديث بعض الرواة مناكير لا تُقْبل، أو ما وقع من تصحيف[1] أو اختلاط[2] أو تدليس[3] من بعض الرواة، أو إلى ما وقع من نقد من بعض الرواة لراوٍ آخر، سأذكر بعضها في ما يلي:

-حديث أعلّه أبو العرب بالتفرّد:

في ترجمة عبد الله بن غسّان قال: "وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي غَسَّانَ، سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ، وَرَوَى عَنْهُ حَدِيثًا قَلَّ مَنْ رَوَاهُ غَيْرُهُ.

حَدَّثَنِي بِهِ فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (طُولُ مَقَامِ أُمَّتِي فِي قُبُورِهِمْ، تَمْحِيصٌ لِذُنُوبِهِمْ)[4].

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَكَانَ ثِقَةً"[5]. فرغم أن بن أبي غسّان ثقة إلّا أنّ أبا العرب نبّه على تفرّده بهذا الحديث عن مالك، وذلك لأنّ احتمال الخطأ فيه أكبر من احتمال الصّواب، وهذا لأن مالكًا إمامٌ مشهور والرّواة عنه كُثُرٌ فكيف يروي عنه بن أبي غسّان حديثا لا يرْويه غيره، ولهذا حكم العلماء على هذا الحديث بالضعف، وقد ذكره الحافظ أحمد بن الصديق الغماري في المداوي لعلل المناوي وذكر تضعيف الحافظ ابن حجر له ولم يُعقّب عليه، وإنّما عقّب عليه في أنه نقل كلام أبي العرب ولم ينقل توثيقه له[6].

-وصف أحاديث الراوي بالنّكارة بسبب تفرّده: قال أبو العرب في ترجمة عباد بن عبد الصمد: "وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ التَّيْمِيُّ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَدِمَ الْقَيْرَوَانَ، وَكَانَ قَدْ لَقِيَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَالْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، وَغَيْرَهُمَا، وَأَخَذَ عَنْهُ نَاسٌ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ طَرَابُلُسَ وَالْقَيْرَوَانِ، وَخَرَجَ

---

[1] ينظر: الطبقات: 117.

[2] المصدر السابق: 97 ذكر ترك الطلبة مجلس أحمد بن يزيد في آخر حياته.

[3] أنظر: النوع الثاني عشر: معرفة التدليس، من هذه الرسالة.

[4] لم يخرجه أحد غير أبي العرب، قال عنه ابن حجر في اللسان: سمع مالكا وأتى عنه بخبر باطل ثم ساق الحديث ينظر: لسان الميزان: 3/ 325.

[5] الطبقات: 77.

[6] أنظر المداوي لعلل المناوي للعلامة أحمد بن الصّدّيق الغماري: 4/ 302.

إِلَى قُسْطَنْطِينَةَ فَمَاتَ بِهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِنَا الَّذِي أَلَّفْنَاهُ، فِي ثِقَاةِ الْمُحَدِّثِينَ وَضِعَافِهِمْ، وَبَيَّنَّا أَمْرَهُ، وَهُوَ يَرْوِي مَنَاكِيرَ لا يَرْوِيهَا غَيْرُهُ عَنْ أَنَسٍ، وَلَكِنَّهُ مَشْهُورٌ بِكَثْرَةِ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ."[1].

فقد وصف أبو العرب حديث عباد بالنكارة فقط لأنّه تفرّد بها، وعباد قال عنه البخاري: فيه نظر[2]، وقال عنه أيضا: مُنْكَرُ الحديث[3]، ووهّاهُ ابنُ حِبّان[4]، قال عنه أبو حاتم: عباد ضعيف جدا[5]، وقال عنه ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل علي، وهو ضعيف غال في التشيع[6].

ولم أجد أبا العرب ولو في موضع واحد يصف حديثا بلفظ (المعلول)، أو أحاديث راوٍ مُعيّنٍ بأنّ أحاديثه (معلولة).

النوع التاسع عشر: معرفة المضطرب من الحديث.

1-تعريفه لغة: وهو اسم فاعلٍ مِن الاضطراب، "والموج يَضْطَرِبُ أي يضرب بعضه بعضا و الاضْطِرابُ الحركة و اضْطَرَبَ أمره اختل"[7].

2-تعريفه اصطلاحا: هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، ومن أحسن تعريفاته وأشملها: هو الحديث الذي يُرْوَى مِنْ أَوْجُه مُخْتلفة ومتساوية في القوّة[8].

3-شروط اعتبار الحديث مضطربا:

أ-وقوع اختلاف بين روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينهما.

ب-تساوي الروايات في القوّة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

---

[1] الطبقات: 29.

[2] التاريخ الكبير للبخاري: 6/ 41.

[3] ميزان الاعتدال للذهبي: 2/ 369.

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر نفسه.

[6] المصدر نفسه.

[7] مختار الصحاح: 403.

[8] أنظر تيسير مصطلح الحديث: 111 ط دار رحاب الجزائرية.

قال ابن الصلاح: "وإنما نسميه مضطربا إذا تساوت الروايتان أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى: بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه"[1]

4-أنواع الاضطراب في الحديث:

أ-الاضطراب في المتن: كأن يروى حديثان متعارضان تماما في متنيهما.

ب-الاضطراب في السند: كالتعارض بين الوصل والإرسال بين رواة متقاربين أو متساوين في الوثاقة.

وينقسم من جهة الرواة إلى قسمين أيضا:

أ-الاضطراب من راوٍ واحد: بأن يروي الحديث راوٍ واحد على أوجه مختلفة.

ب-الاضطراب من جماعة من الرواة: وذلك بأن يروي كل واحد منهم الحديث من وجه يخالف فيه الآخرين.

وقد لخصها ابن الصلاح بقوله: "ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك من راو واحد وقد يقع بين رواة له جماعة"[2]

5-حُكْمُه: الاضطراب من موجبات ضعف الحديث والتوقّف فيه أو ردّه قال ابن الصلاح: "والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط والله أعلم"

وقد ذكر أبو العرب روايات مضطربة، أذكرها فيما يلي:

-قال أبو العرب: قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي كُرَيْمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، قَالَ: كُنْتُ وَأَنَا غُلامٌ مَعَ عَمِّي بِقَرْطَاجَنَّةَ، فَإِذَا بِقَبْرٍ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ بِالْحِمْيَرِيَّةِ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الأَرَاشِيِّ، رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَالِحٍ النَّبِيِّ، بَعَثَنِي إِلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، أَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ أَتَيْتُهُمْ ضُحًى، فَقَتَلُونِي ظُلْمًا، حَسِيبُهُمُ اللَّهُ).

قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ: وَرَوَاهُ غَيْرُ دَاوُدَ.

[1] مقدمة ابن الصلاح: 55.

[2] المصدر نفسه.

قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، أَيْضًا قَالَ: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ جَابِرِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى قَرْطَاجَنَّةَ مَعَ عَمٍّ لِي، فَأَصَبْتُ كَهَيْئَةِ الدَّرَجِ، يَعْنِي: مِثْلَ الْقَبْرِ، فَإِذَا فِيهِ رَجُلٌ مُسَجًّى عَلَيْهِ ثَوْبٌ، وَإِذَا مَكْتُوبٌ عِنْدَ رَأْسِهِ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الأَرَاشِيِّ، رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ شُعَيْبٍ، إِلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، أَتَيْتُهُمْ ضُحًى، فَقَتَلُونِي ظُلْمًا، حَسِيبُهُمُ اللَّهُ).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ: فَاخْتَلَفَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي كُرَيْمَةَ، وَجَابِرُ بْنُ عُثْمَانَ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: صَالِحٍ، وَقَالَ الآخَرُ: شُعَيْبٍ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ أَيُّ ذَلِكَ الصَّوَابُ.

قَالَ: وَحَدَّثَنِي فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زَكَرِيَّاءَ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْحَفَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي كُرَيْمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ عَمٍّ لِي بِقَرْطَاجَنَّةَ، فَمَرَرْنَا بِقَبْرٍ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ بِالْحِمْيَرِيَّةِ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الأَرَاشِيِّ، رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَالِحٍ، بَعَثَنِي إِلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، أَتَيْتُهُمْ ضُحًى، فَقَتَلُونِي ظُلْمًا، حَسِيبُهُمُ اللَّهُ).

قَالَ فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: الأَرَاشُ فَخْذٌ مِنْ بُلَيٍّ.

فتوقُّف أبي العرب وعدم ترجيحه لرواية على أخرى يدل على تساوي الروايتين عنده، وبالتالي اضطراب الرواية.

– قَالَ أَبُو الْعَرَبِ[1]: حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَنَّ حَفْصَ بْنَ عُمَارَةَ كَانَ مَعَ الْبُهْلُولِ بْنِ رَاشِدٍ فِي الْحَبْسِ لَمَّا حَبَسَهُ الْعَكِّيُّ، فَقَالَ حَفْصٌ لِلْبُهْلُولِ بْنِ رَاشِدٍ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: إِذَا كَمُلَ صِدْقُ الصَّادِقِ لَمْ يَمْلِكْ مَا فِي يَدِهِ.

فَخَرَّ بُهْلُولٌ عَلَى يَدِهِ يُقَبِّلُهَا، وَجَعَلَ يَقُولُ لَهُ: سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ أَنْتَ سَمِعْتَهُ يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ لَهُ وَحَلَفَ بِاللَّهِ: لَقَدْ سَمِعْتُ سُفْيَانَ يَقُولُهُ، وَكَأَنَّ الْبُهْلُولَ سَهَا.

–الرواية التي في المِحَن: قال أبو العرب[2]: وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَدَّادِ أَبُو عُثْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِ الْبُهْلُولِ قَالَ لَمَّا ضُرِبَ الْبُهْلُولُ أَتَاهُ السَّجَّانُ لِيُعَالِجَ ضَرْبَهُ فَوَهَبَ لَهُ دِينَارًا وَأَعْطَى لِمَنْ مَعَه دراهمَ وَقَالَ لَهُمُ اسْتَنْفِقُوهَا وَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَعْطَاهُ دِينَارًا فَخَافَ أَصْحَابُ بُهْلُولٍ أَنْ يَسْتَنْفِدَ مَا فِي مُلْكِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْرَأَ ضَرْبُهُ فَلَقُّوا السَّجَّانَ وَقَالُوا

[1] الطبقات: 62.

[2] المحن: 441-442.

قَدْ بَرِئَ فَلا تَرْجِعْ إِلَيْهِ فَفَعَلَ ذَلِكَ السَّجَّانُ فَلَمَّا اسْتَبْطَأَهُ الْبُهْلُولُ سَأَلَ عَنْهُ وَقَالَ لأَصْحَابِهِ مَا أَرَاكُمْ إِلا وَقَدْ صَرَفْتُمُوهُ عَنِّي كَأَنَّهُ اتَّهَمَهُمْ فَقَالُوا لَهُ يَا أَبَا عُمَرَ تُعْطِيهِ كُلَّ يَوْمٍ دِينَارًا قَالَ لَهُمْ وَمَا فِي ذَلِك كَأَنَّهُ أعلمهم أَن ذَلِك سهلا عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ حَفْصُ بْنُ عُمَارَةَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ:(إِذَا كَمُلَ صِدْقُ الصَّادِقِ لم يهْلك مَا فِي يَدَيْهِ) فَأَقْبَلَ الْبُهْلُولُ عَلَى يَدِ حَفْصٍ يُقَبِّلُهَا وَجَعَلَ يَقُولُ سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ أَنْتَ سَمِعْتَهُ يَقُولُ هَذَا؟، فَقَالَ لَهُ: وَاللَّهِ لَقَدْ سَمِعْتُ سُفْيَانَ يَقُولُ هَذَا.

ومما يؤيّد وقوع اضطراب في هذه القصّة: رواية مُحَمَّد بن الحارث لها من طريق أبي بكر بن اللّبّاد، قال مُحَمَّد بن الحارث[1]: حذف أبو العرب هذه الحكايةَ حذْفًا، وقد ذكرها أبو بكر بن اللبّاد على وجهها، قال أبو بكر: حدّثني أبو عثمان قال: حدّثني بعض أصحاب البُهْلول قال: لَمَّا ضُرِبَ بُهْلُولُ أَتَاهُ السَّجَّانُ لِيُعَالِجَ ضَرْبَهُ فَوَهَبَ لَهُ دِينَارًا وَأَعْطَى لِمَنْ مَعَه دراهم وَقَالَ: اسْتَنْفِقُوهَا، ثمّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَعْطَاهُ دِينَارًا فَخَافَ أَصْحَابُه أَنْ يَسْتَنْفِدَ مَا عنده قَبْلَ خروجه من العلّة فقَالُوا للسَّجَّانَ إنّه قَدْ بَرِئَ فَلا تُعاوِدْه فلم يعاوده فَلَمَّا اسْتَبْطَأَهُ الْبُهْلُولُ سَأَلَ عَنْهُ أَصْحَابِهِ وقال: مَا أَرَاكُمْ إِلا وَقَدْ عملتم عملا كَأَنَّهُ اتَّهَمَهُمْ أنهم صرفوه عنه فَقَالُوا: يَا أَبَا عَمْرو فِي كُلِّ يَوْمٍ دِينَارٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ دِينَارٌ؟فقَالَ لَهُمْ: وَمَا فِي ذَلِك ؟ فَقَالَ لَهُ حَفْصُ بْنُ عُمَارَةَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: (إِذَا كَمُلَ صِدْقُ الصَّادِقِ لم يهْلك مَا فِي يَدَيْهِ) فَأَقْبَلَ الْبُهْلُولُ عَلَى يَدِ حَفْصٍ يُقَبِّلُهَا وَجَعَلَ يَقُولُ سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ أَنْتَ سَمِعْتَهُ يَقُولُ هَذَا؟، قَالَ لَهُ: وَحلف باللَّهِ لَقَدْ سَمِعْتُ سُفْيَانَ يَقُولُه وكأنّ البُهْلول قد سها.

فأنت ترى أن التعارض واضح بين رواية أبي العرب في الطبقات وبين روايته في المحن، حيث ذكر في إحْداها أنّ حفص بن عمارة سُجِنَ معه، وفي روايته للقصة في المِحَن ذكر أنّ حفص بن عمارة زاره في بيته بعد خروجه من السجن، وذكر له قول سفيان الثوري، مع اختلاف يسير بين رواية ابن اللّبّاد ورواية أبي العرب في كتاب المِحن، فإما أنّ الوهم من أبي العرب، وإمّا أنّ في الرواية اضطرابا، لأن رواية أبي بكر بن اللّبّاد تُرجّحُ رواية أبي العرب في المِحَن وتُسْندها، فالظاهر أن الخطأ من أبي العرب في روايته التي في الطّبقات والله أعْلم.[2]

---

[1] الطبقات: 63.

[2] أنظر مثالا آخر على الاضطراب في الرواية كتاب المِحن: 63 في قصة رؤيا عمر بن الخطاب أن الديك نقره في رواية ثلاث نقرات وفي أخرى اثنان.

النوع العشرون: معرفة المُدْرج في الحديث.

لم أجده عند أبي العرب في كتابيه الطبقات ولا المحن.

النوع الحادي والعشرون: معرفة الموضوع.

1-تعريفه لغة:"(وضع) و ض ع: المَوْضِعُ المكان والمصدر أيضا و وَضَعَ الشيء من يده يضعه وَضْعا و مَوْضِعاً و مَوْضُوعا أيضا وهو أحد المصادر التي جاءت على مفعول"[1] والوضْع هو الحَطّ من قدْر الشيء، فيقال شخْصٌ وضيع بمعنى: لا قيمة له، ولهذا سمّى المحدثّون الحديث المكذوب موضوعًا.

2-تعريفه اصطلاحا: "هو الكذب المخْتَلَق المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلي الله عليه وسلم"[2]

3-رتبته: هو شرّ أنواع الحديث وأقبحها على الإطلاق، وبعض العلماء يعتبره نوعًا مِنْ أنواع الضعيف، وبعضهم يعتبره قِسْمًا مُسْتقِلًّا.

4-حُكْم روايته: اتفق العلماء على حُرْمة رواية الحديث المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن علِم وضْعه لأيّ غرض كان إلا مع بيان وضعه، وذلك لأنّ النبي ﷺ قال: (من حدّثَ عنّي بحديث يُرَى أنّه كذبٌ فهو أحد الكاذبين).[3]

5-كيفية معرفة الحديث الموضوع:

ذكر ابن القيم في كتابه المنار المنيف علامات الحديث الموضوع، ألخصّها في النقاط التالية:

1-اشتماله على جعل أجور عظيمة مبالغ فيها لعلم صغير يسير.

2-أنْ يُكذِّبه الحِسُّ والمشاهدة.

3-سماجةُ الحديث وكونه مما يُسْخرُ منه.

4-مناقضة الحديث لما جاءت به السُّنَّة مناقضةً بيّنةً.

---

[1] مختار الصحاح: 740.

[2] تيسير مصطلح الحديث للطحّان: 47.

[3] أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: 1/ 64.

5-أنْ يدّعي الراوي له أنّ النبي ﷺ فعل فِعْلا أو قال قوْلا أمام الصحابة، وأنهم كتموا ذلك جميعا وأخْفَوْه.

6-أنْ يكون الحديث باطلا في نفسه، فيدلّ بطلانه على أنّه ليس من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم.

7-أن يكون كلام الحديث لا يُشبه كلام الأنبياء، فضلا عن كلام النبي ﷺ.

8-أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بُطْلانه.

9-أن يخالف الحديث صريح القرآن.

10-ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يمجها السمعُ، ويدفعها الطبع[1].

وردتْ بعض الأحاديث الموضوعة القليلة في كتابَيْ أبي العرب بعضها متفق على وضعه وبعضها مختلف في وضعه، نذكر منها مثالا عن كل منهما:

-مثال المتفق على وضعه: ذكر في قصة ابن الأشج حين جاء إلى ابن أبي حفص يستعيره في كتاب فقال له ابن أبي حفص عَلَيَّ فيه يمين ألّا أُعِيرَهُ، فقال له: تُكفِّر عن يمينك، فقال له: هي من الأيْمان التي لا تُكَفَّرُ، قال له: وما اليمين؟، قال: المشيُ إلى مكّة، قال له ابن الأشج: فإنّ عائشة تذهب إلى المشْيِ في كفارة اليمين[2]، وقد قال النبي ﷺ: (خذوا ثلث دينكم عن عائشة)[3]، فقال له ابن أبي حفص: فقوله في المشي من الثلثين الذَيْنِ لم تُؤمَرْ بأخْذِهما عنها[4].

فهذا الحديث باطل لا إسناد له كما قال الحافظ ابن حجر: "لا أعرف له إسنادا، ولا رأيته في شيء من كتب الحديث إلا في النهاية لابن الأثير ذكره في مادة ح م ر، ولم يذكر من خرجه ورأيته في الفردوس بغير لفظة وذكره عن أنس بغير إسناد بلفظ خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء، وذكره ابن كثير أنه سأل الحافظين المزي والذهبي عنه فلم يعرفاه، وقال السيوطي في الدرر لم أقف عليه، لكن في الفردوس عن أنس خذوا ثلث دينكم من بيت عائشة"[5].

---

[1] أنظر تفصيل هذه العلامات في: المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم: من 47 إلى 91.

[2] الصواب: تذهب في المشي إلى كفارة اليمين، والمكتوب في الأصل خطأ.

[3] حديث باطل لا أصْل له وورد بألفاظ أخرى كلها لا أصْل لها حكم ببطلانه الحافظ المزي والذهبي وابن كثير وابن حجر وغير هؤلاء.

[4] طبقات علماء إفريقية: 172.

[5] كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس لمحمد بن إسماعيل العجلوني: 1/ 374-375.

-المثال الثاني: قال أبو العرب[1]: وحدثني عيسى بن مسكين وغيره عن سحنون عن عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال الليثي أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لكل أمة عذاب وعذاب أمتي السيف).

لم أجد له أصْلًا بهذا اللفظ في أي كتاب من كتب السّنّة، كل رواته ثقات حُفّاظ لولا الانقطاع الذي بين ابن أبي هلال والنبي ﷺ، ولكن ورد حديث في الترمذي بغير هذا اللفظ، من حديث ثوبان ﷺ أن النبي ﷺ قال: (إذا وُضِعَ السّيْفُ في أمّتي لم يُرْفعْ عنها إلى يوم القيامة)[2]، وقال حديث صحيح.

ولم أجد لأبي العرب في كتابيه الطبقات والمحن وصفًا لراوٍ بالكذب إلا في موْضع واحدٍ؛ وذلك في ترجمة سَعِيدُ بْنُ السُّرْتِيّ، وهو ممن روى وأكثر الرواية عن أبي البَخْتَري (ت 200هـ)[3]، وأبو البختري هذا كان كذّابًا، قال أبو العرب: "سَمِعْتُ مَنْ عُنِيَ بِالْحَدِيثِ يَسْتَضْعِفُهُ -يعْني سعيد بن السُّرْتِيّ وَقَدْ رَوَى حَدِيثًا، وَأَكْثَرَ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيّ.سَمِعَ مِنْهُ أَبُو دَاوُدَ، وَدَاوُدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُمَا، (وَأَبُو الْبَخْتَرِيّ عِنْدَ أَهْلِ التَّمْيِيزِ كَذَّابٌ.)"[4]، فانظر كيف أنّ أهل الحديث استضْعفوا ابن السّرتيّ بسبب إكثاره من الرواية عن أبي البختري لأن هذا الأخير كذاب.

النوع الثاني والعشرون: معرفة المقلوب.

لم أجد له أي ذكر عند أبي العرب في كتابيه الطبقات والمحن.

النوع الثالث والعشرون: معرفة صفة مَنْ تقبل روايته ومَنْ تُرَدّ.

---

[1] المحن:57.

[2] أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار برقم:22395، أبو داود في السنن، كتاب الفتن، ب ذكر الفتن ودلائلها، الترمذي في جامعه أبواب الفتن، ب ما جاء في اتخاذ سيف من خشب في الفتنة برقم: 2202، وابن ماجه في سننه، أبواب الفتن، ب ما يكون من الفتن برقم: 3952.

[3] هو قاضي القضاة وهب بن وهب بن كثير بن عبد الله بن زمعة القرشي الأسدي المدني، يروي عن هشام ابن عروة، وجعفر بن مُحَمَّد، وعبيد الله بن عمر، وروى عنه رجاء بن سهل، والمسيب بن واضح وآخرون، قال عنه أحمد وابن معين: يضع الحديث، وقال عنه البخاري: سكتوا عنه، قال الذهبي: وكان جوادا ممدحا لكنه متهم في الحديث، قال يحي بن معين كان يكذب توفي سنة 200هـ. ينظر ترجمته في: ميزان الاعتدال: 4/ 353، لسان الميزان: 6/ 231، تاريخ الإسلام للذهبي: 13/ 491، سير أعلام النبلاء: 8/ 107.

[4] الطبقات: 79.

قال ابن الصلاح: "أَجْمَعَ جَمَاهِيرُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ عَلَى: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيمَنْ يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، ضَابِطًا لِمَا يَرْوِيهِ، وَتَفْصِيلُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، بَالِغًا، عَاقِلًا، سَالِمًا مِنْ أَسْبَابِ الْفِسْقِ وَخَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ، مُتَيَقِّظًا غَيْرَ مُغَفَّلٍ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، ضَابِطًا لِكِتَابِهِ، إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِنْ كَانَ يُحَدِّثُ بِالْمَعْنَى اشْتُرِطَ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِيَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ."[1]

لخّص الإمام النووي في التقريب صفات مَن تُقبل روايته ومَنْ تُردّ من الرواة، وسأحاول ذكر هذه الصفات، مع الإشارة إلى كلام أبي العرب فيما وجدته تكلّم فيه مِن صفات:

قال الإمام النووي رحمه الله:

"وفيه مسائل:

إحداها: أجمع المشاهير من أئمة الحديث والفقه أنه يشترط فيه أن يكون عدلاً ضابطاً بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظاً، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث منه، عالماً بما يحيل المعنى إن روى به."

وقد أشار أبو العرب إلى ذلك في مواضع كثيرة، حيث يذكر الراوي بصفة التعديل أو ما يدلّ عليها كالصلاح وكثرة العبادة والزهد وإجابة الدعاء، ومن ذلك قوله -في ترجمة أبي يزيد رباح بن يزيد -: "رجل صالح مُبرّزٌ لا يُشكُّ في أنّه ثقة مُستجاب"[2]، ويذكر الراوي بقوة حفظه، ومن ذلك قوله – في ترجمة يحي بن سلام -: "ويَحْيَى بْنُ سَلامٍ، قَدِمَ إِفْرِيقِيَّةَ، وَكَانَ ثِقَةً ثَبْتًا، وَكَانَ لَهُ إِدْرَاكٌ، لَقِيَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَأَكْثَرَ مِنْ لُقِيِّ الرِّجَالِ وَالْحَمْلِ عَنْهُمْ، وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي فُنُونِ الْعِلْمِ، وَكَانَ مِنَ الْحُفَّاظِ."[3]، وقال عنه أيضا: "حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَلامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ يَحْيَى: أَنَّهُ مَا سَمِعَ شَيْئًا قَطُّ إِلا حَفِظَهُ، حَتَّى إِنَّهُ كَانَ إِذَا مَرَّ بِمَنْ يَتَغَنَّى، يَسُدُّ أُذُنَيْهِ لِئَلا يَسْمَعَهُ فَيَحْفَظَهُ"[4]، وقال في ترجمة أبي سعيد المعروف بالوكيل: "كان من أهل العناية بالحديث، كان يحفظ أربعة آلاف حديث ظاهرًا"[5]، كما أنّ أبا العرب

[1] مقدمة ابن الصلاح: 104.

[2] الطبقات: 45.

[3] المصدر السابق: 37.

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر السابق: 174.

يشير إلى ضبط الراوي لكتابه إن كان له كتابٌ وكان ضابطًا له، ومِنْ ذلك قوله – في ترجمة عباس بن الوليد الفارسي –: "أنهم ربما وجدوا في آخر بعض كتب عباس بن الفارسي: (درسْتُه ألْفَ مرّة)"[1].

"الثالثة: يعرف ضبطه بموافقته الثقات المتقنين غالباً ولا تضر مخالفته النادرة فإن كثرت اختل ضبطه ولم يحتج به."[2].

وقد أشار أبو العرب إلى مسألة مقارنة حديث الراوي بحديث المتقنين الحفاظ، وذلك في ترجمة عبد الله بن المغيرة الكوفي، حيث قال فيه: "أَمَّا حَدِيثُهُ فَمُسْتَوى حَدِيثِ الْحُذَّاقِ بِالْحَدِيثِ"[3].

"الرابعة: يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور، ولا يقبل الجرح إلا مبين السبب، وأما كتب الجرح والتعديل التي لا يذكر فيها سبب الجرح ففائدتها التوقف فيمن جرحوه فإن بحثنا عن حاله وانزاحت عنه الريبة، وحصلت الثقة به قبلنا حديثه كجماعة في الصحيحين بهذه المثابة"[4].

وقد كان أبو العرب في أحْيان كثيرة يذكر سبب جرح الرّاوي إذا جرّحه، فمن ذلك قوله – في ترجمة مُحَمَّد بن رُشَيْد –: "وَكَانَ أَهْلُ الأَنْدَلُسِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ يَسْمَعُونَ مِنْهُ فَيَأْتُونَهُ أَكْثَرَ مِمَّا كَانُوا يَأْتُونَ سُحْنُونًا، ثُمَّ أَخَذَ فِي الْمُعَامَلَةِ بِالْعِينَةِ، فَاجْتَنَبَهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ"[5]، فقد بيّن سبب ترك الناس الأخذ عنه، وهو أخذه في المعاملة بالعِيْنَة.

"الخامسة: الصحيح أن الجرح والتعديل يثبتان بواحد، وقيل لا بد من اثنين، وإذا اجتمع فيه جرح وتعديل فالجرح مقدم، وقيل إن زاد المعدلون قدم التعديل، وإذا قال: حدثني الثقة أو نحوه لم يكتف به على الصحيح، وقيل يكتفي فإن كان القائل عالماً كفى في حق مَن وافقه في المذهب عند بعض المحققين، وإذا روى العدل عمن سماه لم يكن تعديلاً عند الأكثرين وهو

---

[1] المصدر السابق: 254.

[2] التقريب والتيسير للنووي: 23.

[3] الطبقات: 81.

[4] التقريب والتيسير للنووي: 23-24.

[5] الطبقات: 110.

الصحيح، وقيل هو تعديل وعمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه ليس حكماً بصحته ولا مخالفته قدح في صحته ولا في راويه، والله أعلم"[1].

وقد كان أبو العرب يشير إلى تعارض الجرح والتعديل إذا وقع، فيرجح أحيانا ويتوقف أحيانا أخرى، ومن ذلك في ترجمة يحي بن سلام حيث ذكر أنه رُمِيَ بالقول بالإرجاء وهو بريء منه قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَحَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَبِيعٍ اللِّحْيَانِيُّ، أَنَّ رَجُلا قَالَ لَهُ: يَا أَبَا زَكَرِيَّاءَ، إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّكَ تَقُولُ بِالإِرْجَاءِ، فَضَرَبَ يَدَهُ عَلَى جِدَارِ الْقِبْلَةِ، وَقَالَ لَهُ: (وَرَبِّ الْقِبْلَةِ مَا عَبَدْتُ اللَّهَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الإِرْجَاءِ قَطُّ، كَيْفَ وَقَدْ حَدَّثْتُكُمْ أَنَّهُ بِدْعَةٌ)، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ يُوسُفَ الْخُزَاعِيِّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ نَسْمَعُ مِنْهُ حَتَّى مَرَّ فِي كُتُبِه حَدِيثٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَلامٍ، فَقَالَ: اطْرَحُوهُ لأَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّهُ مُرْجِئٌ، قَالَ عَوْنٌ: فَقُمْتُ أَنَا إِلَيْهِ وَمَعِي ثَلاثَةٌ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ، فَشَهِدْنَا عَنْهُ أَنَّهُ بَرِئٌ مِنَ الإِرْجَاءِ، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: قَالَ لِي سُلَيْمَانُ بْنُ سَالِمٍ: وَإِنَّمَا نُسِبَتْ إِلَيْهِ الإِرْجَاءُ، أَنَّ مُوسَى بْنَ مُعَاوِيَةَ الصُّمَادِحِيَّ أَتَاهُ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا زَكَرِيَّاءَ، مَا أَدْرَكْتَ النَّاسَ يَقُولُونَ فِي الإِيمَانِ؟ فَقَالَ لَهُ: أَدْرَكْتُ مَالِكًا، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، يَقُولُونَ: (الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ)، وَأَدْرَكْتُ مَالِكَ بْنَ مِغْوَلٍ، وَقَطَرَ بْنَ خَلِيفَةَ، وَعُمَرَ بْنَ ذَرٍّ، يَقُولُونَ: (الإِيمَانُ قَوْلٌ).

قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ سَالِمٍ: فَأَخْبَرَ مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ، سُحْنُونَ بْنَ سَعِيدٍ بِمَا ذَكَرَ يَحْيَى بْنُ سَلامٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ، وَقُطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، وَمَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ مَا قَالَ عَنْ غَيْرِهِمْ، فَقَالَ سُحْنُونٌ: هَذَا مُرْجِئٌ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ، وَسَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، خَالِيًا عَنْ قَوْلِ جَدِّهِ فِي الإِيمَانِ، فَقَالَ: كَانَ جَدِّي، يَقُولُ: (الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ)، وَكَانَ يَحْيَى ثِقَةً صَدُوقًا لا يَقُولُ عَنْ جَدِّهِ إِلا الْحَقَّ"[2]، فبيّن أبو العرب الخلاف في تجريح يحي بن سلام بالقول بالإرجاء وبين من عدّله بأن نفى عنه ذلك ورجّح أنّه بريء منه، وكذلك في ردّ تضعيف يحي بن معين لقابوس بن أبي ظبيان، وذلك أن سبب تجريحه له غير مقبول، قال أبو العرب:"وَقَالَ عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ قَابُوسُ بْنُ أَبِي ظَبْيَانَ ضَرَبَهُ بَعْضُ الْوُلاةِ فِي شَيْءٍ كَانَ لَهُ

[1] التقريب والتيسير للنووي: 24.

[2] الطبقات: 37-38.

ظَالِمًا فَقُلْتُ من أَيْنَ قُلْت ذَلِكَ قَالَ لأَنَّهُ مَحْدُودٌ قُلْتُ وَلَيْسَ هُوَ فِي سَمَاعِهِ ثِقَة قَالَ بلَى فَأخْبرت بذلك مُصْعَب الزبيرِي فَقَالَ لَيْسَ مَا قَالَ ابْن معِين إِنَّمَا حَده الفلانيون فِي التحامل وَلَيْسَ حدودهم عندنَا بِشَيْء نجوزهم وَإِن كَانَ ثِقَة مَأْمُونا صَاحب حَدِيث"[1]، وذكر في ردّ تجريح عليّ بن الجَعْد قوله: "وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْبَغْدَادِيُّ وَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ كَانَ فِي مَجْلِسِهِ أَلَيْسَ عَلَيُّ بْنُ الْجَعْدِ مَتْرُوكَ الْحَدِيثِ لأَنَّهُ وَقَفَ عِنْدَ المحنة فَقَالَ إِبْرَاهِيم لَا مَا بِمَتْرُوكِ الْحَدِيثِ وَلَمْ يُتْرَكْ وَلَمْ يَقُلِ الْمِسْكِينُ حَتَّى حُبِسَ"[2]

"السادسة: رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً لا تقبل عند الجماهير. ورواية المستور وهو عدل الظاهر خفي الباطن يحتج بها بعض من رد الأول وهو قول بعض الشافعيين. قال الشيخ: يشبه أن يكون العمل على هذا في كثير من كتب الحديث في جماعة من الرواة تقادم العهد بهم وتعذرت خبرتهم باطناً، وأما مجهول العين فقد لا يقبله بعض من يقبل مجهول العدالة، ثم من روى عنه عدلان عيناه ارتفعت جهالة عينه، قال الخطيب: المجهول عند أهل الحديث من لم يعرفه العلماء، ولا يعرفه حديثه إلا من جهة واحدة، وأقل ما يرفع الجهالة رواية اثنين مشهورين، ونقل ابن عبد البر عن أهل الحديث نحوه. قال الشيخ رداً على الخطيب: قد روى البخاري عن مرداس الأسلمي، ومسلم عن ربيعة بن كعب الأسلمي ولم يرو عنهما غير واحد، والخلاف في ذلك متجه كالاكتفاء بتعديل واحد والصواب نقل الخطيب ولا يصح الرد عليه بمرداس وربيعة فإنهما صحابيان مشهوران والصحابة كلهم عدول"[3].

وقد كان أبو العرب يشير إلى جهالة حال الراوي بأنّه لم يرو عنه إلا شخصٌ واحد كما في ترجمة أَبُي سُلَيْمَانَ، وَالِدُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، قال أبو العرب: "وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَالِدُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ ابْنُهُ، (مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ، وَمَا عَلِمْتُ إِلا خَيْرًا)"[4]، وقد أشار إلى جهالة حال رواةٍ آخرين بقوْلِه ما عَلِمْتُ إلّا خيْرًا.

"السابعة: من كفر ببدعة لم يحتج به بالاتفاق ومن لم يكفر قيل لا يحتج به مطلقاً، وقيل يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، وحكي عن الشافعي

---

[1] المحن: 327.

[2] المصدر نفسه: 461.

[3] التقريب والتيسير للنووي: 24.

[4] الطبقات: 117.

وقيل يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته، ولا يحتج به إن كان داعية، وهذا هو الأظهر الأعدل، وقول كثير أو الأكثر وضعف الأول باحتجاج صاحبي الصحيحين وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة"[1].

وقد كان أبو العرب يشير إلى بدعة الراوي وكأنّه يُجرّحه بها، كما في جرْحِه لأَبي مُحْرِزٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنَانِيّ؛ لأنّه كان يقول بقوْلِ المعْتزلة وبدعتهم، قال أبو العرب: "وَكَانَ يَقُولُ بِالاعْتِزَالِ، وَمَاتَ وَهُوَ قَاضٍ، وَكَانَ يَستَشِيرُ فِي أَحْكَامِهِ يَسُبُّ فِيهَا.

قَدْ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبَاحِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الْبُهْلُولِ، يَعْنِي: ابْنَ رَاشِدٍ، فَبَيْنَمَا أَنَا عِنْدَهُ إِذْ أَتَاهُ مُؤَدِّبُهُ، فَقَالَ لَهُ: هَذَا الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْكَ، فَقَالَ لَهُ: اذْهَبْ إِلَيه فَقُلْ لَهُ: لَيْسَ يَدْخُلَ عَلَيَّ حَتَّى يَرْجِعَ عَنْ رَأْيِهِ الَّذِي هَوَ عَلَيْهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبَاحٍ: وَقَدِمَ الْبُهْلُولُ إِلَى الْقَيْرَوَانِ فَلَقِيَه الرَّجُلُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: لَعَلَّنِي لَسْتُ أُصَافِحُكَ حَتَّى تَرْجِعَ عَنْ رَأْيِكَ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَسَمَّى لَنَا سَعِيدُ بْنُ إِسْحَاقَ الرَّجُلَ، وَقَدْ كَانَ سُحْنُونٌ يَتَكَلَّمُ فِيهِ"[2]، كما أنّه قد يَذكر عن بعض الرواة أنّه صاحب بدعة ومع ذلك يصفه بأنه ثقة في العلم والرواية، وكأنّه يشير إلى جواز الأخذ عنه رغم بدعته، كما في ترجمة أَبِي الْخَطَّابِ الْكِنْدِيُّ، قال أبو العرب: "وَأَبُو الْخَطَّابِ الْكِنْدِيُّ مِنْ مَشَائِخِ إِفْرِيقِيَّةَ، وَرَوَى عَنْه سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، كَانَ يَقُولُ: إِنَّ لَهُ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَمْ يَخْرُجْ طَوْقُهُ مِنْ عنُقِهِ اشْتِغَالا بِالصَّلاةِ وَالْعِبَادَةِ، وَكَانَ يُرْمَي بِهَوَى الصُّفْرِيَّةِ[3]، وَهُوَ ثِقَةٌ فِي عِلْمِهِ وَمَا حَمَلَ، سَمِعَ مِنْهُ أَبُو دَاوُدَ الْعَطَّارُ وَغَيْرُهُ."[4]، وقال أيضا في مُعَاوِيَةَ الصُّمَادِحِيّ: "وَكَانَ ثِقَةً، وَلَكِنَّهُ رُمِيَ بِالصُّفْرِيَّةِ، وَلَعَلَّهُ لا يَصِحُّ عَنْهُ، وَكَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ وَرَوَى عَنْهُ سُحْنُونٌ."[5]

---

[1] التقريب والتيسير للنووي: 25.

[2] المصدر السابق: 84.

[3] الصفرية: ويُقال لها الزّياديّة هي فرقة من فرق الخوارج، ظهرتْ في المغْرب الأقْصى وسيطرت عليه، وهي منسوبة إلى زياد بن الأصْفر، قامت لهم دولةٌ في سجلماسة تُدعى دولة بني مدرار. أنظر: الملل والنِّحَل للشهرستاني: 1/ 137.

[4] الطبقات: 87

[5] المصدر السابق: 80.

"الثامنة: تقبل رواية التائب من الفسق إلا الكذب في حديث رسول الله ﷺ فلا يقبل أبداً وإن حسنت طريقه، كذا قال أحمد بن حنبل، والحميدي شيخ البخاري، والصيرفي الشافعي، قال الصيرفي: كل من أسقطنا خبره بكذب لم نعد لقبوله بتوبة ومن ضعفناه لم نقوه بعده بخلاف الشهادة، وقال السمعاني: من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه، قلت وكل ذلك مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ولا يقوى الفرق بينه وبين الشهادة"[1].

ولم أجد أبا العرب وصف راويا بالكذب في كتابيه الطبقات والمحن إلا في مؤضعٍ واحد عند ترجمة سَعِيدُ بْنُ السُّرْتِيّ قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَمِنَ الْقَادِمِينَ إِلَيْنَا سَعِيدُ بْنُ السُّرْتِيّ، سَمِعْتُ مَنْ عُنِيَ بِالْحَدِيثِ يَسْتَضْعِفُهُ، وَقَدْ رَوَى حَدِيثًا، وَأَكْثَرَ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيّ.سَمِعَ مِنْهُ أَبُو دَاوُدَ، وَدَاوُدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُمَا، (وَأَبُو الْبَخْتَرِيّ عِنْدَ أَهْلِ التَّمْيِيزِ كَذَّابٌ.)"[2]

"الحادية عشرة: لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو أسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في السماع، أو يحدث لا من أصل مصحح، أو عرف بقبول التلقين في الحديث أو كثرة السهو في روايته إذا لم يحدث من أصل، أو كثرت الشواذ والمناكير في حديثه، قال ابن المبارك، وأحمد، والحميدي، وغيرهم: من غلظ في حديث فبين له فأصر على روايته سقطت رواياته. وهذا صحيح إن ظهر أنه أصر عناداً أو نحوه"[3].

وقد أشار أبو العرب إلى بعض هذه المسائل، ففي ترجمة أحمد بن أبي سليمان قال فيه: "ولم يكن ابن أبي سليمان معْدودًا في أهْلِ الحفظ ولا في أهْلِ المعْرِفة"[4]، وقال – في ترجمة فَرون أبو عمرو اللخمي –: "وَفَرون حَدِيثُهُ يَدُلُّ عَلَى لِينِهِ"[5]، وفي هذا إشارة إلى ضعف حفظه، وقال – في ترجمة أَبُي جَعْفَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الدَّغْشِيُّ–: "وَقَدْ حَدَّثَنِي عَنْهُ بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ وَغَيْرُهُ، وَفِي حَدِيثِهِ مَنَاكِيرُ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِهَا، تَدُلُّ عَلَيْهِ."[6]

---

[1] التقريب والتيسير للنووي: 25.

[2] المصدر السابق: 79.

[3] التقريب والتيسير للنووي: 26.

[4] الطبقات: 140.

[5] المصدر السابق: 93.

[6] المصدر السابق: 111.

"الثالثة عشرة: في ألفاظ الجرح والتعديل. وقد رتبها ابن أبي حاتم فأحسن. فألفاظ التعديل مراتب: أعلاها ثقة أو متقن أو ثبت أو حجة أو عدل حافظ أو ضابط. الثانية: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، قال ابن أبي حاتم: هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية وهو كما قال، لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط فيعتبر حديثه على ما تقدم، وعن يحيى بن معين إذا قلت لا بأس به فهو ثقة، ولا يقاوم قوله عن نفسه. نقل ابن أبي حاتم عن أهل الفن. الثالثة: شيخ فيكتب وينظر. الرابعة: صالح الحديث يكتب للاعتبار، وأما ألفاظ الجرح، فمراتب، فإذا قاولوا لين الحديث كتب حديثه ونظر اعتباراً، وقال الدارقطني: إذا قلت لين لم يكن ساقطاً، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة، وقولهم: ليس بقوي يكتب حديثه، وهو دون لين، وإذا قالوا: ضعيف الحديث فدون ليس بقوي ولا يطرح بل يعتبر به؛ وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهبه، أو كذاب، فهو ساقط لا يكتب حديثه، ومن ألفاظهم: فلان روى عن الناس، وسط، مقارب الحديث، مضطربه، لا يحتج به، مجهول، لا شيء، ليس بذاك، ليس بذاك القوي، فيه أو في حديثه ضعف، ما أعلم به بأساً، ويستدل على معانيها بما تقدم، والله أعلم"[1].

يذكر أبو العرب ألفاظا للتعديل مثله مثل باقي أئمّةِ الجرْحِ والتعْديل، فنجده مثلا يصف رواة المرتبة الأولى في الحفظ بقوله: (ثقةٌ[2] – ثقةٌ صالحٌ – ثقة نبيل – كان ثقةً مأمونًا صاحب حديث – ثقةٌ مأمونٌ رجل صالح – ثقة قديم السِّنِّ كثير الحديث – كان ثقة ولم يكنْ في عصْره مثله[3] – كان ثقة مُبائنًا لأهل الأهْواء لا يُسلِّمُ على واحدٍ منهم – كان ثقة في حديثه[4] – حافظ – كان من الحُفّاظ[5] – يحفظ أربعة آلاف حديث ظاهِرًا – أَمَّا حَدِيثُهُ فَمُسْتَوى حَدِيثِ الْحُذَّاقِ بِالْحَدِيثِ[6]).

أما المرتبة الثانية، فيعبّرُ عنهم بالألفاظ التالية:

---

[1] التقريب والتيسير للنووي: 27.

[2] الطبقات: 79.

[3] المصدر السابق: 251.

[4] المصدر السابق: 34.

[5] المصدر السابق: 37.

[6] المصدر السابق: 81.

-(لا بأس به)، ذكر ذلك في أبي حنيفة في قصّة اختفاء الحسن البصري في منزله خوفًا مِنْ بطْش الحجّاج بن يوسف الثقفي[1]، فقال أبو العرب: "فَاسْتَخْفَى فِي مَنْزِلِ صَدِيقٍ لَهُ يُقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَكَانَ لَا بَأْسَ بِهِ"[2]، وأظنُّ أنّه ليس هو أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت (ت150هـ) الإمام المشهور[3]، وذلك لأنّه ذكره بصيغة التمريض: (يقال)، كما أنّ أبا العرب ذكر في كتاب المِحَن مِحْنة أبي حنيفة وذكره باسمه: أبو حنيفة النُّعْمان بن ثابت.

-(شيخ) كما في ترجمة مَيْسرةَ الزّرُودِيّ، حيث قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "قَدْ حَدَّثَنِي فُرَاتٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِيهِ الزَّرُودِيّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ فُرَاتٌ: " الزَّرُودِيُّ (شَيْخٌ) كَانَ مِنْ أَهْلِ زَرُودٍ"[4].

أمّا ألْفاظ الجرح عند أبي العرب فهي أيضا مثل عبارات كبار أئمّةِ هذا الشأنِ، كقولِه في عبد المؤمن بن مُسْتَنير الجَزَري: (وَكَانَ فِي حَدِيثِهِ لِينٌ وَمَقْطُوعٌ كَثِيرٌ، وَهُوَ ثِقَةٌ.)[5]، وقال - في ترجمة فَرون -: (وَفَرون حَدِيثُهُ يَدُلُّ عَلَى لِينِهِ.)[6]، ووصف بعض الرواة بالضعف في الرواية، كما في ترجمة الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ، حيث قَالَ فيه: "وَقَدْ دَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ، وَهُوَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ (ضَعِيفٌ فِي رِوَايَتِهِ)، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا قَالُوا فِيهِ فِي كِتَابِنَا الَّذِي أَلَّفْنَاهُ فِي ثِقَاتِ الرِّجَالِ

---

[1] أبو مُحَمَّد الحجّاج بن يوسف الثّقفي وُلِد سنة 40هـ، وكان قائدا كبيرا لبني أميّة، وكان سفّاكًا للدِّماء، شديد البطْش، قتل كثيرا من الصالحين، منهم من الصحابة عبد الله بن الزُّبَيْر وابن عمر، ومن التابعين سعيد بن جُبَيْر وغيره، توفي سنة 95هـ. ينظر ترجمته في: البداية والنهاية: 9/ 136.

[2] المِحَن: 202.

[3] هو إمام المِلَّة وفقيه الأُمّة، أحد الأئمّة الأربعة، صاحب المذهب الحنفي، من أئمّة أهل السّنّة الكبار، يُقال بأنّه كان تابعيًّا لأنّه رأى أنس بن مالكٍ، وُلِد سنة 80هـ بالكُوفة ونشأ بها، واشتهر بغزارة علمه وحسن خُلُقه وقوة ذكائه، وكان معْروفًا بالورع والزهد وكثرة العبادة والصّدع بالحق ومُناهضةِ الظّلْم، تميّز بطريقته الخاصّة في تعليم الطُّلّاب؛ وهي مناقشة المسائل معهم ومحاورتهم، على عكس بعض الشيوخ الذي كان لا يقبل أن يتكلم أحد في مجلسه، قال عنه وكيع بن الجرّاح: كان أبو حنيفة عظيم الأمانة، وكان يؤثر رضا الله على كل شيء، ولو أخذته السيوف في الله تعالى لاحتملها. قال أحمد بن حنبل: إنّ أبا حنيفة من العلم والورع والزُّهد وإيثار الآخرة بمحل لا يدركه أحد، ولقد ضُرب بالسياط على أن يلي القضاء لأبي جعفر فلم يفعل. وقال ابن المبارك عنه: ما رأيْتُ في الفِقْهِ مثله. توفِّي ﷺ سنة 150هـ مسجونا في سجون بني العبّاس. الانتقاء في فضائل الأئمّة الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر: 121، سير أعلام النبلاء للذهبي: 6/ 390، من سيرة الإمام أبي حنيفة للدكتور صباح قاسم الإمامي.

[4] الطبقات: 24.

[5] المصدر السابق: 111.

[6] المصدر السابق: 93.

وَضِعَافِهِمْ."[1]، وأمّا عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ الْحِمْصِيُّ، فقَالَ أَبُو الْعَرَبِ: قَدْ حَدَّثَنِي جَبَلَةُ بْنُ حَمُّودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُحْنُونٌ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا رَجُلٌ وَنَحْنُ صِغَارٌ، يُقَالُ لَهُ: عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ الْحِمْصِيُّ، سَمِعَ مِنْهُ الْبُهْلُولُ كِتَابَ (الزُّهْدِ)، قَالَ: فَكُنَّا نَسْمَعُهُ مِنَ الْبُهْلُولِ، قَالَ سُحْنُونٌ: فَلَقِيتُ بِمِصْرَ هَذَا الرَّجُلَ، وَكَانَ ابْنُ وَهْبٍ قَدْ (نَفَرَهُ حَتَّى أَوْهَنَهُ)[2]، وذكر أنّ أبا البَحْتَرِيّ عند أهل التمييز (كذّابٌ)[3].

النوع الرابع والعشرون: معْرِفةُ كيفية سماع الحديث وتحمُّلِه وصفة ضبْطِه.

فصّل المحَدِّثون ما يتعلّقُ بكيْفيّة سماع الحديث، وطرق أخْذه وتحمُّلِه وأقسامها، ومتى يصحّ سماع الراوي، وسنذكر هنا فقط ما استعمله أبو العرب من ألفاظ السماع، وما أشار إليه من ذلك مما يتعلّق بالإجازة والوجادة وسماع الصغير ونحو ذلك.

1-مسألة سماع الصغير:

اختلف علماء الحديث في السِّنّ الذي يُقْبَلُ فيه تحمّل الصغير للحديث على آراء، نجملها فيما يلي:

وَعَنْ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ: (مَتَى يَجُوزُ سَمَاعُ الصَّبِيِّ للحديثِ؟)، فقالَ: (إذا عَقَلَ وَضَبَطَ)، فَذُكِرَ لَهُ عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ قَالَ: لاَ يَجُوزُ سَمَاعُهُ حَتَّى يَكُونَ لَهُ خَمسَ عَشْرَةَ سَنَةً، فأنْكَرَ قَوْلَهُ، وقَالَ: (بِئْسَ القَوْلُ!)[4].

قال ابن الصلاح: "التَّحْديدُ بخَمْسٍ هُوَ الذي اسْتَقَرَّ عليهِ عَمَلُ أهلِ الحديثِ المتأخّرينَ، فيكْتبُونَ لابنِ خَمْسٍ فَصَاعِداً سَمِعَ، ولِمَنْ لَمْ يَبْلُغْ خَمْساً، حَضَرَ، أو أُحْضِرَ. والذي ينبغي في ذلكَ أنْ يُعْتَبَرَ في كُلِّ صَغِيْرٍ حَالُهُ عَلَى الخصُوصِ، فإنْ وجَدْنَاهُ مُرْتَفِعاً عَنْ حَالِ مَنْ لاَ يَعْقِلُ فَهْماً للخطابِ وَردّاً للجوابِ ونحوَ ذلكَ صَحَّحْنا سَماعَهُ، وإنْ كَانَ دُونَ خَمسٍ. وإنْ لَمْ يَكُنْ كذَلِكَ لَمْ نُصَحِّحْ سَمَاعَهُ، وإنْ كَانَ ابنُ خَمْسٍ، بَلِ ابنُ خَمْسِيْنَ"[5].

---

[1] المصدر السابق: 33.

[2] المصدر السابق: 43.

[3] المصدر السابق: 79.

[4] مقدمة ابن الصلاح: 73.

[5] المرجع نفسه.

فحديثُ محمودِ بنِ الرَّبِيْعِ يَدُلُّ على صِحَّةِ السّمَاعِ مِن ابنِ خَمْسٍ مِثْلِ محمودٍ في التمييز والفهم والفِطْنَة، ولاَ يَدلُّ علَى عدم صِحَّةِ السّمَاعِ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ ابنَ خمسٍ ولاَ عَلَى الصِّحَّةِ فيمَنْ كَانَ ابنَ خمسٍ ولَمْ يُمَيِّزْ تَمْيِيزَ محمودٍ – ﷺ –.

قَالَ الْقَاضِي عِياض: "أَمَّا صِحَّةُ سَمَاعِهِ فَمَتَى ضَبطَ مَا سَمِعَهُ صَحَّ سَمَاعُهُ وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا وَصَحَّ الْأَخْذُ عَنْهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِذْ لَا يَصِحُّ الْأَخْذُ عَنِ الصَّغِيرِ وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَقَدْ حَدَّدَ أَهْلُ الصَّنْعَةِ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَقَله سنّ مَحْمُود ابْن الرَّبِيع"، ثم روى بسنده من طريق البخاري أن مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: "عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ، وَتَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ عَلَيْهِ: (مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ)، وَفِي غَيْرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَتَابَعَ أَبَا مُسْهِرٍ عَلَى قَوْلِهِ خَمْسُ سِنِينَ ابْنُ مُصَفًّى وَغَيْرُهُ وَخَالَفَهُمْ غَيْرُهُمْ فَقَالَ أَرْبَعُ"[1]، إلّا أنّ القاضي عياض رجّح أنّ ذلك مرتبط بيقضة الصغير ونباهته وذكائه فقال: "وَلَعَلَّهُمْ إِنَّمَا رَأَوا أَنَّ هَذَا السِّنَّ أَقَلُّ مَا يَحْصُلُ بِهِ الضَّبْطُ وَعَقْلُ مَا يَسْمَعُ وَحِفْظَهُ وَإِلَّا فَمَرْجُوعُ ذَلِكَ لِلْعَادَةِ وَرُبَّ بَلِيدِ الطَّبْعِ غَبِيِّ الْفِطْرَةِ لَا يَضْبِطُ شَيْئًا فَوْقَ هَذَا السِّنِّ وَنَبِيلِ الْجِبِلَّةِ ذَكِيِّ الْقَرِيحَةِ يَعْقِلُ دُونَ هَذَا السِّنِّ"[2]، ثمّ ذكر بسنده إلى الخطيب البغدادي: (أَنَّ الْقَاضِي أَبَا عُمَرَ مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ الْحَمَّادِيَّ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ جَدِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَّادٍ بِحَدِيثٍ لُقِّنَهُ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ)"[3]، قال السيوطي: "ولا يلزم من عقل محمود المجة في هذا السن أن تمييز غيره مثل تمييزه، بل قد ينقص عنه وقد يزيد، ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك وسنه أقل من ذلك، ولا يلزم من عقل المجة عقل غيرها مما يسمعه. وقال القسطلاني في كتاب (المنهج): ما اختاره ابن الصلاح هو التحقيق والمذهب الصحيح"[4].

وقد وجدتُ أبا العرب القيرواني ذكر سماع التابعي الجليل سعيد بن المسيّب مِنْ عمر بن الخطّاب وهو ابن ثماني سنين، وقد اختلف العلماء في مسألة سماع ابن المسَيّب مِن عمر بن الخطّاب:

---

[1] الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السّماع للقاضي عِياض: 62-63.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه:

[4] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لامام جلال الدين السيوطي: 285.

-فقال قوْمٌ: رآه ولم يسمع مِنْهُ، منهم الإمام مالك رحمه الله؛ ذكر قوله الحافظ ابن حجر في التهذيب: "وقال مالك لم يدرك عمر ولكن لما كبر أكب على المسأله عن شأنه وأمره"[1]، وممن نفى سماعه من عمر؛ يحي بن معين وأبو حاتم الرازي قال الذّهبي: "رأى عمر، وسمع: عثمان، وعليا، وزيد بن ثابت، وأبا موسى، وسعدا، وعائشة، وأبا هريرة، وابن عباس، ومُحَمَّد بن مسلمة، وأم سلمة، وخلقا سواهم، وقيل: إنه سمع من عمر"[2]، فالإمام الذهبي ذكر سماعه من عمر بصيغة التمريض، وكأنّه يشير إلى ضعْف هذا القوْل، وقد رأيتُ أنّ أحمد شاكر من المعاصرين يرى عدم صِحّة سماع ابن المسيّب من عمر وذلك من خلال تعليقه على مسند الإمام أحمد فتجده يُضعِّفُ الأحاديث التي رواها ابن المسيب عن عمر بحُجّة الانقطاع بين ابن المسيّب وعمر، ويذكرُ أنّه لم يسمع من عمر، قال في تعليقه على الحديث رقم: 140 من مُسْند أحمد: "إسناده ضعيف، لانقطاعه. سعيد بن المسيب لم يدرك أن يسمع من عمر"[3]، وقال في موضع آخر: "إسناده ضعيف، لانقطاعه. سعيد بن المسيب لم يدرك عمر إلا صغيرا، فروايته عنه مرسلة إلا روايةً صرح فيها أنه يذكر فيها يوم نَعْيِ عمر النُّعْمان بنُ مُقرن على المِنْبَر"[4].

-وممن قال بسماعه من عمر الإمام أحمد، قال أبو طالب: "قلتُ لأحمد: سعيد بن المسيب؟، فقال: ومن مثل سعيد؟، ثقة من أهل الخير. فقلتُ له: سعيد عن عمر حجة؟، قال: هو عندنا حجة، قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يُقْبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟"[5]، وممن صحّح سماعه مِن عمر علي بن المديني رحمه الله، قال ابن عبد البرّ: "وكان علي بن المديني يصحح سماعه من عمر"[6]، ومن القائلين بسماعه من عمر سفيان بن عُيَيْنَة، قال أبو العرب: "قال ابن وهْبٍ: وَسَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: وُلِدَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ لِسَنَتَيْنِ مَضَيَتَا مِنْ خِلافَةِ عُمَرَ وَمَاتَ عُمَرُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ ابْنُ ثَمَانٍ قَدْ عَقِلَ وَسَمِعَ مِنْ عُمَرَ"[7]، ويظهر من نقل أبي العرب التميمي القيرواني لقول ابن عيينة دون تعْقيب عليه، أنّه يذهب إلى القول بصحّة سماعه مِنْ

[1] تهذيب التهذيب لابن حجر: 4/ 76.
[2] سير أعلام النبلاء للذهبي: 4/ 218.
[3] مسند أحمد: 1/ 226.
[4] المصدر السابق: 1/ 212.
[5] تهذيب التهذيب لابن حجر: 4/ 76.
[6] التمهيد لابن عبد البر: 23/ 94.
[7] المحن: 312-312.

عمر، قال أبو العرب: "وَلَقَد كَانَ يُسَمَّى رَاوِيَةَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَسَمِعَ أقضية عُمَرَ وَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجَالِسُونَهُ لِفَضْلِهِ وَعِلْمِهِ...وَسَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: وُلِدَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ لِسَنَتَيْنِ مَضَيَتَا مِنْ خِلافَةِ عُمَرَ وَمَاتَ عُمَرُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ ابْنُ ثَمَانٍ قَدْ عَقِلَ وَسَمِعَ مِنْ عُمَرَ"[1]، وممن رجّح سَمَاعَه من عُمَر؛ الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث قال في تهذيب التهذيب: "قلت: وقد وقع لي حديث باسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر قرأته على خديجة بنت سلطان أنبأكم القاسم بن مظفر شفاها عن عبد العزيز ابن دلف ان علي بن المبارك بن نغوبا أخبرهم أنا أبو نعيم مُحَمَّد بن أبي البركات الجمازي أنا أحمد ابن المظفر بن يزداد أنا الحافظ أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن عثمان السقاء ثنا ابن خليفة ثنا مسدد في مسنده عن ابن أبي عدي ثنا داود وهو ابن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال: سمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يقول: عسى أن يكون بعدي أقوام يكذبون بالرجم يقولون لا نجده في كتاب الله لولا ان أزيد في كتاب الله ما ليس فيه لكتبت انه حق قد رجم رسول الله ﷺ ورجم أبو بكر ورجمت، هذا الإسناد على شرط مسلم"[2].

وقد روى ابن عبد البر بسنده لابن المسيّب يصرّح بالسّماع من عمر بن الخطّاب رضي الله عنه"[3].

ويظهر من خلال هذه الروايات أنّ ابن المسيّب صحّ سماعه من عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وهذا يترتّب عنه الحُكْمُ بصِحّة الأحاديث التي رواها سعيد بن المسيّب عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه.

-القول الراجح:

والذي ترجّح لي بعد البحث والمقارنة، أنّ ابن المسيّب صحّ سماعه من عمر، وأنّ روايته عن عمر صحيحةٌ إلّا ما دلّتْ القرائن على أنّه لم يسمعْهُ مِن عمر، وهذا الذي رجّحه شيخنا الدّكتور نور الدين تومي في بحث نشرتْهُ مجلّة الشهاب[4].

-أقسام طرق تحمُّل الحديث:

---

[1] المحن: 312-312.

[2] تهذيب التهذيب لابن حجر: 4/ 77.

[3] التمهيد لابن عبد البر: 23/ 94.

[4] ينظر: مجلّة الشهاب، عدد 4 الصادرة بتاريخ (ذو الحِجّة 1437هـ/ سبتمبر 2016م)، بحث بعنوان: تحقيق القول في مسألة سماع سعيد بن المسيّب من عمر بن الخطاب للذكتور: نور الدّين تومي.

أ-القسم الأوّل: سماع لفظ الشيخ:

يستعملُ أبو العرب ألفاظ السماع نفسها التي يستعملها المحَدِّثون، نقل النووي عن الخطيب قوله: "أرفعهما سمعت ثم حدثنا وحدثني ثم أخبرنا، وهو كثير في الاستعمال، وكان هذا قبل أن يشيع أخبرنا بالقراءة على الشيخ. قال: ثم أنبأنا ونبأنا وهو قليل في الاستعمال. قال الشيخ: حدثنا وأخبرنا أرفع من سمعت من جهة، إذ ليس في سمعت دلالة أن الشيخ رواه إياه بخلافهما. وأما قال لنا، أو ذكر لنا، فكحدثنا. غير أنه لائق بسماع المذاكرة وهو به أشبه من حدثنا، وأوضح العبارات: قال أو ذكر من غير لي، أو لنا، وهو أيضاً محمول على السماع إذا عرف اللقاء على ما تقدم في نوع المعضل، لا سيما إن عرف أنه لا يقول قال إلا فيما سمعه منه"[1].

أمّا التصريح بالسّماع فإنّ أبا العرب لا يستعمله كثيرا، فقد استعمله في: "ذكر سبب ضرب فتيان عبد الله بن السمح التجيبي، قال أبو العرب: (سمعت) مُحَمَّد بن عمر يحدث قال: قال لي أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح: لم يكن الشافعي ثقة في علمه ولقد عمل على فتيان صاحب مالك عند السلطان حتى ضرب ظهره بالسياط قال وما أراد إلا قتله وذلك أن فتيانا ناظر الشافعي فأفحمه فحينئذ عمل عليه عند السلطان حتى ضربه"[2]

وقال أبو العرب في مقدّمة كتابه (المِحَن): "وأنا ذاكر بعد هذا من ابتلي بأن قتل أو حبس أو ضرب أو تهدد في صدر هذه الأمة وخيارهم أبدأ في ذلك بمن قتل من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى عصرنا هذا بالرواية عن أهل العلم الذين (سمعت منهم) وبالله أستعين وهو حسبنا ونعم الوكيل"[3]، وفي هذا إشارة إلى أنّه يقصد بحدثني وحدّثنا، وأخبرنا وأخبرني، وقال لنا وذكر لنا، يقصد بذلك كلِّه السّماع من لفظ الشيخ إمّا مِن حِفْظه أو مِن كتابه، قال النووي عن لفظة (قال لنا أو قال لي وذكر لنا): "وأما قال لنا، أو ذكر لنا، فكحدثنا. غير أنه لائق بسماع المذاكرة وهو به أشبه من حدثنا، وأوضح العبارات: قال أو ذكر من غير لي، أو لنا، وهو أيضاً محمول على السماع إذا عرف اللقاء على ما تقدم في نوع"[4]

---

[1] التقريب والتيسير للنووي: 28 ط دار الهدى، عين مليلة الجزائر.

[2] المحن: 444.

[3] المحن: 61.

[4] التقريب والتيسير للنووي: 28.

وأكثر ما يستعمل أبو العرب من ألفاظ السماع: (حدثنا وحدّثني)، و(أخبرني) وأكثر مَنْ يروي عنه بهذا اللفظ عبد الله بن الوليد

ب-القسم الثاني: القراءة على الشيخ:

وأكثر المحدّثين يسميها: (عَرْضًا)، سواء قرأ الراوي نفسُه على الشيخ، أو قرأ غيره وهو يسمع؛ سواءٌ مِن كتابه أو مِنْ حِفْظه، وسواء كان الشيخ حافظا لما في كتابه أو غير حافظ؛ بشرط أن يُمْسِك الشيخ أصْله أو مَن يوثق فيه، قال النووي: "وهي رواية صحيحة بلا خلاف في جميع ذلك إلا ما حكي عن بعض من لا يعتد به، واختلفوا في مساواتها للسماع من لفظ الشيخ ورجحانه عليها ورجحانها عليه"[1]، قال النووي: "والأحوط في الرواية بها: قرأت عن فلان أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقر به"[2].

وقد وجدتُ أنّ أبا العرب يُصرّحُ بلفظ القراءة على الشيخ كما في قوله: "قرأت على أبي عثمان أحمد بن عثمان المتوكل العماني عن بكر بن عبد الوهاب عن مُحَمَّد بن عمر الواقدي قال قرأت كتاب إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة تسمية من قتل بالحرة"[3].

وقد ذكر أبو العرب في قصّة هشام بن عمار وضرب مالك له، أنّ مالكًا كان يرى أنّ القراءة على الشيخ يجوز للطالب أن يقول فيها (حدّثنا)، قال أبو العرب حدثنا مُحَمَّد بن الحسن البغدادي قال سألت هشام بن عمار من أين قلت حدثني مالك بن أنس وإنما كان يقرأ عليه صحبه وقل من يقول من أصحابه حدثني عن مالك قال نعم كان يقرأ عليه حبيب فلما أن فرغ حبيب قلت له حدثني فقال له مالك أعرابي أنت أو لم تسمع فقلت له سمعت يقرأ عليك فلم تقل حدثنا قال فأمر السودان الوقوف على رأسه فحملوني وضربوني ثماني عشرة درة فبكيت فلما رآني أبكي حدثني ثمانية عشر حديثا وسألته عن اثنتي عشرة مسألة فمن ههنا قلتُ حدثني مالك بن أنس"[4]، وهذا الرأي قال به كل مِن: الزهري ومالك وابن عيينة ويحي القطان والبخاري وجماعات من المحدثين ومعظم الحجازيين والكوفيين" ومنع إطلاق حدثنا وأخبرنا ابن المبارك ويحي بن يحي وأحمد والنسائي وغيرهم قيل ومنهم من أجاز فيها سمعت، ومنعت طائفة

[1] المصدر نفسه: 29.

[2] المصدر نفسه.

[3] المحن: 187.

[4] المصدر السابق: 432.

حدثنا وأجازت أخبرنا وهو مذهب الشافعي وأصحابه ومسلم بن الحجاج وجمهور أهل المشرق، وقيل أنه مذهب أكثر المحدثين وروى عن ابن جريج والأوزاعي وابن وهب، وروى عن النسائي أيضاً وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث[1].

ج-القسم الثالث: الإجازة.

قال النووي: "وهي أضرب:

-الضرب الأول: أن يجيز معيناً لمعين كأجزتك البخاري أو ما اشتملت عليه فهرستي وهذا أعلى أضربها المجردة عن المناولة، والصحيح الذي قاله الجمهور من الطوائف واستقر عليه العمل جواز الرواية والعمل بها، وأبطلها جماعات من الطوائف وهو إحدى الروايتين عن الشافعي، وقال بعضهم الظاهرية ومتابعيهم: لا يعمل بها كالمرسل، وهذا باطل.

-الضرب الثاني: "يجيز معيناً غيره كأجزتك مسموعاتي فالخلاف فيه أقوى وأكثر، والجمهور من الطوائف جوزوا الرواية وأوجبوا العمل بها."[2].

وقد أشار أبو العرب القيرواني إلى الرواية بالإجازة في مواضع مِنْ كتابَيْه، ومن ذلك قوله: "وَأَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ ثَوْرٍ الشَّامِيُّ إِجَازَةً قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ بِإِسْنَادِهِ نَحوه"[3]، فهو يشير هنا إلى الإجازة بقوله أخْبرنا.

وذكر في موْضع آخر في ترجمة عَوْنُ بْنُ يُوسُفَ الْخُزَاعِيُّ: "وَكَانَ يُقَالُ: إِنَّهُ مَا كَانَ فِي كُتُبِ عَوْنٍ: (حَدَّثَنَا فُلانٌ) فَهُوَ سَمَاعٌ، وَمَا كَانَ: (أَخْبَرَنَا) فَهُوَ إِجَازَةٌ.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَلَقَدْ حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: لَمَّا فَرَغْتُ مِنْ قِرَاءَةِ كُتُبِ ابْنِ وَهْبٍ عَلَى عَوْنٍ، قُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، كَيْفَ كَانَ سَمَاعُكَ مِنَ ابْنِ وَهْبٍ؟ فَقَالَ لِي: يَا بُنَيَّ، أَقَالَ أَحَدٌ فِينَا شَيْئًا؟ ثُمَّ قَالَ لِي: وَاللَّهِ مَا أُحِبُّ أَنْ يُعَذِّبَ اللَّهُ أَحَدًا مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ بِسَبَبِي بِالنَّارِ، أَبْطَلَ اللَّهُ سَعْيَه، وَصَوْمَهُ، وَصَلاتَهُ، وَسَائِرَ عَمَلِهِ إِنْ كُنْتُ أَخَذْتُهَا مِنَ ابْنِ وَهْبٍ إِلا قِرَاءَةً، قَرَأْتُ أَنَا عَلَيْهِ، وَقَرَأَ هُوَ عَلَيَّ، وَلَوْ كَانَتْ إِجَازَةً لَقُلْتُ: إِنَّهَا إِجَازَةٌ، وَقَدْ حَضَرْتُ ابْنَ وَهْبٍ وَأَتَاهُ رَجُلٌ بِكُتُبِهِ فِي تَلِّيسَ، فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، هَذِهِ كُتُبُكَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ وَهْبٍ: صَحَّحْتَ وَقَابَلْتَ؟ فَقَالَ لَهُ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ: اذْهَبْ فَحَدِّثْ بِهَا، فَقَدْ أَجَزْتُهَا لَكَ، فَإِنِّي حَضَرْتُ مَالِكًا وَفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.

---

[1] ينظر: التقريب والتيسير للنووي: 29-30.

[2] التقريب والتيسير للنووي: 9-10.

[3] المحن: 59.

قَالَ بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، فَكِتَابُ (الأَهْوَالِ) سَمِعْتَهُ مِنَ ابْنِ وَهْبٍ؟ فَقَالَ: لا، حَدَّثَنِي بِهِ رَجُلٌ، يُقَالُ لَهُ: مُوسَى بْنُ مُنِيرٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ."[1]، فهذا يدلك على أنّ الإجازة تبيح للراوي المجاز له أن يقول حدّثنا فلان عند مالك وابن وهب وعند أبي العرب لأنّه لم يُعقِّبْ على هذه الحادثة، وكأنّه يذهب إلى هذا القول.

د-القسم الرابع: المناولة.

وهي شبيهة بالإجازة، وبعض أنواعها وجدته عند أبي العرب كما في قصّة عَوْن بن يوسف الخزاعي مع ابن وهب التي ذكرتها في قسم الإجازة، حيث قال ابن وهب لِرجُلٍ: " وَقَدْ حَضَرْتُ ابْنَ وَهْبٍ وَأَتَاهُ رَجُلٌ بِكُتُبِهِ فِي تَلِّيسَ، فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، هَذِهِ كُتُبُكَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ وَهْبٍ: صَحَّحْتَ وَقَابَلْتَ؟ فَقَالَ لَهُ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ: اذْهَبْ فَحَدِّثْ بِهَا، فَقَدْ أَجَزْتُهَا لَكَ، فَإِنِّي حَضَرْتُ مَالِكًا وَفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ."[2].

هـ-القسم الخامس: الكتابة.

ولم أجده عند أبي العرب في كتابيه.

و-القسم السادس: إعلام الشيخ الطالب.

ولم أجده عند أبي العرب في كتابيه.

ز-القسم السابع: الوصيّة.

ولم أجده عند أبي العرب في كتابيه.

ح-القسم الثامن: الوجادة.

"وهي أن يقف على أحاديث بخط راويها لا يرويها الواجد فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان أو في كتابه بخطه حدثنا فلان ويسوق الإسناد والمتن، أو قرأت بخط فلان عن فلان، هذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع، وفيه شوب إتصال، وجازف بعضهم فأطلق فيها حدثنا وأخبرنا، وأنكر عليه، وإذا وجد حديثاً في تأليف شخص، قال ذكر فلان أو قال أخبرنا فلان وهذا منقطع لا شوب فيه، وهذا كله إذا وثق بأنه خطه وكتابه، وإلا فليقل: بلغني عن فلان أو وجدت عنه ونحوه أو قرأت في كتاب: أخبرني فلان إنه

[1] الطبقات: 105.

[2] المصدر السابق: 105.

بخط فلان، أو ظننت أنه خط فلان، أو ذكر كتابه أنه فلان، أو تصنيف فلان، أو قيل: بخط أو تصنيف فلان، وإذا نقل من تصنيف فلا يقل: قال فلان إلا إذا وثق بصحة النسخة بمقابلته أو ثقة لها، فإن لم يوجد هذا ولا نحوه فليقل: بلغني عن فلان، أو وجدت في نسخة من كتابه ونحوه، وتسامح أكثر الناس في هذه الأعصار بالجزم في ذلك من غير تحر، والصواب ما ذكرناه، فإن كان المطالع متقناً لا يخفى عليه غالباً الساقط والمغير رجونا جوازاً الجزم له، وإلا هذا استروح كثير من المصنفين في نقلهم"[1].

وقد روى أبو العرب عن بعض الرواة وِجادةً، مع التصريح بالوجادة والتّأكّد من خطّ صاحب الكتاب، كما في قوله: "وَقَرَأْتُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ بِخَطِّ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ وَأَنَا أَعْرِفُ خَطَّهُ أَنَّ الْحَجَّاجَ لَمَّا قَتَلَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ سَالَ مِنْ دَمِهِ شَيْءٌ كَثِيرٌ اسْتَنْكَرَهُ الْحَجَّاجُ وَهَالَهُ لِكَثْرَتِهِ فَدَعَا الْبَيَادُوقَ وَكَانَ مُتَطَبِّبًا فَقَالَ إِنِّي أَنْكَرْتُ كَثْرَةَ دَمِهِ فَمِمَّ ذَلِكَ قَالَ الصِّدْقُ يُنْجِينِي قَالَ نَعَمْ قَالَ قتلته وَنَفسه مجتمعة غير هايب لِمَا فَعَلْتَ بِهِ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ قَتَلْتَ قَتَلْتَهُ وَهُوَ مفترق النَّفس هايب لَك فيقِلُّ دَمُهُ لِذَلِكَ وَكَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ لَا يُقَدِّمُ أَحَدًا عَلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي عِلْمِهِ وَكَانَ بِهِ معجبا"[2].

أو ينقل عن بعض الأئمّة أنّه قرأ في كتاب من دون ذكر معرفة خطّه من عدمه، ويبدوا أنّ ذلك إذا كان الكتاب مشهور النِّسْبَةِ إلى صاحبه، فمن ذلك ما ذكره في قصّة قتل عُمَيْر بن هَانِيء الْعَنْسِيّ وَهَمْدَانَ مُؤَذِّنِ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قوله: "حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَقَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ معاذ عَن الْهَيْثَم بن عمرَان أَن عُمَيْر بن هَانِيء الْعَنْسِيَّ قَتَلَهُ الصَّقْرُ بْنُ حَبِيبٍ الْمُزَنِيُّ بِدَارَيَا".

فأحمد بن حنبل هنا يروي هذه الحادثة عن طريق الوِجادة، ويُصرّحُ بذلك بقوْله: (قرأتُ في كتاب كذا).

كما أنّه قد يروي من كتابٍ وِجادة دون تسمية الكتاب، فيقول: (قرأتُ في كتابٍ أو قرأْتُ في بعض الكُتُب)، كما في ذِكْر حبْسِ عبد الله بن الزّبير لمحمد بن الحنفيّة، قوله: " قَرَأْتُ

[1] التقريب والتيسير للنووي: 12.

[2] المحن: 246.

فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّ عَبْدَ الله بن الزبير حبس مُحَمَّد بن الْحَنَفِيَّةِ فِي خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَقَالَ لتبايعني فَأَبَوْا مِنْ بَيْعَتِهِ وَكَانَ السِّجْنُ الَّذِي حُبِسُوا فِيهِ يُدْعَى عَارِمٌ فَفِي ذَلِكَ يَقُولُ كُثَيِّرٌ

تُخْبِرُ مَنْ لاقَيْتَ أَنَّكَ عَائِذٌ بِلِ الْعَائِذُ الْمَحْبُوسُ فِي حَبْسِ عَارِمِ

(وَمَنْ يَلْقَ هَذَا الشَّيْخَ بِالْخِيفِ مِنْ مِنًى... مِنَ النَّاسِ يَعْلَمْ أَنَّهُ غَيْرُ ظَالِمِ)"[1]، وكما في قوله: "قَالَ أَبُو الْعَرَبِ قَرَأْتُ فِي كِتَابٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ أُخِذَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَضُرِبَ وَحُمِلَ عَلَى بَعِيرٍ وَحُوِّلَ وَجْهُهُ إِلَى ذَنَبِ الْبَعِيرِ وَنُودِيَ عَلَيْهِ هَذَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الَّذِي يَكْذِبُ وَيَزْعُمُ أَنَّ الْخِلَافَةَ تَكُونُ فِي وَلَدِهِ فَقَالَ عَلِيٌّ زَعَمُوا أَنِّي أَكْذِبُ وَاللَّهِ لَتَكُونَنَّ الْخِلَافَةُ فِي وَلَدِي ثُمَّ لَا تُنْزَعُ مِنْهُمْ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَيْهِمْ عَبِيدٌ لَهُمْ صِغَارُ الأَعْيُنِ حُمْرُ الْوُجُوهِ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ"[2].

كما أنّه قد يذكر عن بعض الرواة روايته بطريق الوجادة بصيغة: (رأيْتُ في كتاب أو رأى في كتاب)، كما في ذكره دخول الصّحابة إلى إفريقية، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَحَدَّثَنِي فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ: "رَأَيْتُ فِي كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ السُّوسِيِّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعْدٍ كَانَ عَلَى مِصْرَ، وَالْخَلِيفَةُ عُثْمَانُ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى إِفْرِيقِيَّةَ فِي جَيْشٍ أَكْثَرُهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاسْتَخْلَفَ عَلَى مِصْرَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ الْجُهَنِيَّ"[3]، وذكر عنه في موضع آخر الأثر نفسه بقوله: "وَذَكَرَ عِيسَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمُهَاجِرِ، أَنَّهُ رَأَى فِي كِتَابِ السُّوسِيِّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعْدٍ، كَانَ عَلَى مِصْرَ، وَالْخَلِيفَةُ عُثْمَانُ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ عَلَى إِفْرِيقِيَّةَ فِي جَيْشٍ أَكْثَرُهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[4].

وقد يذكر أبو العرب نفسه الرواية بها، كما في قوله: "وَقَدْ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ أَحْمد بن يزيد عَن البهلول ابْن صَالِحٍ عَنِ السَّرِيِّ بْنِ يَحْيَى عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلانِيِّ قَالَ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ شَابَّةٌ فَقَالَتْ لَهُ يَا أَبَا هَاشِمٍ إِنِّي قَدْ سَقَيْتُكَ السُّمَّ غَيْرَ مَرَّةٍ فَلَمْ أَرَهُ ضَرَّكَ فَبِمَ كَانَ ذَلِكَ قَالَ وَلِمَ فَعَلْتِ ذَلِكَ قَالَتْ إِنِّي جَارِيَةٌ شَابَّةٌ وَأَنْتَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ وَأَنَا أُحِبُّ مَا تُحِبُّ النِّسَاءُ قَالَ إِنِّي كُنْتُ إِذَا أَكَلْتُ وشربت قُلْتُ بِسْمِ اللَّهِ خَيْرِ الأَسْمَاءِ بِسْمِ اللَّهِ رَبِّ الأَرْضِ

[1] المحن: 348.

[2] المصدر نفسه: 319.

[3] الطبقات: 15.

[4] الطبقات: 18.

وَالسَّمَاءِ بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ"[1]. وكما في ترجمة مروان بن عبد الرّحْمن قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "قَدْ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَالِمٍ بِخَطِّ يَدِهِ، وَأَنَا أَعْرِفُ خَطَّهُ، قَالَ سُحْنُونٌ: مَرْوَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ كَانَ يَحْصِبِيًّا، وَكَانَ نَاسِكًا، وَكَانَ قَدْ قَدِمَ إِفْرِيقِيَّةَ، وَكَانَ قَدْ أَحْرَزَ هَهُنَا غَيْرَ مَا فَاسدة[2]، إِذَا بَلَغَهُ عَنِ الْمَرْأَةِ أَنَّهَا فَاسِدَةٌ تَزَوَّجَهَا، فَأَحْصَنَهَا الْتِمَاسًا لِلثَّوَابِ، فَإِذَا رَأَى أَنَّهَا قَدْ نَزَعَتْ وَصَلُحَتْ فَارَقَهَا فَأَصْلَحَ غَيْرَ وَاحِدَةٍ، قَالَ سُحْنُونٌ: وَإِذَا دَخَلَ مَرْوَانُ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ، يَعْنِي: مَسْجِدَ بَيْتِهِ، فَهِيَ صَلَاةٌ إِلَى الصُّبْحِ، فَإِنْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ عِنْدَ الْقُبَّةِ فَهِيَ لَيْلَةٌ وَهِيَ الَّتِي إِلَى الصُّبْحِ"[3].

النوع الخامس والعشرون: في كتابة الحديث وكيفيّة ضبْط الكتاب وتقييده.

النّاظرُ في كتب المصطلح يفهم منها أنّ السلف الأوّلين لم يكتبوا الحديث النّبوي، وأنّ السّنّة لم يتمّ كتابتها إلّا في زمن عمر ابن عبد العزيز(ت101هـ) لما طلب مِن الإمام الزّهري جمع السنّة، يقول الدكتور مصطفى الأعظمي رحمه الله: "كثير مِن العلماء والباحثين – فضْلًا عن عامّة القُرّاء – كانوا ولا يزالون يعتقدون أنّ الأحاديث النبوية نُقلت إلى عدّة أجيالٍ شِفاهًا، كما اشتهر قول مالك بن أنس: (أوّلُ مَن دوّن العِلْمَ ابن شهاب الزّهري). وفُهِمَ خطأً أنّ أوّل مَنْ قام بكتابة الحديث هو الزّهري"[4]. والشواهد الثابتة مما وصل إلينا من صحائف نُقلت إلينا عن طريق الرواية أو مخطوطات حُفظت، لصحابةٍ كصحيفة علي بن أبي طالب أو صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص مكتوبٌ فيها أحاديث نبوية، لتدلّ دلالة قاطعة على أنّ السّنّة كانت تُكْتبُ حتى في عهد النبي ﷺ، وإنّما ورد النهي من النبي ﷺ عن كتابة السّنّة خشية اختلاطها بالقرآن، بل إنّ الإمام الزهريّ نفسه كان في أثناء طلبه الحديث في صغره يكتب الأحاديث التي يرويها عن شيوخه، وهذا هو سبب تفوّقه على أقرانه، ولكن مقصود عمر بن عبد العزيز من جمع السّنّة إنّما هو جمع أكثرها في كتاب واحد، أمّا التدْوين الذي جاء بعد ذلك ابتداء بموطّأ مالك ومسند أحمد وصحيح البخاري وما شابه ذلك من كتب السّنّة، فهو التّدْوين المنظّم على

---

[1] المحن: 277.

[2] فاسدة: هي الزانية التي تتاجر بعرضها في الزنا والعياذ بالله.

[3] الطبقات: 75.

[4] دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للدكتور مصطفى الأعْظمي: 2/ 327.

الأبواب أو المسانيد، وليس معناه أنّ السّنّة لم تدوّن في الفترة ما بين زمن النبيّ ﷺ وزمن عمر بن عبد العزيز ﷺ. وهذه الشُّبْهة اتخذها أعداء الإسلام من المستشرقين وأمثالهم حُجّة وذريعة للطَّعْن في صحّة نسبة الأحاديث إلى النبي ﷺ، وقد فنّد هذه الشّبْهة الدكتور مصطفى الأعظمي في رسالته للدكتوراه والمسمّاة: (دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه) حيث أثبت بالأدلّة الملموسة والبراهين القاطعة ما يدلّ على أن هناك من كان يكتب السّنّة ويدوّنها سواء من الصحابة أو التابعين[1].

ولم تقتصر كتابة الحديث على المشْرق كما قد يتبادر إلى ذهن البعض، بل كان المغاربة أيضا يهتمون بكتابة الحديث وتدوينه، سواء بكتابة أحاديثهم هم التي رووها عن رواة الحديث المغاربة، أو في أثناء رحلاتهم إلى المشرق، أو الكتب التي رووها بأسانيدهم كموطّأ مالك وجامع سفيان الثوري اللَّذَيْن حظِيَا باهتمامٍ بالغٍ من طرف المغاربة.

ولقد أشار أبو العرب القيرواني إلى موضوع كتابة الحديث وتدوينه في مواضع كثيرة أذكر منها:

-في ذكره لكتابَيْ عبد الرّحْمن بن زياد بن أنْعُم (ت 156هـ) وهو أوّل مولود وُلِد للمسلمين بإفريقية بعد فتحها، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَحَدَّثَنِي جَبَلَةُ بْنُ حَمُّودٍ، أَخْبَرَنَا سُحْنُونٌ، قَالَ: "كَانَ مَنْ يَعْرِفُ الْعِلْمَ يَبْقَى فِي صَدْرِهِ لا يَسْأَلُونَهُ عَنْهُ، يَعْنِي: أَهْلَ إِفْرِيقِيَّةَ فَيَمُوتُ بِهِ، مِثْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، بَقِيَ الْعِلْمُ فِي صَدْرِهِ لا يَنْتَشِرُ عَنْهُ وَلا يُعْرَفُ".

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَإِنَّمَا وَجَدْنَا عَنْهُ (كِتَابَيْنِ فَقَطْ)، حَدَّثَنِي بِهِمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الْخَفَرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْهُ، وَفُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي بِهِمَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَسَّانٍ الْيَحْصِبِيِّ، عَنْهُ، وَرَوَاهُمَا عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَانِمٍ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ انْتَشَرَ عَنْهُ الْعِلْمُ غَيْرَ كِتَابَيْنِ."[2].

-ذكر في ترجمة ابن أبي كريمة أن له كتابا في الزُّهد، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَلَهُ كِتَابٌ فِي الزُّهْدِ فِيهِ رِجَالٌ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُمْ مِثْلُ: مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيِّ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ،

[1] المرجع نفسه، وانظر الباب الرابع من الكتاب من ص 84 إلى ص 325.

[2] الطبقات: 29-31.

وَمُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، وَغَيْرِهِمْ.قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَيُقَالُ: إِنَّ كِتَابَ (الزُّهْدِ) إِنَّمَا هُوَ كُلُّهُ عَنْ مَيْسَرَةَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْهُمْ"[1].

--بعد أن ذكر أبو العرب قصّة إمام أهل السّنّة مالكَ بن أنس مع الخليفة لما طلب منه الخليفة أن يؤلّف كتابا في العلم ليفرضه على الناس قَالَ: "بَقِيَّةُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ فَضَائِلِ مَالِكٍ الَّتِي أَلَّفْتُهَا تَرَكْتُ ذَلِكَ لأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي أَلَّفْنَا لَهُ هَذَا الْكتاب"[2].

وذكر موطّأ مالك الذي ألّفه في الأحاديث والآثار أيضا في قصّة ضرب الأمير لمالك بن أنس بسبب روايته لحديث: (لا طلاق على مُكْرَه)، وذكر قصّة طويلة ذكر فيها: "...وَلَمَّا وَلِيَ فُلانُ الْمَدِينَةَ أَتَاهُ قَوْمٌ لَهُمْ أَنْسَابٌ وَشَرَفٌ فَقَالُوا لَهُ إِنَّ مَالِكًا يَقَعُ فِي أَئِمَّتِنَا وَيَضَعُ مِنَّا وَيَمِيلُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَإِلَى ابْنِهِ وَلا يَرَى أَنْ يُحَدِّثَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ حَدِيثًا قَالَ فَقَالَ لَهُم مَا تُرِيدُونَ قَالُوا نُرِيد أَن نضربه بِالسِّيَاطِ قَالَ إِنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ لَا يُقْدَمُ عَلَى مِثْلِهِ فَهَلْ عِنْدَكُمْ شَهَادَةٌ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ نَضْرِبُهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَجِدُوا ذَلِكَ قَالَ فَأُتِيَ بِالْمُوَطَّإِ فَرَأَى فِي الْمُوَطَّإِ حَدِيثًا كَثِيرًا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ أَلَمْ تُحَدِّثُونِي أَنَّهُ لَا يُحَدِّثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ حَدِيثًا هَذَا مُوَطَّأُهُ يُكْثِرُ فِيهِ الْحَدِيثَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالُوا وَاللَّهِ مَا نَرْضَى مِنْك إِلَّا بضربه..."[3].

-وقد أشار أبو العرب إلى جامع سفيان الثوري في قصّة للبهلول، قال أبو العرب: "وَإِنَّمَا رَوَى (جَامِعَ سُفْيَانَ الْكَبِيرَ) الْبُهْلُولُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ سُفْيَانَ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ لَنَا الْبُهْلُولُ بْنُ رَاشِدٍ: قُومُوا بِنَا نَذْهَبُ إِلَى ابْنِ خَارِجَةَ، عَنْبَسَةَ بْنِ خَارِجَةَ، نَسْمَعُ مِنْهُ جَامِعَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، يَعْنِي: جَامِعَهُ فِي الرَّأْيِ، وَقَدْ سَمِعَ الْبُهْلُولُ مِنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بِمَكَّةَ."[4].

-وذكر أنّ لابن وهبٍ كتبًا في الحديث،وكان له مجلسٌ تُقْرَأ عليه فيه قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ يُوسُفَ الْخُزَاعِيِّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ

[1] المصدر السابق: 248.
[2] المحن: 355.
[3] المحن: 337.
[4] الطبقات: 52.

نَسْمَعُ مِنْهُ حَتَّى مَرَّ فِي كُتُبِه حَدِيثٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَلامٍ، فَقَالَ: اطْرَحُوهُ لأَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّهُ مُرْجِئٌ، قَالَ عَوْنٌ: فَقُمْتُ أَنَا إِلَيْهِ وَمَعِي ثَلاثَةٌ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ، فَشَهِدْنَا عَنْهُ أَنَّهُ بَرِئٌ مِنَ الإِرْجَاءِ"[1].

-التّحْويلُ في الأسانيد:

قال ابن الصلاح: "وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر: فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته (ح) وهي حاء مفردة مهملة"[2]. وقد كان أبو العرب يقوم بعملية التحْويل في الإسناد إلا أنّه لا يشير إلى ذلك بحرْف (ح) كما يفعل كثير من المحدّثين في كتبهم، ومِنَ الأمثلة على ذلك عند أبي العرب:

1-المثال الأوّل: قَالَ أَبُو الْعَرَبِ[3]: وَحَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ نَصْرٍ، صَاحِبُ مَظَالِمِ سُحْنُونِ بْنِ سَعِيدٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، وَعِيسَى بْنُ مِسْكِينٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَحَدَّثَنِي أَيْضًا فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَسُحْنُونِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَرِيَّةً، فَقَفَلُوا، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شِدَّةَ بَرْدِ أَصَابِعِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَكِنَّ إِفْرِيقِيَّةَ أَشَدُّ بَرْدًا وَأَعْظَمُ أَجْرًا)[4]، قَالَ ابْنُ وَهْبٍ فِي حَدِيثِ حَبِيبِ بْنِ نَصْرٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ، وَعِيسَى بْنِ مِسْكِينٍ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ: وَحَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ سُوَيْدٍ الْمُزَنِيُّ، مِثْلَهُ.

2-المثال الثاني: قَالَ أبو العرب[5]: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ شَعْبَانَ قَالَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ حَدثنَا الخزامي قَالَ سَعِيدٌ وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْملك عَن أَبِيه عَن الخزامي عَنِ الْوَاقِدِيِّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ كَمْ بَلَغَ الْقَتْلُ يَوْمَ الْحَرَّةِ؟، قَالَ: أَمَّا مِنْ قُرَيْشٍ وَالأَنْصَارِ وَمُهَاجِرَةِ الْعَرَب ووجوه النَّاس فسبعمائة وَسَائِرُ ذَلِكَ عَشَرَةُ آلافٍ وَأُصِيبَ بِهَا نِسَاءٌ وَصِبْيَانٌ بِالْقَتْلِ.

النوع السادس والعشرون: صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك.

[1] المصدر السابق: 337.

[2] مقدمة ابن الصلاح: 105.

[3] الطبقات: 3.

[4] لم أجد له أصلا في أيّ كتاب من كتب السُّنّة.

[5] المحن: 184.

والمقصود به شروط رواية الحديث، وهل يقبل التحديث من الحفظ دون الكتاب، وما هو شرط الرواية من الكتاب كحفظه من الزيادة عليه دون علمه، ومقابلته مع أصل الشيخ، وتصحيح أخطائه، وهل تصحّ رواية من كثر في كتابه التصحيف والخطأ، وهل تجوز الرواية بالمعنى وما هي شروط جوازها.

-ذكر النووي خلاف العلماء في صحّة الرواية بالمِعْنى، فقد انقسم العلماء إلى رأيَيْن: 1-المانعون لها مُطْلقًا:

فهناك مَن منعها بإطلاق، وقالوا يجب أداء الحديث بلفظه الذي سمعه من شيخه، وممّن قال بهذا الرأي: من الصّحابة: عمر بن الخطاب وزيد بن أرقم وأبو أمامة وعبد الله بن عمر، ومن التّابعين غيرهم: ابن سيرين، والقاسم بن مُحَمَّد ورجاء بن حَيْوَة، وإسماعيل بن عُلَيّة، ومالك وآخرون، واستدلّوا بأدلّة أقواها قول النبي ﷺ: (نضّر الله امرءا سمع مِنّا حديثًا، فأدّاه كما سمعه، فرُبّ مُبَلَّغٍ أوْعَى مِنْ سامِعٍ)[1]، وقوله أيضا ﷺ - في تعليم البراء بن عازب دعاء النوم -: (آمنْتُ بكتابك الذي أنْزلْتَ وبِنبيّك الذي أرْسلْتَ) قال البراء: فقُلْتُ: وبرسولك، قال: (لا، وبنبِيّك الذي أرْسلْت)[2].

2-الذين أجازوا رواية الحديث بالمعنى بشرط للعالم بمدلولات الألفاظ وما يحيل المعنى[3]:

وممن قال به من الصحابة: علي، وابن عباس، وأنس، وأبو الدّرْداء، وأبوهُرَيْرة. ومن التّابعين كثيرون منهم: الحسن البصْري، والشعْبي، والنخَعي وكثيرون، وهو رأْيُ جماهير أهْلِ العِلم ورجّح ذلك الترمذي في العلل الصّغير، قال الثوري: إنْ قُلْتُ لكم إنّي حدّثتكم كما سمِعْتُ فلا تُصدِّقوني إنّما هو المعْنى.

ولقد أشار أبو العرب إلى الرواية بالمعنى في مواضع، مما يدلّ على قبوله الرواية بالمعْنى وعمله بذلك منها:

---

[1] أخرجه: أبو داود في سننه، ك العلم، ب فضل نشر العِلْم برقم: 3660. والترمذي في جامعه، أبواب العِلم، ب ما جاء في الحث على تبليغ السّماع برقم: 2848. وابن ماجة في سننه، المقدّمة، ب مَنْ بلّغ عِلْمًا برقم: 230/ 231/ 232 من دون قوله: (فأدّاها كما سمعها، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

[2] أخرجه: البخاري في صحيحه، ك الوضوء، ب فضل مَن بات على الوضوء برقم: 239.

[3] للتوسّع في أدلة الفريقين أنظر: الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي: من 42 إلى 60.

-أنّه يروي الحديث ثم يذكر له طريقا أخرى تمرّ على نفس المدار والأصل ثمّ يقول: (نحْوه) دون ذكر الحديث، ومثاله:

قال أبو العرب: حدثنا أحمد بن معتّب قال حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي قال حدثنا الفضل بن دكين قال حدثنا سفيان عن عاصم عن مصعب بن سعد عن سعيد قال سئل النبي ﷺ أي الناس أشد بلاء قال (الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، يبتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان في دينه صلابة؛ زيد في بلائه، وإن كان في دينه رقة؛ خفف عنه، وما يزال البلاء بالعبد حتى يمشي على الأرض وما له من خطيئة).

وحدثني سعيد بن إسحاق قال حدثنا مُحَمَّد بن رزين عن علي بن معبد عن وكيع عن سفيان عن عاصم بن أبي النجود عن مصعب بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ (نحوه)[1].

-وحدثني فرات بن مُحَمَّد قال حدثنا موسى بن معاوية والحارث بن مسكين عن ابن القاسم قال سئل مالك عن أيمان البيعة فقال إذا أكرهت عليها وتخوفت إن لم تحلف بها أن تقتل أو تعاقب فحلفت فلا شيء عليك فيها قال ابن القاسم ولقد ضرب مالك في هذه المسألة مائة سوط دس إليه من سأله فضرب مائة سوط.

وحدثني مُحَمَّد بن عمرو عن الربيع بن سليمان الجندي عن الحارث بن مسكين وحدثنا أيضا مُحَمَّد بن بسطام عن الربيع بن سليمان الجندي عن أصبغ وأبي زيد والحارث بن مسكين عن ابن القاسم (مثله وربما كان في حديث أحدهما زيادة الكلمة أو تبديلها والمعنى واحد)[2].

وهو يُصرّحْ هنا بالرواية بالمعْنى بقوله: (والمعْنى واحد).

-ومن ذلك في موضع آخر بعدما ذكر القصّة قال: (أو كما قال).

وحَدثني مُحَمَّد بن عبيد قَالَ حَدثني أبوعبد الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ وَدِدْتُ أَنِّي أَنْجُو مِنْ هَذَا الأَمْرِ كفَافًا لَا لِي وَلا عَلَيَّ وَلَقَدْ أَعْطَيْتُ مِنْ نَفْسِي الْمَجْهُودَ يَعْنِي فِي الضَّرْبِ وَالْحَبْسِ.

قَالَ وَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ تَمَنَّيْتُ الْمَوْتَ وَهَذَا أَمْرٌ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ ذَلِكَ فِتْنَةُ الدِّينِ وَالضَّرْبُ وَالْحَبْسُ حَيْثُ أَحْتَمِلُهُ فِي نَفْسِي وَهَذِهِ فِتْنَةُ الدُّنْيَا (أَوْ كَمَا قَالَ أبي)[3].

---

[1] المحن: 55.

[2] المصدر نفسه: 335-336.

[3] المحن: 455.

-وذكر علماء الحديث في هذا النوع من العلم منع الرواية من الذي يكثر التصحيف في كتبه، وقد أشار أبو العرب إلى ذلك في ترجمة أَبِي يَحْيَى حَمَّادُ بْنُ يَحْيَى بقوله عنه: "وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَدِمَ بِفِقْهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجِشُونِ الْقَيْرَوَانَ فِيمَا عَلِمْتُ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْ سُحْنُونٍ، وَكَانَ شَيْخًا صَالِحًا، كَانَ تَاجِرًا، وَفِي كُتُبِه تَصْحِيفٌ كَثِيرٌ لَمْ يَكُنْ يَقُومُ بِهَا، سَمِعَ مِنْهُ عَامَّةُ أَصْحَابِ سُحْنُونٍ، وَحَمَلُوا عَنْهُ"[1].

-كما ذكروا أنّه يجوز للراوي أن يزيد في نسب غير شيخه، كأنْ يقول: (فلان هو ابن فلان)، وقد وجدتُ أبا العرب يفعل ذلك في مواضع كثيرة أذكر بعضها:

قال أبو العرب: "وحدثني عبد الرحمن بن عبيد البصري قال حدثنا عثمان بن يحيى الفرفساني قال حدثنا سفيان (يعني ابن عيينة) عن أبي موسى قال سمعت الحسن يقول: قُتِل الحسين ومعه ستة عشر من أهل بيته ما في الأرض مثلهم"[2].

وقال في قصّة محْنة أبي ذرّ ﷺ: "حدثني عبد الله بن الوليد قال حدثني أبو الحسن (يعني الكوفي) عن مسلم بن إبراهيم قال حدثني أبو كعب صاحب الحرير الأزدي قال حدثنا أبو الأصفر قطري عن الأحنف بن قيس قال أتيت المدينة ثم أتيت الشام فجمعت فإذا أنا برجل لا ينتهي إلى سارية إلا فر أهلها يصلي ويخف صلاته فجلست إليه فقلت يا عبد الله من أنت قال أبو ذر قال فقال لي من أنت قال قلت أنا الأحنف بن قيس قال فسر عني لا أعدك بشر فقلت له كيف تعدني بشر فقال إن هذا يعني معاوية ينادي مناديه أن لا يجالسني أحد"[3].

-وذكروا أنّه يجوز في كتابة الحديث حذف كلمة: (قال) بين الراويين، فيكتبون حدّثنا فلان أخبرنا فلان أنبأنا فلان، لكنهم يشترطون ذكرها عند القراءة لفْظًا. أمّا أبو العرب فقد وجدته يلتزم بكتابة كلمة: (قال) قبل ألفاظ التحديث ماعدا العنعنة فإنّه لا يذكرها قبلها، وسأضرب لذلك بثلاثة أمثلة فقط لأنّ كتابَيْه الطّبقات والمحن مليئان بذلك:

1-قال أبو العرب[4]: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ الصَّلْتِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ سَعْدِ

---

[1] الطبقات: 118.

[2] المحن: 157.

[3] المحن: 361. وانظر أمْثلةً أخْرى في كتاب المحن: 91-339-332-327.

[4] الطبقات: 11.

بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: (لا يَزَالُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ)[1].

2-قال أبو العرب[2]: وحدثني عبد الرحمن بن عبيد البصري قال حدثني أبو حفص الفلاسي قال حدثنا معاذ ابن معاذ قال حدثنا المسعودي عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: (أمتي أمة مرحومة ليس عليها في الآخرة عذاب وإنما عذابها في الدنيا القتل والزلازل والبلايا)[3].

3-في ذكر ضرب قتادة بن دعامة ونفيه:

قال أبو العرب[4]: حدثني يحي بن عبد العزيز عن بقي بن مخلد عن أبي عبد الله بن كثير بن قنبر قال حدثني عمر بن حبيب قال لما ضرب قتادة وسير قيل للحسن إن قتادة قد ضُرِب وسُيِّر -يعني نُفِيَ - قال فأمسكَ ولم يَرُدَّ شيئا فلما أكثروا عليه قال: (لا عليكم لا يخلوا مؤمن مِن مُنافِق يُؤْذيه).

-ومن ذلك أنّهم قالوا بأنّ الراوي في أدائه ينبغي أنْ يبيّن ما رواه إجازة مثلا فيقول: (حدثنا فلانٌ إجازةً) ولا يقول:(حدّثنا) فقط، وقد وجدْتُ أنّ أبا العرب فعل ذلك في روايته لأحد الأحاديث في موضع واحد عن عمرو بن ثور الشامي.

-قال أبو العرب[5]: وحدثني عبد الرحمن أيضا قال حدثنا أبو حفص الفلاسي قال حدثنا المعتمر بن سليمان قال سمعت الحجاج يحدث عن ابن علاقة عن كردوس الثعلبي عن أبي موسى أن نبي الله ﷺ قال: (فناء أمتي في الطعن والطاعون) قيل: يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه فما الطاعون؟ قال: (وخز أعدائكم من الجن وفي كل شهداءُ)[6] أو قال شهيدًا أو قال شهادة.

---

[1] سبق تخريجه.

[2] المحن: 58.

[3] سبق تخريجه.

[4] المحن: 332.

[5] المحن: 58.

[6] سبق تخريجه.

وأخبرنا عمرو بن ثور الشامي (إجازة) قال حدثنا مُحَمَّد بن يوسف الفريابي قال حدثنا سفيان الثوري بإسناده نحوه.

النوع السابع والعشرون: معرفة آداب المُحَدِّث.

ذكر علماء الحديث أنّ مِنْ آداب المحَدِّث أنْ يكون خالِص النيّة لله تعالى، وأن يتوقّف عن التحديث إذا خشي من التخْليط والخطأ بسبب خَرَفٍ أوْ كِبَرِ سِنٍّ، كما ينبغي له أن يكون صاحب سَمْتٍ حسن، وأن يتجنّب ما يخرِم مُرُوءته ويمُجّهُ به الناس أو يُجَرِّئُ طُلّابه عليه، كما يُستَحبُّ له أن يتطهّر عند عقده مجلس التحْديث وقد كان الإمام مالك رحمه الله يغتسل عند عقده مجلس التحْديث ويلبس أحْسن ثيابه ويضع البخور بين يديه تعْظيمًا لحديث رسول الله ﷺ.

وقد أشار أبو العرب إلى جانب من ذلك

-الهيئة والسَّمْتُ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَلَقَدْ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: رَآنِي شَيْخٌ لَهُ هَيْئَةٌ وَسَمْتٌ مِنْ دَرْبِ الزَّيْدَانِ، وَبِيَدِي كِتَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الَّذِي سَمِعْنَاهُ مِنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عِمْرَانَ، فَقَالَ الشَّيْخُ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَتَعَجَّبَ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْ أَبِي الْمُغِيرَةِ، وَقَالَ: وَاللَّهِ مَا كُنْتُ أَشَاءُ أَنْ أَرَاهُ مُتَخَبِّطًا فِي سُكْرٍ إِلا رَأَيْتُهُ."[1].

-ارتفاع الشّيْخ في مجْلِسه بمكان أعلى من الطّلّاب:

أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَسَّانٍ الْيَحْصِبِيُّ

قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَهْلٍ فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بنُ أَبِي حَسَّانٍ، قَالَ: أَتَيْتُ إِلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَأَصَبْتُهُ، قَدِ ارْتَفَعَ، وَبَابُ دَارِهِ مُغْلَقٌ، فَدَفَعْتُ الْبَابَ فَخَرَجَتْ إِلَى جَارِيَةٍ صَفْرَاء فَقَالَتْ لِي: مِنْ أَهْلِ الْمَسَائِلِ أَنْتَ أَمْ مِنْ أَهْلِ الْحَوَائِجِ؟ فَقُلْتُ لَهَا: رَجُلٌ غَرِيبٌ أَتَيْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُسْلِمًا عَلَيْهِ، فَقَالَتْ لِي: لَيْسَ هَذَا وَقْتُكَ، ادْخُلِ السَّقِيفَةَ، فَدَخَلْتُ فَلَمَّا كَانَ وَقْتُ خُرُوجِهِ فَتَحْتُ الْبَابَ فَإِذَا بِمَجْلِسٍ كَبِيرٍ مَفْرُوشٍ بِالنَّمَارِقِ

[1] الطبقات: 81. عبد الله بن المغيرة قَالَ عنه أَبُو الْعَرَبِ: "أَمَّا حَدِيثُهُ فَمُسْتَوى حَدِيثِ الْحُذَّاقِ بِالْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ كُوفِيًّا، فَأَظُنُّهُ كَانَ يَسْتَحِلُّ شُرْبَ النَّبِيذِ الشَّدِيدِ كَمَا يَسْتَحِلُّهُ الْكُوفِيُّونَ." أنظر: المصدر نفسه.

وَالْمُتَّكآتِ، مِنْ أَوَّلِ الْمَجْلِسِ إِلَى آخِرِهِ، وَفِي صَدْرِ الْمَجْلِسِ نُمْرُقَةٌ عَظِيمَةٌ وَمُتَّكَأَةٌ عَلَى الْيَمِينِ، وَأُخْرَى عَلَى الشِّمَالِ، وَأُخْرَى إِلَى الْحَائِطِ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: هَذَا مَجْلِسُ الشَّيْخِ، ثُمَّ دَخَلْتُ فَخَرَجَتِ الْجَارِيَةُ وَفِي حِضْنِهَا مَرَاوِحُ، فَوَضَعَتْ عَلَى مُتَّكَأَةٍ مَرْوَحَةً، ثُمَّ دَخَلَ مَشَائِخُ فَقَعَدُوا، ثُمَّ خَرَجَ مَالِكٌ يَتَهَادَى بَيْنَ تِلْكَ الْجَارِيَةِ الصَّفْرَاءِ وَفَتًى، وَرِجْلاهُ تَخُطَّانِ فِي الأَرْضِ مِنَ الْكِبَرِ، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى جَمَالِهِ وَبَهَائِهِ وَإِلَى شَعرِ رَأْسِهِ قَدْ تَعَقَّفَ جُعُودَةً، حَتَّى أَتَيَا بِهِ إِلَى ذَلِكَ الْمَجْلِسِ، فَجَلَسَ وَسَوَّى عَلَيْهِ ثِيَابَهُ، فَلَمَّا اسْتَوَى قَاعِدًا سَلَّمَ فَعَمَّ بِسَلامِهِ، فَرَدُّوا عَلَيْهِ السَّلامَ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ بِالْكِتَابِ، فَدَفَعْتُهُ إِلَيْهِ"[1].

-عقد مجالس للتحديث والسّماع:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ سَأَلْتُ هِشَامَ بْنَ عَمَّارٍ مِنْ أَيْنَ قُلْتَ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَإِنَّمَا كَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ صَحْبَهُ وَقل مَنْ يَقُولُ مِنْ أَصْحَابِهِ حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ قَالَ نَعَمْ كَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ حَبِيبٌ فَلَمَّا أَنْ فَرَغَ حبيب قلت لَهُ حدثني فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ أَعْرَابِيٌّ أَنْتَ أَوْ لَمْ تَسْمَعْ فَقُلْتُ لَهُ سَمِعت يقْرَأ عَلَيْك فَلم تقل حَدَّثَنَا قَالَ فَأَمَرَ السُّودَانَ الْوُقُوفَ عَلَى رَأْسِهِ فحملوني وضربوني ثَمَانِي عَشْرَةَ درَّةً فَبَكَيْتُ فَلَمَّا رَآنِي أَبْكِي حَدَّثَنِي ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَدِيثًا وَسَأَلْتُهُ عَنِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مَسْأَلَة فَمن هَهُنَا قُلْتُ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ."[2].

-ترك التحْديث عند كبر السّنّ خشية الخطأ:

ففي ترجمة أَبِي نَجْدَةَ يَزِيدُ بْنُ مُجَالِدٍ، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَكَانَ أَبُو نَجْدَةَ ثِقَةً، سَمِعَ مِنْ كَثِيرِ بْنِ سُلَيْمٍ، وَمِنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ"[3].

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَقَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ: (رَأَيْتُ أَبَا نَجْدَةَ شَيْخًا كَبِيرًا مَا عِنْدَهُ أَحَدٌ يَأْخُذُ عَنْهُ)".

-ينبغي على الشيخ أنْ يتجنّب كثرة المزاح خاصّة مع طُلّابه حتى تبقى للمجلس هيبة:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَلَقَدْ حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ نَصْرٍ، صَاحِبُ مَظَالِمِ سُحْنُونٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سُحْنُونَ بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: ذَهَبْتُ مَعَ أَخِي حَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ، وَكَانَ يَسْمَعُ مِنَ ابْنِ فَرُّوخَ، قَالَ: (فَرَأَيْتُهُ يُمَازِحُ الطَّلَبَةَ حَوْلَهُ فَمَجَّهُ قَلْبِي)، أَوْ كَمَا قَالَ."[1].

---

[1] الطبقات: 87-88.

[2] المحن: 432.

[3] الطبقات: 79.

-التواضع وتجنّب كثرة الضحك والغضب وعدم الخَوْض فيما لا يعْني:

ذكر أبو العرب ذلك في وصفه ليحيى بن مُحَمَّد بن يحيى بن سلّام، قال أبو العرب: " وَيَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الَّذِي سَمِعْنَا مِنْهُ كَانَ صَالِحًا ثِقَةً، صَحِبْتُهُ سِنِينَ طَوِيلَةً ، مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ ضَحِكَ وَلا غَضِبَ إِلا مَرَّةً وَاحِدَةً؛ صَاحَ عَلَى غُلامٍ لَهُ، وَكَانَ مُحْسِنًا فِي عِلْمِهِ مُتَوَاضِعًا فِيهِ، قَلِيلَ الْخَوْضِ فِيمَا لا يَعْنِيهِ"[2].

النوع الثامن والعشرون: معرفة آداب طالب الحديث.

قال ابن الصلاح: "فأول ما عليه تحقيق الإخلاص والحذر من أن يتخذه وصلة إلى شيء من الأغراض الدنيوية... وليسأل الله تبارك وتعالى التيسير والتأييد والتوفيق والتسديد وليأخذ نفسه بالأخلاق الزكية والآداب المرضية...وإذا أخذ فيه فليشمر عن ساق جهده واجتهاده ويبدأ بالسماع من أسند شيوخ مصره ومن الأولى فالأولى من حيث العلم أو الشهرة أو الشرف أو غير ذلك. وإذا فرغ من سماع العوالي والمهمات التي ببلده فليرحل إلى غيره...ولا يحملنه الحرص والشره على التساهل في السماع والتحمل والإخلال بما يشترط عليه في ذلك...وليستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح وغيرهما من الأعمال الصالحة فذلك زكاة الحديث...وليعظم شيخه ومن يسمع منه فذلك من إجلال الحديث والعلم ولا يثقل عليه ولا يطول بحيث يضجره فإنه يخشى على فاعل ذلك أن يحرم الانتفاع...ثم لا ينبغي لطالب الحديث: أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المتحلين بما هم منه عاطلون"[3].

وقد أشار أبو العرب إلى جُمَلٍ منها في ثنايا كتابَيْه، فمن ذلك: العمل بالحديث، وكثرة العبادة والزُّهْد في الدّنْيا، وتجنب مخالطة الأمراء والسلاطين أو الطّمع فيما عندهم، الرِّحْلة في طلب الحديث، وسأذكر أمثلة على ذلك فيما يلي:

---

[1] المصدر نفسه: 36.

[2] المصدر نفسه: 38.

[3] مقدمة ابن الصلاح: 143.

-قال في ترجمة شُقْرَانُ بْنُ عَلِيٍّ: "شُقْرَانُ بْنُ عَلِيٍّ، كَانَ رَجُلا صَالِحًا ضَرِيرَ الْبَدَنِ وَالْبَصَرِ، وَكَانَ يُقَالُ: بِأَنَّهُ مُسْتَجَابُ الدَّعْوَةِ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالدِّينِ وَالاجْتِهَادِ"[1].

-وقال عن زَكَرِيَّاءُ بنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ: "وَزَكَرِيَّاءُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ كَانَ ثِقَةً رَجُلا صَالِحًا، سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ، وَمِنْ غَيْرِهِ"[2].

-وفي الزّهد في الدنيا ذكر أيضا في قصّة زَكَرِيَّاءُ بنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ، قال أبو العرب: "سَمِعْتُ بْعَضَ الْمَشَايِخِ يُحَدِّثُ أَحْسَبُهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عِمْرَانَ، قَالَ: كَانَ زِيَادَةُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الأَغْلَبِ جَالِسًا وَعِنْدَهُ يَحْيَى بْنُ سَلامٍ، وَأَسَدُ بْنُ الْفُرَاتِ ، وَأَحْسَبُهُ قَالَ: وَأَبُو مُحْرِزٍ، وَزَكَرِيَّاءُ بْنُ الْحَكَمِ، فَأَتَى زِيَادَةُ اللَّهِ بِجِرَابٍ فِيهِ مَالٌ مِنْ قَسْطِيلِيَةَ، فَفَرِغَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِذَا فِيهِ خَلاخِيلُ وَأَسْوِرَةٌ وَحُلِيٌّ مِنْ حُلِيِّ النِّسَاءِ، وَدَنَانِيرُ عَيْنًا، فَقَالَ زِيَادَةُ اللَّهِ لُلْقَوْمِ الَّذِينَ حَضَرُوا: وَاللَّهِ مَا أَعْطَى هَذَا أَهْلَهُ وَهُمْ طَائِعُونَ. ثُمَّ لَمَّا كَانَ بَعْدَ سَاعَةٍ أَرَادَ الْقَوْمُ الْقِيَامَ، فَقَالَ لِيَحْيَى بْنِ سَلامٍ: هَاكَ، فَخَفَّ لَهُ فِي طَرْفِ رِدَائِهِ، وَقَالَ لأَسَدِ بْنِ الْفُرَاتِ: هَاكَ فَخَفَّ لَهُ فِي رِدَائِهِ، وَأَعْطَى الْقَوْمَ، فَأُخِذُوا كُلُّهُمْ، ثُمَّ قَالَ لِزَكَرِيَّاءَ بْنِ الْحَكَمِ: هَاكَ، فَقَالَ لَهُ زَكَرِيَّاءُ: أَنْتَ تُخْبِرُنَا أَنَّهُ إِنَّمَا أَعْطَوْهُ غَيْرَ طَائِعِينَ فَكَيْفَ نَأْخُذُهُ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، ثُمَّ خَرَجَ زَكَرِيَّاءُ فَلَمَّا وَلَّى جَعَلَ زِيَادَةُ اللَّهِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَهُوَ مُوَلٍّ، وَيَقُولُ: لِلَّهِ دَرُّكَ يَا بْنَ الْحَكَمِ"[3].

-أمّا الرّحْلة في طلب الحديث فقد أكثر أبو العرب من ذكرها خاصّة في كتابه الطبقات، سواء رحلة المغاربة إلى المشرق، أو دخول المشارقة إلى المغرب، وأذكر بعض الأمثلة في ذلك:

1- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَرُّوخَ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَرُّوخَ الْفَارِسِيُّ، كَانَ مِنْ شُيُوخِ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ، وَكَانَ مُسِنًّا مِمَّنْ رَحَلَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، فَلَقِيَ بِالْمَشْرِقِ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَقَدْ لَقِيَ أَيْضًا أَبَا حَنِيفَةَ، وَلَقِيَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِمَّنْ حَمَلَ عَنْ سُفْيَانَ، مِنْهُمْ زَكَرِيَّاءُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَكَانَ يُكَاتِبُ مَالِكًا، وَكَانَ مَالِكٌ يَعْرِفُهُ وَيُكَاتِبُهُ بِجَوَابِ مَسَائِلِهِ، وَكَانَ ثِقَةً فِي حَدِيثِهِ، وَتَعَافَى مِنَ الْقَضَاءِ لَمَّا وَلِيَ،

[1] المصدر نفسه: 61.

[2]: المصدر نفسه 86.

[3] المصدر نفسه.

وَقَدْ لَقِيَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، وَهِشَامَ بْنَ حَسَّانٍ وَالأَكَابِرَ، وَرُمِيَ بِشَيْءٍ مِنَ الْقَدَرِ حَتَّى تَبَيَّنَتْ بَرَاءَتُهُ"[1].

2-أَسَدُ بْنُ الْفُرَاتِ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: أَسَدُ بْنُ الْفُرَاتِ يُكْنَى: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَوْلَى بَنِي سُلَيْمٍ، كَانَ أَوَّلُهُ مِنْ خُرَاسَانَ مِنْ نَيْسَابُورَ، وَكَانَ قَدْ عُلِّمَ الْقُرْآنَ فِي قَرْيَةٍ عَلَى وَادِي بَجْرَدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِذَلِكَ أَبِي أَحْمَدُ بْنُ تَمِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، يَوْمَ اخْتَلَفَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ بِتُونُسَ يَتَعَلَّمُ مِنْهُ الْعِلْمَ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ، فَسَمِعَ مِنْ مَالِكٍ مُوَطَّأَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْعِرَاقِ فَلَقِيَ أَصْحَابَ أَبِي حَنِيفَةَ: أَبَا يُوسُفَ، وَأَسَدَ بْنَ عَمْرٍو، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ، وَغَيْرَهُمْ، وَكَتَبَ الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، وَالْمُسَيَّبِ بْنِ شَرِيكٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَلَقَدْ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو يُوسُفَ: لَقَدْ قَدِمْتُ بِمُوَطَّأِ مَالِكٍ أعطيته " فَقَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: إِنَّ أَبَا يُوسُفَ يَرْضَى مِنَ الْعِلْمِ بِشَمَّةٍ فَأَعْطَيْتُهُ أَنَا، قَالَ: فَأَخَذَهُ عَنِّي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ".

3-قال أبو العرب في ترجمة أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى الْمَدَنِيُّ الْهَاشِمِيُّ: "وَمِنَ الْقَادِمِينَ إِلَيْنَا مِنْ نَحْوِ هَذِهِ الطَّبَقَةِ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى الْمَدَنِيُّ الْهَاشِمِيُّ، وَكَانَ ثِقَةً، قَدِمَ إِلَيْنَا سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَخَرَجَ أَوَّلَ سَنَةِ سِتٍّ وَعِشْرِينَ. سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ مُوَطَّأَهُ وَغَيْرَهُ، وَسَمِعَ مِنَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَابْنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَمِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مُحَدِّثِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَكُتُبُهُ إِنَّمَا أَمْلاهَا مِنْ حِفْظِهِ، كَانَ مِنَ الْحُفَّاظِ، سَمِعَ مِنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سُحْنُونٍ، وَبَشَرٌ كَثِيرٌ، وَكَانَ مَعْرُوفًا بِمَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"[2].

4-وقال في ترجمة عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْكُوفِيُّ: "وَمِنَ الْقَادِمِينَ إِلَيْنَا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْكُوفِيُّ.سَمِعَ مِنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمِنْ كِبَارٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، وَعُمَرَ بْنِ ذَرٍّ، وَقُطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ. رَوَى عَنْهُ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ: سُلَيْمَانُ بْنُ عِمْرَانَ، وَهُوَ الَّذِي يُحَدِّثُ عَنْهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ، فِي وَاضِحَتِهِ"[3].

---

[1] المصدر نفسه: 34.

[2] الطبقات: 78.

[3] المصدر نفسه: 80.

5- الْحَسَنُ بْنُ هَانِئٍ:قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَمِنَ الْقَادِمِينَ عَلَيْنَا الْحَسَنُ بْنُ هَانِئٍ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ مُحَمَّدِ بْنِ الأَشْعَثِ الْقَادِمُ بِالْجُنْدِ إِلَى إِفْرِيقِيَّةَ. قَدْ حَدَّثَنِي جَبَلَةُ بْنُ حَمُّودٍ، عَنْ سُحْنُونٍ، أَنَّهُ كَانَ رَجُلا صَالِحًا مُبْرِزًا مُبَاعِدًا لأَهْلِ الزَّيْغِ"[1].

-وفي حفظ الكتاب وصيانته ودراسته: ذكر في قصة مقتل عباس الفارسي الملقّب بعبّاس المحدّث قال: "حَدَّثَنِي أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ رَأَى عَلَى بَعْضِ كُتُبِهِ دَرَسْتُهُ أَلْفَ مَرَّةٍ"[2].

النوع التاسع والعشرون: معرفة الإسناد العالي والنازل.

لقد أكرم الله أمّة مُحَمَّد ﷺ بالإسناد، فهو خصيصة من خصائص هذه الأمّة انفردت بها عن باقي الأمم، فليس هناك أمّة تروي كتبها السماوية أو كلام أنبيائها بالسّند إلّا هذه الأمّة الإسلامية، ولهذا حرص العلماء على التّبرّك بالاتصال بالنبي ﷺ، وكانوا يتنافسون على القرب منه أكثر، حتّى أنّهم كانوا يرحلون مسافات طويلة إذا علم أن شيخ شيخه لا يزال حيّا ليأخذ الحديث عنه مباشرة تبرُّكًا بالقُرْبِ من رسول الله ﷺ وطلبًا لعُلُوّ الإسناد، فكلّما كان عدد الرواة بينك وبين النبي ﷺ كثيرًا سُمِّيَ: (الإسناد النّازل)، وكلّما كان عددهم أقلّ سُمِّيَ: (الإسناد العالي).

1-تعريف العالي والنّازل لُغَةً: العالي مِن العُلُوّ وهو اسم فاعل ضدّ النزول[3]، والنّازِل مِن النُّزُول وهو اسم فاعل ضدّ العُلُوّ والارتفاع[4].

2-تعريفهما اصطلاحًا:

أ-الإسناد العالي: هو الذي يكون عدد رجاله أقلّ من عدد رجال إسناد آخر لنفس الحديث.

ب-الإسناد النّازل: هو الذي يكون عدد رجاله أكثر من عدد رجال إسناد آخر لنفس الحديث.

-مثال عن الإسناد العالي عند أبي العرب:

---

[1] المصدر نفسه: 93.

[2] المحن: 292.

[3] ينظر: لسان العرب: 15/ 90.

[4] مختار الصحاح: 308.

قال أبو العرب[1]: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَكَرِيَّا الْجَعْفَرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ يَوْمًا لأَصْحَابِهِ: هَلْ تَدْرُونَ مَنْ أَشَدُّ النَّاسِ بَلاءً فِي الدُّنْيَا قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: (أَشَّدهم بلَاء الْأَنْبِيَاء ثمَّ الصالحون وَإِنَّمَا يُبْلِي اللَّهُ الْعَبْدَ عَلَى قَدْرِ إِيمَانِهِ فَإِنْ كَانَ الإِيمَانُ شَدِيدًا كَانَ الْبَلاءُ عَلَيْهِ أَشَدَّ حَتَّى إِنَّ الْعَبْدَ يَمْشِي عَلَى الأَرْضِ وَمَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ)[2].

فهذا إسنادٌ ثلاثيٌّ عالٍ جِدًّا.

-مثال عن الإسناد النّازِل عند أبي العرب:

قال أبو العرب[3]: وحدثني بكر بن حَمَّاد قَالَ حدثنَا معد بن مُبشر هَذَا قَالَ حدثنَا حَمَّاد ابْن زَيْدِ عَن عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ عَنْ مُصْعَبٍ بن سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلاءً قَالَ (الْأَنْبِيَاء ثمَّ الأَمْثَلُ فَالأَمْثَلُ يُبْتَلَى الْعَبْدُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ فَإِنْ كَانَ دِينُهُ صُلْبًا اشْتَدَّ بَلاؤُهُ وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ ابْتُلِيَ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ فَلا يَزَالُ الْبَلاءُ بِالْعَبْدِ حَتَّى يَتْرُكَهُ يَمْشِي عَلَى الأَرْضِ وَمَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ)[4].

فهذا إسنادٌ نازل، فيه ستّةُ رواةٍ بين أبي العرب ورسول الله ﷺ.

النوع الثلاثون: معرفة المشهور من الحديث.

والمشهور من الحديث هو ما اشتهر بين الناس سواء كان صحيحا أو ضعيفًا، وقد يشتهر بين المحدّثين خاصّة، أو بينهم وبين غيرهم سواء من أهل العِلْم أو من العامّة، ويدخل فيه المتواتر الذي يحصل بكثرة عدد رواته القطْع بصِحّته.

ومن الأمثلة على الحديث المشهور عند أبي العرب حديث: (لا ترجعوا بعدي كُفّارًا يضربُ بعضكم رقاب بعض)، والذي قاله ﷺ في خُطْبة حجّة الوداع أمام عشرات الآلاف من الصّحابة، فهو مشهور من جهة أنه سمعه جمعٌ غفير من الصحابة.

---

[1] المحن: 57-58.

[2] سبق تخريجه.

[3] المحن: 56.

[4] سبق تخريجه.

-قال أبو العرب[1]: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُعَتِّبٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ وَحَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَحَدَّثَنَا رَبِيعَةُ بْنُ كُلْثُومٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ كُنْتُ بِوَاسِطَ الْقصبِ عِنْدَ عَبْدِ الأَعْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ فَقَالَ الآذِنُ هَذَا أَبُو الْعَالِيَةِ عَادِيَةُ الْجُهَنِيُّ فَقَالَ عَبْد الأَعْلَى أَدْخِلُوهُ فَدَخَلَ وَعَلَيْهِ مُقَطَّعَاتٌ فَإِذَا رَجُلٌ ضَرِبٌ كَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ فَلَمَّا قَعَدَ قَالَ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ بِيَمِينِكَ قَالَ نَعَمْ خَطَبَنَا يَوْمَ الْجُمُعَة فَقَالَ: (يَا أَيهَا النَّاس أَلا إِن دمائكم وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا هَلْ بَلَّغْتُ قَالُوا نَعَمْ قَالَ اللَّهُمَّ اشْهَدْ ثُمَّ قَالَ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)[2].

النوع الحادي والثلاثون: معرفة الغريب والعزيز.

قال أبو عبد الله بن مَنْدَه: "الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى: غريبا

فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى: عزيزا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثا سمي: مشهورا"[3]، قال ابن الصلاح: "الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إما في متنه وإما في إسناده. وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدودا من أنواع الغريب كما في الأفراد المضافة إلى البلاد...ثم إن الغريب ينقسم إلى:

-صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح.

-وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغريب.

وينقسم الغريب أيضا من وجه آخر:

-فمنه ما هو غريب متنا وإسنادا وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد.

---

[1] المحن: 104.

[2] سبق تخريجه.

[3] ينظر: مقدمة ابن الصلاح: 157.

-ومنه ما هو غريب إسنادا لا متنا؛ كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبا من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب.

-ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة. وهذا الذي يقول فيه (الترمذي): غريب من هذا الوجه.

ولا أرى هذا النوع ينعكس، فلا يوجد إذا ما هو غريب متنا وليس غريبا إسنادا، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به، فرواه عنه عدد كثيرون، فإنه يصير غريبا مشهورا، وغريبا متنا، وغير غريب إسنادا،لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد: فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول، متصف بالشهرة في طرفه الآخر كحديث: (إنما الأعمال بالنيات) وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشتهرة"[1].

وقد ذكر أبو العرب بعض الأحاديث الغريبة، كما أشار إلى الغرابة وأنها سبب لتضعيف الرّاوي، ومن ذلك:

1-قال أبو العرب[2]: وَحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ مِسْكِينٍ وَغَيْرُهُ عَنْ سُحْنُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلالٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لِكُلِّ أُمَّةٍ عَذَابٌ وَعَذَابُ أُمَّتِي السَّيْفُ)[3].

فهذا حديث غريب لم أجد أحدا من الأئمّة ذكره، ولم أجد له أصْلا في كتب السّنّة.

2-قال أبو العرب - في ترجمة وَأَبِي مَعْمَرٍ عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ التَّيْمِيُّ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ-:"قَدِمَ الْقَيْرَوَانَ، وَكَانَ قَدْ لَقِيَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَالْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، وَغَيْرَهُمَا، وَأَخَذَ عَنْهُ نَاسٌ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ طَرَابُلُسَ وَالْقَيْرَوَانِ، وَخَرَجَ إِلَى قُسْطَنْطِينَةَ فَمَاتَ بِهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِنَا الَّذِي أَلَّفْنَاهُ، فِي ثِقَاةِ الْمُحَدِّثِينَ وَضِعَافِهِمْ، وَبَيَّنَّا أَمْرَهُ، (وَهُوَ يَرْوِي مَنَاكِيرَ لا يَرْوِيهَا غَيْرُهُ عَنْ أَنَسٍ)، وَلَكِنَّهُ مَشْهُورٌ بِكَثْرَةِ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ"[4].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المحن: 57.

[3] لم أجده في أي من كتب السّنّة.

[4] الطبقات: 26.

3-في ترجمة عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ الْمَعَافِرِيّ ذكر الأحاديث الغريبة التي انفرد برفعها للنبي ﷺ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ الْمَعَافِرِيُّ، سَمِعَ مِنْ جِلَّةِ التَّابِعِينَ، وَكَانَ قَدْ وَلِيَ قَضَاءَ إِفْرِيقِيَّةَ، وَكَانَ عَدْلا، صُلْبًا فِي قَضَائِهِ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ أَحَادِيثَ، ذَكَرَهَا الْبُهْلُولُ بْنُ رَاشِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، يَقُولُ: جَاءَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ الإِفْرِيقِيُّ بِسِتَّةِ أَحَادِيثَ يَرْفَعُهَا إِلَى النَّبِيِّ، ﷺ، (لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَرْفَعُهَا)، حَدِيثُ (أُمَّهَاتِ الأَوْلادِ)، وَحَدِيثُ (الصُّدَائِيِّ) حِينَ أَذَّنَ قَبْلَ بِلالٍ، فَأَرَادَ بِلالٌ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ، عَلَيْهِ السَّلامُ: (إِنَّ أَخَا صُدَاءَ قَدْ أَذَّنَ، وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ) وَحَدِيثُ (إِذَا رَفَعَ الرَّجُلُ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ سَجْدَةٍ وَاسْتَوَى جَالِسًا، فَقَدْ تَمَّتْ صَلاتُهُ وَإِنْ أَحْدَثَ)، وَحَدِيثُ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلامُ: (لا خَيْرَ فِيمَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا)، وَحَدِيثُ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلامُ: (اغْدُ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا وَلا تَكُنِ الثَّالِثَ فَتَهْلِكَ) وَقَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلامُ: (الْعِلْمُ ثَلاثَةٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَضْلٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ).

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: فَلِهَذِهِ الْغَرَائِبِ الَّتِي لَمْ يَرْوِهَا غَيْرُهُ ضَعَّفَ ابْنُ مَعِينٍ حَدِيثَهُ"[1].

قُلتُ: والأصل أنّ الراوي لا يُضَعّف لبضعة أحاديث غريبة رواها، فلا يكاد راوٍ يخلو من رواية الغرائب، وإنّما يُضعّف الراوي إذا كثر الوهم والخطأ في حديثه.

النوع الثاني والثلاثون: معرفة غريب الحديث.

وهو نوع من أنواع الشّرْح الحديثي، وهو مهمّ جدّا لفهم معاني أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وتسهيل استنباط الأحكام والفوائد منها. وقد وجدتُ أنّ أبا العرب يشرح معاني الألفاظ الغريبة في أحاديث وآثار رواها في كتابَيْه الطّبقات والمِحَن، بعضها من شرْحه وبعضها ينسبها إلى غيره سواء من سمعها من شيوخه بسؤالهم عن معناها، أو نقلها في الرواية عن بعض رواة الأثر، وذلك في ثمانيةِ مواضع أذكر منها ثلاثة[2] فيما يلي:

[1] الطبقات: 27.

[2] ينظر لأمثلة أخرى: الطبقات: 7-20، والمحن: 162-332-456.

1-قال أبو العرب: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بِسْطَامٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُؤَذِّنِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سِنَانِ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (عِظَمُ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلاءِ وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أحب قوما ابْتَلَاهُم فَمن رَضِي فَلَهُ الرضى وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ).

قَالَ أبو العرب: مَعْنَى قَوْلِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: (مَنْ رَضِي فَلَهُ الرضى أَرَادَ أجر الصابر قَالَ الله تَعَالَى [إِنَّمَا يُوفى الصَّابِرُونَ أجرهم بِغَيْر حِسَاب] (الزمر: 39)[1].

2-قال أبو العرب: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، ﷺ: (خَيْرُ الأَرْضِ مَغَارِبُهَا)، وَذَكَرَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عِمْرَانَ الأَخْفَشِ: (أَنَّ الْمَغَارِبَ الَّتِي عُنِيَتْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: الشَّامُ)[2].

3-قال أبو العرب: وَحدثنَا يَحْيَى بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ لَمَّا بَايَعُوا الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ لَمْ يَلْبَثُوا إِلا قَلِيلا حَتَّى طُعِنَ طَعْنَةً أَشْوَتْهُ فَازْدَادَ لَهُمْ بُغْضًا وَازْدَادَ مِنْهُمْ ذُعْرًا فَحِينَئِذٍ كَاتَبَ الْحَسَنُ مُعَاوِيَةَ وَأَرْسَلَ إِلَيْهِ.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ قَوْلُهُ: (أَشْوَتْهُ يَعْنِي أَخْطَأَتْ مَقَاتِلَهُ وَقَدْ جَاءَ فِي الحَدِيث إِن الذُّنُوب جراحات فَمِنْهَا شواء وَمِنْهَا مقتلة فالشواء مَا أَخطَأ المقتل كَذَاك فَسَّرَهُ لِي يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلامٍ)[3].

النوع الثالث والثلاثون: معرفة المسلسل من الحديث.

والتسلسل: "عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحدًا بعد واحدٍ على صفة أو حالة واحدة"[4]، ومنه ما يكون صفة للرواية والتحمل كالمسلْسل (بحدّثنا) فيروي كل الرواة من أوّل السند إلى آخره بصيغة (حدّثنا)، ومنه ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم كالمسلسل بالتشْبيك باليد، أو المسلسل بالشاميين أو المصريين أو المدنيين أو نحو ذلك.

---

[1] هذا فيه تأويل لصفة الرضا بالأجر.

[2] المصدر السابق: 11.

[3] المصدر السابق: 141.

[4] مقدمة ابن الصلاح: 161.

وقد ذكر أبو العرب بعض الأحاديث المسلسلة بالأفارقة أذكر منها مثالا واحِدًا:

-قال أبو العرب[1]: وَحَدَّثَنِي فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ الصُّمَادِحِيُّ، عَنْ أَبِيهِ مُعَاوِيَةَ الصُّمَادِحِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، ﷺ: (يُحْشَرُ مِنْ إِفْرِيقِيَّةَ قَوْمٌ، وُجُوهُهُمْ مِثْلُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ)[2]. فهذا الإسناد مُسلسل بالأفارقة إلّا أنّه مُرْسل لأنّ أبا عبد الرحمن الحُبُلّي تابعي لم يسمع من رسول الله ﷺ.

النوع الرابع والثلاثون: معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه.

لم أجد له ذِكرًا في كتابَيْ أبي العرب سواء الطبقات أو المِحَن.

النّوع الخامس والثّلاثون: معرفة المُصَحّف من أسانيد الأحاديث ومتونها.

أ-لغة: اسم مفعول من " التصحيف " وهو الخطأ في الصحيفة ومنه " الصَّحَفِيُّ " وهو الذي يروي الخطأ عن قراءة الصُّحُف فيغير بعض ألفاظها بسبب خطئه في قراءتها[3].

قال السيوطي: "قال المعري: أصل التصحيف أن يأخذ الرجلُ اللفظ من قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب، وقد وقع فيه جماعةٌ من الأجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومَنْ يَعْرَى من الخطأ والتصحيف"[4].

ب-اصطلاحاً: تحويل الكلمة في الحديث عن الهيئة المتعارفة إلى غير ما رواها الثقات لفظاً أو معني.[5]

وقد يستعمل بعض المحدّثين مصطلح التحريف مكان التّصحيف، إلا أنّ الغالب عليهم استعمال مصطلح (التّصْحيف)[6]. والتصْحيف منه ما يقع في المتْنِ ومنه ما يقع في السّند.

---

[1] الطبقات: 2.

[2] لم أجدْه في أي كتاب من كتب السّنّة.

[3] انظر: لسان العرب: 9/ 187.

[4] المزْهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 2/ 302.

[5] التصحيف وأثره في الحديث والفقه: 40.

[6] المرجع نفسه.

وقد أشار أبو العرب إلى التّصْحيف في ترجمة أَبي يَحْيَى حَمَّادُ بْنُ يَحْيَى:

قال أبو العرب: "وَأَبُو يَحْيَى حَمَّادُ بْنُ يَحْيَى، وَيُعْرَفُ بِالسَّجْلَمَاسِيِّ، سَمِعَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرٍ السَّهْمِيِّ، وَمِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجِشُونِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَدِمَ بِفِقْهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجِشُونِ الْقَيْرَوَانَ فِيمَا عَلِمْتُ. وَقَدْ سَمِعَ مِنْ سُحْنُونٍ، وَكَانَ شَيْخًا صَالِحًا، كَانَ تَاجِرًا، (وَفِي كُتُبِه تَصْحِيفٌ كَثِيرٌ لَمْ يَكُنْ يَقُومُ بِهَا)، سَمِعَ مِنْهُ عَامَّةُ أَصْحَابِ سُحْنُونٍ، وَحَمَلُوا عَنْهُ"[1].

فأشار أبو العرب هنا إلى أن حمّاد بن يحيى لم يكن يقوم بكتبه، أي لم يكن يقابلها أو يصحّحها حتى كثر فيها التّصْحيف والخطأ.

-كما ذكر أبو العرب أحد المحدّثين بما يُمْتدحُ به من كثرة دراسته لكتابه وعنايته به، وذلك عند حديثه عن مقْتل عَبَّاسٍ الْفَارِسِيِّ وكان يُدْعى: (عباس المحدِّث)، قال أبو العرب: "حَدَّثَنِي أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ رَأَى عَلَى بَعْضِ كُتُبِهِ دَرَسْتُهُ أَلْفَ مَرَّةٍ"[2].

النوع السادس والثلاثون: معرفة مُخْتلف الحديث.

قال الإمام النّووي: "هذا من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث، والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني"[3]، ولأهمّيته ألّف فيه العلماء منذ القديم، ويعود في هذا الموضوع إلى منتصف القرْن الثاني الهجري حيث ظهر النزاع بين المدرسة السُّنّيّة ومدرسة أهل الاعتزال[4] الذين حكّموا العقل على النصّ وقدّموه عليه[5]، وأوّل مَنْ ألّف فيه فيما وصل إلينا من كتب هو الإمام الشّافعي (ت204هـ) في كتابه: (اختلاف الحديث)، وابن قُتَيْبة (ت276هـ) في كتابه: (تأويل مختلف الحديث)، والإمام أبي

---

[1] الطبقات: 118.

[2] المحن: 292.

[3] التقريب والتيسير: 20.

[4] المعتزلة: هي فِرْقة من فرق المسلمين التي خالفت أهل السّنّة في بعض أصول الدين، ظهرت بمدينة البصرة عندما اعتزل واصل بن عطاء (ت131هـ) مجلس الحسن البصري وأخذ يقرّر أصولا ليست على مذهب السّلف، فسُمُّوا بذلك (المعْتزِلة).انظر: الملل والنّحل للشهرستاني: 1/ من 46 إلى 49.

[5] انظر: مشكل الحديث دراسة تأصيلية معاصرة لفتح الدين البيانوني: 40.

جعفر الطّحَاوي (ت321هـ) في كتابه: (بيان مُشْكل الآثار) وغيرهم، ومن أحسن كتب المعاصرين في ذلك كتاب: (قواعد رفع الاختلاف في الحديث النّبوي) للدكتور سعد فجحان الدّوسري.

1-تعريفه لغة: هو مأخوذ من الاختلاف، والاختلاف مصدر الفِعْل (اختلف)، وتخالف الأمران: لم يتّفِقا، والمخالفة: أنْ يأخذ كلُّ واحِدٍ طريقًا غيْر طريق الآخر[1].

2-تعريفه اصطلاحا:

عرّفه الإمام الحاكم النّيسابوري بقوله: "سُنَنٍ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُعَارِضُهَا مِثْلُهَا فَيَحْتَجُّ أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ بِأَحَدِهِمَا، وَهُمَا فِي الصِّحَّةِ وَالسَّقَمِ سِيَّانُ"[2].

وعرّفه النّووي بقوله: "وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما"[3]

وما يؤخذ على أغلب تعريفات المتقدمين هو أنّ بعضهم لا يشير إلى أنّ التعارض ظاهري وليس حقيقي، وأغلبهم لا يشترط في الأحاديث التي ظاهرها التّعارض الصّحّة والقَبول، لذا فأحسن التعريفات له هو:

"الحديث المقْبول الذي يُعارَض بمثله تعارُضًا في الظّاهر"[4].

أو هو (أن يوجد حديثان أو أكثر متساويان في القبول والصّحّة متضادّان في المعنى ظاهرًا، فيُفّق بينهما، أو يعتبر أحدهما ناسخًا للآخر، أو يُرجّح أحدهما على الآخر أو يُتوّقف في شأنهما)[5].

وقد ذكر أبو العرب قصةً فيها اختلاف تامّ بين روايتين لها، إحداها من طريق عبد الملك بن أبي كريمة، والأخرى من طريق جابر بن عثمان، كلاهما عن عبد الرحمن بن زياد بن أنْعُم:

-طريق عبد الملك بن أبي كريمة:

---

[1] انظر: مختار الصّحاح: 196.

[2] معرفة علوم الحديث: 122.

[3] التقريب والتيسير: 20.

[4] قواعد رفع الاختلاف في الحديث النبوي: 27. وانظر لزيادة التفصيل في ذلك كتاب: مختلف الحديث وجهود المحدّثين فيه دراسة نقديّة للدكتور الهادي روشو: من 31 إلى 39.

[5] انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للدكتور مُحَمَّد مُحَمَّد أبو شهبة: 441.

قَالَ أبو العرب: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي كُرَيْمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، قَالَ: كُنْتُ وَأَنَا غُلامٌ مَعَ عَمِّي بِقَرْطَاجَنَّةَ، فَإِذَا بِقَبْرٍ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ بِالْحِمْيَرِيَّةِ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الأَرَاشِيّ، رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَالِحٍ النَّبِيِّ، بَعَثَنِي إِلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، أَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ أَتَيْتُهُمْ ضُحًى، فَقَتَلُونِي ظُلْمًا، حَسِيبُهُمُ اللَّهُ.قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ: وَرَوَاهُ غَيْرُ دَاوُدَ[1].

– طريق جابر بن عثمان:

قَالَ أبو العرب: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، أَيْضًا قَالَ: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ جَابِرِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى قَرْطَاجَنَّةَ مَعَ عَمٍّ لِي، فَأَصَبْتُ كَهَيْئَةِ الدَّرَجِ، يَعْنِي: مِثْلَ الْقَبْرِ، فَإِذَا فِيهِ رَجُلٌ مُسَجًّى عَلَيْهِ ثَوْبٌ، وَإِذَا مَكْتُوبٌ عِنْدَ رَأْسِهِ: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الأَرَاشِيّ، رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ شُعَيْبٍ، إِلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، أَتَيْتُهُمْ ضُحًى، فَقَتَلُونِي ظُلْمًا، حَسِيبُهُمُ اللَّهُ)[2].

قَالَ أبو العرب: (فَاخْتَلَفَ) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي كُرَيْمَةَ، وَجَابِرُ بْنُ عُثْمَانَ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: صَالِحٍ، وَقَالَ الآخَرُ: شُعَيْبٍ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ أَيُّ ذَلِكَ الصَّوَابُ[3].

ورغم التعارض التام بين الروايتين توقّف أبو العرب ولم يرجّح إحداهما على الأخرى، ولعلّ ذلك لتساوي الطريقين في الدرجة.

فقد وصف أبو العرب ذلك بالختلاف بين الرّوايات.

النوع السابع والثلاثون: معرفة المزيد في متصل الأسانيد.

لم أجد له ذكرا في كتابَيْ أبي العرب الطبقات والمحن.

النوع الثامن والثلاثون: معرفة المُرْسَلِ الخَفِيّ.

[1] الطبقات: 7.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

1- لغة: المرسَل لغة: اسم مفعول من الإرسال، بمعنى الإطلاق، كأن المرسِل أطلق الإسناد ولم يصله. والخفي: ضد الجلي؛ لأن هذا النوع من الإرسال غير ظاهر، فلا يدرك إلا بالبحث.

2- اصطلاحا: "أن يروي الراوي عمن لقيه، أو عاصره، ما لم يسمع منه، بلفظ يحتمل السماع وغيره كـ (قال)"[1].

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ- في ترجمة عبد الملك بن أبي كريمة -: "وَلَهُ كِتَابٌ فِي الزُّهْدِ فِيهِ رِجَالٌ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُمْ مِثْلُ: مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيِّ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، وَغَيْرِهِمْ. وَيُقَالُ: إِنَّ كِتَابَ (الزُّهْدِ) إِنَّمَا هُوَ كُلُّهُ عَنْ مَيْسَرَةَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْهُمْ. وَيُقَالُ: إِنَّهُ سَمِعَ مِنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ"[2].

وفي هذا إشارة إلى أنّ ابن أبي كريمة قد أرسل الإسناد عمّن لم يسمع منهم ليوهم أنّه سمع منهم وذلك لمعاصرته لهم، إلّا أنّ أبا العرب بيّن أنّه لم يسمع منهم مباشرة وإنّما بواسطة أخفاها وهو مَيْسرة بن عبد ربّه، وهذا من أنواع الإرسال الخفيّ.

النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصّحابة ﷺ.

1-تعريفه لغة: "(ص ح ب): صَحِبْتُهُ أَصْحَبُهُ صُحْبَةً فَأَنَا صَاحِبٌ وَالْجَمْعُ صَحْبٌ وَأَصْحَابٌ وَصَحَابَةٌ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَمَنْ قَالَ صَاحِبٌ وَصُحْبَةٌ فَهُوَ مِثْلُ فَارِهٍ وَفَرِهَةٍ وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ لِمَنْ حَصَلَ لَهُ رُؤْيَةٌ وَمُجَالَسَةٌ وَوَرَاءَ ذَلِكَ شُرُوطٌ لِلْأُصُولِيِّينَ وَيُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى مَنْ تَمَذْهَبَ بِمَذْهَبٍ مِنْ مَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ فَيُقَالُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ وَكُلُّ شَيْءٍ لَازَمَ شَيْئًا فَقَدْ اسْتَصْحَبَهُ"[3].

2-تعريفه اصطلاحًا: اختلفت تعريفات العلماء للصحابي ولكن أحسن هذه التعريفات وأدقّها:

هو مَنْ لقِيَ[4] النبي ﷺ على وجْه العادة[1] مُؤْمِنًا به ومات على الإسلام وإنْ تخلّلتْ ذلك رِدّةٌ[2].

---

[1] تيسير مصطلح الحديث للطّحّان: 105.

[2] الطبقات: 248.

[3] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن مُحَمَّد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس: 1/ 333.

[4] وهي أشمل من كلمة: (رأى) فيدخل فيها الصّحابة العُميان كابن أمّ مكتوم وغيره.

3-فائدته:

وهو علم مهم جدّا في حفظ السّنّة وتنقيتها، وبه يتميّز المرْسل من المتّصل.

وقد ذكر أبو العرب الصحابة الذين دخلوا إفريقية، وأشار من خلال العنوان الذي جعله لذلك الفصل إلى مفهوم الصّحابيّ عنده فقال رحمه الله: "تَسْمِيَةُ مَنْ دَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلامُ وَمَنْ رَآهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ صُحْبَةٌ"[3]، وهذا يحتمل أشياء:

أ-أنّه لا يكتفي في إثبات الصّحْبة بمجرّد الرّؤية للنبي ﷺ وإنّما لابد من طول المكْث معه صلى الله عليه وسلم منهم مَنْ حدّدها بسنة كاملة، وبهذا يكون أبو العرب أحد القائلين بشرط طول المكث مع النبي ﷺ لتثبت له الصّحْبة.

ب-أنّه يقصد بمَن رآه وليست له صُحْبة أولئك الذين رأوه في حال كفرهم ولم يسلموا إلا بعد موت النبي ﷺ.

ج-أنّه يقصد بقوله: (وإنْ لم تكُن له صحبة) أي أنّه صحابيٌّ من جهة أنّه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولكنّه ليس له طول مُكْث مع النبي ﷺ ومثالهم رسل القبائل الذين كان فيهم من يأتي إلى النبي ﷺ فيبقى معه ساعة من الزّمن يسأله فيأخذ جوابه ثم يرحل ولا يرى النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أبدًا.

ذكر أبو العرب أسماء مجموعة من الصحابة الذين دخلوا إفريقية فقال: دَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَحَمْزَةُ بْنُ عَمْرٍو الأَسْلَمِيُّ ، وَسَلَمَةُ بْنُ الأَكْوَعِ، وَبِلالُ بْنُ الْحَارِثِ الْمُزَنِيُّ، وَكَعْبُ بْنُ عَمْرٍو، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَرَبِيعَةُ بْنُ عَبَّادٍ الدِّيلِيُّ، وَزِيَادُ بْنُ الْحَارِثِ الصُّدَائِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ

---

[1] ليخرج بذلك مَنْ لقيهم النبي ﷺ على غير وجه العادة كالأنبياء الذين التقوا به في الإسراء والمِعْراج أو من لقي النبي يقظة على رأي كثير من كبار الأئمة الذين قالوا بجواز رؤية النبي ﷺ يقظة ، قال النفراوي: "يجوز رؤيته عليه الصلاة والسلام في اليقظة والمنام باتفاق الحُفّاظ، وإنّما اختلفوا: هل يرى الرّائي ذاته الشريفة حقيقة أو يرى مثالا يحكيها؟" الفواكه الدّواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني أحمد بن غُنَيم النفراوي المالكي: 4/ 2185.

[2] انظر: النّكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر علي عبد الحميد الحلبي ط مكتبة الثقافة عدن_اليمن بدون تاريخ: ص 149.

[3] الطبقات: 16.

الْعَامِرِيُّ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ حُدَيْجٍ، وَبُسْرُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَيُقَالُ: ابْنُ أَبِي أَرْطَاةَ، وَقَدْ جَعَلَ لَهُ مُسْنِدًا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَبُو زَمْعَةَ الْبَلَوِيُّ، وَبِهَا مَاتَ"[1].

وقَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَدَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَبِيحَةَ، وَقَدْ رَأَى النبي ﷺ، وَعَمْرَو بْنَ عَوْفٍ الْمُزَنِيَّ[2].

وقوله هذا يرجّح أنّ قصْده بعنوان هذا الفصل أنّ الصُّحْبة تثبتُ للصحابيّ بمجرّد رؤيته للنبي ﷺ وليس بطول المكْث معه.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ نَافِعٍ لَمَّا دَخَلَهَا كَانَ مَعَهُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، فِي حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ: إِنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ حُدَيْجٍ، كَانَ مَعَهُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ نَاسٌ كَثِيرٌ"[3].

وهذا يدلُّ على أن عددا كبيرا من الصّحابة دخلوا إفريقية.

-كما أنّ أبا العرب يشير إلى نفي الصُّحْبة عمّن وقع الخلاف فيه: هل هو صحابيٌّ أم لا؟، ومثال ذلك عُقْبةُ بن نافعٍ[4]، حيث أنّ أبا العرب: ذكره في طبقة جِلّة التابعين الذين دخلوا إفريقية[5]. وقال عنه ابن عبد البرّ: "عقبة بْن نَافِع بْن عبد قَيْس الفهري. ولد على عهد رسول

---

[1] المصدر السابق: 16-17.

[2] وَهُوَ عَمْرو بْن عوف بْن زَيْد بْن مليحة، ويقال ملحة بْن عَمْرو بْن بَكْر بْن أفرك بْن عُثْمَان بْن عمرو بن أدّ ابن طابخة بْن إلياس بْن مضر، وكل من كَانَ من ولد عَمْرو بْن أد بْن طابخة فهم ينسبون إِلَى أمهم مزينة بِنْت كلب بْن وبرة. كان عَمْرو بْن عوف الْمُزْنِيّ قديم الإسلام، يقال: إنه قدم مع النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المدينة، ويقال: إن أول مشاهده الخندق، وكان أحد البكاءين الذين قَالَ الله تعالى فيهم: تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ من الدَّمْعِ... الآية. انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: 3/ 1196.

[3] الطبقات: 17.

[4] هو عقبة بن نافع بن عبد القيس بن لقيط بن عامر بن أمية بن الطرب بن أمية بن الحارث بن فهر القرشي ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم وكان أبوه ممن نخس بزينب بنت النبي صلى الله عليه و سلم لما توجهت الى المدينة ومات أبوه قبيل الفتح ذكر ذلك الزبير بن بكار وكان عمرو بن العاص خال عقبة وشهد فتح مصر واختط بها ثم ولاه يزيد بن معاوية إمرة المغرب وهو الذي بنى القيروان قال بن يونس يقال له صحبة ولا يصح. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: 3/ 1075الإصابة في تمييز الصّحابة: 5/ 64، سير أعلام النبلاء: 3/ 532.

[5] قال أبو العرب: "تسْمِيَةُ مَنْ دَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ مِنْ جِلَّةِ التَّابِعِينَ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ، دَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ مِنْ جِلَّةِ التَّابِعِينَ: مَعْبَدٌ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ، وَعَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَالْمُطَّلِبُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ، وَالسَّائِبُ بْنُ عَامِرِ بْنِ هِشَامٍ، وَمَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، (وَعُقْبَةُ بْنُ نَافِعٍ الْفِهْرِيُّ)، مَرَّتَيْنِ وَقُتِلَ بِهَا، وَالْحَارِثُ بْنُ الْحَكَمِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ، وَعَبْدُ

الله صلى الله عليه وَسَلَّمَ. لا تصح لَهُ صحبة"[1]. وقال عنه الذّهبي: "عقبة بن نافع القرشي الفهري الأمير، نائب إفريقية لمعاوية وليزيد، وهو الذي أنشأ القيروان، وأسكنها الناس. وكان ذا شجاعة وحزم وديانة، لم يصح له صحبة، شهد فتح مصر واختط بها"[2].

النوع الموفّي أربعين: معرفة التابعين.

1-تعريفه لغة: هو مِن الفعل (تَبِع) بمعنى: مشى خلْفه، وتابعيّ أصلها من (تابع) وهو اسم فاعل[3].

2-تعريفه اصطلاحا: هو كلّ مَنْ لقي صحابيًّا مسلما ومات على الإسلام، وقيل هو كلّ مَنْ صحِب الصّحابيّ[4].

3-أهمّيّته:

وهو علم مهمّ جدّا خاصّة في معرفة المرْسَل.

وقد أشار أبو العرب إلى كثير من الرواة بأنّه تابعي سواء في كتابه الطّبقات أو المِحَن، وسواء بالتصريح بسماعه من الصّحابي، أو بوصفه بأنّه تابعي، وسأذكر ذلك كما يلي:

أ-التصريح بلقائه الصحابي وسماعه منه:

ومن هؤلاء التابعي الجليل: كثير بن سُلَيْم (ت بعد 170هـ)[5].

الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَزُهَيْرُ بْنُ قَيْسٍ الْبَلَوِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَوْسٍ الأَنْصَارِيُّ، وَحَنَشُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّنْعَانِيُّ، وَهُوَ الَّذِي افْتَتَحَ شِبْهَ جَزِيرَةِ أَبِي شَرِيكٍ، وَقَتَلَ أَهْلَهَا، وَجَّهَهُ إِلَيْهَا أَبُو الْمَهَاجِرِ دِينَارٌ. انظر: الطبقات: 18.

[1] الاستيعاب: 3/ 1075.

[2] سير أعلام النّبلاء: 4/ 500.

[3] انظر: مختار الصّحاح: 83.

[4] انظر: تيسير مصطلح الحديث: 201.

[5] هو كثير بن سليم الضبي أبو سلمة المدائني وليس بالأيلي، روى عن أنس بن مالك والضحاك بن مزاحم والحسن البصري وعنه أبو عامر العقدي ويحيى بن إسحاق السيلحيني وأبو تميلة يحيى بن واضح واسماعيل بن ابان الوراق وسلام ابن سليمان المدائني وأحمد بن يونس وأبو صالح كاتب الليث وعمرو بن عون الواسطي وجبارة ابن المغلس وآخرون. قال عبدالله بن علي بن المديني عن أبيه كثير صاحب أنس ضعيف وكان يحدث عن أنس أحاديث يسيرة خمسة أو نحوها فصارت مائة حديث وقال الدوري عن ابن معين، ضعفه ابن المديني، وأبو حاتم. وقال النسائي: متروك. وقال أبو زرعة: واه.وقد وهم ابن حبان فقال: هذا هو كثير بن عبدالله من أهل الابلة، وليس كذلك. وقال الدارقطني: كثير بن سليم من أهل الكوفة،

قال أبو العرب[1]: وَحَدَّثَنِي بَكْرُ بن حَمَّاد (2) قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو نَجْدَةَ قَالَ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ لَقِيتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ بِوَاسِطَ الْقصبِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ جَعَلَ اللَّهُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ رَجُلا مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَوْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَيُقَالُ يَا مُسْلِمُ هَذَا فِدَاؤُكَ مِنَ النَّارِ)[2].

2-أنْ ينقل عن غيره أنّه تابعيّ:

ومن ذلك قوله في التابعيّ الجليل سعيد بن جُبَيْر (ت95هـ)[3]: "قَالَ أَبُو الْحَسَنِ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ كُوفِيٌّ تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ"[4].

3-أن يصرّح هو بأنّه روى عن صحابي:

كقوله في أبي الأبيض: "وَأَبُو الأَبْيَضِ أَيْضًا قَدِمَ إِفْرِيقِيَّةَ، رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَكْثُرِ الآخِذُونَ عَنْهُ"[1].

كذا قال، والظاهر أنه بصرى سكن المدائن. وقال ابن عدى: يكنى أبا هشام. روى عباس عن يحيى: ضعيف. وقال البخاري: كثير أبو هشام أراه ابن سليم، عن أنس: منكر الحديث. ذكره ابن حبّان في الثقات وذلك أنّه وهم فظنّه كثير بن عبد الله الأبُلّي. ينظر: تهذيب الكمال: 24/ 118، ميزان الاعتدال: 3/ 405، تهذيب التهذيب: 8/ 372-373.

[1] المحن: 56.

[2] سبق تخريجه.

[3] هو سعيد بن جبير ابن هشام، الإمام، الحافظ، المقرئ، المفسر، الشهيد، أبو مُحَمَّد -ويقال: أبو عبد الله الأسدي، الوالبي مولاهم الكوفي، أحد الأعلام. روى عن: ابن عباس -فأكثر وجود- وعن: عبد الله بن مغفل، وعائشة، وعدي بن حاتم، وأبي موسى الأشعري في "سنن النسائي"، وأبي هريرة، وأبي مسعود البدري -وهو مرسل- وعن: ابن عمر وابن الزبير، والضحاك بن قيس، وأنس، وأبي سعيد الخدري. وروى عن التابعين؛ مثل: أبي عبد الرحمن السلمي، وكان من كبار العلماء. قرأ القرآن على ابن عباس. قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وطائفة.وحدث عنه: أبو صالح السمان، وآدم بن سليمان والد يحيى، وأشعث بن أبي الشعثاء، وأيوب السختياني، وبكير بن شهاب، وثابت بن عجلان، وأبو المقدام ثابت بن هرمز، وجعفر بن أبي المغيرة، وأبو بشر جعفر بن أبي وحشية، وحبيب بن أبي ثابت، وحبيب بن أبي عمرة، وحسان بن أبي الأشرس، وحصين، والحكم، وحماد، وخصيف الجزري، وذر الهمداني، وزيد العمي، وسالم الأفطس، وسلمة بن كهيل، وسليمان بن أبي المغيرة، وسليمان الأحول، وسليمان الأعمش، وسماك بن حرب، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو حصين الأسدي، وأبو الزبير المكي، وأبو الصهباء الكوفي، وأبو عون الثقفي، وأبو هاشم الرماني، وخلق كثير استشهد على يد الحجاج سنة خمس وتسعين ولم يكمل الخمسين سنة من عمره. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 5/ 187، تهذيب التهذيب: 4/ 11، تهذيب الكمال: 10/ 358.

[4] المحن: 238.

4-وصفه لعدّة رجال بأنّهم من التابعين:

ومن ذلك في ذكره للتابعين الذين دخلوا إفريقية، قال أبو العرب: "دَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ مِنْ جِلَّةِ التَّابِعِينَ: مَعْبَدٌ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ، وَعَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَالْمُطَّلِبُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ، وَالسَّائِبُ بْنُ عَامِرِ بْنِ هِشَامٍ، وَمَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، (وَعُقْبَةُ بْنُ نَافِعٍ الْفِهْرِيُّ)، مَرَّتَيْنِ وَقُتِلَ بِهَا، وَالْحَارِثُ بْنُ الْحَكَمِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَزُهَيْرُ بْنُ قَيْسٍ الْبَلَوِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَوْسٍ الأَنْصَارِيُّ، وَحَنَشُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّنْعَانِيُّ، وَهُوَ الَّذِي افْتَتَحَ شِبْهَ جَزِيرَةِ أَبِي شَرِيكٍ، وَقَتَلَ أَهْلَهَا، وَجَّهَهُ إِلَيْهَا أَبُو الْمَهَاجِرِ دِينَارٌ"[2].

النوع الحادي والأربعون: معرفة الأكابر الرواة عن الأصاغر.

والكبر لا يختص فقط بالسّنّ بل حتى بالعلم والفضل والصّحْبة للنبيّ ﷺ وغير ذلك.

-فائدة هذا العلم:

1-أنْ لا نتوهّم أنّ المرْوي عنه أفضل وأكبر من الراوي.

2-رفع توهّم انقلاب السّند، حيث قد يعتقد من يرى في السند رواية الكبير عن الصغير أنّ السند مقلوب وهو غير مقلوب[3].

ومما ذكره أبو العرب: أخذ عبد الله بن عمر وهو عن سعيد بن المسيّب وهو أكبر منه في الفضل والسِّنّ، فابن عمر صحابي وابن المسيّب تابعي وابن عمر أكبر في السّنّ من ابن المسيّب.

قال أبو العرب: "قَالَ وَسَمِعْتُ ابْنَ وَهْبٍ يُحَدِّثُ بِهَذَا قَالَ أَصْبَغُ وَأَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُرْسِلُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ يَسْأَلُهُ عَنْ أَقْضِيَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَسَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ وُلِدَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ لِسَنَتَيْنِ مَضَيَتَا مِنْ خِلافَةِ عُمَرَ وَمَاتَ عُمَرُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ ابْنُ ثَمَانٍ قَدْ عَقِلَ وَسَمِعَ مِنْ عُمَرَ"[4].

---

[1] الطبقات: 26.

[2] الطبقات: 18.

[3] انظر: إسبال المطر على قصب السّكّر للأمير الصنعاني: 216.

[4] المحن: 313.

النوع الثاني والأربعون: معرفة المُدبَّج وما عداه من رواية الأقران بعضهم عن بعض.

لم أجِد له ذِكْرًا ولا إشارةً عند أبي العرب في كِتابَيْهِ الطبقات والمِحَن.

النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة.

وهو عِلْم يهتمّ بمعرفة الإخْوة مِن الرّواة سواء من الصحابة أو من دونهم، قال النووي: " هو إحدى معارفهم، أفرده بالتصنيف ابن المديني ثم النسائي، ثم السراج وغيرهم. مثال الأخوة في الصحابة: عمر، وزيد، ابنا الخطاب، وعبد الله وعتبة، ابنا مسعود..."[1]، ثم ذكر مجموعة من الإخوة من الصحابة والتابعين وأتباعهم[2].

وقد أشار أبو العرب إلى كثير من الإخوة من الصحابة والتابعين ومَن دونهم في كتابَيْه الطبقات والمِحَن، سأقتصر على ذكر خمسة أمثلة عليها.

1-سحنون وأخوه حبيب:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَلَقَدْ حَدَّثَنِي جَبَلَةُ بْنُ حَمُّودٍ، (عَنْ سُحْنُونٍ، عَنْ أَخِيهِ حَبِيبٍ)، عَنِ ابْنِ فَرُّوخَ، بِحَدِيثٍ وَاحِدٍ"[3].

2-عبد الله بن غانم (ت191هـ)[4] وأخوه سعيد بن غانم:

---

[1] التقريب والتيسير للنووي: 96.

[2] المرجع السابق: 97.

[3] الطبقات: 36.

[4] هو عبد الله بن عمر بن غانم بن شراحيل بن ثوبان بن مُحَمَّد بن شريح بن شراحيل بن الحنف بن ايمن بن ذي النبط بن فوز بن ذي رعين. كنيته أبو عبد الرحمان، كذا نسبه ابن شعبان وابن حارث وأبو العرب. وقال البخاري في التاريخ: عبد الله بن عمر النميري عن يونس بن عبد الله، سمع من الثوري وحجاج بن منهال، وقال في الصحيح: حدثنا عبد الله بن عمر النميري حدثنا يونس حديث الإفك في باب من شهد بدراً، قال ابن هنده عبد الله هذا هو ابن غانم الإفريقي. روى عنه القعنبي وابن القاسم. ولد بإفريقية سنة 128هـ، قال أبو العرب التميمي: كان ثبتاً ثقة فقيهاً عدلاً في قضائه. كان من أهل العلم والدين والفضل والورع والتواضع والفصاحة والجزالة. قال أبو سعيد ابن يونس: كان أحد الثقات الأثبات، ولم يعرفه أبو حاتم لبعد قطره، وقال: مجهول. قال الشيرازي: كان ابن غانم من نظراء ابن أبي حازم واقرانه. قال المؤلف رحمه الله تعالى: سمع ابن غانم من ابن أنعم، وخالد ابن أبي عمران. ودخل إلى الحجاز والشام والعراق فسمع من مالك وعليه اعتماده، ومن سفيان الثوري ومن أبي يوسف بن الضحاك وإسرائيل ابن يونس. وداود بن قيس وغيرهم. سمع منه

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَكَانَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ أَخٌ، يُقَالُ لَهُ: سَعِيدٌ، قَدْ كَتَبَ عَنْهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَانِمٍ أَخِيهِ"[1].

3-الصحابي الشّهيد: عبد الله بن الزُّبيْر وأخوه التابعي الجليل: عُرْوةُ بن الزُّبَيْر.

وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى وَحَبِيبٌ عَنْ سُحْنُونٍ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ عَنْ غَزِيَّةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ لَمَّا سَمِعَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بِقَتْلِ أَخِيهِ قَالَ لَقَدْ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَهُوَ يَقُولُ: (مَنْ أَنْكَرَ الْبَلَاء فَإِنِّي لَا أنكرهُ)"[2].

4-علْقمةُ بن قيْس وأخوه أبيُّ بن قيْس.

قال أبو العرب: "حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّغْشِيُّ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ مَنْصُورٍ قَالَ قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ شَهِدَ عَلْقَمَةُ صِفِّينَ قَالَ نَعَمْ وَقَاتل حَتَّى خَضَّبَ سَيْفَهُ دَمًا وَقُتِلَ أَخُوهُ أُبَيُّ بْنُ قَيْسٍ"[3].

5-الإخوة الثلاثة: الصحابي الجليل: عبد الله بن عمر بن الخطّاب وعُبَيْدُ الله بن عمر بن الخطّاب وعاصم بن عمر بن الخطّاب.

وفي ذِكر من شاركوا في جيش فتْح إفريقية قال أبو العرب: "فمِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَبِيحَةَ، وَمِنْ بَنِي عَدِيٍّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ"[4].وفيه أيضا ذكر للصّحابيّيْن الجليلين: أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب وأخيه زيْد بن عمر بن الخطّاب رضي الله عنهما.

القعنبي وغيره. قال ابن عمران كان يجل ابن غانم وإذا جاءه اقعده إلى جنبه ويسأله عن أخبار المغرب وإذا رآه أصحابه قالوا شغله المغرب عنا. ولما ولي القضاء أعلم مالك بذلك أصحابه، وسر به. ويقال أن مالكاً عرض عليه أن يزوجه ابنته ويقوم عنده، فامتنع عن المقام، وقال له: إن أخرجتها إلى القيروان تزوجتها. وله سماع من مالك مدون انقطع. ومنه في المجموعة مسائل. وسمع الموطأ، توفي عبد الله بن غانم سنة 191. ينظر ترجمته في: ترتيب المدارك: 3/ 65، تهذيب الكمال: 15/ 344، شجرة النور الزكية: 2/ 137.

[1] الطبقات: 44.

[2] المحن:213.

[3] المصدر نفسه: 128.

[4] الطبقات: 14.

النوع الرابع والأربعون: معرفة رواية الآباء عن الأبناء.

لم أجد له ذكرا في كتابي أبي العرب الطبقات والمِحَن.

النوع الخامس والأربعون: معرفة رواية الأبناء عن الآباء.

وهو أن يروي الراوي عن أبيه، أو أن يروي عن أبيه عن جدّه، فيقول مثلا: فلان عن أبيه، أو: فلان عن أبيه عن جدّه، ومن أشهرها عند المحدثين: رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه فهو عمرو بن شعيب بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، فالظاهر من خلال النّسب أنّ جده هو مُحَمَّد التابعي والصحيح أنّ المقصود بجده هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ. قال ابن الصلاح: "وَأَهَمُّهُ مَا لَمْ يُسَمَّ فِيهِ الْأَبُ أَوِ الْجَدُّ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: رِوَايَةُ الِابْنِ عَنِ الْأَبِ عَنِ الْجَدِّ نَحْوُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَلَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نُسْخَةٌ كَبِيرَةٌ، أَكْثَرُهَا فِقْهِيَّاتٌ جِيَادٌ، وَشُعَيْبٌ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَقَدِ احْتَجَّ أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِحَدِيثِهِ، حَمْلًا لِمُطْلَقِ الْجَدِّ فِيهِ عَلَى الصَّحَابِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو دُونَ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ وَالِدِ شُعَيْبٍ، لِمَا ظَهَرَ لَهُمْ مِنْ إِطْلَاقِهِ ذَلِكَ.

وَنَحْوُ: بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، رُوِيَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نُسْخَةٌ كَبِيرَةٌ حَسَنَةٌ، وَجَدُّهُ هُوَ مُعَاوِيَةُ بْنُ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيُّ. وَطَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَجَدُّهُ عَمْرُو بْنُ كَعْبٍ"[1].

وقد استعمل أبو العرب ذلك كثيرا في كتابيه الطبقات والمحن، سواء رواية الراوي عن أبيه فقط أو رواية الراوي عن أبيه عن جدّه، كما أنّه يبيّن الأب والجد في روايات أخرى، أو في الترجمة للراوي.

1-رواية الراوي عن أبيه فقط:

ذكرها أبو العرب سواء في أسانيده أو في ترجمة الرواة

أ-في أسانيده:

[1] مقدمة ابن الصلاح: 315.

قال أبو العرب[1]: "وَحَدَّثَنِي فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ الصُّمَادِحِيُّ، عَنْ أَبِيهِ مُعَاوِيَةَ الصُّمَادِحِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِصلى الله عليه وسلم: (يُحْشَرُ مِنْ إِفْرِيقِيَّةَ قَوْمٌ، وُجُوهُهُمْ مِثْلُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ)"[2].

ب-في ترجمة الرواة:

فمن ذلك في ترجمة أَبِي جَعْفَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الدَّغْشِيُّ.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَمِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ أَيْضًا أَبُو جَعْفَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الدَّغْشِيُّ، (رَوَى عَنْ أَبِيهِ)"[3].

النوع السادس والأربعون: معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخّر تباين وقت وفاتهما.

لم أجد له أي ذكر عند أبي العرب في كتابيه الطّبقات والمحن.

النوع السابع والأربعون: معرفة مَن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

-أبو الأبيض:

قال أبو العرب: "وَأَبُو الأَبْيَضِ أَيْضًا قَدِمَ إِفْرِيقِيَّةَ، رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَكْثُرِ الآخِذُونَ عَنْهُ، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: مَا عَلِمْتُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَنَشٍ، وَأَظُنُّهُ بَصْرِيًّا، وَلا عِلْمَ لِي بِحَالِهِ"[4].

-الْعَبَّاسُ بْنُ خَالِدٍ أَخُو يَحْيَى السَّهْمِيِّ:

---

[1] الطبقات: 2.

[2] سبق تخريجه.

[3] الطبقات: 111.

[4] المصدر نفسه: 26.

قال أبو العرب: "وَالْعَبَّاسُ بْنُ خَالِدٍ أَخُو يَحْيَى السَّهْمِيِّ قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: حَدَّثَنِي عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ أَخِيهِ، عَنْ أَسَدِ بْنِ الْفُرَاتِ: مَا عَلِمْتُ رَوَى عَنْهُ أَحَدٌ غَيْرَ ابْنِ أَخِيهِ"[1].

- وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَالِدُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ:

قال أبو العرب: "وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَالِدُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ ابْنُهُ. مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ، وَمَا عَلِمْتُ إِلا خَيْرًا"[2].

النوع الثامن والأربعون: معرفة مَنْ ذُكِر بأسماء أو صفات مختلفة.

1-ومن هذا النوع ما ذكره أبو العرب في ترجمة: الْبُهْلُولِ بْنِ عُمَرَ بْنِ صَالِحِ بْنِ عُبَيْدَةَ التُّجِيبِيِّ:

قال أبو العرب: "قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَقَدْ حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْبُهْلُولُ بْنُ عُمَرَ بْنِ صَالِحٍ التُّجِيبِيُّ، فَلَمْ أَعْرِفْهُ، فَقُلْتُ لِبَكْرٍ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هُوَ (ابْنُ عُبَيْدَةَ)، وَبِهِ يُعْرَفُ وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ أُفْصِحَ عَنْهُ لِزَهَادَةِ النَّاسِ فِيهِ، أَوْ كَمَا قَالَ"[3].

2-إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمَعْرُوفُ بِتَاجِرِ اللَّهِ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: حَدَّثَنِي فُرَاتٌ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي حَسَّانٍ، يَقُولُ: كَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمَعْرُوفُ بِتَاجِرِ اللَّهِ، يُوَجِّهُ الْمُوَلَّدَاتِ وَالأَحْمَالَ إِلَى الْمَشْرِقِ، قَالَ: فَوَجَّهَ رِفْقَةً كُلَّهَا لَهُ، فَخَرَجَ يُشَيِّعُهُمْ إِلَى قَصْرِ الْمَاءِ، فَسَمِعَ بُكَاءً، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ لَهُ: هَؤُلاءِ الْمُوَلَّدَاتُ اللَّائِي وَجَّهْتَ يَبْكِينَ مَعَ أَبَائِهِنَّ وَأُمَّهَاتِهِنَّ وَأَخَوَاتِهِنَّ، فَبَكَى إِسْمَاعِيلُ، وَقَالَ: (إِنَّ دُنْيَا بَلَغَتْ بِي أَنْ أُفَرِّقَ بَيْنَ الأَحِبَّةِ، إِنَّهَا لَدُنْيَا سُوءٍ، أُشْهِدُكُمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَهَا أَبٌ، أَوْ أُمٌّ، أَوْ أَخٌ، أَوْ أُخْتٌ فِي هَذِهِ الرِّفْقَةِ، فَهِيَ حُرَّةٌ)، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَسَّانٍ: فَأَنْزَلَ مِنَ الْمَحَاسِنِ سَبْعِينَ مُوَلَّدَةً"[4].

3-حَسْنُونٌ الدَّبَّاغُ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ زَبِيبَةَ:

---

[1] المصدر نفسه: 121.

[2] المصدر نفسه: 117.

[3] المصدر نفسه: 91.

[4] المصدر نفسه: 20.

قال أبو العرب: "قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ اللَّبَّادِ: حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ بُهْلُولٍ، عَنْ حَسْنُونٍ الدَّبَّاغِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ زَبِيبَةَ، وَكَانَ مِنَ الْمُخْبِتِينَ، وَكَانَ مِنْ قُرَّاءِ الْقُرْآنِ، وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ اللَّحْنُ الْحَسْنُونِيُّ، ثم ذكر قصة وقعت له"[1].

النوع التاسع والأربعون: معرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم.

وهو علم يهتم بمعرفة أسماء وألقاب وكُنَى تفرّد بها أحد الصحابة أو المحدّثين أو العلماء، قال ابن الصلاح: "هَذَا نَوْعٌ مَلِيحٌ عَزِيزٌ، يُوجَدُ فِي كُتُبِ الْحُفَّاظِ الْمُصَنَّفَةِ فِي الرِّجَالِ مَجْمُوعًا، مُفَرَّقًا فِي أَوَاخِرِ أَبْوَابِهَا وَأُفْرِدَ أَيْضًا بِالتَّصْنِيفِ، وَكِتَابُ أَحْمَدَ بْنِ هَارُونَ الْبَرْدِيجِيِّ الْبَرْذَعِيِّ، الْمُتَرْجَمُ (بِالْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ) مِنْ أَشْهَرِ كِتَابٍ فِي ذَلِكَ، وَلَحِقَهُ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ اعْتِرَاضٌ وَاسْتِدْرَاكٌ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَّاظِ، مِنْهُمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ. فَمِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي كَوْنِهِ ذَكَرَ أَسْمَاءً كَثِيرَةً عَلَى أَنَّهَا آحَادٌ، وَهِيَ مَثَانٍ وَمَثَالِثُ، وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ – وَعَلَى مَا فَهِمْنَاهُ مِنْ شَرْطِهِ – لَا يَلْزَمُهُ مَا يُوجَدُ مِنْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ وَالْعُلَمَاءِ وَرُوَاةِ الْحَدِيثِ.وَمِنْ ذَلِكَ أَفْرَادٌ ذَكَرَهَا اعْتُرِضَ عَلَيْهِ فِيهَا بِأَنَّهَا أَلْقَابٌ لَا أَسَامِي... وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا فَنٌّ يَصْعُبُ الْحُكْمُ فِيهِ، وَالْحَاكِمُ فِيهِ عَلَى خَطَرٍ مِنَ الْخَطَأِ وَالِانْتِقَاضِ، فَإِنَّهُ حَصْرٌ فِي بَابٍ وَاسِعٍ شَدِيدِ الِانْتِشَارِ"[2].

وقد ذكر أبو العرب أسماء انفرد بها بعض المحدّثين أو العلماء أذكر منهم:

1-صِقْلابُ بْنُ زِيَادٍ الْهَمْدَانِيُّ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: صِقْلابُ بْنُ زِيَادٍ الْهَمْدَانِيُّ، سَمِعَ مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَمِنْ غَيْرِهِ، كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْعِبَادَةِ وَالاجْتِهَادِ، وَهُوَ مِنْ طَبَقَةِ الْبُهْلُولِ بْنِ رَاشِدٍ، ثِقَةٌ مَأْمُونٌ.

سَمِعَ مِنْهُ أَبُو سِنَانٍ زَيْدُ بْنُ سِنَانٍ وَغَيْرُهُ.

2-أَبُو زَكَرِيَّاءَ الْهِرَقْلِيُّ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَحَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حُدِّثْتُ عَنْ أَبِي زَكَرِيَّاءَ، أَنَّهُ غَابَ عَنِ الْحِصْنِ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَادَ إِلَى الْحِصْنِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ

[1] المصدر نفسه: 64.

[2] ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح: من ص 325 إلى 329.

لَهُ: يَا أَبَا زَكَرِيَّاءَ، غِبْتَ الْيَوْمَ عَنِ الْحِصْنِ وَفَاتَتْكَ الصَّلاةُ فِي جَمَاعَةٍ، فَقَالَ لَهُ: سَمِعْتُ الْيَوْمَ مَنْ يَذْكُرُ بَعْضَ كَلامِ الْمُعْتَزَلَةِ، فَخَرَجْتُ إِلَى الشُّعَرَاءِ أَبْكِي عَلَى الإِسْلامِ.

3-ذَبِيحٌ[1]:

وَذَبِيحٌ كَانَ مَشْهُورًا مِن مَشَائِخِ إِفْرِيقِيَّةَ، ثِقَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْبُهْلُولِ، وَهُوَ نَحْوِيٌّ أَلْسَنُ، رَوَى عَنْه مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ وَغَيْرُهُ، وَكَانَ قَدْ رَحَلَ إِلَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ فَوَجَدَهُ قَدْ تُوُفِّيَ.

4-كَنوس:

وَكنوس رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ غَيْرَ عِيسَى بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي الْمُهَاجِرِ.

5-فَرُّونُ أَبُو عَمْرٍو اللَّخْمِيُّ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَفرون أَبُو عَمْرٍو اللَّخْمِيُّ، رَوَى عَنْهُ: حَفْصُ بْنُ سَعْدٍ.

قَدْ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ فَرُّون بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبْيَنَ بْنِ سُفْيَانَ وَغَيْرِهِ. وَكَانَ فَرُّون مِنْ شُيُوخِ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ. قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَقَدْ سَمِعَ فَرُّون مِنْ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، وَقَدْ رَوَى أَبُو زَكَرِيَّاءَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ فَرُّون أَيْضًا، وَفَرُّون حَدِيثُهُ يَدُلُّ عَلَى لِينِهِ.

6-دَحْيُونُ بْنُ رَاشِدٍ:

وَدَحْيُونُ بْنُ رَاشِدٍ، كَانَ ثِقَةً، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْبُهْلُولِ بْنِ رَاشِدٍ، وَكَانَ مِنْ شُيُوخِ إِفْرِيقِيَّةَ.

النوع الخمسون: معرفة الأسماء والكنى.

والمراد بهذه الترجمة بيان أسماء ذوي الكنى من المحدثين والرواة. والمصنفون في هذا الفنّ يبوبون كتبهم على الكُنى مبينين أسماء أصحابها، قال ابن الصلاح: "وهذا فن مطلوب لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ويتحفَّظونه ويتطارحونه فيما بيهم ويتنقَّصون من جَهِلَه"[2]. وله أقسام هي كالآتي:

1-مَنْ سُمِّيَ بالكُنْيَة ليس له اسم غيرها وينقسم إلى قسمين:

[1] في طبعة دار الكتاب اللبناني مكتوب باسم: (زنيج).

[2] مقدمة بن الصلاح: 198.

أ-من له كنية:

ب-من لا كنية له:

2-من عُرِف بكُنيته ولم يُعرف هل له اسم أم لا؟:

-أَبُو زَكَرِيَّاءَ الْهِرَقْلِيُّ

قال أبو العرب: "قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حُدِّثْتُ أَنَّ سَعْدُونًا الصَّوَّافَ كَانَ شَرِيكًا لأَبِي زَكَرِيَّاءَ الْهِرَقْلِيِّ فِي الزَّرْعِ، فَلَمَّا حُصِدَ الزَّرْعُ وَحُصِّلَ فِي الأَنْدَرِ، أَقْبَلَ سَعْدُونٌ، فَرَأَى حِمَارَهُ مُقَيَّدًا عَلَى الأَنْدَرِ، وَحِمَارَ أَبِي زَكَرِيَّاءَ مُبْعَدًا مِنْهُ، فَعَاتَبَ أَبَا زَكَرِيَّاءَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي احْتَبَرْتُ حِمَارِي وَحِمَارَكَ فَوَجَدْتُ حِمَارِي آكَلَ مِنْ حِمَارِكَ، فَقَالَ لَهُ: أَوَ مَا حَلَّلَ بَعْضُنَا بَعْضًا؟ قَالَ: ثُمَّ قَسَّمَا مَا حَصَدَاهُ بَيْنَهُمَا"[1].

3-من لُقِّب بكنيته وله غيرها اسم أو كُنْية:

-أبو أيوب الأنصاري: الصحابي الجليل واسمه خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة[2]، ذكره أبو العرب فيمن لقيهم زياد بن أنعم المعافري[3].

-أبو عبد الرحمن الحُبُلّي (ت100هـ): واسمه عبد الله بن يزيد مات بإفريقية وله بها مسجد[4].

-أبو غُطَيْف الهُذَلي: قال أبو العرب: "وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ الْهُذَلِيِّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبُو غُطَيْفٍ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ وَاسْمُهُ: بِشْرٌ، وَقَدْ تَزَوَّجَ أَبُو غُطَيْفٍ بِنْتَ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ الْجُذَامِيِّ، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: كَذَلِكَ قَالَ لِي فُرَاتٌ"[5].

4-من اشتُهِر بكُنْيته مع العلم باسمه:

-تاجر الله: واسمه إسماعيل قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: حَدَّثَنِي فُرَاتٌ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي حَسَّانٍ، يَقُولُ: كَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمَعْرُوفُ بِتَاجِرِ اللَّهِ، يُوَجِّهُ الْمُوَلَّدَاتِ وَالأَحْمَالَ إِلَى الْمَشْرِقِ...فذكر قصّةً وقعتْ له"[1].

---

[1] الطبقات: 73.

[2] انظر: الاستيعاب: 2/ 424.

[3] الطبقات: 21.

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر نفسه: 23.

[1] المصدر نفسه: 25.

5-من عُرِف بكنيته واختُلف في اسمه:

-أبو الأبيض (ت88هـ): وهو تابعيّ ثقة، قال أبو العرب: "وَأَبُو الأَبْيَضِ أَيْضًا قَدِمَ إِفْرِيقِيَّةَ، رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَكْثُرِ الآخِذُونَ عَنْهُ، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: مَا عَلِمْتُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَنَشٍ، وَأَظُنُّهُ بَصْرِيًّا، وَلا عِلْمَ لِي بِحَالِهِ"[1]. قال ابن حجر العسقلاني: "ووهم من سمّاه عيسى"[2].

النوع الحادي والخمسون: معرفة كُنى المعروفين بالأسماء.

وهو عِلْمٌ يهتمّ بمعْرفة كُنْية الراوي الذي لم يُعْرَفْ إلّا باسمه، ليتميّز المتشابهون في الإسماء عن بعضهم بكُناهم إذا كانت مختلفة[3]، وقد ذكر أبو العرب كثيرا من هؤلاء، وكان يشير إلى كُنْية مَن لم يُعْرف إلا باسمه، أذكر منهم:

1-البُهْلُول بن راشد: وكنيته أبو عمرو "قال أبو العرب: أَبُو عَمْرٍو الْبُهْلُولُ بْنُ رَاشِدٍ كَانَ ثِقَةً، مُجْتَهِدًا، وَرِعًا، لا يُشَكُّ فِي أَنَّهُ مُسْتَجَابُ الدَّعْوَةِ، وَكَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ"[4].

2-أسد بن الفرات: وكنيته أبو عبد الله قال أبو العرب: "أَسَدُ بْنُ الْفُرَاتِ يُكْنَى: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَوْلَى بَنِي سُلَيْمٍ، كَانَ أَوَّلُهُ مِنْ خُرَاسَانَ مِنْ نَيْسَابُورَ، وَكَانَ قَدْ عُلِّمَ الْقُرْآنَ فِي قَرْيَةٍ عَلَى وَادِي بَجَرْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِذَلِكَ أَبِي أَحْمَدُ بْنُ تَمِيمٍ رَحِمَهُ""[5].

النوع الثاني والخمسون: معرفة ألقاب المحدّثين.

وهو من العلوم المهمّة جدًّا والذي لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامي وأن يجعل من ذُكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين.

وهي تنقسم إلى قسمين:

1-ما يجوز التعريف به وهو ما لا يكرهه الملقب.

---

[1] المصدر نفسه: 26.

[2] تقريب التهذيب: 879 برقم: 7928.

[3] ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح: 336.

[4] الطبقات: 52.

[5] المصدر السابق: 81

2-ما لا يجوز وهو ما يكرهه الملقّب[1].

وقد ذكر أبو العرب شيئا من ذلك أذكر بعضه فيما يلي:

-إسماعيل بن عبيد الذي كان يُلقّبُ بتاجر الله.

قال أبو العرب: "وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدٍ، مَوْلَى الأَنْصَارِ، وَهُوَ صَاحِبُ سُوقِ مَسْجِدِ الأَحْبَاشِ، كَذَا، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: تَاجِرُ اللَّهِ"[2].

-أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّاءُ بْنُ يَحْيَى الْوَقَّارُ ولقبه: البرج.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَذَكَرْتُهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ، فَقَالَ: كَانَ يُقَالُ لَهُ عِنْدَنَا بِمِصْرَ: «الْبُرْجُ، بُرْجُ الطَّيِّبِ»"[3].

النوع الثالث والخمسون: معرفة المؤتلف والمختلف.

وهو ما يتفق من الأسماء في الخطّ دون اللفظ وقد ذكر أبو العرب أسماء كثيرة لرواة تدخل أسماؤهم في هذا الباب إلّا أنّه لم يُشِر إلى ذلك ولم ينبّه ومن ذلك:

-يَحْيَى بْنُ سَلّامٍ (ت200هـ)[4].

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: ويَحْيَى بْنُ سَلامٍ، قَدِمَ إِفْرِيقِيَّةَ، وَكَانَ ثِقَةً ثَبْتًا، وَكَانَ لَهُ إِدْرَاكٌ، لَقِيَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَأَكْثَرَ مِنْ لُقِيِّ الرِّجَالِ وَالْحَمْلِ عَنْهُمْ، وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي فُنُونِ الْعِلْمِ، وَكَانَ مِنَ الْحُفَّاظِ.

حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَلامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ يَحْيَى: أَنَّهُ مَا سَمِعَ شَيْئًا قَطُّ إِلا حَفِظَهُ"[1].

---

[1] ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح: 338.

[2] الطبقات: 20.

[3] الطبقات: 100.

[4] هو يحي بن سلّام بن أبي ثعلبة التيمي البصري ثم الإفريقي القيرواني، ولد بالكوفة سنة 124هـ، ثم سكن البصرة ونشأ بها ثم رحل إلى مصر ومنها إلى إفريقية، كان لغويّا مفسّرا فقيها محدّثا وله تصانيف في التفسير والفقه والحديث، توفي بمصر أثناء رجوعه من الحجّ، ودفن إلى جانب قبر عبد الله بن فرُّوخ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما أخطأ وقال سعيد بن عمرو البردعي قلت لأبي زرعة في يحي بن سلام المغربي فقال لا بأس به ربما وهم، قال أبو حاتم الرازي: كان شيخا بصريا...وهو صدوق. ينظر ترجمته في: ميزان الاعتدال: 8/ 380-381، لسان الميزان: 6/ 259-260، سير أعلام النبلاء: 9/ 396-397.

واسم أبيه (سلّام) بتشديد اللام وليس بتسهيلها، فقد يظن القارئ لاسمه أنّه من دون تشديد خاصة إذا وجده منسوبا إلى أبيه يعني: (ابن سلام)، لأنّ اسم عبد الله بن سَلَام الصّحابي مخفف وليس مشدد، فقد يشتبه على القارئ بعبد الله ابن سلام الصحابي، أو بعُبيْد القاسم بن سلام.

-حَفْصُ بْنُ عُمَارَةَ

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "حَفْصُ بْنُ عُمَارَةَ، سَمِعَ مِنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَكَانَ مُؤَاخِيًا لِلْبُهْلُولِ بْنِ رَاشِدٍ"[2]. وكل من اسمه عمارة فهو بضمّ العَيْن إلّا أُبَيّ بن عِمارة الصّحابي فهو بكسر العيْن وفيهم جماعة بفتح العيْن وتشديد الميم (عَمّارة)[3].

النوع الرابع والخمسون: معرفة المتفق والمفترق.

وهو علم يُعْنى بأسماء الرواة الذين تتفق أسماؤهم خطًّا ولفْظًا، منهم من اتفقتْ أسماؤهم فقط دون أسماء آبائهم، ومنهم من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم[4].

وقد ذكر أبو العرب لذلك مثالا في كتابه الطبقات، وهو: (مسلم بن يسار) وهما اثنان: البصْري والإفريقي.

-قال أبو العرب: "قَالَ لِي فُرَاتٌ: كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ، أَوْ مِمَّنْ دَخَلَهَا إِلا مُسْلِمَ بْنَ يَسَارٍ.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: يَحْسَبُ فُرَاتٌ أَنَّهُ مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ الْبَصْرِيُّ، وَمُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ هَذَا الَّذِي رَوَى عَنْهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ، هُوَ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ.

قَدْ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الأَنْدَلُسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: (الإِفْرِيقِيُّ)، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، لَيْسَ هَذَا مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ الْبَصْرِيُّ،

---

[1] الطبقات: 37.

[2] الطبقات: 62.

[3] ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح: 345.

[4] ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح: 358.

هَذَا رَجُلٌ أَرَاهُ مِنْ نَاحِيَةِ إِفْرِيقِيَّةَ، يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ، الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ"[1].

النوع الخامس والخمسون: نوع يتركب من النوعين الذيْن قبله.

لم أجد أبا العرب ذكر ما يتعلق به في كتابيه الطبقات ولا المحن.

النوع السادس والخمسون: معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنّسب المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب.

لم أجد أبا العرب ذكر ما يتعلق به في كتابيه الطبقات ولا المحن.

النوع السابع والخمسون: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم.

لم أجد أبا العرب ذكر ما يتعلق به في كتابيه الطبقات ولا المحن.

وقد ذكر أبو العرب من هؤلاء:

-مُحَمَّد بن الحنفيّة، أبوه علي بن أبي طالب والحنفيّة أمّه فنُسِب إليها ولم يُنْسب إلى أبيه[2]، وقد ذكره أبو العرب منسوبًا إلى أبيه علي بن أبي طالب مرّة واحدة[3].

النوع الثامن والخمسون: معرفة النِّسب التي على خلاف ظاهرها.

لم أجد أبا العرب ذكر ما يتعلق به في كتابيه الطبقات ولا المحن.

النوع التاسع والخمسون: معرفة المبهمات.

أي معرفة أسماء من أبهم ذكره في الحديث من الرجال والسناء، كأن يقال: (فقام رجلٌ فقال يا رسول الله...) ثمّ يُبَيَّنُ اسم ذلك الرجل في رواية أخرى. والمبْهم عند المحدّثين هو مَن

---

[1] الطبقات: 24.

[2] ذكره أبو العرب في كتاب المِحَن: 187-348-470.

[3] ينظر: المحن: 214.

لم يُعْرف اسمه من الرواة كأن يقول الراوي حدثني الثّقة، أو حدثني شيخٌ من كذا وكذا، أو أخبره مَنْ شهد حادثة كذا وكذا، أو حدثني غير واحد، أو عن عمّته، أو عن خاله، فإن لم يُعْرف من هذا الراوي فإنّ الرواية تُعدّ منقطعة ضعيفة، وإن عُرِف هذا الراوي:

-فإن كان ضعيفا حُكِم على الرواية بالضعف.

-وإن كان الراوي ثقة حُكِم على الرواية بالصّحة بالنظر في باقي الرواة إن كانوا ثقاة.

وقد وجدتُ أنّ أبا العرب لا يذكر الأسماء المُبْهمة في الأحاديث النبوية، وإنّما يذكرها في الأحداث التاريخية أو آثار مَن دون النبي ﷺ، سيْرًا على منهج المحدّثين في التّشدّد في رواية الحديث النبوي، والتساهل في السير والتاريخ والآثار غير النبوية، كما أنّه لم يُبيّن المبهم إلّا في موضعيْن اثنين سأذكرهما بعد ذكر بعض المبهمات التي لم يُبيّنها:

1-لفظ: حدّثني غيْرُ واحد:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ:"(حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ) عَنْ أَسَدِ بْنِ الْفُرَاتِ عَنْ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا عَوَانَةُ بْنُ الْحَكَمِ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ قَالَ مَنْ رَأَى مِنْكُمُ الْهِلالَ وَذَلِكَ فِي فِطْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ الْقَوْمُ مَا رَأَيْنَا فَقَالَ هَاشِمُ بْنُ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَدْ رَأَيْتُ فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ بِعَيْنِكَ هَذِهِ الْعَوْرَاءِ رَأَيْتَهُ مِنْ بَيْنِ الْقَوْمِ فَقَالَ لَهُ هَاشِمٌ تُعَيِّرُنِي بِعَيْنِي الْعَوْرَاءِ وَقَدْ فُقِئَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتَ تَرْعَى الْبُهْمَ عَلَى أُمِّكَ بِتِهَامَةَ ثُمَّ أَصْبَحَ هَاشِمٌ مُفْطِرًا فِي دَارِهِ ثُمَّ غَدَّى النَّاسَ عِنْدَهُ... "[1]. ثمّ ذكر تمام القصّة.

2-لفظ: حدثني ذلك بعض مَنْ أثق به.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ بَقِيِّ بْنِ مَخْلَدٍ عَنْ حَرْمَلَةَ بْنِ يَحْيَى أَنَّ حَفْصَ بْنَ الْوَلِيدِ الْحَضْرَمِيَّ قَتَلَهُ الْحُوَيْرِثُ ابْن سُهَيْلٍ

قَالَ فَأَمَّا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الصَّنْعَانِيُّ فَفُقِدَ بِالْبَصْرَةِ وَلا نَدْرِي كَيْفَ كَانَ مَوْتُهُ حَدَّثَنِي ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ أَثِقُ بِهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْكُوفِيِّ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ"[2].

3-لفظ: شيخ من كذا.

[1] المحن: 304. وينظر أمثلة أخرى لهذا النوع من المبهمات في الصفحات: 130-134-317.

[2] المحن: 268.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: قَدْ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ الصُّمَادِحِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ مُرَادٍ، قَالَ: صَلَّى بِنَا أَبُو مَنْصُورٍ بِإِفْرِيقِيَّةَ فِي رَمَضَانَ، فَأَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ، فَكَأَنَّ النَّاسَ أَنْكَرُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ: (رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، يُوتِرَانِ بِوَاحِدَةٍ)[1].

ومن المبهمات التي يمكن معرفتها من خلال البحث

1-لفظ: عن عمَّتِه.

قال أبو العرب[2]: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بِسْطَامٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ وَهْبٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَمَّتِهِ قَالَ دَخَلَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مَحْمُومٌ وَسِقَاءٌ مُعَلَّقٌ يَقْطُرُ عَلَيْهِ مِنْ حَرِّ الْحُمَّى قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ دَعَوْتَ اللَّهَ فَأَذْهَبَ عَنْكَ هَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:(إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ بَلاءً الأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)[3].

2-يحي عن أبيه عن جدّه:

-قال أبو العرب[4]: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ خِرَاشٍ عَنْ مُحَمَّد بن عمر بن أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يَزَالُ الْبَلاءُ بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ فِي مَالِهِ وَجَسَدِهِ وَوَلَدِهِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ خَطِيئَةٍ)[5].

ثم تجده يبيّن أباه وجدّه في أسانيد وروايات أخرى منها:

-قال أبو العرب: "حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَلامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ يَحْيَى: أَنَّهُ مَا سَمِعَ شَيْئًا قَطُّ إِلا حَفِظَهُ، حَتَّى إِنَّهُ كَانَ إِذَا مَرَّ بِمَنْ يَتَغَنَّى، يَسُدُّ أُذُنَيْهِ لِئَلا يَسْمَعَهُ فَيَحْفَظَهُ، وَكَانَ مِنْ خِيَارِ خَلْقِ اللَّهِ، وَدَعَا بِثَلاثِ دَعَوَاتٍ اسْتُجِيبَتْ لَهُ: دَعَا اللَّهَ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ الدَّيْنَ فَقُضِيَ دَيْنُهُ، وَدَعَا أَنْ يُوَرِّثَ وَلَدَهُ الْعِلْمَ فَكَانَ كَمَا دَعَا، وَدَعَا اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَبْرُهُ بِمُقَطَّمِ مِصْرَ

---

[1] الطبقات: 19. وينظر أمثلة أخرى عن هذا اللفظ ص 51 من نفس الكتاب، وفي كتاب المحن ص: 97-109-110-117-118-130-308.

[2] المحن: 299.

[3] سبق تخريجه.

[4] المحن: 61.

[5] أخرجه: أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة برقم: 7859 و 9811، والترمذي في جامعه، أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ، ب ما جاء في الصبر على البلاء برقم: 2399.

فَفَعَلَ. وَلَقَدْ كُنْتُ عِنْدَ يَحْيَى ابْنِهِ حِينَ أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، فَحَدَّثَهُ أَنَّ قَبْرَ جَدِّهِ إِلَى جَنْبِ قَبْرِ ابْنِ فَرُّوخَ بِالْمُقَطَّمِ، وَأَنَّهُ يَرَى عَلَيْهِمَا كُلَّ لَيْلَةٍ قِنْدِيلانِ يُوقَدَانِ"[1].

3-صاحب المِشْقص: الذي بيّن أنه: نيار بن عياض الأسلمي.

قال أبو العرب: "وحدثني يحيى بن مُحَمَّد بن يحيى بن سلام عن أبيه عن جده عن أبي الأشهب عن الحسن قال أول من دخل على عثمان حين قتل مُحَمَّد بن أبي بكر فأخذ برأسه وكان رجلا حسن الوجه طويل اللحية فهزه حتى وجف فقال مهلا يا ابن أخي ما كان أبوك ليقعد مني هذا المقعد قال وجاء رجل طوال بيده نصل فأهوى إليه بمشقص كان أو سلاح أصابه به فقال صاحب المشقص نيار بن عياض الأسلمي"[2].

النوع الموفي ستّين: معرفة تواريخ الرواة.

وهو علم مهم به يعرف الاتصال والانقطاع في الرواية، وذلك من خلال معرفة تاريخ ميلاد ووفاة الراوي وعمره وقت وفاته، فلعلّ بعضهم يدّعي أنّه روى عن بعض الرواة وهو قد مات قبل أن يُولد فيكذّب في ادّعائه[3].

وقد وجدتُ أنّ أبا العرب يشير كثيرا إلى تاريخ الوفاة للرواة، كما أنّه يشير أحيانا إلى تاريخ ميلاد الراوي أو عمره وقت وفاته أو يقارن وفاته بوفاته غيره.

1-الإشارة إلى وفيات الرواة عند أبي العرب.

-مُحَمَّدُ بْنُ رَزِينٍ:

قال أبو العرب: "تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ"[4].

-عبد الله بن فرّوخ:

قال أبو العرب: "وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: مَاتَ ابْنُ فَرُّوخَ سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ، وَقَدْ سَمِعَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَلامٍ"[5].

---

[1] الطبقات: 37.

[2] المحن: 78.

[3] ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح: 380.

[4] الطبقات: 119.

[5] المصدر نفسه: 36.

2-ذكر عمر الراوي وقت وفاته:

-وحدثني يحيي بن عبد العزيز عن بقي بن مخلد عن أبي بكر بن أبي شيبة قال حدثنا الفضل بن دكين عن شريك عن إبي إسحاق قال مات رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعلي أبناء ثلاث وستين سنة وقتل عثمان وهو ابن ثلاث وتسعين سنة"[1].

-عبد الرحمن بن أبي حسّان:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَقَالَ لِي فُرَاتٌ: مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَسَّانٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ وَهُوَ ابْنُ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً"[2].

-موسى بن معاوية الصمادحي:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ: مَاتَ مُوسَى سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَسِتِّينَ سَنَةً.

وَأَمَّا سَعِيدُ بْنُ إِسْحَاقَ، فَقَالَ لِي: مَاتَ مُوسَى سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَالْقَوْلُ مَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ"[3].

3-ذكر سنة ميلاد الراوي وسنة وفاته:

-عبد الرحمن بن زياد بن أنْعُم: قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَقَالَ لِي فُرَاتٌ: وُلِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بِبَرْقَةَ، وَالْجُنْدُ دَاخِلُونَ بِإِفْرِيقِيَّةَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، أَوْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ، وَمَاتَ يَرْحَمُهُ اللَّهُ، سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ"[4].

4-ذكر سنة ميلاد الراوي دون سنة وفاته:

-حَفْصُ بْنُ سَعْدٍ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَقَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ: وُلِدَ حَفْصُ بْنُ سَعْدٍ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ"[5].

5-ذكر سنة ميلاد الراوي بالنسبة لحدث معروف:

-سعيد بن المسيّب:

---

[1] المحن: 99.

[2] الطبقات:76.

[3] المصدر نفسه: 107.

[4] المصدر نفسه: 29.

[5] المصدر نفسه: 92.

روى أبو العرب عن ابن وهب قوله: "وَسَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ وُلِدَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ لِسَنَتَيْنِ مَضَيَتَا مِنْ خِلافَةِ عُمَرَ وَمَاتَ عُمَرُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ ابْنُ ثَمَانٍ قَدْ عَقِلَ وَسَمِعَ مِنْ عُمَرَ"[1].

النوع الحادي والسّتّون: معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث.

وهو علم جليل النفع عظيم الفائدة، فبه يُعْرف الصحيح من الضعيف من الأحاديث، وقد صنّف فيه علماء كثيرون: كالضّعاف للعُقَيْلي وهو خاص بالرواة الضّعفاء، والثّقات لابن حِبّان وهو خاص بالرواة الثّقات[2]، وثقات المحدّثين وضعافهم لأبي العرب القيرواني التميمي وهو مشترك بين الثقات والضعفاء.

وقد وجدتُ أن أبا العرب القيرواني يحكم على الرواة والعلماء بالضعْفِ أو بالوثاقة في كتابيه الطبقات والمحن، إلا أن ذلك يرد منه أكثر في كتاب الطبقات فهو مخصص لذكر تراجم المحدثين والعلماء والحُكم عليهم جرْحًا وتعْديلا:

1-تعديل الرواة والحكم عليهم بالوثاقة والحِفظ والإتقان.

-البُهْلول بن راشد:

قال أبو العرب: "أَبُو عَمْرٍو الْبُهْلُولُ بْنُ رَاشِدٍ كَانَ ثِقَةً، مُجْتَهِدًا، وَرِعًا، لا يُشَكُّ فِي أَنَّهُ مُسْتَجَابُ الدَّعْوَةِ، وَكَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ"[3].

-مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، رَجُلٌ صَالِحٌ"[4].

-يَحْيَى بْنُ سَلامٍ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "ويَحْيَى بْنُ سَلامٍ، قَدِمَ إِفْرِيقِيَّةَ، وَكَانَ ثِقَةً ثَبْتًا، وَكَانَ لَهُ إِدْرَاكٌ، لَقِيَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَأَكْثَرَ مِنْ لُقِيِّ الرِّجَالِ وَالْحَمْلِ عَنْهُمْ، وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي فُنُونِ الْعِلْمِ، وَكَانَ مِنَ الْحُفَّاظِ".

---

[1] المحن: 313.

[2] ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح: 387.

[3] الطبقات: 52.

[4] الطبقات: 74.

-أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى الْمَدَنِيُّ الْهَاشِمِيُّ:

قال أبو العرب: "وَكُتُبُهُ إِنَّمَا أَمْلاهَا مِنْ حِفْظِهِ. كَانَ مِنَ الْحُفَّاظِ"[1].

-عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْكُوفِيُّ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "أَمَّا حَدِيثُهُ فَمُسْتَوى حَدِيثِ الْحُذَّاقِ بِالْحَدِيثِ"[2].

2-توهين الرواة والحُكْم عليهم بالضّعْف.

-الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَقَدْ دَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ، وَهُوَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ ضَعِيفٌ فِي رِوَايَتِهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا قَالُوا فِيهِ فِي كِتَابِنَا الَّذِي أَلَّفْنَاهُ فِي ثِقَاتِ الرِّجَالِ وَضِعَافِهِمْ"[3].

-فرون بن عمرو اللَّخْمي:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَقَدْ سَمِعَ فرون مِنْ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، وَقَدْ رَوَى أَبُو زَكَرِيَّاءَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ فرون أَيْضًا، وَفرون حَدِيثُهُ يَدُلُّ عَلَى لِينِهِ"[4].

-أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَلْشُونِيُّ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ: وَمَلْشُونُ قَرْيَةٌ لِلْعَجَمِ بِتَهُودَةَ، وَحَدِيثُهُ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ، مَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ حَالِهِ بِأَكْثَرَ مِنْ رِوَايَتِهِ"[5].

-أَبُو مُحْرِزٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنَانِيُّ:

قال أبو العرب: "وَكَانَ يَرْوِي أَبُو مُحْرِزٍ عَنْ عَبَّادِ بْنِ كَبِيرٍ، وَعَنِ ابْنِ فَرُّوخَ، وَكَانَ يَقُولُ بِالاعْتِزَالِ"[6].

-أَبُو جَعْفَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الدَّغْشِيُّ:

---

[1] الطبقات: 78.

[2] الطبقات: 81.

[3] المصدر نفسه:33.

[4] المصدر نفسه: 93.

[5] المصدر نفسه: 98.

[6] المصدر نفسه: 84.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَقَدْ حَدَّثَنِي عَنْهُ بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ وَغَيْرُهُ، وَفِي حَدِيثِهِ مَنَاكِيرُ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِهَا، تَدُلُّ عَلَيْهِ"[1].

-عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ مُسْتَنِيرٍ الْجَزَرِيُّ:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَكَانَ فِي حَدِيثِهِ لِينٌ وَمَقْطُوعٌ كَثِيرٌ"[2].

النوع الثاني والستُّون: معرفة مَن خلّط في آخر عمره من الثقات.

قال الإمام النووي رحمه الله: "هو فن مهم لا يعرف فيه تصنيف مفرد، وهو حقيق به فمنهم من خلط لخرفه، أو لذهاب بصره، أو لغيره، فيقبل ما روى عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل ما بعده أو شك فيه، فمنهم عطاء بن السائب فاحتجبوا برواية الأكابر عنه كالثوري، وشعبة إلا حديثين سمعهما شعبة بآخرة، ومنهم أبو إسحاق السبيعي ويقال: سماع عيينة منه بعد اختلاطه، ومنهم سعيد الجريري وابن أبي عروبة، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي، وربيعة الرأي شيخ مالك وصالح مولى التوأمة، وحصين بن عبد الرحمن الكوفي، وعبد الوهاب الثقفي، وسفيان بن عيينة قبل موته بسنتين، وعبد الرزاق عمي في آخر عمره فكان يُلقن فيتلقن، وعارم، وأبو قلابة الرقاشي، وأبو أحمد الغطريفي، وأبو طاهر حفيد الإمام ابن خزيمة، وأبو بكر القطيعي راوي مسند أحمد، ومن كان من هذا القبيل محتجاً به في الصحيح فهو مما عرف روايته قبل الاختلاط، والله أعلم"[3].

ذكر أبو العرب بعض من خلّط في آخر حياته كما أنه روى عن بعض من رُمي بالاختلاط، أذكر ذلك فيما يلي:

1-من أصيب بالخرف في آخر حياته:

-يزيد بن أبي منصور:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "لَقَدْ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدِّمَشْقِيِّ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ مُحَمَّدُ بْنُ الأَشْعَثِ إِفْرِيقِيَّةَ وَنَزَلَ الْقَيْرَوَانَ، قَالَ: هَلْ فِي بَلَدِكُمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ؟

[1] المصدر نفسه: 111.

[2] المصدر نفسه.

[3] ينظر التقريب والتيسير للنووي: 120.

قَالُوا: نَعَمْ، رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ، مِنَ التَّابِعِينَ مِنْ بَقَايَا النَّاسِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ فَجَاءَهُ، وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ قَدْ خَرُفَ"[1].

-أبو نجدة يزيد بن مُجالِد:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: "وَقَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ: رَأَيْتُ أَبَا نَجْدَةَ شَيْخًا كَبِيرًا مَا عِنْدَهُ أَحَدٌ يَأْخُذُ عَنْهُ"[2].

-وَعَمْرُو بْنُ رَاشِدِ بْنِ مُسْلِمٍ الْكِنَانِيُّ

قال أبو العرب: رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، مَا أَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُهُ. قَالَ فُرَاتٌ: أَظُنُّ أَصْلَهُ شَامِيًّا وَاخْتَلَطَ بِتُونُسَ وَمَاتَ بِهَا"[3].

وقد روى أبو العرب عن بعض من رُمُوا بالاختلاط كابن لهيعة[4] الذي اختلط بعد احتراق كتبه التي كان يحدّث منها فحدّث من حفظه فكثر خطؤه، فمن روى عنه قبل احتراق كتبه قُبِل حديثه ومن روى عنه بعد احتراق كتبه رُدّ حديثه.

النوع الثالث والسّتّون: معرفة طبقات الرواة والعلماء.

ومعنى الطبقة: القوم المتشابهون، وقد يكون تقسيم الطبقات باعتبار النّسبة كطبقة الصحابة مثلا يدخل فيها كلّ من صدق في حقّه وصف الصحابي سواء كان صغيرا أو كبيرا، فبهذا الاعتبار يكون الترتيب هكذا: طبقة الصحابة ثم طبقة التابعين ثم طبقة أتباع التابعين

---

[1] الطبقات: 21.

[2] المصدر نفسه: 79.

[3] المصدر نفسه: 23.

[4] هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي، صدوق من السابعة خلّط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، مات سنة أربع وسبعين وقد زاد عمره عن الثمانين، روى عن الأعرج وأبي الزبير ويزيد بن أبي حبيب وأبي قبيل المعافري وأبي وهب الجيشاني وجعفر بن ربيعة وحي بن عبد الله المعافري وخلق، وممن روى عنه ابن ابنه أحمد بن يونس وابن أخيه لهيعة بن عيسى والثوري وشُعْبة والأوزاعي وعمرو بن الحارث والليث بن سعد وهو من أقرانه وابن المبارك وغيرهم قال يحي بن بكير: احترقت كتب ابن لهيعة سنة سبعين ومائة، قال بن معين: هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها، وقال الحاكم: لم يقصد الكذب وإنما حدّث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 8/ 11 ميزان الاعتدال: 2/ 475 تاريخ الإسلام: 11/ 217 تهذيب التهذيب: 5/ 373.

وهكذا. وقد يكون تقسيم الطبقات باعتبار السِّنّ فتقسّم الطبقة الواحدة إلى طبقات كطبقة الصحابة مثلا إلى طبقة كبار الصحابة وطبقة صغار الصحابة وهكذا في الطبقات الأخرى.

ومن خلال تتبّعي لمنهج أبي العرب في كِتابَيْه الطّبقات والمِحن، وجدتُ أنّه يذكر طبقات الرواة والعلماء مرتّبة، حيث جعل الصحابة طبقة وحدهم ولم يعتبرهم طبقة أولى ولم يقسمهم إلى كبار الصحابة وصغارهم وذلك لأنه ليس بصدد الحديث عن الصحابة كلهم وإنّما يذكر من الصحابة فقط الذين دخلوا إفريقية ولهذا قال: "تَسْمِيَةُ مَنْ دَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلامُ وَمَنْ رَآهُ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ صُحْبَةٌ"[1]، وذكر تحتها أسماء الصحابة الذين دخلوا إفريقية فقَالَ: دَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَحَمْزَةُ بْنُ عَمْرٍو الأَسْلَمِيُّ ،وَسَلَمَةُ بْنُ الأَكْوَعِ، وَبِلالُ بْنُ الْحَارِثِ الْمُزَنِيُّ، وَكَعْبُ بْنُ عَمْرٍو، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَرَبِيعَةُ بْنُ عَبَّادٍ الدِّيلِيُّ، وَزِيَادُ بْنُ الْحَارِثِ الصُّدَائِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ الْعَامِرِيُّ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ حُدَيْجٍ، وَبُسْرُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَيُقَالُ: ابْنُ أَبِي أَرْطَاةَ، وَقَدْ جَعَلَ لَهُ مُسْنِدًا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَبُو زَمْعَةَ الْبَلَوِيُّ، وَبِهَا مَاتَ"[2]. ثم ذكر بعدهم طبقة جِلّة التابعين فقال: "تَسْمِيَةُ مَنْ دَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ مِنْ جِلَّةِ التَّابِعِينَ"[3] وذكر أسماء كبار التابعين الذين دخلوا إفريقية فقال: "دَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ مِنْ جِلَّةِ التَّابِعِينَ: مَعْبَدٌ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ، وَعَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَالْمُطَّلِبُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ، وَالسَّائِبُ بْنُ عَامِرِ بْنِ هِشَامٍ، وَمَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، وَعُقْبَةُ بْنُ نَافِعٍ الْفِهْرِيُّ، مَرَّتَيْنِ وَقُتِلَ بِهَا، وَالْحَارِثُ بْنُ الْحَكَمِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَزُهَيْرُ بْنُ قَيْسٍ الْبَلَوِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَوْسٍ الأَنْصَارِيُّ، وَحَنَشُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّنْعَانِيُّ، وَهُوَ الَّذِي افْتَتَحَ شِبْهَ جَزِيرَةِ أَبِي شَرِيكٍ، وَقَتَلَ أَهْلَهَا، وَجَّهَهُ إِلَيْهَا أَبُو الْمَهَاجِرِ دِينَارٌ"[4].

---

[1] الطبقات: 16.

[2] المصدر السابق: 16-17.

[3] المصدر السابق: 18.

[4] المصدر نفسه، وينظر أيضا ص 19.

ثمّ ذكر بعدهم الطبقة الثانية من التابعين ممن دخل إفريقية أو كان من أهلها، وذكر منهم: "مَوْهِبُ بْنُ حَيٍّ الْمَعَافِرِيُّ، وَأَقَامَ بِإِفْرِيقِيَّةَ حَتَّى مَاتَ بِهَا، وَحِبَّانُ بْنُ أَبِي جَبَلَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الأَعْوَرُ الْقُرَشِيُّ، مَوْلاهُمْ، وَكَانَ رَجُلا صَالِحًا اسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، لِيُفَقِّهَهُمْ أَيْضًا، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدٍ، مَوْلَى الأَنْصَارِ، وَهُوَ صَاحِبُ سُوقِ مَسْجِدِ الأَحْبَاشِ، كَذَا، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: تَاجِرُ اللَّهِ. وَمِمَّنْ بَعَثَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى إِفْرِيقِيَّةَ: طَلْقُ بْنُ حَابَانَ يُفَقِّهُهُمْ، وَبَكْرُ بْنُ سَوَادَةَ الْجُذَامِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَافِعٍ التَّنُوخِيُّ، وَقَدْ كَانَ وَلِيَ قَضَاءَ إِفْرِيقِيَّةَ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ وَاسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، مَاتَ بِإِفْرِيقِيَّةَ وَلَهُ بِهَا مَسْجِدٌ، وَسَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ التُّجِيبِيُّ، صَاحَ يَوْمَ جُمُعَةٍ عَلَى أَمِيرِ إِفْرِيقِيَّةَ فِي مَظْلَمَةٍ، وَقَدْ خَرَجَ الأَمِيرُ مِنَ الْجَامِعِ،: أَنَا بِاللَّهِ لا بِكَ، إِنِّي بِاللَّهِ لا بِكَ، فَقَضَى الأَمِيرُ حَاجَتَهُ.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَكُلُّ هَؤُلاءِ ثِقَاةٌ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُمْ كُلِّهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ"[1]. قال أبو العرب: "وَمِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِمَّنْ كَانَ بِإِفْرِيقِيَّةَ زِيَادُ بْنُ أَنْعُمٍ الْمَعَافِرِيُّ، لَقِيَ أَبَا أَيُّوبَ الأَنْصَارِيَّ وَغَزَا مَعَهُ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ، مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ، وَكَانَ قَدْ عُمِّرَ.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: لَقَدْ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدِّمَشْقِيِّ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ مُحَمَّدُ بْنُ الأَشْعَثِ إِفْرِيقِيَّةَ وَنَزَلَ الْقَيْرَوَانَ، قَالَ: هَلْ فِي بَلَدِكُمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ؟ قَالُوا: نَعَمْ، رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ، مِنَ التَّابِعِينَ مِنْ بَقَايَا النَّاسِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ فَجَاءَهُ، وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ قَدْ خَرُفَ"[2]، ثمّ قال: "وَالْمُغِيرَةُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ الْقُرَشِيُّ، كَانَ مِمَّنْ أَوْطَنَ إِفْرِيقِيَّةَ، وَكَانَ وَجْهًا مِنْ وُجُوهِ مَنْ بِهَا، وَلَقَدْ غَزَا الْقُسْطَنْطِينَةَ[3]، وَكَانَ عَلَى جَيْشِ إِفْرِيقِيَّةَ الَّذِينَ غَزَوُا الْقُسْطَنْطِينَةَ.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ نَصْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَعِيسَى بْنُ مِسْكِينٍ، عَنْ سُحْنُونٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَيْضًا، يَعْنِي: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ شُرَيْحٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ

---

[1] انظر: الطبقات: 20-21.

[2] المصدر نفسه: 21.

[3] القُسْطَنْطِينة: هي من أقدم المدن التاريخية وأكبرها وتسمّى باللاتينية (constantin) وهي تقع في الشمال الشرقي لدولة الجزائر، وتُسمّى عاصمة الشرق، يحدها من الشمال ولاية سكيكدة، ومن الجنوب أمّ البواقي، ومن الشرق قالمة، ومن الغرب ميلة. ينظر: موقع ويكيبيديا على الشابكة.

بْنِ صَالِحٍ، عَلَى أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي صَالِحٍ، يَذْكُرُ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ فِي غَزْوَةِ الْقُسْطَنْطِينَةِ، فَجَاءَ خَازِنُهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ مِمَّنْ رَكِبَ مَعَهُ، فَقَالَ: (انْفِقْ أَصْلَحَكَ اللَّهُ مَا بَدَا لَكَ، فَوَالَّذِي يُحْلَفُ بِهِ مَا إِنَاءٌ أُفْرِغُهُ إِلا وَجَدْتُهُ قَدْ مُلِئَ).

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ بْنُ تَمِيمٍ: وَكَانَ لِلْمُغِيرَةِ ابْنٌ، يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ الْكِنَانِيُّ، هَكَذَا قَالَ، وَهُوَ عِنْدَنَا عَبْدَرِيٌّ لا شَكَّ فِيهِ، وَلَقَدْ سَأَلَ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، خَالِدَ بْنَ أَبِي عِمْرَانَ، هَلْ بِإِفْرِيقِيَّةَ أَحَدٌ مِنْ قُرَيْشٍ؟ قَالَ لَهُ: الْمُغِيرَةُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: قَدْ عَرَفْتُهُ، وَقَالَ: مَا لَهُ لا يَقُومُ بِأُمُورِ النَّاسِ؟ وَذَلِكَ لَمَّا قَتَلَ ابْنُ أَبِي مُسْلِمٍ، عَامِلَ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَالْمُغِيرَةُ هُوَ جَدُّ عَمْرُونَ بْنِ زُرَارَةَ"[1]. وقال أيضا: "وَأَبُو غُطَيْفٍ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ وَاسْمُهُ: بِشْرٌ، وَقَدْ تَزَوَّجَ أَبُو غُطَيْفٍ بِنْتَ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ الْجُذَامِيِّ، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: كَذَلِكَ قَالَ لِي فُرَاتٌ.وَيَزِيدُ بْنُ قَاسِطٍ، سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ وَمَاتَ بِهَا. وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ السُّفْيَانِيِّ، وَسَلْمَانُ هَذَا مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ"[2].

ثم ذكر الطبقة الثانية في التابعين، ممن هم أقلُّ سِنًّا من طبقة جِلّة التابعين فقال: "وَمِمَّنْ دَخَلَ إِفْرِيقِيَّةَ مِنَ التَّابِعِينَ الَّذِينَ هُمْ دُونَ هَؤُلاءِ فِي السِّنِّ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ قَيْسٍ الأَنْصَارِيُّ...وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ التَّيْمِيُّ...وَأَبُو الأَبْيَضِ أَيْضًا قَدِمَ إِفْرِيقِيَّةَ، رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَكْثُرِ الآخِذُونَ عَنْهُ، قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: مَا عَلِمْتُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَنَشٍ، وَأَظُنُّهُ بَصْرِيًّا، وَلا عِلْمَ لِي بِحَالِهِ"[3].

ثم شرع في ذكر الطبقة التي تلي هؤلاء، وهم أتْباع التابعين الذين رووا عن جِلّة التابعين كعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ الْمَعَافِرِيِّ، والْحَارِثِ بْنِ نَبْهَانَ،ويَزِيدَ بْنِ الطُّفَيْلِ،وعَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَرُّوخٍ،ويَحْيَى بْنِ سَلَّامٍ وغيرهم. ثمّ ذكر الطبقة التي تلي هؤلاء، من أتباع أتباع التابعين، ممن رووا عن مالك أو الثوري وأقرانهم[4].

---

[1] الطبقات: 23.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر السابق: 26.

[4] ينظر: المصدر السابق: 27.

النوع الرابع والسّتّون: معرفة الموالي من الرواة والعلماء.

والولاء أنواع: منه المنسوبون إلى القبائل كالقُرَشِي وهو مَوْلى لهم وليس منهم، ومنه مولى العِتْق وهو الغالب في الموالي، ومنه مولى الإسلام كأنْ يُسْلِمَ أحدهم على يد أحد المسلمين العرب فيُنْسَبُ إليهم، ومنه مولى الحِلْف كأن يكون من أحد القبائل فتتحالف قبيلته لأحد قبائل العرب فيسمّوْن مواليَ لهم.

وقد وجدتُ أنّ أبا العرب القيرواني يذكر الموالي من العلماء، ومِنْ ذلك:

-قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَقَدْ دَخَلَهَا فِي زَمَنِ بَنِي أُمَيَّةَ، عِكْرِمَةُ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَانَ مَجْلِسُهُ فِي مُؤَخَّرِ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ فِي غَرْبِيِّ الْمَنَارَةِ[1].

-وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الأَعْوَرُ الْقُرَشِيُّ، مَوْلاهُمْ...وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدٍ، مَوْلَى الأَنْصَارِ، وَهُوَ صَاحِبُ سُوقِ مَسْجِدِ الأَحْبَاشِ، كَذَا، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: تَاجِرُ اللَّهِ[2].

-قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَحَدَّثَنِي فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي الْمُصْعَبَ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يَحْيَى، قَالَ: كَانَ مَوْلًى مِنْ مَوَالِي بَنِي هَاشِمٍ، وَكَانَ ابْنَ خَالَةِ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَنْصُورِ الْخَلِيفَةِ[3].

-قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ كَثِيرٍ مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ أَتَاهُ النَّاسُ فَسَمِعَ لَهُمْ هَدَّةً عَلَى الْبَابِ وَهُمْ يَطْلُبُونَ الدُّخُولَ عَلَى عُمَرَ قَالَ: فَقَالَ النَّاسُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اسْتَخْلِفْ عَلَيْنَا عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ فَكَيْفَ بِحُبِّهِ الْمَالَ وَالْخَيْلَةِ قَالَ فَخَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ ثُمَّ سَمِعَ لَهُمْ هَدَّةً فَقَالَ مَا شَأْنُ النَّاسِ قَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يُرِيدُونَ الدُّخُولَ عَلَيْكَ فَأْذَنْ لَهُمْ فَدَخَلُوا فَقَالُوا اسْتَخْلِفْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ إِذا يَحْمِلُكُمْ عَلَى طَرِيقِهِ مِنَ الْحَقِّ[4].

فقد أشار في الإسناد إلى أنّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ كَثِيرٍ مَوْلًى لآلِ الزُّبَيْرِ.

-وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ الْفُرَاتِ عَنْ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ رَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ كَانَ عُمَرُ يكْتب إِلَى أمرائه لَا تَجْلُبُوا إِلَيْنَا مَنْ

---

[1] المصدر السابق: 19.

[2] المصدر السابق: 20.

[3] المصدر السابق: 78.

[4] المحن: 67.

جَرَتْ عَلَيْهِ الْمُوسَى مِنَ الْعُلُوجِ فَلَمَّا طُعِنَ قَالَ: مَنْ أَصَابَنِي؟ قَالُوا: غُلامُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: أَلَمْ أَنْهَكُمْ أَنْ لَا تَجْلُبُوا إِلَيْنَا مِنَ الْعُلُوجِ أَحَدًا[1].

-وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ الْبَغْدَادِيُّ وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْعَبْدِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعْدٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بن عَفَّان قَالَ دعى عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ بِسَرَاوِيلَ فَشَدَّهَا عَلَيْهِ وَلَمْ يَلْبَسْهَا قَبْلَ ذَلِكَ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلا إِسْلامٍ وَقَالَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّوْمِ الْبَارِحَةَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَإِنَّهُمْ قَالُوا لِي تُفْطِرُ عِنْدَنَا اللَّيْلَةَ قَالَ فَدَعَا بِمُصْحَفٍ وَنَشَرَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقُتِلَ وَهُوَ بَيْنَ يَدَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ[2].

-وفي قِصّة مقتل عباس الفارسي الذي رُمِيَتْ جثّته في القُمامة، قال أبو العرب:"وَأَخْبَرَنِي صَبْرَةُ مَوْلَى تَمِيمِ بْنِ تَمَّامٍ أَنَّهُ: رَأَى كَلْبًا أَبْيَضَ وَاقِفًا عِنْدَ جُثَّةِ عَبَّاسٍ الْفَارِسِيِّ يَمْنَعُ الْكِلابَ أَنْ تدنوا مِنْهُ"[3].

-قَالَ أَبُو الْعَرَبِ "حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الأَنْدَلُسِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَنَّ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيَّ أَمَرَ بِفُقَهَاءِ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يُلْقُوا فِي السجْن عَطاء وَعَمْرو بن دِينَار وطلق بن حبيب وصهيب مَوْلَى ابْنِ عَامِرٍ فَكُلِّمَ فِي عَطَاءٍ أَنْ يَخْرُجَ فِي أَيَّامِ الْمَوْسِمِ أَنْ يُفْتِيَ النَّاسَ فَلَمَّا رَآهُ أَهْلُ مَكَّةَ كَبَّرُوا وَكَلَّمَ فِيهِمْ فَأُخْرِجُوا فَلَمَّا سَمِعَ وَقْعَ الْحَدِيدِ قَالَ مَا هَذَا قِيلَ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَمَرْتَ بِهِمْ أَنْ يخرجُوا"[4].[5]

النوع الخامس والسّتّون: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.

وهو علم مهمّ، يُعْرفُ به موْطِن الراوي، فيميّز به بين الرواة المتشابهين في أسمائهم المختلفين في أوطانهم، كما أنه يعرف به إمكانية اللقاء من عدمه بين الرواة، فإن كانوا من بلد واحد أو أن الراوي رحل إلى بلد ذلك الراوي، كان احتمال حصول اللقاء أكثر ورودا.

---

[1] المصدر السابق: 72.

[2] المصدر السابق: 78-79.

[3] المصدر السابق: 292.

[4] المصدر السابق: 356.

[5] ينظر أمثلة أخرى: كتاب الطبقات: 81-91-92-97-106-110-113-115، وكتاب المحن: 123-158-176-187-200-201-238-261-262-267-288-290.

وقد وجدتُ أنّ أبا العرب يهتم بمواطن الرواة وبُلدانهم، إمّا بنسبة الراوي عند ذكر اسمه في السند كقوله: (فلان: الإفريقي، أو البصري، أو الكوفي، أو المدني، أو الشامي)، أو أنه يذكر في الترجمة بلد الراوي الأصلي والبلد الذي استوطنه أو دخل إليه ورحل عنه أو مات فيه، وسأذكر لذلك أمثلة من كتابي أبي العرب فيما يلي:

1-الإفْريقي نسبة إلى إفريقية:

قال أبو العرب: وَقَدْ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ بِشْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ أَنَّهُ كَانَ مَعَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِمَكَّةَ وَهُوَ بِهَا مُتَوَارٍ حَتَّى دَقَّ الْبَابَ دَاقٌّ قَالَ ابْنُ وَهْبٍ فَخَرَجْتُ فَنَظَرْتُ فَإِذَا رَجُلٌ عَلَيْهِ زِيُّ الْمُلُوكِ وَهَيْئَةُ النُّسَّاكِ فَرَجَعْتُ إِلَى سُفْيَانَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ أَدْخِلْ هَذَا الإِفْرِيقِيَّ يَعْنِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمَ الْقَاضِي[1].

2-أصله من الشام واستوطن تونس ومات بها:

قال أبو العرب: وَعَمْرُو بْنُ رَاشِدِ بْنِ مُسْلِمٍ الْكِنَانِيُّ، رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، مَا أَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُهُ.قَالَ فُرَاتٌ: أَظُنُّ أَصْلَهُ شَامِيًّا وَاخْتَلَطَ بِتُونُسَ وَمَاتَ بِهَا[2].

3-أصله من طرابُلُس واستوطن تونس:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَحَدَّثَنِي جَبَلَةُ بْنُ حَمُّودٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُحْنُونَ بْنَ سَعِيدٍ، يَسْأَلُ شُرَحْبِيلَ، قَاضِي طَرَابُلُسَ عَنْ أَصْلِ عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ، فَقَالَ: كَشَفْنَا عَنْ أَصْلِهِ فَإِذَا هُوَ مِنَ الْعَجَمِ، وَكَانَ أَوَّلُهُ مِنْ طَرَابُلُسَ ثُمَّ سَكَنَ مَدِينَةَ تُونُسَ[3].

4-أصله من مصر واستوطن تونس:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: أَبُو الْبِشْرِ زَيْدُ بْنُ بِشْرٍ، كَانَ أَصْلُهُ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، فَرَحَلَ مِنْهَا، فَمَرَّ بِمَدِينَةِ الْقَيْرَوَانِ، وَسُحْنُونٌ حِينَئِذٍ قَاضٍ بِهَا، فَأَتَاهُ زَيْدٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ لَحِقَ بِتُونُسَ فَسَكَنَهَا وَأَوْطَنَهَا، وَكَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا.سَمِعَ مِنَ: ابْنِ وَهْبٍ[4].

5-البصري نسبة إلى البصرة:

---

[1] المحن: 434.

[2] الطبقات: 23.

[3] المصدر نفسه: 253.

[4] المصدر نفسه: 255.

قال أبو العرب: قَالَ لِي فُرَاتٌ: كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ، أَوْ مِمَّنْ دَخَلَهَا إلا مُسْلِمَ بْنَ يَسَارٍ.يَحْسَبُ فُرَاتٌ أَنَّهُ مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ الْبَصْرِيُّ، وَمُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ هَذَا الَّذِي رَوَى عَنْهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ، هُوَ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ.قَدْ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الأَنْدَلُسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: الإِفْرِيقِيُّ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، لَيْسَ هَذَا مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ الْبَصْرِيُّ، هَذَا رَجُلٌ أَرَاهُ مِنْ نَاحِيَةِ إِفْرِيقِيَّةَ، يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ.وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ، الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ، وَمِنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ مَيْسَرَةُ الزَّرُودِيُّ، وَابْنُهُ بِشْرُ بْنُ مَيْسَرَةَ.قَدْ حَدَّثَنِي فُرَاتٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِيهِ الزَّرُودِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ فُرَاتٌ: " الزَّرُودِيُّ شَيْخٌ كَانَ مِنْ أَهْلِ زَرُودٍ[1].

6-الكُوفِي نسبة إلى الكوفة:

قَالَ أبو العرب: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَسْطَامٍ الضَّبِّيُّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْكُوفِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ، قَالَ: ذُكِرَ لأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الرَّقَاشِيِّ، حَدِيثُ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ،عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ: (أَنَّ أَهْلَ الْمَغْرِبِ فِي الدُّنْيَا أَهْلُ الْمَغْرِبِ فِي الآخِرَةِ)، قَالَ: قَدْ سَمِعْتُ مِنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، فَعَرَفْتُ أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَمَا حَدَّثْتُ بِهِ أَحَدًا بَعْدُ[2].

7-الْمَدَنِيُّ نسبة إلى المدينة:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَمِنَ الْقَادِمِينَ إِلَيْنَا مِنْ نَحْوِ هَذِهِ الطَّبَقَةِ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى الْمَدَنِيُّ الْهَاشِمِيُّ، وَكَانَ ثِقَةً، قَدِمَ إِلَيْنَا سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَخَرَجَ أَوَّلَ سَنَةِ سِتٍّ وَعِشْرِينَ.سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ مُوَطَّأَهُ وَغَيْرَهُ، وَسَمِعَ مِنَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَابْنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَمِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مُحَدِّثِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَكُتُبُهُ إِنَّمَا أَمْلاهَا مِنْ حِفْظِهِ.كَانَ مِنَ الْحُفَّاظِ، سَمِعَ مِنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سُحْنُونٍ، وَبَشَرٌ كَثِيرٌ، وَكَانَ مَعْرُوفًا بِمَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ، ﷺ.لَقَدْ حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَنْهُ بِالْمَدِينَةِ فَعَرَفُوهُ، وَكَانَ لَقَبُهُ رَقَبَةً[3].

8-المِصْرِي نِسْبَةً إلى مِصْر:

---

[1] المصدر السابق: 24.

[2] المصدر السابق: 6.

[3] المصدر السابق: 78.

قال أبو العرب: وَعَلِيُّ بْنُ رَبَاحٍ اللَّخْمِيُّ هُوَ وَالِدُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ الْمِصْرِيِّ، كَانَ مَعَ مُوسَى بْنِ نُصَيْرٍ، وَالأَكْدَرِ بْنِ حَمَامٍ اللَّخْمِيِّ، سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، فَقِيهُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَيَحْيَى بْنُ الْحَكَمِ[1].

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ فَأَمَّا أَبُو الْبِشْرِ زَيْدُ بْنُ الْبِشْرِ الْمِصْرِيُّ فَإِنَّهُ مُنِعَ مِنَ الْفُتْيَا وَالسَّمَاعِ وَاسْتَخْفَى فِي بَيْتِهِ أَيَّامَ ابْن أبي دؤاد فِي وَقْتِ الْمِحْنَةِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى إِفْرِيقِيَةَ فَنزل القيروان ورحل مِنْهَا إِلَى مدية تُونُسَ فَسَكَنَهَا حَتَّى مَاتَ وَكَانَ يَوْمَئِذٍ بِمِصْرَ أَبُو بكر الْأَصَم قَاضِيا فَسلم مِنْهُ زيد بن بشر الْأَزْدِيّ[2].

9-الشامي نسبة إلى الشام:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الأَنْدَلُسِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ الشَّامِيُّ قَاضِي أَهْلِ حِمْصَ قَالَ أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى عَن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ الأَوْدِيِّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ بَعَثَ عُمَرُ بن الْخطاب إِلَى عبد الله بن مَسْعُود وإلي أبي الدَّرْدَاء وَأبي ذَر فَقَالَ مَا هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي تُكْثِرُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَبَسَهُمْ حَتَّى اسْتُشْهِدَ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ عُمَرُ خَوْفًا مِنْهُ عَلَيْهِمُ الزَّلَلَ إِذَا أَكْثَرُوا وَلَمْ يَكُونُوا عِنْدَهُ مُتَّهَمِينَ بِأَنْ يَقُولُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ وَلَكِنْ خَوْفًا عَلَيْهِمْ مِنَ الْغَلَطِ وَالسَّهْوِ وَإِنَّمَا حَبَسَهُمْ عِنْدَهُ بِالْمَدِينَةِ وَلَمْ يَحْبِسْهُمْ فِي السِّجْنِ[3].

[1] المصدر السابق: 19.

[2] المحن: 469.

[3] المصدر السابق: 398.

المطلب الثاني: العلوم التي وجدتها عند أبي العرب ولم يذكرها ابن الصلاح.

بعد ذكر ابن الصلاح لفهرسة العلوم التي سيتناولها في مقدّمته قال:"وذلك – أي النوع الخامس و الستون – آخرها وليس بآخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ولا أحوال متون الحديث وصفاتها وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها فإذا هي نوع على حياله ولكنه نصب من غير أرب وحسبنا الله ونعم الوكيل"، وهذا يعني أنّ ابن الصلاح لم يقصد الحصر لعلوم الحديث، إنّما ذكر أكثرها وأغلبها، ومن خلال استقرائي لكتابَيْ أبي العرب وجدتُ أنّه أشار إلى علوم أخرى لم يذكرها ابن الصلاح في مقدمته، كالتحويل، وسنة ومكان التحديث، وسنة دخول الراوي وخروجه من البلد وغيرها سأذكرها فيما يلي:

النوع الأوّل: معرفة الحديث القدسي.

أ–تعريفه لغة: القدسي:(قدس) التَّقْدِيسُ تنزيه اللَّه عز وجل وفي التهذيب القُدْسُ تنزيه اللَّه تعالى وهو المتَقَدَّس القُدُّوس المقَدَّس ويقال القُدُّوس فَعُّول من القُدْس وهو الطهارة[1]، أي الحديث المنسوب إلى الذات القدسية، وهو الله سبحانه وتعالى.

ب– اصطلاحا: هو ما نقل عن النبي ﷺ، مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل.

2– الفرق بينه وبين القرآن:

هناك فروق كثيرة، أشهرها ما يلي:

أ– أن القرآن لفظه ومعناه من الله تعالى. والحديث القدسي معناه من الله، ولفظه من عند النبي ﷺ.

ب– أن القرآن يتعبد بتلاوته. والحديث القدسي لا يتعبد بتلاوته.

ج– أن القرآن يشترط في ثبوته التواتر. والحديث القدسي لا يشترط في ثبوته التواتر.

3– عدد الأحاديث القدسية:

[1] لسان العرب لابن منظور: 6/ 168.

والأحاديث القدسية ليست بكثيرة بالنسبة لعدد الأحاديث النبوية. وعددها حوالي مائتي حديث.

- قال أبو العرب[1]: وَحَدَّثَنِي فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زَكَرِيَّاءَ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمْعَانَ، قَالَ: ذُكِرَ لِي أَنَّ بِإِفْرِيقِيَةَ شِبْهَ جَزِيرَةٍ، هِيَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، يَقُولُ اللَّهُ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (وَعِزَّتِي وَجَلالِي، لَوْلا أَنِّي كَتَبْتُ الْمَوْتَ عَلَى خَلْقِي، لأَدْخَلْتُ أَقْوَامًا، يَكُونُونَ بِهَا، الْجَنَّةَ، بِدَوَابِّهِمْ وَأَمْتِعَتِهِمْ حَتَّى لا يَنْزِعُ ثِيَابَهُمْ، إلا الْحُورُ الْعِينُ.)[2].

وهذا حديث منقطع لسقوط الرواة الذين هم بين عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان والنبي ﷺ وجهالتهم.

النوْعُ الثاني: معرفةُ قبائل الرُّوَاةِ.

معرِفةُ قبائل الرواة من العلوم المهمّة النافعة، لتمييز نسب الراوي والاحتراز عن الخطأ في نسب الراوي، ولأهمّيته ألّف العلماء فيه كُتبًا تُعَرِّفُ بأنساب الرواة وقبائلهم، ككِتاب (الأنْباه على قبائل الرواه) لحافظ المغْرِب: أبو عمر بن عبد البَرّ، وكتاب (أنساب المحَدِّثين) للحافظ مُحِبّ الدِّين مُحَمَّد بن محْمود بن النّجّار البغدادي (ت643هـ)[3].

وقد أشار أبو العرب إلى كثير من قبائل الرواة في ثنايا كِتابَيْه، كما عقد لها فصْلًا خاصّا بقبائل الذين قُتِلوا بالحَرَّة، قال أبو العرب: "تَسْمِيَةُ مَنْ قُتِلَ بِالْحَرَّةِ مِنْ قُرَيْشٍ وَالأَنْصَارِ وَغَيْرِهِمْ"، بدأ ببَنِي هَاشِمٍ، ثم بَنِي أُمَيَّةَ، ثم بني يزيد بن أُخْتِ النَّمِرِ، ثم بَنِي الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ ومِنْ

---

[1] الطبقات لأبي العرب: 2.

[2] لم أجد له أصلًا في كتب السنّة، وهو حديث موضوع لأن عبد الله بن زياد بن سمعان هذا متروك اتهمه غير واحد بالكذب. ينظر: تهذيب الكمال للمزي: 14/ 531.

[3] هو الإمام الحافظ مُحِبُّ الدِّين أبو عبد الله مُحَمَّد بن محمود بن الحسن بن هِبة الله، المعروف بابن النجار، وُلد سنة 578هـ ببغداد، رحل في طلب العلم شرْقًا وغرْبًا وأخذ عن كثير من الشيوخ له مشيخة فيها ألْفُ شيخٍ، له عدة مؤلّفات منها: القمر المنير في المسند الكبير، كنز الإمام في السّنن والأحْكام، المؤتلف والمختلف، مناقب الشافعي وغيرها، توفِّيَ رحمه الله سنة 643هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: 23/ 131.

حُلَفَائِهِمْ مِنْ بَنِي شَيْبَانَ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، ثم مِنْ بَنِي نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وهكذا إلى أنْ ذكر كثيرا من القبائل والمنسوبين إليها ممن قُتِلوا بالحرّة[1].

النوع الثّالث: معرفة سنة ومكان التّحديث.

وهو أنْ يذكر الراوي السَّنَة التي تحمّل فيها الحديث أو الأثر عن شيْخه، أو المكان، أو كلاهما معًا، وهو عِلمٌ مفيدٌ خاصّة في إثبات صِدْق الراوي في روايته عن شيخه، فقد يكون الشيخُ قد توُفِّيَ قبل تِلْكَ السنة أو لم يكن بذلك المكان أو أنّه ليس من أهل تلك المنطقة ولم يدخلها أصلًا، فذكر سنة ومكان التَّحْديث يزيد في صِدْق الراوي أو يُثْبِتُ كذِبَه.

وقد وجدْتُ أنَّ أبا العرب ذكر في مواضع من كِتابَيْه الطبقات والمِحن بعْضًا من ذلك، أذكره فيما يلي:

1-قال أبو العرب: وَحَدَّثَنِي بَكْرُ بن حَمَّاد قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو نَجْدَةَ قَالَ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ لَقِيتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ بِوَاسِطَ الْقصبِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ جَعَلَ اللَّهُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ رَجُلا مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَوْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَيُقَالُ يَا مُسْلِمُ هَذَا فِدَاؤُكَ مِنَ النَّارِ)[2].

فقد صرّح كَثِيرُ بْنُ سُلَيْمٍ في هذه الرواية بالمكان الذي سمع فيه هذا الحديث من أنس بن مالك، وهو واسط القصب.

2-قال أبو العرب[3]: وَأَخْبَرَنِي عِيسَى بْنُ مِسْكِينٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ بِالإِسْكَنْدَرِيَّةِ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ بِأَنْطَاكِيَةَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ قَالَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دكوان وَغَيْرُهُ مِمَّنْ لَا أَتَّهِمُ أَنَّ الْحَجَّاجَ بَعَثَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَأَصَابَهُ الرَّسُولُ بِمَكَّةَ فَلَمَّا سَارَ بِهِ الرَّسُولُ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ رَآهُ الرَّسُولُ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ وَاللَّهِ إِنِّي لأَعْلَمُ أَنِّي إِنَّمَا أَذْهَبُ بِكَ إِلَى الْقَتْلِ فَاذْهَبْ أَيَّ الطَّرِيقِ شِئْتَ فَقَالَ سَعِيدٌ إِنَّهُ سَيَبْلُغُ الْحَجَّاجَ أَنَّكَ أَخَذْتَنِي فَإِنْ خَلَّيْتَ عَنِّي خِفْتُ أَنْ يَقْتُلَكَ وَلَكِنْ أَذْهَبُ إِلَيْهِ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ لَهُ الْحَجَّاجُ مَا اسْمُكَ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ كَذَبْتَ

---

[1] انظر: المحن: مِنْ 152 إلى 162.

[2] سبق تخريجه.

[3] المحن: 236-237-238.

أَنْتَ شَقِيُّ بْنُ كُسَيْرٍ قَالَ أُمِّي سَمَّتْنِي قَالَ شَقِيتَ وَشَقِيَتْ أُمُّكَ قَالَ الْغَيْبُ يَعْلَمُهُ غَيْرُكَ قَالَ أَمَا وَاللَّهِ لأُبْدِلَنَّكَ بِالدُّنْيَا نَارًا تَلَظَّى قَالَ لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ ذَلِكَ إِلَيْكَ مَا اتَّخَذْتُ إِلَهًا غَيْرَكَ قَالَ مَا تَقول فِي رَسُول الله النَّبِي الْمُصْطَفى صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ خَيْرُ الْبَاقِينَ وَخَيْرُ الْمَاضِينَ قَالَ مَا تَقُولُ فِي أَبِي بَكْرٍ قَالَ [ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ] (التوبة: 9) أَعَزَّ اللَّهُ بِهِ الدِّينَ وَجَمَّعَ بِهِ بَعْدَ الْفُرْقَةِ قَالَ مَا تَقُولُ فِي عُمَرَ قَالَ الْفَارُوقُ وَخِيرَةُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ قَالَ مَا تَقُولُ فِي عُثْمَانَ قَالَ الْمُجَهِّزُ جَيْشَ الْعُسْرَةِ الْمُشْتَرِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ قَالَ مَا تَقُولُ فِي عَلِيٍّ قَالَ من أَوَّلهمْ إِسْلامًا وَأَقْدَمِهِمْ هِجْرَةً وَأَعْظَمِهِمْ فَضْلا زَوَّجَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبَّ بَنَاتِهِ إِلَيْهِ قَالَ مَا تَقُولُ فِي مُعَاوِيَةَ قَالَ كَاتِبُ رَسُولِ اللَّهِ قَالَ مَا تَقُولُ فِي عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ إِنْ يَكُنْ مُحْسِنًا فَأَتَمَّ اللَّهُ إِحْسَانَهُ وَإِنْ يَكُنْ مُسِيئًا فَلَنْ يُعْجِزَ اللَّهَ قَالَ مَا تَقُولُ فِي الْخُلَفَاءِ مُنْذُ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا قَالَ سَيُجْزَوْنَ بِأَعْمَالِهِمْ فَمَسْرُورٌ ومبثور، لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ قَالَ مَا تَقُولُ فِيَّ قَالَ أَنْتَ وَنَفْسُكَ أَعْلَمُ قَالَ بُثَّ فِي علمك قَالَ إذا أسؤك وَلا أَسُرُّكَ قَالَ فَبُثَّ قَالَ قَدْ ظَهَرَ مِنْكَ جَوْرٌ فِي حُكْمِ اللَّهِ وَجُرْأَةٌ عَلَى مَعَاصِي اللَّهِ قَالَ ذُمَّهُمْ أَوِ امْدَحْهُمْ قَالَ إِنَّمَا اسْتَحْفَظْتُ أَمْرَ نَفْسِي قَالَ فَأَيُّ رَجُلٍ أَنا قَالَ يَوْم الْقِيَامَة تختبر قَالَ فَأَيُّهُمْ أَحَبُّ إِلَيْكَ قَالَ أَرْضَاهُمْ لِخَالِقِهِ قَالَ وَأَيُّهُمْ أَرْضَاهُمْ لِخَالِقِهِ قَالَ أَتْبَعُهُمْ لأَمْرِهِ وَأَعْلَمُهُمْ بِطَاعَتِهِ قَالَ وَاللَّهِ لأُقَطِّعَنَّكَ أَعْضَاءً قَالَ إِذًا تُفْسِدُ عَلَيَّ دُنْيَايَ وَأُفْسِدُ عَلَيْكَ آخِرَتَكَ وَالْقِصَاصُ أَمَامَكَ قَالَ كَيْفَ تَرَى مَا نَجْمَعُ لأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الأَمْوَالِ قَالَ لَمْ أَرَ مِنْهَا شَيْئا قَالَ فَأمر بالأموال فنشرت بَين يَدَيْهِ قَالَ إِنْ حَمَلْتَهَا حَتَّى تَشْتَرِيَ لِصَاحِبِكَ الأَمَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَهَذَا صَالِحٌ وَإِلا فَقَدْ أَوْقَرْتَ ظَهْرَكَ وَاشْتَدَّ حسابه قَالَ كَيفَ ترَاهُ لَا يَنْفَعُ إِلا طَيِّبٌ قَالَ أَوَلَيْسَ هُوَ بِطَيِّبٍ قَالَ بِرَأْيِكَ جَمَعْتَهُ قَالَ أَتُحِبُّ أَنَّهُ لَكَ قَالَ لَا أُحِبُّ إِلا مَا يُحِبُّ اللَّهُ قَالَ الْوَيْلُ لَكَ قَالَ الْوَيْلُ لِمَنْ زُحْزِحَ عَنِ الْجَنَّةِ وَأُدْخِلَ النَّارَ قَالَ كَيْفَ تَرَى مَا نَعُدُّ مِنْ هَذِهِ الْمَعَازِفِ وَالْمَزَامِيرِ وَالطُّبُولِ فَضُرِبَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ فَأَقْبَلَ سَعِيدٌ يَبْكِي وَقَالَ تَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ رَجُلا أَشَدَّ خِلافًا مِنْكَ ضُرِبَتْ بَيْنَ يَدَيْكَ الْمَعَازِفُ وَالطُّبُولُ فَأَقْبَلْتَ تَبْكِي قَالَ يَا حَجَّاجُ وَكَيْفَ لَا نَبْكِي مِنْ شَيْءٍ لَهُ نَظَائِرُ مِنْ أَهْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْهَا نَفْخَةُ الصَّعْقَةِ قَالَ اذْهَبُوا بِهِ فَاقْتُلُوهُ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُكَ يَا حَجَّاجُ أَنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَسْتَحْفِظُكَهُمَا حَتَّى أَلْقَاكَ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ تَبَسَّمَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فَقَالَ رُدُّوهُ فَلَمَّا رَدُّوهُ قَالَ مِمَّ ضَحِكْتَ قَالَ تَعَجَّبْتُ مِنْ جُرْأَتِكَ عَلَى اللَّهِ وَحِلْمِ اللَّهِ عَنْكَ قَالَ اسْحَبُوهُ فَلَمَّا سَحَبُوهُ قَالَ [إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذي فطر السَّمَاوَات وَالْأَرْض حَنِيفا وَمَا أَنا من

الْمُشْرِكِينَ] (الأنعام: 6) قَالَ اصْرِفُوا وَجْهَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ قَالَ [فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عليم] (البقرة: 2) قَالَ كُبُّوهُ لِوَجْهِهِ عَدُوَّ اللَّهِ مَا أَنْزَعَهُ لآيِ الْقُرْآنِ فَقَالَ [مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نخرجكم تَارَةً أُخْرَى] (طه: 20) فَبَلَغَ ذَلِكَ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ فَقَالَ اللَّهُمَّ قَاصِمَ الْجَبَابِرَةِ اقْصِمِ الْحَجَّاجَ فَمَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ أَيَّامًا حَتَّى وَقَعَ فِي جَوْفِهِ الدُّودُ وَأَصَابَهُ الكزاز.

فقد صرّح عِيسَى بْنُ مِسْكِينٍ أَنْبَأَنَا بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ حدّثه بِالإِسْكَنْدَرِيَّةِ، كما أَنَّ أَبا بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ صرّح بأنّ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيّ قد حدّثه بِأَنْطَاكِيَةَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، يعني سنة ومكان التحديث.

3-ذِكْر سنة ومكان لقاء الراوي بشيخه، كما في ترجمة أَبِي الْحَجَّاجِ رَبَاحِ بْنِ ثَابِتٍ الأَزْدِيّ.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: وَقَالَ لِي فُرَاتٌ: حَدَّثَنَا رَبَاحٌ، قَالَ: لَقِيتُ ابْنَ أَبِي ذِئْبٍ بِمَكَّةَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ.

4-ذكْر سنة أوّل سماع للحديث، كما في ترجمة كَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ.

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ[1]: وَلَقَدْ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: أَوَّلُ مَا سَمِعْتُ الْحَدِيثَ سَنَةَ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ مِنْ كَامِلِ بْنِ طَلْحَةَ.

النوع الرابع: التصريح بالشكّ في الرّاوي أو الرِّواية.

وتصريح الرواة بالشكّ في الراوي أو المرْوِي يدلّ على مدى أمانَةِ الرواة في روايتهم، وأحيانًا يُصرّحُ المحدّث بأنّ الشكّ منه، وأحْيانًا يُصرّحُ المحدّث باسم الراوي الذي وقع الشكّ منه، وقد وجدتُ أنَّ أبا العرب يصرّح بما وقع فيه الشكّ في رواياته، سواء في الراوي أو في المرْوِي، أذكر مثالا واحدا على كل نوعٍ:

1-الشكّ في المرْوي.

قال أبو العرب[2]: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَيْضًا قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ الْفَلاسِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عِلاقَةَ عَنْ كُرْدُوسٍ الثَّعْلَبِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ:(فَنَاءُ أُمَّتِي فِي الطَّعْنِ وَالطَّاعُونِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الطَّعْنُ قَدْ

[1] الطبقات: 83.

[2] المحن: 59.

عَرَفْنَاهُ فَمَا الطَّاعُونُ قَالَ وَخْزُ أَعْدَائِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَفِي كل شَهداء)[1] أَوْ قَالَ شَهِيدًا، أَوْ قَالَ شَهَادَةٌ.

2-الشّكّ في الراوي.

قال أبو العرب[2]: وَحَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنِ الْمُغْتَمِرِ عَنْ أَبِي مُوسَى أَوْ أُمِّ مُوسَى شَكَّ أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ عُمَيْرَ بْنَ جُرْمُوزٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى عَلِيٍّ فَقَالَ لَيَدْخُلُ قَاتِلُ الزُّبَيْرِ النَّارَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (لِكُلِّ نَبِيٍّ حوارِي وَحَوَارِيِي الزُّبَيْرُ)[3].

فقد ذكر في هذا السند الشكّ في الرّاوي، هل هو: أبو إسحاق أو هو أم إسحاق، وممن كان الشك؛ حيث ذكر أنّه من أبي إسحاق.

النوع الخامس: معرفة المهملات من أسماء الرواة.

أ-تعريفه لغة: أَهْمَلْتُ الشّيء، إذا خلّيتَ بينه وبين نَفْسِهِ. والهَمَلُ: السُّدَى. والهَمَل: المال لا مانعَ له، والمهمل اسم مفعول من "الإهمال" بمعنى "الترك" كأن الراوي ترك الاسم بدون ذكر ما يميزه عن غيره[4].

ب-تعريفه اصطلاحا: أن يروي الراوي عن شخصين أو أكثر مُتَّفِقِين في الاسم فقط، أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، ولم يتميزوا بما يخص كل واحدٍ منهم[5].

2- متى يضر الإهمال؟:

الإهمال إنّما يضرّ إن كان بعضهم ثقة والآخر ضعيفا؛ لأنه لا ندري من الشخص المروي عنه هنا. فربما كان الضعيف منهم، فيضعف الحديث.

أما إذا كان كلهم ثقات، فلا يضر الإهمال بصحة الحديث؛ لأن أيا منهم كان المروي عنه فالحديث صحيح.

---

[1] سبق تخريجه.

[2] المحن: 109.

[3] أخرجه البخاري في صحيحه، ك الجهاد والسير، ب فضل الطليعة برقم: 2846.

[4] معجم مقاييس اللغة لابن فارس: 6/ 67.

[5] تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحّان: 258.

3- الفرق بينه وبين المُبْهَم:

والفرق بينهما أن المهْمَل ذُكِر اسمه، والتبس تعيينه، والمُبْهَم لم يُذْكر اسمه.

4- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "المكمَل في بيان المهمل"، للخطيب البغدادي.

وقد وجدتُ أنّ أبا العرب القيرواني رحمه الله؛ يذكر الأسماء المهمَلةَ أحيانا دون أن يبيّنها، وأحيانا يذكر المهمل ويبينه، سائرا على منهج المحدثين، إلا أنّه لم يذكر المهمل في الحديث إلا في موضعين في حديث واحد بيّن أحدهما[1]، ولم يكثر من المهمل إلا في الروايات التاريخية التي يجوز التساهل في أسانيدها، وسأذكر مثالين لكل واحد منهما:

1-المهملات التي لم يبينها:

أ-قال أبو العرب: وَحَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ: حدثنا أَشْهَلُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ لابْنِ عُمَرَ: مَا تَقُولُ فِي هَؤُلاءِ؟ قَالَ: اعْرِضْ عَلَيْهِمْ كِتَابَ اللَّهِ فَإِنْ قَبِلُوهُ فَهُوَ خير لَك وَخير لَهُم وَإِنْ أَبَوْهُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ وَشَرٌّ لَهُمْ. قَالَ: فَأقبل عَليّ وَمَعَهُ رجال فَسَارُّوهُ فَسَارَّهُمْ..."[2]. ثم ذكر قصة لعثمان مع الخارجين عليه.

ب-وَحَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أُسَامَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَسْلَمَ الزُّبَيْرُ وَهُوَ ابْنُ سِتَّة عشر سَنَةً وَلَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْ غَزْوَةٍ غَزَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطُّ وَقُتِلَ وَهُوَ ابْنُ بِضْعٍ وَسِتِّينَ سَنَةً.

فهشام وأبوه أسماء مهملة غير معروفة، ولم يبيّن مَن هو هشام لنعرفه ونعرف أباه.

2-المهملات التي بيّنها:

أ-حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُعَتِّبٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ الْكُوفِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مُصعب بن سعد عَن سعد قَالَ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلاءً قَالَ (الأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الأَمْثَلُ فَالأَمْثَلُ، يُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي

[1] ينظر: المحن: 55.

[2] المصدر السابق: 82-83.

دِينِهِ صَلابَةٌ زِيدَ فِي بَلائِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ خُفِّفَ عَنْهُ، وَمَا يَزَالُ الْبَلاءُ بِالْعَبْدِ حَتَّى يَمْشِيَ عَلَى الأَرْضِ وَمَا لَهُ مِنْ خَطِيئَةٍ)[1].

وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَزِينٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ[2].

فقد ذكر في الرواية الأولى اسم (عاصم) مهملًا، ثم بيّنه في الرواية الثانية أنّه: عاصم بن أبي النجود (ت180هـ)، وهو القارئ المعروف؛ الراوي للقرآن عن حفص.

ب-وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُبَيْدٍ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حدثنا عُثْمَان بن يحيى الفرفساني قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ يَعْنِي ابْنَ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: قُتِلَ الْحُسَيْنُ وَمَعَهُ سِتَّةَ عَشَرَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ مَا فِي الأَرْضِ مِثْلُهُمْ[3].

فقد بيّن أنّ سفيان هنا هو ابن عيينة.

.

[1] سبق تخريجه.

[2] المحن: 55.

[3] المصدر السابق: 157.

خاتمة

خاتمة

أحمد الله الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة، وأعانني على كتابتها، ويسّر لي جمعها وترتيبها، والفضل كُلّه له سبحانه وتعالى، راجيًا من الله أن يتقبّله مني، وأن ينفعني به وقارئه في الدنيا والآخرة، وقد توصّلتُ من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

1- أن علوم الحديث كثيرة غزيرةٌ متنوعة، وأنّها لا يمكن حدّها بعدد معيّن، ومن يتأمّل كتابات المعاصرين؛ يجد أنّهم تكلموا على علوم جديدة لم يتكلم فيها المتقدّمون، كعِلم البُعْد الزماني والمكاني للحديث النبوي، وعِلم متشابه الحديث.

2- أنّ علماء الحديث خدموا السنّة النبوية خِدمةً عظيمة منقطعة النظير، وبذلوا جهودًا جبّارة في حِفظِها، وفهم معانيها، وتفسير وشرح غريبها، ومعرفة صحيحها من سقيمها، بما لا يدع مجالًا للشكِّ في أنّ السنّة وصلتْ إلينا محفوظةً من التحريف والتزييف والتبديل.

3- المتأمّل في كتب تراجم وطبقات العلماء والمحدّثين؛ يرى براعة علماء الحديث والتراجم؛ في ترجمة تاريخ الرواة؛ بذكر اسمه وكنيته ولقبه إن كان له لقب تميّز به، وتاريخ ولادته ووفاته، والذين روى عنهم، ومَن رَوَوْا عنه، ومَن لازم من العلماء والمحدِّثين، ومن أكثر من الرواية عنه، ودرجته جرحًا وتعْديلًا، كما أنهم يذكرون جهالته إنْ كان من مجهولي الحال أو العَيْن، في براعةٍ ودقّةٍ؛ أشبه ما تكون بما يُسمّى في العصر الحاليّ بنظام الرّقمنة.

4- أنّ المغاربة كان لهم اهتمام كبير برواية الحديث النبوي، وشرحه، ونقد سنده ومتنه، وكتابته، وعقد مجالس لروايته ومدارسته.

5- أنّ أبا العرب القيرواني يُعتبر من أبرز علماء الحديث المغاربة؛ الذين اتفق المغاربة والمشارقة على إمامته في الحديث والرواية، والاعتماد على قوله في الرواة تعْديلًا وجرْحًا.

6- أنّه ليس هناك فرْقٌ بين المغاربة والمشارقة في رواية الحديث النبويّ أداءً أو تحمُّلًا.

7- أنّ الرحْلةَ في طلب الحديث كانتْ قائمةً؛ سواءٌ من المغاربة نحو المشرق، أو من المشارقة نحو المغرب، وأنّ أغلب اهتمام المغاربة في الرِّحلة كان للإمامَيْن الكبيرين: مالك بن أنسٍ في الحجاز، وسفيان الثوري في العِراق، حيث كان لهما مكانة كبيرة ظاهرة عند المغاربة.

8- أنّ أبا العرب القيرواني يروي الأحاديث والآثار بالسند مثل كبار المحدّثين، وأنّه يتثبّت في أسانيد الأحاديث النبوية، من ناحية اتصال السند ووثاقة الرواة، أكثر من الآثار والقصص التاريخية.

9- أنّ أبا العرب قد تفرّد بأحاديث في فضائل إفريقية لم يروها أحد غيره في أيّ كتاب من الكتب التي تروي الأحاديث بالأسانيد، وأنّ أغلب هذه الأحاديث رواها عن شيخه مُحَمَّد بن الفرات.

10- أنّ أبا العرب يسير على وفق منهج المحدثين، في جميع علوم الحديث، ولم ينفرد عنهم بشيء يختلف عنهم فيه، إلّا أن يُرجِّحَ فيما اختلفوا فيه.

11- أنّ أبا العرب يلتقي مع أئمّة السنن في روايته للحديث؛ في شيوخ شيوخهم فما فوق.

12- أنّه لا يشير في رواية الأحاديث إلى أيّ من كتب السنن بل يروي الأحاديث بنفسه منه إلى رسول الله ﷺ.

13- أنه يحكم على الرواة تعديلا وجرحًا، كما أنه ينقل عن أئمة التعديل والجرح، خاصّة يحي بن معين من أهل المشرق، كما أنّه قد يرُد الجرح ولو كان مُفسّرًا إذا كان في الجَرْحِ تجنٍّ على الراوي.

14- أنّه لا يجرح الرواة بألفاظ شديدة أو نابية، وأن أغلب جرحه للرواة يكون بالتفرّد أو سوء الحفظ أو البدعة واتّباع الهوى.

15- أنّه يسير على منهج الأئمّة المتقدمين؛ في قبول رواية الضعفاء في الفضائل، والترغيب والترهيب، والتاريخ والقصص.

16- أنّه يرجّح سماع إمام التابعين سعيد بن المسَيّب من عمر بن الخطّاب ﷺ، موافقًا في ذلك أئمّة كبارًا كابن عُيَيْنة وأحمد وغيرهما؛ مما يترتب عنه صحّة رواياته عن عمر وقبولها والاحتجاج بها.

17- أنّ كتابَيْ الطبقات والمِحَن لأبي العرب؛ قد احتويا أغلب علوم الحديث التي ذكرها ابن الصلاح في مُقدّمته.

وفي ختام رسالتي هذه أُوصي بما يلي:

1- الاهتمام بتراث المغاربة في علوم الحديث خاصة والعلوم الشرعية عامة، سواء في دراسة مناهج العلماء، أو في تحقيق المخطوطات.

2- السعي في البحث عن مخطوطات أبي العرب القيرواني؛ لتحقيقها وإخراجها إلى النور ليُسْتَفاد منها.

3- كتابة رسائل علمية فيما يتعلق بالرواة المغاربة؛ الذين وثقهم المغاربة وضعفهم المشارقة، مع المقارنة والترجيح.

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث
- فهرس الآثار
- فهرس الأعلام المترجم لهم
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
[فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عليم]	البقرة	196	208
[شهد الله أنّه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العِلْمِ قائمًا بالقِسْط لا إله إلا هو العزيز الحكيم]	آل عِمْران	18	أ
[ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ]	التوبة	9	**207**
[إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذي فطر السَّمَاوَات وَالْأَرْض حَنِيفا وَمَا أنا من الْمُشْرِكين]	الأنعام	6	**207**
[وجاء إخوة يوسف فدخلوا عليه فعرفهم وهم له منكرون]	يوسف	58	**104**
[يعرفون نعمت الله ثم ينكرونها]	النحل	83	**104**
[مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نخرجكم تَارَة أُخْرَى]	طه	20	**208**
[إِنَّمَا يُوفى الصَّابِرُونَ أجرهم بِغَيْر حِسَاب]	الزمر	39	**165**
[وإذْ أسرّ النبي إلى بعض أزواجه حديثا.....الآية]	التحريم	66	**17**
[إقرأ باسم ربّك الذي خلق خلق الانسان من علق اقرأ وربّك الاكرم الذي علّم بالقلم علّم الانسان ما لم يعْلم]	العلق	5-1	أ

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
خَيْرُ الأَرْضِ مَغَارِبُهَا	165
يُحْشَرُ مِنْ إِفْرِيقِيَّةَ قَوْمٌ، وُجُوهُهُمْ مِثْلُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ	166
(مَنْ كَذَبَ عليَّ متعمِّدًا فليتبوَّأ مقعده من النار).	26
(مَنْ حدَّث عنِّي بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذَّابين).	26
(هو الطَّهُور ماؤُه الحِلُّ مَيْتَتُه).	58
(يا أيها النّاس، ألا إن دِماءَكُم وأموالَكُم عليكم حرام كحُرْمَة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا،	60
(مَنْ يُرِدِ اللهُ به خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ).	60
(لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم السّاعة).	60
(أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ ليس عليها في الآخِرَةِ عذابٌ وإنّما عذابها في الدُّنيا القَتْلُ والزّلازِل والبَلايَا).	64
إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ جَعَلَ اللَّهُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ رَجُلا مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَوْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَيُقَالُ يَا مُسْلِمُ هَذَا فِدَاؤُكَ مِنَ النَّارِ	174
(فَناءُ أُمَّتِي في الطَّعْنِ والطّاعُون) قيل يا رسول الله: هذا الطّعْنُ قد عرفناهُ، فما الطّاعون؟، قال: (وَخْزُ أعْدائكم من الجِنّ وفي كُلٍّ شُهَداء).	64
لِكُلِّ نَبِيٍّ حوارِي وَحَوَارِيِي الزُّبَيْرُ	209
(لا وَصِيَّةَ لِوارِثٍ).	66
(كلُّ الناس أكْفاء).	67

(إن شئتَ فشمِّتْهُ وإن شئتَ فلا).	69
(إذا أحبَّ اللهُ عبْدًا وأراد أنْ يُصافِيَهُ صبَّ البلاء عليه صَبًّا وثَجَّهُ عليه ثَجًّا).	74
(طَلْحَةُ شهيد يمشي على وجه الأرض).	75
(ليأْتِيَنَّ ناسٌ مِنْ أمَّتِي مِن إفْريقيّة يوم القيامة وجوههم أفْضلُ نورًا من نور القمر ليلةَ البدْرِ).	76
(سألْتُ اللهَ ثلاثًا فأعْطاني اثنتين ومَنَعَني واحدة.....	77
(ستُجَنِّدونَ أجْنادًكُم وخيْرُ أجْنادِكُم الجُنْدُ الغَرْبِيُّ).	77
(لا يُقْتَلُ بعْد اليومِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ صبْرًا إلّا رجُلٌ قتَلَ عُثْمان بن عفَّان فاقْتُلوهُ إلَّا تفْعَلوا تُقْتَلوا قتْلَ الشَّاة).	79
(عِظَمُ الجزاء مع عِظَمِ البَلاء، وإنّ الله عزّ وجلّ إذا أحبَّ قَوْمًا ابتلاهم، فمَنْ رَضِيَ فله الرِّضا ومَنْ سَخِطَ فله السَّخَطُ).	81
(تَقْتُلُه الفِئَةُ الباغِيَةُ).	81
(مَنْ أَتَى إِفْرِيقِيَّةَ، لَقِيَ خَيْرًا وَخيرًا).	91
(يَنْقَطِعُ الْجِهَادُ مِنَ الْبُلْدَانِ كُلِّهَا، فَلا يَبْقَى إِلا بِمَوْضِعٍ هُوَ فِي الْمَغْرِبِ.....	91
(الْمُنَسْتِيرُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ: الأَنْفُ، وَدُونَهُ قَنْطَرَةٌ مِنْ قَنَاطِرِ الأَوَّلِينَ).	92
(وَعِزَّتِي وَجَلالِي، لَوْلا أَنِّي كَتَبْتُ الْمَوْتَ عَلَى خَلْقِي، لأَدْخَلْتُ أَقْوَامًا، يَكُونُونَ بِهَا، الْجَنَّةَ، بِدَوَابِّهِمْ وَأَمْتِعَتِهِمْ حَتَّى لا يَنْزِعُ ثِيَابَهُمْ، إلا الْحُورُ الْعِينُ).	93
(أَنَّهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ).	93
(إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا سَلَّطَ عَلَيْهِ مَنْ يُؤْذِيهِ).	95

(لا مد في الإسلام).	95
(طُولُ مَقَامِ أُمَّتِي فِي قُبُورِهِمْ، تَمْحِيصٌ لِذُنُوبِهِمْ).	102
(لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم).	103
أَنَّ أَهْلَ الْمَغْرِبِ فِي الدُّنْيَا أَهْلُ الْمَغْرِبِ فِي الآخِرَةِ.	202
وَعِزَّتِي وَجَلالِي، لَوْلا أَنِّي كَتَبْتُ الْمَوْتَ عَلَى خَلْقِي، لأَدْخَلْتُ أَقْوَامًا، يَكُونُونَ بِهَا، الْجَنَّةَ، بِدَوَابِّهِمْ وَأَمْتِعَتِهِمْ حَتَّى لا يَنْزِعُ ثِيَابَهُمْ، إِلا الْحُورُ الْعِينُ.	93
(كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه ويقول عاش بن آدم حتى أكل الجديد بالخلق).	103
لَا يَزَالُ الْبَلاءُ بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ فِي مَالِهِ وَجَسَدِهِ وَوَلَدِهِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ خَطِيئَة	198
(مَنْ رَابَطَ بِالْمُنَسْتِيرِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ)، قَالَ أَنَسٌ: بَخٍ بَخٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ،	106
سئل النبي ﷺ أي الناس أشد بلاء قال: (الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل.....	63
(أمتي أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة وإنما عذابها في الدنيا الفتن والبلايا فإذا صاروا إلى قبورهم تمحيصا لذنوبهم).	64
(طُولُ مَقَامِ أُمَّتِي فِي قُبُورِهِمْ، تَمْحِيصٌ لِذُنُوبِهِمْ).	102
(من حدّثَ عنّي بحديث يُرَى أنّه كذبٌ فهو أحد الكاذبين).	126
(خذوا ثلث دينكم عن عائشة).	127
(لكل أمة عذاب وعذاب أمتي السيف).	153-119
(إذا وُضِعَ السّيْفُ في أمّتي لم يُرْفعْ عنها إلى يوم القيامة).	128
لا طلاق على مُكْرَه	149

لَكِنَّ إِفْرِيقِيَّةَ أَشَدُّ بَرْدًا وَأَعْظَمُ أَجْرًا	150
نضّر الله امرءا سمع مِنّا حديثًا، فأدّاه كما سمعه، فرُبّ مُبَلَّغٍ أوْعَى مِنْ سامِعٍ	151
آمنْتُ بكتابك الذي أنْزلْتَ وبنبيّك الذي أرْسلْتَ، قال البراء: فقُلْتُ: وبرسولك، قال: لا، وبنبِيّك الذي أرْسلْت	151
لا يَزَالُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ	154
يَا أَيهَا النَّاس أَلا إِن دمائكم وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا.....	60
إِنَّ أَخَا صُدَاءَ قَدْ أَذَّنَ، وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ	117
إِذَا رَفَعَ الرَّجُلُ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ سَجْدَةٍ وَاسْتَوَى جَالِسًا، فَقَدْ تَمَّتْ صَلاتُهُ وَإِنْ أَحْدَثَ	118
لا خَيْرَ فِيمَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا	118
إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ جَعَلَ اللَّهُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ رَجُلا مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَوْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَيُقَالُ يَا مُسْلِمُ هَذَا فِدَاؤُكَ مِنَ النَّار	174
يُحْشَرُ مِنْ إِفْرِيقِيَّةَ قَوْمٌ، وُجُوهُهُمْ مِثْلُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ	166
اغْدُ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا وَلا تَكُنِ الثَّالِثَ فَتَهْلِكَ	118
ثَلاثَةٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَضْلٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ	118
عِظَمُ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلاءِ وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أحب قوما ابْتَلاهُم فَمن رَضِي فَلهُ الرضى وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ	81

فهرس الأثار

طرف الحديث	الصفحة
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اسْتَخْلِفْ عَلَيْنَا عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ فَكَيْفَ بِحُبِّهِ الْمَالِ وَالْخَيْلَةِ قَالَ فَخَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ..	199
رَأَى كَلْبًا أَبْيَضَ وَاقِفًا عِنْدَ جُثَّةِ عَبَّاسٍ الْفَارِسِيِّ يَمْنَعُ الْكِلابَ أَنْ تدنوا مِنْهُ.....	200
انْفِقْ أَصْلَحَكَ اللَّهُ مَا بَدَا لَكَ، فَوَالَّذِي يُحْلَفُ بِهِ مَا إِنَاءٌ أُفْرِغُهُ إِلا وَجَدْتُهُ قَدْ مُلِئَ....	197
سُئِل علي بن أبي طالبٍ ﷺ عن أصحاب البَصْرَة أَمُشْرِكون هم؟ قال: مِنَ الشِّرْكِ فَرُّوا، قيل: مُنافِقون هم؟.....	77
(ما كَرُمَ عبْدٌ عند الله تبارك وتعالى إلّا ازداد البلاءُ عليهِ شِدَّةً).....	79
إِنَّ أَهْلِي سَأَلُونِي فِي حَاجَةٍ فَرَبَطْتُ فِي خِنْصَرِي خَيْطًا لأَذْكُرَهَا، ثُمَّ خِفْتُ أَنْ أَكُونَ ابْتَدَعْتُ.....	83
استغفر لي فقال الرجل: أنت أحق فقال له أبو بكر: أنت أحق، ألقيت في النار فلم تحترق.....	85
ضُرِبَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَلَى الْبَيْعَةِ كَمَا ضُرِبَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ فَأَبَى أَنْ يُبَايِعَ....	85
(لَوْ قِيلَ لِصَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ غَدًا يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَا قَدَرَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْعِبَادَةِ شَيْئًا).....	95
عمل عُثْمَان اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: وَيُقَال: (اثْنَتَيْ عشرَة سنة إِلَّا اثْنَتَيْ عَشْرَةَ لَيْلَةً.).....	115
إِنْ صَدَقْنَاكُمْ قَتَلْتُمُونَا وَإِنْ كَذَبْنَاكُمْ خَشِينَا اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَنَظَرَ	116

إِلَيْهِ الْحَجَّاجُ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ: لَا تَعَرَّضْ لَهُ فَنَفَاهُ إِلَى السِّنْدِ.....	
(أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الأَرَاشِيِّ، رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَالِحِ النَّبِيِّ، بَعَثَنِي إِلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، أَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ أَتَيْتُهُمْ ضُحًى، فَقَتَلُونِي ظُلْمًا، حَسِيبُهُمُ اللَّهُ).....	123
(أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الأَرَاشِيِّ، رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ شُعَيْبٍ، إِلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، أَتَيْتُهُمْ ضُحًى، فَقَتَلُونِي ظُلْمًا، حَسِيبُهُمُ اللَّهُ).....	124
إِذَا كَمُلَ صِدْقُ الصَّادِقِ لَمْ يَمْلِكْ مَا فِي يَدِهِ.	124
(إِذَا كَمُلَ صِدْقُ الصَّادِقِ لم يهْلك مَا فِي يَدَيْهِ).	125
(الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ).....	131
(الإِيمَانُ قَوْلٌ).....	131
(الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ).....	131
عسى أن يكون بعدي اقوام يكذبون بالرجم يقولون لا نجده في كتاب الله لولا ان أزيد في كتاب الله ما ليس فيه لكتبت انه حق.....	140
وَكَانَ قَدْ أَحْرَزَ هَهُنَا غَيْرَ مَا فَاسدة، إِذَا بَلَغَهُ عَنِ الْمَرْأَةِ أَنَّهَا فَاسِدَةٌ وَكَانَ قَدْ أَحْرَزَ هَهُنَا غَيْرَ مَا فَاسدة، إِذَا بَلَغَهُ عَنِ الْمَرْأَةِ أَنَّهَا فَاسِدَةٌ تَزَوَّجَهَا، فَأَحْصَنَهَا...	147
إِنَّ دُنْيَا بَلَغَتْ بِي أَنْ أُفَرِّقَ بَيْنَ الأَحِبَّةِ، إِنَّهَا لَدُنْيَا سُوءٍ، أُشْهِدُكُمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَهَا أَبٌ، أَوْ أُمٌّ، أَوْ أَخٌ، أَوْ أُخْتٌ فِي هَذِهِ الرِّفْقَةِ، فَهِيَ حُرَّةٌ.....	180
سَمِعْتُ الْيَوْمَ مَنْ يَذْكُرُ بَعْضَ كَلامِ الْمُعْتَزِلَةِ، فَخَرَجْتُ إِلَى الشُّعَرَاءِ أَبْكِي عَلَى الإِسْلامِ.....	181
أَوّلُ مَن دوّن العِلْمَ ابن شهاب الزّهري	147
كَانَ مَنْ يَعْرِفُ الْعِلْمَ يَبْقَى فِي صَدْرِهِ لا يَسْأَلُونَهُ عَنْهُ، يَعْنِي: أَهْلَ	148

إِفْرِيقِيَّةَ فَيَمُوتُ بِهِ، مِثْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، بَقِيَ الْعِلْمُ فِي صَدْرِهِ لا يَنْتَشِرُ عَنْهُ وَلا يُعْرَفُ	
قُتِل الحسين ومعه ستة عشر من أهل بيته ما في الأرض مثلهم.....	153
لا عليكم لا يخلوا مؤمن مِن مُنافِق يُؤْذيه	154

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم	الصفحة
مُحِبّ الدِّين مُحَمَّد بن محْمود بن النّجّار البغدادي.	205
عبد الله بن لهيعة الحضرمي.	195
يحيى بن سلّام بن أبي ثعلبة التيمي البصري ثم الإفريقي.	185
عبد الله بن غانم.	176
سعيد بن جُبَيْر.	174
كثير بن سُلَيْم.	173
عقبة بْن نَافِعِ بْن عبد قَيْس الفهري.	172
وَعَمْرَو بْنَ عَوْفٍ الْمُزَنِيَّ.	171
أبو حنيفة النعمان.	136
الحجاج بن يوسف الثقفي.	136
أبو البَخْتَري وهب بن وهب بن زمعة القرشي.	128
عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ التَّيْمِيُّ.	107
عباس بن الوليد الفارسي.	97
البهلول بن راشد.	94
عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن الحُبُلّي.	92
سحنون بن سعيد بن حبيب التَّنُّوخي.	45
شقران بن علي القيرواني.	38
مُحَمَّد بن عيسى الترمذي.	32
مسلم بن الحجاج النيسابوري.	29
أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري.	29
أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد الطحاوي.	29
عبد الله بن عمرو بن العاص.	23
ابن الأكفاني مُحَمَّد بن إبراهيم الأنصاري.	18
أبو عبد الله الحاكم النيسابوري.	18

فهرس المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الكتب:

1- أبجد العلوم، المؤلف: أبو الطيب مُحَمَّد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي،دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423 هـ-2002م.

2- الإبهاج في شرح المنهاج ((منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية –بيروت، عام النشر: 1416هـ-1995م.

3- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، أصل هذا الكتاب "رسالة ماجستير" نوقشت في بغداد في 1999/6/23 م، ماهر ياسين فحل الهيتي،دار عمار للنشر، عمان، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

4- الأَجْوِبَةُ الفاضِلَة للأَسْئِلَةُ العَشْرَة الكامِلَة، المؤلف: الإمام العلّامة عبد الحيّ اللَّكْنوي، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب-سوريا، الطبعة الثالثة ببيروت: 1414هـ-1994م.

5- إحكام الفُصول في أحكام الأصول: المؤلف: أبو الوليد الباجي (ت474هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية: 1995.

6- إحياء علوم الدّين مع تخريج العراقي، أبو حامد مُحَمَّد الغزالي: ط دار الحديث القاهرة،2004م.

7- إحياء علوم الدين، المؤلف: مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي أبو حامد، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

8- الأذكار، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط رحمه الله،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، طبعة جديدة منقحة، 1414 هـ - 1994 م.

9- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق د. مُحَمَّد سعيد عمر إدريس،مكتبة الرشد – الرياض،

الطبعة: الأولى، 1409.
10- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: سالم مُحَمَّد عطا، مُحَمَّد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 – 2000.
11- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي،تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م.
12- الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى مُحَمَّد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1415 هـ.
13- إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروتالطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م.
14- الأعلام، خير الدين بن محمود بن مُحَمَّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي / دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م.
15- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية – بيروت.
16- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة ﷺ، المؤلف: الإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، (المتوفى سنة 463هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
17- الباعث على إنكار البدع والحوادث، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة تحقيق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1398 – 1978.

18- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1399هـ- 1979م.

19- تاريخ ابن يونس المصري،عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (المتوفى: 347هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ.

20- تاريخ الأدب الأندلسي (عصر الطوائف والمرابطين)، المؤلف: إحسان عباس، مصدر الكتاب: موقع الوراق http://www.alwarraq.comKK [ترقيم الكتاب موافق للمطبوع].

21- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993 م.

22- تاريخ الخلفاء، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: حمدي الدمرداش، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الطبعة الأولى: 1425هـ-2004م.

23- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ -2002م.

24- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، دار طيبة.

25- تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م.

26- تراجم المؤلفين التونسيين، المؤلف: مُحَمَّد محفوظ (المتوفى: 1408 هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1994 م.

27- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ)، المحقق: جزء 1: ابن تاويتالطنجي، 1965 مجزء 2، 3، 4: عبد القادر

الصحراوي، 1966-1970 مجزء 5: مُحَمَّد بن شريف جزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أعراب 1981-1983م، الناشر: مطبعة فضالة -المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.
28- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف،عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو مُحَمَّد، زكي الدين المنذري،تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417.
29- التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في محاربته، للدكتور جمال أسْطيري، دار النشر: دار طيبة الرياض- السعودية، الطبعة الثانية: 1418هـ- 1997م.
30- التّعْريف بأوْهام مَن قسّم السُّنَن إلى صحيح وضعيف، المؤلف: محمود سعيد ممدوح، طبعة دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث-دبي-الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية: 1423هـ- 2006م.
31- التَّفَرُّد في رواية الحديث، للدكتور عبد الجَوَاد حَمَام، طبعة دار النوادر، الطبعة الثانية 1432هـ-2011م.
32- تقريب التهذيب، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، ومعه تحرير تقريب التهذيب، تأليف: بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، دار النشر: مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 1432هـ- 2011م.
33- تقريب الوُصول إلى عِلْم الأصول لابن جُزَيٍّ الغِرناطي المالكي، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد علي فركوس، طبعة دار التراث الإسلامي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1990م.
34- التقريب في علوم الحديث، المؤلف: محيي الدين يحي بن شرف النووي، خدمة وتعليق: الدكتور مصطفى ديب البُغا، طبعة دار الهُدى عين مليلة- الجزائر.
35- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث،أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، تقديم وتحقيق وتعليق: مُحَمَّد عثمان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
36- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم

بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي تحقيق: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، مُحَمَّد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1389هـ/1969م.

37- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي،تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، مُحَمَّد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب 1387 هـ.

38- تنقيح الفصول، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ)، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدةالطبعة: الأولى، 1393 هـ - 1973 م.

39- تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني،مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ.

40- تهذيب الكمال، المؤلف: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1400 – 1980، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

41- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المؤلف: مُحَمَّد بن إسماعيل بن صلاح بن مُحَمَّد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني أبو إبراهيم عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1417هـ/1997م.

42- تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة 1425هـ-2004م.

43- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي،عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، 1407 – 1986.

44- الجامع الصحيح المختصر من أحاديث رسول الله وسننه وأيامه، المؤلف: مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة، 1407

– 1987، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق.
45- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الناشر: دار الجيل ودار الأفاق الجديدة ـ بيروت.
46- جمع الجوامع مع المحلّي، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي أبو نصر، طبعة دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الثانية: 1424- 2003.
47- جمهرة أنساب العرب، أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1983/1403.
48- حاشية الأجهوري على شرح نخبة الفكر، أبو الإرشاد نور الدين علي بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الأجهوري، تحقيق الدكتور بشار خليل القيسي، ط دار ابن حزم 2016.
49- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي تحقيق: الشيخ علي مُحَمَّد معوض – الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ -1999 م.
50- الحديث المعلول قواعد وضوابط، المؤلف: حمزة المليباري، الطبعة: الثانية، مصدر الكتاب: ملتقى أهل الحديث www.ahlalhdeeth.com.
51- خطورة مساواة الحديث الضعيف بالمؤضُوع، الدكتور خليل بن إبلراهيم مُلّا خاطر العزّامي،
52- خطورة مُساواة الحديث الضعيف بالموضوع، المؤلف: خليل بن إبراهيم مُلّا خاطر العزّامي، وهو بحث قُدِّمَ للندوة العلمية الدولية الثانية حول: (الحديث الشريف وتحديات العصر) المنعقدة في رحاب كليّة الدراسات الإسلامية والعربية بدُبَي بتاريخ: 17-18 صفر 1426هـ. وهو موجود على الشابكة بدون معلومات دار طبع.
53- الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف، المؤلف: عليّ بن نايف الشحود. موجود على

الشابكة بدون معلومات دار الطبع، مكتوب عليه: حقوق الطبع متاحة للهيئات العلمية والخيرية.

54- دراسات في الحديث النبوي و تاريخ تدوينه،المؤلف: الدكتور مصطفى الأعْظمي، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت- لبنان، 1413هـ- 1992.

55- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1405 هـ.

56- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن مُحَمَّد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: تحقيق وتعليق: الدكتور مُحَمَّد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

57- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، مُحَمَّد عبد الحي بن مُحَمَّد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثالثة، 1407هـ.

58- الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي للدكتور عبد المجيد بَيْرم، طبعة: دار العلوم والحكم دمشق- سوريا، الطبعة الأولى: 1424هـ- 2004م.

59- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد المالكي، حققه: بشير البكوش، راجعه: مُحَمَّد العروسي المطوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1414 هـ - 1994 م.

60- السّلطنة الحَفْصِيّة، مُحَمَّد المطوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان، 1986م.

61- السُنَّة المطهرة والتحديات، نور الدين مُحَمَّد عتر الحلبي، أستاذ التفسير وعلوم القرآن والحديث وعلومه في كليات الشريعة والآداب في جامعتي دمشق وحلب، مجلة مركز بحوث السُنَّة والسيرة -قطر، العدد الثالث، 1408 هـ -1988 م.

62- سنن ابن ماجة، المؤلف: أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد بن ماجة القزويني (ت273هـ)،

الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت– لبنان، الطبعة الأولى: 1430هـ– 2009م.
63– سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الثالثة: 1428هـ– 2007م.
64– سنن الترمذي واسمه (الجامع)، المؤلف: أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت279هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت– لبنان، الطبعة الأولى: 1432هـ– 2011م.
65– سنن الدارمي، المؤلف: أبو مُحَمَّد عبد الله بن بهرام الدارمي، الناشر: دار الفكر بيروت لبنان، 1425هـ– 2005م.
66– السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، المؤلف: علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، أبو الفرج، نور الدين ابن برهان الدين (المتوفى: 1044هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية – 1427هـ.
67– الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، المؤلف: عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ – 2005 م.
68– شجرة النُّور الزَّكِيَّة في طبقات المالكية، المؤلف: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عمر قاسم مخلوف، تحقيق: عبد المجيد خيالي، طبعة دار الكتب العلمية 1424هـ– 2003.
69– شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مُحَمَّد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية –القاهرة، الطبعة: الأولى، 1424هـ– 2003م.
70– شَرْحُ صَحِيح مُسْلِم لِلقَاضِى عِيَاض المسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِم بفَوَائِدِ مُسْلِم، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ)، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، 1419 هـ – 1998 م.
71– شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي،

البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء– الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م.

72- الضروري في أصول الفقه أو مختصر المستصفى، أبو الوليد مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، تقديم وتحقيق: جمال الدين العلوي، تصدير: مُحَمَّد علال سيناصر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1994 م.

73- طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس، مُحَمَّد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب،دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان.

74- عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي، المؤلف: أبو بكر بن العربي المالكي، طبعة دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 1418هـ- 1997م.

75- العقد الفريد، المؤلف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: 328هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1404 هـ.

76- العلل، المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن،تحقيق: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1980م.

77- علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، مُحَمَّد أبو الليث الخير آبادي، مؤسسة الرسالة ناشرون2011م.

78- علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النُّقّاد، المؤلف: حمزة عبد الله المليباري، طبعة دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 1423- 2003.

79- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: 734هـ)، تعليق: إبراهيم مُحَمَّد رمضان، دار القلم – بيروت، الطبعة: الأولى، 1993/1414.

80- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، المحقق: علي حسين

علي، الناشر: مكتبة السنة– مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.
81- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.
82- الفواكه الدّواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، المؤلف: أحمد بن غُنَيم النفراوي المالكي، الناشر: دار ابن حزم بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 1440هـ-2019.
83- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، المؤلف: شيخ الإسلام ابن تيمية، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: مكتبة الفرقان – عجمان، الطبعة: الطبعة الأولى (لمكتبة الفرقان) 1422هـ - 2001م.
84- قواعد رفع الاختلاف في الحديث النبوي، المؤلف: الدكتور سعد فجحان الدوسري، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 1432هـ- 2011م.
85- القَولُ البَدِيعُ في الصَّلاةِ عَلَى الحَبِيبِ الشَّفِيعِ، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد السخاوي، دار الريان للتراث.
86- كتاب العمر في المصنفات والمؤلّفين التونسيين، لحسن عبد الوهّاب، دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 1990م.
87- الكتاب: مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث)، المؤلف: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، الناشر: مكتبة الفارابي، الطبعة: الأولى 1984 م. الجرح والتعديل، المؤلف: أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م.
88- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن مُحَمَّد العجلوني الجراحي،مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي – القاهرة، عام النشر: 1351 هـ.
89- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي

القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، مكتبة المثنى –بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: 1941م.

90- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

91- لسان العرب، مُحَمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1414 هـ.

92- لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1390هـ /1971م.

93- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م.

94- المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، الناشر: دار الفكر.

95- المحن، مُحَمَّد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (المتوفى: 333هـ)، تحقيق: د عمر سليمان العقيلي، دار العلوم – الرياض–السعودية،الطبعة: الأولى، 1404هـ – 1984م.

96- مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد،المكتبة العصرية –الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م.

97- مختلف الحديث وجهود المحدّثين فيه دراسة نقديّة، المؤلف: الدكتور الهادي روشو، الناشر: دار ابن حزم بيروت– لبنان، الطبعة الأولى: 1430هـ– 2009م.

98- المداوي لعلل المناوي للعلامة أحمد بن الصّدّيق الغماري.

99- مروجالذهب، المؤلف: المسعودي، مصدر الكتاب: موقعالوراق.http://www.alwarraq[الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع].
100-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ 1998م.
101-مشتبه النِّسْبة في الخط واختلافها في المعنى واللفظ، المؤلف: عبد الغني بن سعد الأزدي (ت499هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2001م.
102-مشكل الحديث دراسة تأصيلية معاصرة، المؤلف: فتح الدين البيانوني، الناشر: دار السلام القاهرة- مصر، الطبعة الأولى: 1433هـ- 2012م.
103-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن مُحَمَّد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية – بيروت.
104-معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن مُحَمَّد الأنصاري المعروف بابن الدبّاغ، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثانية: 1388هـ- 1968م.
105-معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو سليمان حمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388هـ)، الناشر: المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى 1351 هـ -1932م.
106-معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الناشر: دار صادر بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، 1995 م.
107-مُعْجم ألفاظ الجرْح والتعْديل، المؤلف: سيد عبد الماجد الغَوْري، الناشر: دار ابن كثير دمشق- بيروت، الطبعة الأولى: 1428هـ- 2007م.
108-معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن مُحَمَّد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: 1408هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
109-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة،(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / مُحَمَّد النجار)، الناشر: دار الدعوة.
110-معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام

مُحَمَّد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة: 1399هـ - 1979م.
111-معرفة أنواع علوم الحديث، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: 1423 هـ / 2002 م.
112-معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: 1406هـ - 1986م.
113-معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت - سنة النشر: 1406هـ - 1986م.
114-معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)،تحقق: نور الدين عتر،دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: 1406هـ - 1986م.
115-معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبيالطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ - 1977م.
116-معيد النعم ومبيد النقم، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771 هـ)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1407 هـ - 1986م.
117-المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد المعروف بالراغب الأصفهاني، صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية -دمشقبيروت،الطبعة: الأولى - 1412 هـ.
118-المُفْهِم لما أشكل من تلخيص مُسلم لأبي العباس القُرْطُبي، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (578 - 656 هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب

ميستو – أحمد مُحَمَّد السيد – يوسف علي بديوي – محمود إبراهيم بزال، الناشر: (دار ابن كثير، دمشق – بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت)، الطبعة: الأولى، 1417 هـ – 1996 م.

119–مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، مؤلف (علوم الحديث): عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (577 هـ – 643 هـ). مؤلف (محاسن الاصطلاح): عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: 805هـ)، المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرويين. الناشر: دار المعارف.

120–مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (577 هـ – 643 هـ).مؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: 805هـ).المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرووين.الناشر: دار المعارف.

121–الملل والنحل، أبو الفتح مُحَمَّد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الناشر: مؤسسة الحلبي.

122–من سيرة الإمام أبو حنيفة، المؤلف: الدكتور صباح قاسم الامامي، المركز الثقافي الاسلامي كوبنهاجن – الدنمرك.

123–المنار المنيف في الصحيح والضعيف، المؤلف: مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، 1390هـ/1970.

124–منهج الاستدلال بالسّنّة في المذهب المالكي، المؤلف: للدكتور مولاي الحسين بن الحسن الحيان، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث دبي– الإمارات العربية

المتحدة، الطبعة الأولى: 1424هـ- 2003م.
125-منهج الإمام أبي العرب مُحَمَّد بن أحمد بن تميم القيرواني في الجرح والتَّعْديل، الدّكتور مصطفى حنانشة، رسالة علمية نال بها المؤلف درجة الدكتوراه من جامعة الشهيد حمه لخضر، قسم أصول الدين تخصص الحديث النبوي.
126-المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، مُحَمَّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، 1406.
127-الموازنة بين المتقدمين والمتأخّرين في تصحيح الأحاديث وتعْليلها للدكتور حمزة المليباري، الطبعة: الثانية، سنة النشر: 1422هـ 2001.
128-مؤرخ تونس ومحدّثها الحافظ أبو العَرَب القيرواني، أصلها رسالة ماجستير للدكتور: زاهر بن سالم بلفقيه، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 2001م.
129-موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والمَوْضوعة، إعداد: علي حسن علي الحلبي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض- السعودية، الطبعة الأولى: 1414هـ-1999م.
130-الموضوعات، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، الناشر: مُحَمَّد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، مج 1، 2: 1386 هـ - 1966 مج 3: 1388 هـ - 1968 م.
131-الموطّأ، المؤلف: مالك بن أنس (ت179هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 1432هـ- 2011م.
132-الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمازالذهبي،اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، 1412 هـ.
133-المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، المؤلف: حمد بن أبي دينار القيرواني، مطبعة الدولة

التونسية- تونس، الطبعة الأولى: 1286هـ.
134-نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق،الطبعة: الثالثة، 1421 هـ - 2000 م.
135- نظرات جديدة في علوم الحديث،المؤلف: حمزة المليباري، مصدر الكتاب: ملتقى أهل الحديثwww.ahlalhdeeth.com
136-النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.
137-النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: د. زين العابدين بن مُحَمَّد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م.
138-النّكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر علي عبد الحميد الحلبي ط مكتبة الثقافة عدن-اليمن.
139-النُّكَتُ على نُزْهة النّظر في شرْح نُخْبة الفِكَر، المؤلف: علي بن حسن الحَلَبي الأثري، مكتبة الثقافة عدن- اليمن.
140-نيل الأوطار، المؤلف: مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله الشوكاني اليمني، عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، 1413هـ-1993م.
141-الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبد الكريم زيدان، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة 2001م.
142-الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سويلم أبو شُهبة، الناشر: دار الفكر العربي.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
مقدمة	أ
المبحث التمهيدي.	15
المطلب الأول: تعريف علوم الحديث.	16
المطلب الثاني: أقسام علوم الحديث.	19
المطلب الثالث: نشأة علوم الحديث وتدوينه وأهميته.	23
المطلب الرابع: مصطلحات أولية أساسية.	28
المبحث الأول: ترجمة الإمام أبي العرب القيرواني والتعريف بكتابَيْه الطَّبَقات والمِحَن.	35
المطلب الأول: اسمه ونَسَبُه ومَوْلِدُه ووفاته.	36
المطلب الثاني: نشْأتُه العِلْميَّة وشيوخه وتلاميذه.	39
المطلب الثالث: آثاره ومنزلته العِلْميّة.	43
المطلب الرابع: التعريف بكتاب الطّبقات لأبي العرب.	50
المطلب الخامس: التعريف بكتاب المِحَن لأبي العرب.	52
المبحث الثاني: علوم الحديث عند أبي العرب القيرواني من خلال كتابَيْه الطبقات والمِحَن.	56
المطلب الأول: أنواع العلوم التي ذكرها ابن الصلاح في مقدّمته.	56
النوع الأول: معرفة الصحيح من الحديث.	57

النوع الثاني: معرفة الحسن من الحديث.	61
النوع الثالث: معرفة الضعيف من الحديث.	64
النوع الرابع: معرفة المسند.	76
النوع الخامس: معرفة المتصل.	78
النوع السادس: معرفة المرفوع.	79
النوع السابع: معرفة الموقوف.	81
النوع الثامن: معرفة المقطوع وهو غير المنقطع.	84
النوع التاسع: معرفة المرسل.	87
النوع العاشر: معرفة المنقطع.	93
النوع الحادي عشر: معرفة المعضل ويليه تفريعات منها في الإسناد المعنعن ومنها في التعليق.	97
النوع الثاني عشر: معرفة التدليس وحكم المدلس.	97
النوع الثالث عشر: معرفة الشاذ.	99
النوع الرابع عشر: معرفة المنكر.	102
النوع الخامس عشر: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد.	107
النوع السادس عشر: معرفة زيادات الثقات وحكمها.	111
النوع السابع عشر: معرفة الأفراد.	116
النوع الثامن عشر: معرفة الحديث المعلل.	118
النوع التاسع عشر: معرفة المضطرب من الحديث.	122
النوع العشرون: معرفة المدرج في الحديث.	126
النوع الحادي والعشرون: معرفة الحديث الموضوع.	126
النوع الثاني والعشرون: معرفة المقلوب.	128
النوع الثالث والعشرون: معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته.	128

النوع الرابع والعشرون: معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه.	137
النوع الخامس والعشرون: في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده.	147
النوع السادس والعشرون: معرفة صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك.	150
النوع السابع والعشرون: معرفة آداب المحدث.	155
النوع الثامن والعشرون: معرفة آداب طالب الحديث.	157
النوع التاسع والعشرون: معرفة الإسناد العالي والنازل.	160
النوع الموفي ثلاثين: معرفة المشهور من الحديث.	161
النوع الحادي والثلاثون: معرفة الغريب والعزيز من الحديث.	162
النوع الثاني والثلاثون: معرفة غريب الحديث.	164
النوع الثالث والثلاثون: معرفة المسلسل.	165
النوع الرابع والثلاثون: معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه.	166
النوع الخامس والثلاثون: معرفة المصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها.	166
النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث.	167
النوع السابع والثلاثون: معرفة المزيد في متصل الأسانيد.	169
النوع الثامن والثلاثون: معرفة المراسيل الخفي إرسالها.	169
النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة ﷺ.	170
النوع الموفي أربعين: معرفة التابعين ﷺ.	173
النوع الحادي والأربعون: معرفة أكابر الرواة عن الأصاغر.	175
النوع الثاني والأربعون: معرفة المدبج وما سواه من رواية الأقران بعضهم عن بعض.	175
النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة.	176
النوع الرابع والأربعون: معرفة رواية الآباء عن الأبناء.	177

النوع الخامس والأربعون: عكس ذلك: معرفة رواية الأبناء عن الآباء.	178
النوع السادس والأربعون: معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر تباعد ما بين وفاتيهما.	179
النوع السابع والأربعون: معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد.	179
النوع الثامن والأربعون: معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة.	180
التاسع والأربعون: معرفة المفردات من أسماء الصحابة والرواة والعلماء.	180
النوع الموفي خمسين: معرفة الأسماء والكنى.	182
النوع الحادي والخمسون: معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكُنى.	184
النوع الثاني والخمسون: معرفة ألقاب المحدثين.184	184
النوع الثالث والخمسون: معرفة المؤتلف والمختلف.185	185
النوع الرابع والخمسون: معرفة المتفق والمفترق.186	186
النوع الخامس والخمسون: نوع يتركب من هذين النوعين.186	186
النوع السادس والخمسون: معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين. بالتقديم والتأخير في الابن والأب.187	187
النوع السابع والخمسون: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم.187	187
النوع الثامن والخمسون: معرفة الأنساب التي باطنها على خلاف ظاهرها.187	187
النوع التاسع والخمسون: معرفة المبهمات.187	187
النوع الموفي ستين: معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها.190	190
النوع الحادي والستون: معرفة الثقات والضعفاء من الرواة.191	191
النوع الثاني والستون: معرفة من خَلَّط في آخر عمره من الثقات.193	193
النوع الثالث والستون: معرفة طبقات الرواة والعلماء.195	195
النوع الرابع والستون: معرفة الموالي من الرواة والعلماء.198	198

النوع الخامس والستون: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.**200**	200
المطلب الثاني: أنواع العلوم التي لم يذكرها ابن الصلاح في مقدمته.**204**	204
النوع الأوّل: معرفة الحديث القدسي.**205**	205
النوع الثاني: معرفة قبائل الرواة.**206**	206
النوع الثالث: معرفة سنة ومكان التحديث.**207**	207
النوع الرابع: التصريح بالشكّ في الراوي أو الرواية. **208**	208
النوع الخامس: معرفة المُهملات من أسماء الرواة.209	209
خاتمة	**212**
فهرس الآيات القرآنية	**218**
فهرس الأحاديث النبوية	**219**
فهرس الآثار	**223**
فهرس الأعلام المترجم لهم	**226**
فهرس المصادر والمراجع	**227**
فهرس الموضوعات	**242**